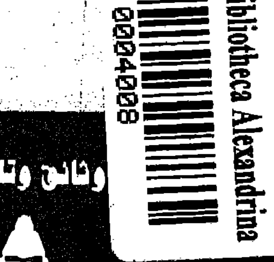
مذكرات

سعد زغلول





تحقيق
د. عبد العظيم رمضان





الهيئة المصرية العامة للكتاب





مذكرات سعد زغلول

الجزء الثانى

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات سعد زغلول

الجـــزء الثانى

تحقيـــق

د. عبـد العظيم رمضـــان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٨

● اشترك فى قراءة الكراسات :

سامى عزيز
محمد حجازى
استيرا غالى

● الإخراج الفنى :

ماهر الشمسى — محمد عبد العال
ماجدة — محمد المحجوب

ويل لى من الذين يطالعون

من بعدى هذه المذكرات !

سعد زغلول

كراس (٢٨) صفحة (١٥٨١)



تقديم

يسعدنى أن أقدم للقارىء العربى الجزء الثانى من مذكرات الزعيم الوطنى الكبير سعد زغلول ، بعد مرور نحو عام ونصف على صدور الجزء الأول . وهى مدة قياسية بكل المعايير ، حيث استغرق تحقيق الجزء الأول نحو خمس سنوات ــ أى من ١٩٨٢ حتى أواخر ١٩٨٦ . ويرجع السبب فى مضاعفة الجهد فى تحقيق هذا الجزء ، واصداره فى هذا الوقت الوجيز ، إلى التحدى ! ــ التحدى لكل الظروف التى رافقت الجزء الأول ، سواء فى أثناء تحقيقه أو بعد صدوره ــ وتحدى اليأس الذى خالج قلوب كثير من القراء ، الذين خشوا من أنه طالما أن تحقيق الجزء الأول قد استغرق خمس سنوات ، فإن ظهور بقية الأجزاء سوف يستغرق ما لا يقل عن عشرين عاماً ! .

وبالنسبة للتحدى الأول ، فلم يكن يخطر بخلدى عندما أصدرت الجزء الأول أن الصعوبات التى رافقت تحقيقه وصدوره سوف تتضاعف فى الجزء الثانى ، بل كان العكس تماماً هو ما توقعت . لقد كان اعتقادى أن مجرد صدور الجزء الأول سوف يعطى دفعة قوية للعمل فى الجزء الثانى وبقية الأجزاء ، بما يمكننى من تحقيق أمل القراء فى قراءة كامل

مذكرات سعد زغلول فى زمن معقول . وفى الوقت نفسه فإن ما كنت أتوقعه من ردود فعل ايجابية لصدور الجزء الأول كان من شأنه أن يعطى الأمل فى مضاعفة شحنة العمل لدى الباحثين ، واعطائهم طاقة أكبر على التعامل مع الجزء الثانى بشكل مركز ، حتى يصدر ويكون فى يد القراء فى معرض الكتاب التالى ـ أى معرض عام ١٩٨٨ .

ولكن الذى حدث هو العكس ، فقد فوجئت بأن بعض الباحثين الذين كانوا يعاوننى فى الجزء الأول توقفوا تقريباً من العمل ثم خرجوا من المجموعة ـ وكل ذلك يتصل بالصراعات الداخلية داخل مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، وهى الصراعات التى كنت أدركها منذ البداية ، وكانت وراء حرصى على تجنيب العمل فى المذكرات متاعب هذه الصراعات ، عن طريق ابرام عقد خاص مع الهيئة يحدد الحقوق والواجبات كما يحدد المسئوليات ـ مما أشرت إليه فى مقدمة الجزء الأول ، وأمكن به انقاذ المذكرات من السقوط فى هوة ليس لها قرار .

وقد كان علىَّ مواجهة المتاعب الجديدة واستكمال النقص الذى طرأ على مجموعة العمل ، بضم السيدة استيرا غالى تادرس ، الباحثة بالمركز . كما طلبت ضم الباحثة هويدا عبد العظيم رمضان ، المعيدة بكلية البنات بجامعة عين شمس ، إلى المجموعة رسمياً . وكانت تعمل فى الجزء الأول من المذكرات متطوعة وبصفة غير رسمية ، وبدون أجر على الاطلاق ، بحكم ما تربطنى بها من صلة ، فأنا والدها وأستاذها ـ وهو ما سجلته فى مقدمة الجزء الأول .

وباضافة السيدة استيرا غالى تادرس والآنسة هويدا عبد العظيم رمضان ، وبخروج السيد رمزى ميخائيل جيد والسيد محمد حجازى ، فإن مجموعة العمل فى مذكرات سعد زغلول أصبحت تتكون من السيد

سامى عزيز والسيد مصطفى الغاياتى والباحثتين سالفتى الذكر .

وقد اشترك فى قراءة كراسات الجزء الثانى كل من السيد سامى عزيز ومحمد حجازى واستيرا غالى ، وقام بالمراجعة ــ إلى جانب هؤلاء ــ كل من السيد مصطفى الغاياتى والآنسة هويدا عبد العظيم رمضان .

وبطبيعة الحال ، وكما حدث فى الجزء الأول ، فإنى أتحمل وحدى كامل المسئولية عن تحقيق المذكرات ــ وهو عملى الأساسى ــ سواء من ناحية تجميع مادة الحواشى والتعليقات ، أو كتابتها ، أو تقسيم النص وتفسيره بعلامات الترقيم ــ التى تخلو منها كلية مذكرات سعد زغلول ــ أو نقد الوقائع ، إلى غير ذلك مما يتصل بتحقيق هذه المذكرات .

على أنه بالنسبة لبعض الوقائع القليلة التى تطلب الأمر فيها الرجوع إلى صحف تلك الفترة ، فقد كلفت بها الأستاذ سامى عزيز ، لوجود مقر عمله فى هيئة الكتاب بجوار الدوريات ، وهو ما قام به بكفاءة ملحوظة . وقد أشرت إلى مسئوليته عن هذه الحواشى فى موضعه .

وكما جرى فى الجزء الأول ، فقد قمت بنفسى بقراءة كراسات مذكرات سعد زغلول للتحقق من صحة مطابقتها لقراءة الباحثين ، كما راجعت الأصل على المكتوب على الآلة الكاتبة بالاشتراك مع الآنسة هويدا ، التى كانت اقامتها فى بيتى مما سهل لنا اجراء هذه المراجعة فى أية ساعة من ساعات النهار أو الليل ، ومواصلة العمل لتعويض التأخير الذى ترتب على خروج الباحثين سالفى الذكر ، حتى أمكن الانتهاء من هذا الجزء الثانى فى وقت وجيز .

هذا على كل حال فيما يتصل بمجموعة العمل فى مذكرات سعد زغلول ، وما طرأ عليها من تغيير بخروج أفراد ودخول آخرين . وقد أمكن التغلب على كل هذه الصعوبات بفضل معاونة الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للكتاب .

أما فيما يتصل بردود الفعل التى ثارت فى أعقاب صدور الجزء الأول من المذكرات ، فقد استقبل الرأى العام المصرى صدور ذلك الجزء بتلهف وترحاب ، نظراً لمكانة صاحب المذكرات فى قلوب المصريين ، بوصفه مفجر الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ومشعل ثورة ١٩١٩ القومية ، وزعيما شعبيا بكل معنى الزعامة الشعبية ، نبت من صفوف الشعب الأعزل ، ولم يستند إلى أية قوة جيش أو ميليشيا أو حركة مسلحة ، وبفضل هذه القوة الشعبية العزلاء استطاع أن يزلزل أقدام الاحتلال البريطانى .

على أن مقدمة الكتاب ، التى سطرها صاحب هذا القلم ، أثارت ثائرة القوى السياسية التى حاولت اهالة التراب على تاريخ الوفد ، والتى هونت من دور سعد زغلول الوطنى بالقول بأنه ركب الموجة الثورية ، رغم أنه صانع هذه الموجة الثورية ، وذلك لتصفية حساباتها مع الوفد .

كذلك فإن النقد العلمى الذى تضمنته المقدمة لبعض الأقلام التى ضربت بمعولها فى صرح سعد زغلول ، تحت ستار العلمية ، فى رسالة جامعية تخلت عن قواعد وأساسيات منهج البحث التاريخى ـــ قد أخل بتوازن هذه الأقلام ، فلم تجد فى جعبتها غير القذف والتجاوزات والافتراءات تسوقها ضد صاحب هذا القلم ، كما سبق لها أن ساقتها ضد سعد زغلول نفسه ! ، بل إن هذه الأقلام لم تتورع عن قلب

الحقائق ، فادعت أن قراءتها المليئة بالأخطاء لمذكرات سعد زغلول هى القراءة الصحيحة ! ، وزعمت أن القراءة التى قامت بها مجموعة العمل فى مذكرات سعد زغلول ، وعلى رأسها صاحب هذا القلم هى الخاطئة ! . ومن حسن الحظ أن أخطاء تلك الأقلام كانت من الوضوح بحيث انقلب الأمر على رأسها ، فمنيت بالخزى أمام القراء بعد أن بينا وجه الحقيقة فيما قدمت من افتراءات .

والغريب أن جريدة يومية مثل جريدة «الوفد» قد ترفعت عن نشر البذاءات التى تضمنها مقال كتبه الباحث الذى فندنا ادعاءاته وأخطائه العلمية فى مقدمتنا للجزء الأول ، واعتذرت بأنها لا تريد أن تتخذ صفحاتها ميداناً للتجريح الشخصى ، ولكن مجلة معروفة اشتهرت على مدى تاريخها بالعلمية والاتزان ، قبلت تلويث صفحاتها بذلك التجريح الشخصى ، مما دعانا إلى قبول دعوة رئيس تحريرها لنا للرد ، وهو ما فعلناه فى عدد « الهلال » الصادر فى أول إبريل ١٩٨٧ . وقد رأينا نشر هذا الرد فى ملاحق هذا الجزء .

وعلى كل حال فإن هذا الهبوط إلى مستوى التجريح الشخصى لصاحب هذا القلم ، كان يمثل قمة سلبيات ردود الفعل التى ثارت لصدور الجزء الأول ، وهو ما أحزننى حقاً ، وما لم أتوقعه بحال من الأحوال ، لسبب بسيط هو أنه غير مسبوق ! ، فلم يسبق فى طول الحياة العلمية فى مصر وعرضها أن انحدر الحوار حول عمل علمى إلى مثل هذا المستوى ، بل كان النقد العلمى هو السلاح التقليدى الذى تستخدمه أقلام الباحثين عادة فى هجومها أو معارضتها ، وكان هذا السلاح يختلف قوة وضعفاً حسب قوة أو ضعف البراهين والأدلة المستخدمة . ولكن فى حالتنا هذه فقد اختفى النقد العلمى اختفاء تاماً ، وحل محله التجريح الشخصى . على أنه من حسن الحظ أن

القرائن ، التى استخدمناها فى دفـاعنا عن سعـد زغلول فى مقدمتنـا للجزء الأول ، لم تتعرض لأى تحد علمى من أى نوع ، مما كان يمثل افلاساً تاماً لمن افتروا على سعد زغلول وشوهوا أعماله الوطنية .

وقد تبدى هذا الافلاس التام فى المناظرة التى أعدها باحث شاب كبير المقدرة ، هو الدكتور أحمد عبد الله ، فى ختام ندوة علمية حول «الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر» عقدت فى المعهد الايطالى بالقاهرة ، ونظمها المعهد الهولندى للآثار المصرية والبحوث العربية بالاشتراك مع قسم التاريخ بجامعة القاهرة ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وقسم الدراسـات العربيـة بجامعـة أمستردام ، فيما بين ٣١/٨ و٣/٩/١٩٨٧ .

فعلى الرغم من أن هـذه المناظـرة ــ التى قبلتها كـارها لمعـرفتى بنتائجها مسبقاً ــ كانت تقدم فرصة ذهبية للطرف الآخر لاثبات صحة افتراءاته على سعد زغلول على ملأ من الجمهور ، الذى كان يتكون من المتخصصين والمهتمين بتاريخ مصر المعاصر والدراسات التاريخية عموماً ـ الا أن هذا الطرف الآخـر فاجـأ الجميع بهـروبه من ميـدان المناظرة ، والانهماك فى قراءة محاضرة مكتوبة معدة مسبقاً ، ليست لها أية صلة بموضوع المناظـرة التى قبل الاشتـراك فيها وحضـر خصيصاً لأجلها ! .

وهذا هو ما أثبته الدكتور أحمد عبد الله ، بأمانة تستحق التقدير ، فى كتاب أعمال الندوة الذى صدر تحت عنوان : «تـاريخ مصـر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى ، أعمال ندوة الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢» ، تحت عنوان : «تقديم الحوار المفتوح بين د. عبد العظيم رمضان و د. عبد الخالق لاشين» .
فقد أورد عن لسانى النص الآتى الذى أنقله كاملا وهو :

« يجب أن أعترف بأنني قد اعترضت اعتراضا شديداً على عقد هذه المناظرة ، ولم أقبلها إلا لسببين :

« أولاً ، حبي للدكتور أحمد عبد الله ، ورغبتي في تشجيعه باعتباره من الباحثين الجدد الموضوعيين الذين يستحقون الاحترام .

« ثانياً ، أنني خشيت أن أتهم بالتعالي عن قبول مثل هذه المناظرة أو هذه المناقشة . والسبب الرئيسي في كراهيتي ، أو رفضي لمثل هذه المناظرة ، هو أنني أعتقد أن ميدانها ليس هو هذه القاعة ، وإنما ميدانها هو اللجان العلمية ، مثل لجنة ترقية الأساتذة ، لأن هذا ليس خلافاً في وجهات النظر ، وإنما هو خلاف علمي ، خلاف علمي من أسهل ما يمكن حسمه . أما الخلاف في وجهات النظر فمن الصعب جداً التوصل إلى حله . والذي حدث هو خلاف علمي وليس خلافا في وجهات النظر .

«لقد توقفت كثيراً في مقدمتي للجزء الأول عند مناقشة كتاب د. عبد الخالق لاشين ، وهو الكتاب العلمي الوحيد في مصر الذي صدر ضد سعد زغلول . ونحن نعرف في منهج البحث العلمي أن كل بحث يشكل مراجعة على كل ما سبقه من بحوث ، وعليه أن يختلف معها أو يتفق . ولذلك كان لزاماً على أن أتوقف أمام هذا الكتاب ، احتراماً لجامعة عين شمس التي نوقش فيها ، وبما يمثله هذا من مخاطرة . . ولقد التزمت بالمنهج العلمي في ذلك ، وأثبت بالوثائق صحة ما اختلفت معه فيه ، وكنت أتوقع أن يتقدم د. لاشين متسكوراً لمناقشتي فيما كتبت ، ولكني فوجئت ــ بدلاً من الحوار ــ بمجموعة من الشتائم وسيل من السباب وجهه لي د. لاشين ، ولم يحدث أي نقاش أو نقد لأي من النقاط التي أثرتها . وكان يمكن أن أتجاوز عن هذا لولا أن الأستاذ جلال السيد قد نقل من مجلة «الهلال» فقرة ، ونشرها في جريدة «الجمهورية»

يوم الخميس (العدد الأسبوعى الذى يوزع نصف مليون نسخة) ، ولولا ذلك لما فكرت فى الرد على د. لاشين» .

وقد سجل الدكتور أحمد عبد الله ما طرحته فى الندوة من نقاط الخلاف العلمى بينى وبين الدكتور المذكور ، التى وردت فى مقدمتى للجزء الأول ــ وقد أوردت منها احدى عشرة نقطة ــ وقلت إن الدكتور لاشين بدلاً من الرد العلمى على هذه النقاط «انهال على بالسباب والشتائم والاهانات ، التى كنت أربأ به أن ينزل إليها ، وهذا ما جعلنى فى البداية لا أوافق على هذه المناظرة ، لأن محل نقاش هذه الأمور يكون فى لجنة علمية وليس فى ندوة عامة ، ولولا الحاح د. أحمد عبد الله لما قبلت ذلك» .

وقد سجل الدكتور أحمد عبد الله هروب المناظر ، فكتب الآتى :

«ملحوظة : لم يرد الدكتور عبد الخالق لاشين على ملاحظات الدكتور عبد العظيم رمضان ، كذلك لم يشر إلى موضوع مذكرات سعد زغلول بطريقة مباشرة ، لكنه قام بقراءة ورقة أعدها حول منهجية البحث التاريخى ، فكان ذلك خروجاً عن موضوع الجلسة» . (أنظر أعمال الندوة من ص ٢٧٧ إلى ص ٢٨٠) .

والطريف أن الدكتور المذكور أراد ــ فى ورقته ــ التعبير عن عبارة «تقديس الوثائق وعبادتها» باللغة الانجليزية ، فترجمها على النحو الآتى : Documentalism & Recordphobia أى على العكس تماماً من معناها ! ، لأن كلمة "Phobia" فى اللغة الانجليزية ــ وهى من أصل اغريقى ــ معناها «الخوف» ــ وبخاصة الخوف اللا شعورى ــ كما أن كلمة Documentalism صحتها : Documentation ، وليس للعبارة التى أوردها باللغة الانجليزية أى

صلة بالعبارة العربية التى أوردها ، وهى «تقديس الوثائق وعبادتها» ! . (أنظر ص ٨٢ من أعمال الندوة) .

على كل حال فلعلى ـ فى عرض هذا الموضوع ـ أضع عينى على الباحثين الجدد فى علم التاريخ . فالموضوعية والوثيقة هما وحدهما السلاح المشروع للمناقشة العلمية ، وهما وحدهما اللذان يُكسبان الباحث احترامه وأهميته . والاعتراف بالخطأ فضيلة تحسب للباحث ولا تنقص من شأنه ، فحسبه الاجتهاد والموضوعية . والباحث الحق هو الذى يتقبل النقد بصدر رحب ، ويستفيد منه فى استكمال عمله العلمى ، لأن الكمال صفة لله وحده ولا يتمتع بها البشر .

بقى علينا الآن أن نوضح لماذا أصدرنا هذا الجزء الثانى من مذكرات سعد زغلول فى صورته الحالية ؟ . لقد كان أملنا أن يكون كل جزء ممثلاً لمرحلة زمنية معينة ، كأن يصدر جزء عن سعد زغلول فى نظارة المعارف ، وجزء آخر عن سعد ناظراً للحقانية ، وجزء ثالث عن سعد وكيلاً للجمعية التشريعية ، وجزء رابع عن سعد زعيما لثورة ١٩١٩ . . إلى آخره . على أنا اكتشفنا أن هذا التقسيم سوف يؤدى إلى تفاوت غير مقبول فى أحجام هذه الأجزاء ! .

فكما ذكرنا فى مقدمتنا للجزء الأول ، فإن سعد زغلول لم يكتب مذكراته موزعة بالتساوى حسب مراحل حياته المختلفة ، وإنما كان يكتب حين يريد أن يقول لنفسه شيئاً ، أو حين يريد أن ينفس عن صدره بأية صورة من صور التنفيس ، أو عندما كان يعيش فى أحداث يرى أنها تستحق التسجيل .

ومن هنا ـ وكما ذكرنا ـ فقد كانت أغزر كتاباته هى التى تولى فيها نظارتى المعارف والحقانية ، إذ كتب فيها ٧٧٧ صفحة ، وتنتهى فى ٣١

مارس ١٩١٢ . ثم فترة الحرب العالمية الأولى ، وقد كتب فيها ٥٧٢ صفحة ، ثم فترة ثورة ١٩١٩ ومفاوضات ملنر ، وقد كتب فيها ٧٥٨ صفحة . ومن ثم فلو أننا طبقنا هذه الخطة فسوف يترتب على ذلك صدور بعض الأجزاء فى نحو ١٥٠٠ صفحة ! ، لأن النشر محققاً يختلف عن النشر مجرداً من التحقيق ، إذ يضاعف من عدد صفحات الكتاب بالضرورة .

لذلك كان علينا أن نضرب صفحاً عن الخطة الأولى ، وأن نراعى التقسيم الكمى ، بمعنى أنه لا يجب أن يزيد عدد صفحات كل جزء على حد لا يحتمله ككتاب ، فيتضاعف سعره فوق ما يحتمله القارىء . وهذا ما فعلناه فى هذا الجزء .

ومن هنا فهذا الجزء يشتمل على مذكرات سعد زغلول فى الفترة من ١١ يونية ١٩٠٨ إلى ١٢ يناير ١٩١٠ ، ويتكون من الكراسات رقم ١١ و ٩ و ١٥ و ١٤ ، بالاضافة إلى الجزء الثانى من الكراسة رقم ٣٠ ، ويتكون من يومية واحدة هى يومية ١٣ يناير ١٩٠٩ وتتكون من سطر واحد يقول فيه : « كنت أتردد بعد عودتى من أوروبا على الكلوب ، فملت إلى لعب الورق » . وموقعها بعد الكراسة التاسعة ، ولكنا اكتفينا باثباتها هنا . وسوف يجد القارىء أن الترقيم فى الكراسة التاسعة قفز من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠٠ ، وهو خطأ من فريدة كابس التى رقمت الكراسات .

وقد خصص سعد زغلول الكراسة الحادية عشرة تقريباً للكلام عن مشاكله فى وزارة المعارف ، فيما يختص بتعيين الوطنيين فى وظائف التدريس ، والتعليم باللغة العربية ، والبعثات ، والمنافسة بين مدرسة القضاء الشرعى والأزهر ، والامتحانات ، ومعاركه مع مستشار

النظارة دانلوب . وتتناول هذه الكراسة الفترة من ١١ يونية سنة ١٩٠٨ إلى ٢٢ ابريل ١٩٠٩ .

أما الكراسة التاسعة فتتناول المشاكل والقضايا السياسية ، وتبدأ من استعفاء مصطفى فهمى باشا من رياسة النظارة ، وتعيين بطرس غالى باشا ، ودخول سعد النظارة الجديدة . وفى هذه الكراسة تعرض سعد زغلول لقضايا وأحداث هامة ، مثل اضطرابات الطلبة ، والصدام بين الخديو عباس والسيد محمد توفق البكرى ، نقيب الأشراف ، والحركة الدستورية ، ونشأة التفكير فى قانون المطبوعات ، وافتتاح الجامعة المصرية ، وتقديم أحمد حلمى صاحب جريدة «القطر المصرى» إلى المحاكمة ، وتعيين الأمير حسين كامل رئيساً لمجلس شورى القوانين ، ومحاولة تعيين مصطفى لطفى المنفلوطى فى نظارة المعارف ، وانعقاد الجمعية العمومية . كما تتضمن تقييماً هاماً من سعد زغلول للحياة السياسية فى مصر فى تلك الفترة . وتتناول هذه الكراسة الفترة من ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ إلى ٤ فبراير ١٩٠٩ .

وتعتبر الكراسة الخامسة عشرة ، امتداداً للكراسة التاسعة ، إذ تتناول أحداث الفترة من ٦ فبراير ١٩٠٩ إلى أول يونيو ١٩٠٩ ، وهى أحداث سياسية أيضاً ، إذ يتعرض فيها سعد لنضال أعضاء الجمعية العمومية من أجل الاشتراك فى الحكم ، كما يتناول أحداث الإضطرابات التى وقعت فى الأزهر ، والصدام بين الخديو عباس والشيخ حسونة النواوى شيخ الأزهر . كما يتناول مشكلة قانون المطبوعات ، ومحاولة وضع قانون للمظاهرات والاجتماعات ، بالاضافة إلى محاكمة أحمد حلمى صاحب جريدة «القطر المصرى» . كما

يورد فيها سعد زغلول محاولته من أجل ترجمة الكتب الأجنبية ، ودور الخديو عباس فى مسألة منح الرتب والنياشين ، واستعفاء السيد البكرى ، واحياء تلغراف اللورد جرانفيل ، وزير الخارجية البريطانية ، بمناسبة قضية شراء شركة سكة حديد الواحات ، وهو التلغراف الذى صدر فى ٤ يناير ١٨٨٤ ، ويقضى بضرورة اتباع الحكومة المصرية للنصائح التى تقدمها لها الحكومة الانجليزية فى المسائل التى تراها هامة ، طالما كان الاحتلال البريطانى قائماً فى مصر ، وضرورة أن يتخلى عن منصبه أى مسئول مصرى لا يريد أن يتبع هذه النصائح .

أما الكراسة الرابعة عشرة فتتناول الفترة من ٣ مارس ١٩٠٩ إلى ١٢ يناير ١٩١٠ . وترسم صورة بليغة لردود فعل الشعب الغاضبة لصدور قانون المطبوعات ، التى وصلت إلى حد تهديد الطلبة للنظار الذين اشتركوا فى التصديق على المشروع بالقتل ! ووصول خطاب إلى سعد زغلول يهدده بالقتل ، وتأزم العلاقات بين سعد زغلول وصحيفة «الجريدة» ، وانابة سعد للقيام مقام رئيس النظار فى فترة غيابه ، وتفكير سعد جدياً فى الاستقالة من النظارة ، وتمهيده لذلك ببيع أراضيه فى قرطسة لكى يتمكن من مواجهة تكاليف المعيشة ، ثم عدوله عن ذلك . كما تتناول الكراسة أيضاً العلاقة بين سعد وأخيه فتحى زغلول . هذا فضلاً عن تفاصيل وموضوعات عديدة تمتد على جميع الكراسات .

وقد أملى سعد هذه الكراسات جميعها ولم يكتبها بخط يده ، فيما عدا الكراسة الرابعة عشرة ، وهو ما فعله فى الفترة التالية حتى استعفائه من النظارة ، حيث يتولى بعد ذلك بنفسه تدوين مذكراته حتى نهاية

الحرب العالمية الأولى وتأليفه الوفد المصرى .

ومن الطبيعى أن ينطبق على هذا الجزء نفس الملحوظات التى أوردناها على الجزء الأول فى مقدمتنا لـه ، من ناحيـة شكل الكتـابة وبعض الأخطاء الاملائية ، مثل كتـابة « ألا » عـلى شكل « أن لا » عندما يكون اللفظ الواقع بعد « أن » فعلا لا اسما ، وكتـابة الهمـزة المضمومة الممدودة فى وسط الكلمة عـلى واو ، بدلا من نبـرة ، مثل « مسؤ ول » بـدلا من « مسئول » ، أو كتـابة « مسـألة » عـلى شكل « مسئلة » . وقد تركنا فى هذا الجزء كثيرا من هذه الكلمات على شكلها التى وردت فى الكراسات ليعيش القارىء فى جو المذ كرات .

كذلك ، وكما فعلنا فى الجزء الأول ، فقد ألغينا قاعدة كتابة أرقام صفحات الكراسات فى أول السطر ـ وهى القاعدة التى درج عليها من حققوا المذكرات السابقة ـ للأثر السىء الذى يتـركه انقـطاع الكلام فجأة فى وسط السطر بسبب انتهـاء الصفحة ، واستئنـافه بعـد رقم الصفحـة الجديـد فى أول السطر التـالى . فأوردنـا أرقـام صفحـات الكراسات فى نفس السطر بدون انقطاع وميزناهاعن طريق تغيير البنط الذى تكتب به من بنط ١٦ أبيض ــ وهو بنط السطر ــ الى بنط ١٨ أسود .

وقد آثرنا أن نلحق هذا الجزء بكشاف للأعلام والهيئات والحوادث والأماكن يشمل الجزءين الأول والثانى معاً ، بعد أن لاحظنا أن كشاف الجزء الأول ، الذى أعده اثنان من الباحثين ، بـه أخطاء كثيـرة ولا يعتمد عليه . ولتسهيل ذلك مضينا بترقيم صفحات الجزء الثانى من حيث انتهى ترقيم الجزء الأول ، وسنوالى ذلك فى بقية الأجزاء .

والمهم أنـه كان علينـا أن نعتبر مـذكـرات سعـد زغلول وحـدة

واحدة ، ومن هنا فلم نر ضرورة لكتابة تراجم لشخصيات فى هـذا الجزء وردت فى الجزء الأول ، لأنه يعد تكراراً لا لزوم له ، ومن شأنه مضـاعفة حجم الكتـاب بدون مبـرر ، فأحلنـا إلى الجـزء الأول فى الحواشى ، وسوف يساعد الكشاف الواحـد للجزءين كثيـراً فى هذا الصدد .

وأخيرا لا أملك إلا أن اشكر كلٍ من ساهم فى اخراج هذا العمل العلمى إلى حيز الوجود ، وخصوصاً الأستاذ الدكتور سمير سرحـان رئيس هيئة الكتاب ، الذى وضع امكانيات الهيئة فى خدمة هذا العمل الكبير ، كما أشكر الأستاذة سميرة عرابى ، رئيس قطاع المطابع ، التى لولا تحمسها لهذا العمل لما انتهى الى هذه الصورة المشرفة ، وأشكر قسم الجمع التصويرى الذى يرأسه الأستاذ يوسف عتـابى الذى عنى عناية فائقة بتنفيذ كل التوصيات التى أصدرتُها فى خصـوص مراعـاة علامات الترقيم ، وابراز بنط أرقام الصفحات بين السطور ،والاهتمام بالحواشى ، وغير ذلك مما يميز هذا العمل العلمى عن غيره من الاعمال الأخرى .

وأشكر الأستاذ سامى عزيز ، الذى كان ساعداً لى فى هذه المهمة العلمية الشاقة ، وقد أداهـا بكفاءة واخـلاص ، كما أشكـر الأستاذ مصطفى الغاياتى والسيدة استيرا غالى لمـا بذلاه من جهـد فى القراءة والمراجعة ، وفى عمل كشافات هذا الجزء واعادة عمل كشاف الجزء الأول . كما أشكر ابنتى هويدا لدقتها فى المراجعة التى أنقذت هذا الجزء من كثير من السقطات ، ولطول صبرها على تحمـل شدتى وانفـلات أعصابى احيانا ، ادراكا منها لجسامة المسئولية . وأرجو فى نهايـة هذا التقديم أن أكون قد وفقت فى ارضاء ضميرى ، وأدعو المولى تعالى أن

يبارك فى هذا العمل وينفع به شعبنا المصرى وأمتنا العربية .

مصر الجديدة فى ٢٣ اغسطس ١٩٨٨

د. عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة المنوفية




١١
الكراسة الحادية عشرة



الكراسة الحادية عشرة

من ص ٥٢٧ الى ص ٥٨٨
من ١١ يونية ١٩٠٨ ـ
الى ٢٢ ابريل ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

ـ مشكلة تعيين الوطنيين فى وظائف التدريس .
ـ مسألة امتحان الشهادة الثانوية بين تلاميذ المدارس الحكومية والمدارس الحرة .
ـ مسألة الغاء تعليم اللغات فى مدرسة المعلمين الخديوية .
ـ مسألة املاء امتحان اللغة الانجليزية فى امتحان الشهادة الابتدائية بواسطة الانجليز .
ـ مسألة تعليم الأوروبيين اللغة العربية على نفقة الحكومة المصرية .
ـ مسألة زيادة سنوات الدراسة فى مدرسة المعلمين الخديوية سنة واحدة للتمرين .

ــ مسألة اباحة الامتحان للراسبين فى مدرسة الحقوق والمدارس العالية .
ــ قضية أهلية المصريين لأن يكونوا مدرسين بمدرسة الطب !
ــ مسألة البعثات .
ــ مسألة المحمل .
ــ المواجهة بين سعد ودنلوب .
ــ المنافسة بين مدرسة القضاء الشرعى والأزهر .
ــ مسألة برنامج تعليم الأوروبيين اللغة العربية .
ــ اتهام سعد زغلول بالتشدد مع الانجليز .
ــ قضية تمرد ناظرة المدرسة السنية .

(ص ٥٢٧)

من ١١ يونيو سنة ١٩٠٨ لغاية[١]

(ص ٥٢٨)

١١ يونيه سنة ١٩٠٨

عقب الاعلان الذى أمرنا بنشره فى الجرائد ، بدعوة كل من يريد التدريس من أهله أن[٢] يقدم طلبه مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له — تقدم نحو أربعين طلباً من أناس مختلفين . وقد حولنا كل طلب على الجهة المختصة به ، لفحصه وابداء رأيها عنه : فتحولت الطلبات المختصة بالتدريس فى مدرسة الحقوق على ناظرها ، وفى مدرسة المهندسخانة على ديوان الأشغال ، وفى مدرسة الطب على ناظرها ومدير الصحة ، وفى المدارس الثانوية على مفتش أول النظارة وبعض المفتشين معه .

(١) هذه العبارة مبتورة ، وهى برأس الصفحة ، وقد بدأ سعد زغلول بها الكراسة ، ولكنه نسى أن يكملها عند فراغه منها .

(٢) غير موجودة بالأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

وكل هذه الجهات أجابت بعدم لياقة الطالبين لتدريس العلوم التى يرغبون التوظف لتعليمها ، إلا بعض الطلبات المختصة بالمدارس الثانوية ، وطلباً واحداً مختصاً بمدرسة الحقوق ! وهذا الأخير هو الذى جرى له ذكر فى كتابات لامبير ، مما هو معلوم ــ وأما الطلبات المختصة بالمدارس الثانوية ، فكان قيل عن أكثرها أن مقدميها أبهموا[٣] طلباتهم ولم يبينوا اللسان[٤] الذى[٥] يريدون التعليم به ، أو أنهم رغبوا أن يعلموا المادة المختصين بها بلغة لم تكن لغة التعليم ــ أى باللغة العربية ! .

فلما أدخلت اللغة العربية فى تدريس بعض المواد بها ، وجدت من الضرورى بحث هذه الطلبات . وبناء على ذلك ، تحولت ثانية على مسيو ستيوارت المفتش بالنظارة لهذه الغاية ، وكان ذلك منذ مدة طويلة .

ثم مضت الأيام ، وجاء وقت تعيين بعض الوطنيين للتدريس بالوظائف الخالية بالمدارس الثانوية ، فكتب ستيوارت أسماء تسعة أشخاص ، وطلب الاستعلام منهم عن بعض أمور رأى ضرورة الوقوف عليها ، فعرض علىَّ هذا الرأى ، فأيدته وأمرت بهذا الاستعلام .

ولكن هذا الأمر لم ينفذ ! حتى أخبرنى المستشار[٦] بذلك ، وبأنه

---

(٣) فى الأصل : « أبهم » .
(٤) أى : اللغة .
(٥) فى الأصل : « الذين » .
(٦) أى المستشار دانلوب

لما علم بعدم تنفيذ الأمر يوم الأحد[٧] غضب غضباً شديداً ، ووبخ مغربي وبراون على التأخر في تنفيذه ، وعَلِم أن السبب في ذلك هو أن ستيوارت رأى أن يعين ، للوظائف الخالية ، من المدرسين الموجودين بالمدارس الابتدائية ! .

فعجبت لهذا الأمر كيف وقع ؟ وعلى الأخص في هذا الموضوع الذي أظهرت الاهتمام به كثيراً ، وارتبت في الأمر ! ولم يعين المستشار من هو الذي تقع عليه المسئولية في هذا الأمر ، (ص ٥٢٩) وكان يلتمس الأعذار لمن أحصر المسئولية[٨] فيه ! فأظهرت الرغبة في عقوبة كل من ثبت تقصيره ، أو اهماله ، أو تعمده ، بحسب ما يستحق .

وشددت في الأمر حتى أتبين جليته ، واستقدمت بالتلغراف مغربي ، فأظهر لي مكتوباً من ستيوارت بتاريخ ٩ يونيه ـ أي بتاريخ اليوم الذي دارت فيه المناقشة بيني وبين المستشار في هذا الموضوع ـ تتضمن الرغبة في صرف النظر عن الانتخاب للوظائف الخالية من الطالبين . فلم أفهم معنى لتقديم هذه الكتابة الآن ! مع أن المستشار قال إن السبب في عدم تنفيذ الأمر بالاستعلام هو ما ورد في ذلك المكتوب ![٩] .

---

(٧) هو يوم ٧ يونيه ١٩٠٨ ، وهو سابق على حديث دانلوب مع سعد زغلول ـ الذي كان في يوم ٩ يونيه كما سيرد ـ بيومين .

(٨) في الأصل : « المسؤولية » .

(٩) يقصد سعد زغلول أن توقيت كتابة ستيوارت لخطابه ، كان بعد المناقشة التي جرت بين سعد ودانلوب وأبلغه فيها الأخير بأن السبب في عدم تنفيذ الاستعلام هو ما تضمنه كتاب ستيوارت ـ الأمر الذي يدل على أن دانلوب هو الذي ضغط على ستيوارت لكي يكتب كتابه هذا حتى يغطي =

وعجيب أن المستشار أخبرنى بأنه ــ بعد أن عنف كثيراً كلٍ من لهم دخل فى تأخير الاستعلام ، ولو بالظن ــ أمر بالاستعلام فعلاً ، وكان ذلك يوم الأحد ، ولكن هذا الأمر لم ينفذ أيضاً لغاية يوم الأربع ! ورأيت أن أوقف أنا تنفيذه ، فأرسلت تلغرافاً بذلك إلى مغربى ، ولكن جاء هذا التلغراف غير محتاج إليه ، فان الايقاف كان حاصلا ! ثم زاد تعجبى عندما أخبرنى مغربى بأن المستشار لم يفاتحهم فى هذه المسألة الا يوم الأحد(١٠) ! .

أتذكر تذكراً يقرب من اليقين أن الذى تلقى الأمر بالاستعلام هو مغربى ، وأنه حصل الكلام فيمن يكون الاستعلام باسمه : أيكون باسمي ، أو باسم مغربى ؟ وأن من بين المراد الاستعلام منهم ، شخصاً موظفاً بمصلحة الأوقاف ــ أتذكر كل هذا ، ومع ذلك يقال إن براون هو الذى تلقى ذلك الأمر ، وأنه معترف بتلقيه ، وأن ستيوارت كتب المذكرة بما يراد الاستعلام منه وعنه ــ بالانجليزية ــ إلى مغربى ، ولكن مغربى أبى قبولها ، لكونها باللغة الأجنبية وتقدمت إلى براون ! ويترك(١١) الموضوع الأصلى إلى البحث فى أن ستيوارت لم يكن له الحق

= سبب عدم تنفيذ الأمر بالاستعلام الذى أصدره سعد زغلول . ويدخل فى عنصر التوقيت أن المناقشة بين سعد ودانلوب جرت يوم ٩ يونيه ــ وهو يوم الثلاثاء كما ثبت لنا ــ وكان حديث دانلوب أنه علم يوم الأحد ــ أى قبل يومين كما هو واضح ــ بعدم تنفيذ أمر الاستعلام ، وبأن السبب فى ذلك هو ستيوارت ، ولم يكن ستيوارت قد كتب كتابه ، وانما كتبه يوم المناقشة ! ــ أى بعد يومين .

(١٠) أى يوم ٧ يونيه ١٩٠٨ كما أوضحنا ، وهو سابق على مناقشة سعد ودانلوب بيومين .

(١١) أى المستشار دانلوب .

فى تقديم المذكرة إلى مغربى ، مع أن هذا ليس هو الموضوع الذى يجب الاهتمام به ، ومع أن مغربى لم يكن من حقه رفض تلك المذكرة المعنونة باسمه ، وتحويلها على براون ! كل هذه معميات لم أصل إلى الآن لإدراك السر فيها ! .

١٢ يونيه سنة ١٩٠٨

قد انكشفت هذه المعميات ، حيث حضر كل من المستر براون وستيوارت ، وأخبرنى الأول بأنه لما تحولت عليه مذكرة ستيوارت بالانجليزية ، ترجمها أحمد أمين ثم (ص ٥٣٠) عرضها[١٢] هو علىّ ، فأقريت ما فيها ، وأمرت بتنفيذه . وقد عرضها[١٣] بعد ذلك على المستشار ــ فيما عرضه من الأوراق الأخرى ــ فأخذها المستشار ، وردها إلى ستيوارت . ثم انصرف براون على ذلك .

وقال ستيوارت : إن المستشار عندما دفعها إلىّ ، أظهر عدم استحسانه لها ، وقال : إن هذه الاستعلامات من المصالح ربما يترتب عليها أن تجيب تلك المصالح بلياقة الطالبين للتدريس ! فالأحسن التفكر فى طريقة أخرى ! وبناء على ذلك تفكرت[١٤] فى هذه الطريقة ، وكتبت مذكرة بها بعد طول التفكر بتاريخ ٩ يونيه[١٥] .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وردت إلىّ مكاتبة من مغربى

---

(١٢) أى براون .

(١٣) أى براون أيضا .

(١٤) أى ستيوارت .

(١٥) هذا الكلام صريح فى أن دانلوب كان هو نفسه السبب ، وبأنه لجأ الى هذه الطريقة الملتوية حتى يحول دون تعيين أحد ممن تقدموا للتعيين من الوطنيين .

بتاريخ ١١ يؤيد قول براون ، ويقر بأن من ضمن الطالبين واحداً من موظفى ديوان الأوقاف .

فتبينت من كل هذا أن المذكرة عرضت علىّ من طريقين : براون ، ومغربى ، فوافقت عليها ، ولكن المستشار منع تنفيذها ــ بالطريقة التى صرح بها ستيوارت فى كلامه ــ وجبن مغربى عن التصريح بها .

ولقد أعلنت براون ــ عقب ذلك ــ بخطئه[١٦] فى عدم إخبارى بما جرى فى المذكرة بعد عرضها علىّ . فأبدى تأسفه ، واكتفيت بهذا التأسف ، ونبهت عليه ألا[١٦م] يعود إلى ذلك مرة أخرى . ولمت ستيوارت على كونه لم يخبرنى برأيه ، وان كنت معجباً بصراحته . أما مغربى فلا أرى وجها للومه ، نظراً لجبنه ، ولكونه لم يتلق أمر إيقاف التنفيذ مباشرة ، وربما كان الحاصل له على عدم الإخبار ظنه أن فى الإخبار سعاية بالمستشار .

(ص ٥٣١)

يراد جلب خمسة[١٧] معلمين من الانجليز : بعضهم لتعليم التاريخ ، وبعضهم لتعليم اللغة الانجليزية . فلم أعارض فى جلب الأولين ، لعدم وجود مصريين أكفأ لتعليم هذا الفن ، ولكنى رفضت جلب الآخرين ، ورأيت أن يتولى تعليم اللغة المعلمون الانجليز[١٨]

---

(١٦) فى الأصل : « بخطأه » .

(١٦مكرر) فى الأصل : « أن لا » . والصحيح ما ورد فى المتن ، وهو ما سوف نقوم بتصويبه كلما قابلناه .

(١٧) فى الأصل : « خمس » .

(١٨) فى الأصل : « الانجليزيون » .

الذين كانوا مكلفين بتعليم الفنون[١٩] الرياضية ، وتخلوا عن هذا التعليم بسبب ادخال اللغة العربية فى تعليم هذه الفنون . وإذا لم يوجد من هؤلاء من يرغب فى ذلك ، وجب أن يعين لتعليم اللغة الانجليزية بعض الوطنيين الحاملين للشهادة الثانوية على الأقل .

أبديت هذا الرأى ، وأصررت[٢٠] عليه . فقدم لى المستشار مذكرة من بويد كاربنتر ، المفتش الأول بالنظارة ، يزعم فيها أن تنفيذ هذا الرأى يترتب عليه : أولا ، ضعف تعليم اللغة الانجليزية . وثانياً ، تجرد المدارس الثانوية ـ على التدريج ـ من المعلمين الانجليز ! .

فقلت : إن جلب الانجليز ، مع تعميم التعليم باللغة العربية ، يجعل عندنا عدداً كبيراً منهم بلا عمل . فالألزم الاقلال منهم على قدر الضرورة . وإذا فرضنا أن يوجد فى تعليم اللغة ضعف ، فهذا الضعف يمكننا[٢١] احتماله ، لأنه لا يكون إلا سنة واحدة ، وهى السنة المقبلة ، ولا يكون إلا فى بعض تلامذة السنة الأولى من المدارس الثانوية . ومع كونه ضعفاً محتملاً ، فانه يمكن تداركه ـ فى السنوات المقبلة ـ بواسطة التعلم على يد أساتذة من أبناء اللغة الانجليزية . وبناء على ذلك حصل الانصياع لهذا الرأى ، وسيجرى العمل بمقتضاه[٢٢] .

---

(١٩) هكذا فى الأصل ، ويقصد سعد زغلول : « العلوم » . واستخدامه لفظ « الفنون » فى هذا الموضوع أمر غريب ، ولكن يبدو أنه كان شائعا فى هذا الوقت ، وهو خطأ .

(٢٠) فى الأصل : « وأسريت » .

(٢١) فى الأصل : « يمكنا » .

(٢٢) هذه القصة توضح ارتباط المعركة حول التعليم باللغة العربية ـ التى كان =

(ص ٥٣٢)

(امتحان الشهادة الثانوية)

عرض على مشروع يقضى بأن يكون امتحان الشهادة الثانوية ، في جميع المواد المخصصة للسنوات الأربع[٢٣] ! فرأيت أن فى ذلك اجحافاً بتلامذة مدارس الحكومة ، لأنهم يمتحنون فى كل عام امتحان الانتقال ، فلا معنى لامتحانهم فى السنة الأخيرة فى جميع المواد التى سبق امتحانهم فيها ! وفيه اضرار بهم من جهة حملهم على حفظ جميع ما تلقوه . غير أن الأمر ليس كذلك فى طلبة المدارس الحرة ، لأنهم لا يمتحنون امتحان الانتقال المذكور .

ورأيت أن فى تقسيم الامتحان بينهم وبين تلامذة الحكومة ، وجعل كل فريق منهم قسماً خاصاً قائماً بذاته ، تعد له أسئلة مخصوصة ، ولجان مخصوصة ـ لا يخلو من صعوبة فى العمل ، ولا يسلم من الاعتراض .

ولذلك أوقفت الأمر حتى يستوفى حقه من التأمل والبحث . ويلزم الاستعانة فى حل هذه المسألة بالرجوع إلى ما كان العمل عليه قبل انشاء شهادة الكفاءة (٢٣م) .

كلفت ستيوارت أن يضع مشروعاً لتعيين المصريين فى المدارس

= يخوضها سعد زغلول ـ بحجم العمالة الانجليزية . فكلما تعمم التعليم باللغة العربية ، قل عدد المدرسين الانجليز .

(٢٣) فى الأصل : « الأربعة » .

(٢٣ مكرر) انتهى كلام سعد زغلول من امتحان الشهادة الثانوية ، وبذلك فإن العنوان الذى وضعه على رأس موضوعها ، لا يسرى على ما تلى ذلك .

الثانوية ، يضمن قيامهم بمهمتهم حق القيام ، وأن يكون أساس ذلك اعطاؤ هم الوقت الكافى لتحضير دروسهم .

١٣ يونيه سنة ٩٠٨

كثرت الشكوى من الامتحان فى املاء اللغة الانجليزية فى امتحان الشهادة الابتدائية بواسطة الانجليز ، لأن التلامذة غير متعودين على نغمة أهل هذه اللغة وغنّتهم[٢٤] ، وطلبوا أن يكون الاملاء بمعرفة رجال من المصريين .

فتكلمت أمس مع المستشار فى هذه المسألة ، بأن للشاكين الحق فى هذه الشكوى ، ويلزم رفع هذه الشكوى . فقال : إن الامتحان فى كل لغة يلزم أن يكون بمعرفة أهل هذه اللغة . وكلما فهم الممتحَن[٢٥] كلامهم وكتبه على وجهه ، كلما دل ذلك على تقدمه فى اللغة . وإن فى الامتحان فيها بغير الانجليز مسا بخواطرهم ! .

فقلت : لا أنكر أن تقدير استحقاق الممتحَن[٢٦] ودرجته فى اللغة ، يكون أدق وأضبط إذا كان حاصلاً بواسطة أهل اللغة نفسها ــ ولكن المسألة ليست مسألة تقدير استحقاق ، أو تعيين درجة ، بل المسألة هى تفهيم الطلبة أسئلة الامتحان بالطريقة التى تلقوا اللغة بها ، إذ ليس من الانصاف أن يُطلب من التلميذ فهم نغمة أو غَنَّة لم تتعود أذنه عليها ! وكل من تعلم لغة أجنبية يعلم حق العلم أنه يَفْهم

---

(٢٤) هكذا فى الأصل.وغنَّ غنًّا وغنَّة معناها فى اللغة « تكلم من خيشومه » ــ أى من أقصى أنفه ، وهى طريقة الانجليز فى النطق .

(٢٥) فى الأصل : « الممتحِن » بكسرة تحت الحاء ، وهو خطأ شائع ، لأن امتحن بمعنى اختبر .

(٢٦) فى الأصل : « الممتحِن » بكسرة تحت الحاء ، وهو خطأ كما أوضحنا .

المتكلمين بها من أهله أكثر مما[26 مكرر] يفهم المتكلمين بها من أهلها . وليس فى الأمر ما يوجب (ص ٥٣٣) مسا بالخواطر ، لأن جعل المصريين واسطة فى تبليغ الممتَحنين الكلمات المملاة ، ليس لأن الانجليز غير أهل لتبليغها ، بل لأن الصورة التى يبلّغون بها غير معتاد للممتَحنين سماعها . فإذا قيس استحقاقهم على مقدار فهمهم هذه الكلمات من الانجليز ، كان ذلك اجحافا بهم . ولهذا يتعين ــ منعا لهذا الظلم ــ جعل الاملاء بواسطة المصريين .

فاحتج بضيق الوقت ، وبقلة المصريين ! . فقلت : لا ضيق فى الوقت ، لأن الامتحان لا يُبدأ فيه إلا بعد يومين ، واللغة العربية هى التى سيُبدأ بها ، والمصريون الذين يعلمون هذه اللغة فى المدارس الابتدائية يفوقون الحصر[27] ، فاللازم الانتخاب منهم ، ان لم يوجد غيرهم من نظار المدارس والمدرسين فى المدارس الثانوية .

فقال : يمكن أن يعين فى كل لجنة مصرى وانجليزى ، لأن العادة أن الاملاء تكون بمعرفة اثنين ! فقلت : أخشى أن يكون فى ذلك ما يحير الممتحَن ، إذ لا يبعد أن يختلط الأمر عليه بين النطقين المختلفين ، فلا يدرى أيهما أصح ! ولذلك أرى أن يكون الكل مصريين . فوعد بأنه يشتغل بهذه المسألة عقب عودته حالا .

(٢٦ مكرر) فى الأصل : « ما » .

(٢٧) قراءة ترجيحية ، لأن المستشار احتج بقلة المدرسين المصريين فى المدارس الابتدائية ، ويكون رد سعد زغلول إن عددهم يفوق الحصر !

١٣ يونيه سنة ١٩٠٨

مدرسة المعلمين الخديوية

تكلمت مع المستشار أمس فى عدم لزوم تعليم اللغات بهذه المدرسة ، وصرف الأوقات المخصصة لدراستها فى تعلم مواد أخرى تكون مرتبطة بصناعة التعليم ، ومفيدة فى تثقيف عقول المعلمين . وكذلك جرى الحديث فى تخصيص كل طالب بفن معين ، لا يتلقى غيره إلا إذا كان له ارتباط به . فتردد فى مسألة اللغات ، وتمتم بما لا يمكن ضبطه . ولم يجد ما يعترض به على التخصيص ، فقال : ان هذه مسألة صعبة ، تحتاج إلى تأمل ومزيد بحث ، فقلت : نعم ، ولكن مدرسة المعلمين أنشئت من زمن ، وهذا هو الوقت الذى يلزم البحث والتأمل فيه ، وتأخير المسألة مضر بالمدرسة ، ولذلك يلزم النظر فيها على الفور[٢٧م].

١٣ يونيه سنة ١٩٠٨

ذكرت اسم أحمد أفندى فهمى ، المدرس بمدرسة الناصرية وبمدرسة القضاء الشرعى ، ضمن الذين يمكن ترشيحهم لوكالة مدرسة ثانوية[٢٨] ، أو نظارة مدرسة ابتدائية . فعارض فيه بحجة أنه كان يتطلع دائماً للخروج من نظارة المعارف ، إلى وظيفة قضائية ! فقلت : إن ذلك من حقه ، (ص ٥٣٤) ولا حرج على الانسان فى أن يسعى لتوسيع رزقه ، انما الحرج فى الوسائل التى يستعملها ان كانت

(٢٧ مكرر) انتهى كلام سعد زغلول عن مدرسة المعلمين الخديوية الذى أفرد له عنوانا جانبيا . ولا يسرى هذا العنوان على ما تلا ذلك .

(٢٨) فى الأصل : ثانية ، وهو سقطة قلم .

غير مشروعة ، فهل باشر شيئا من هذه الوسائل ؟ على أنى لم أسمع برغبته فى الانتقال من عهد وجودى بالنظارة[٢٨م]، وهو دليل على أن الدافع له على السعى انما كان يأسه من التقدم فى المستقبل ، فلما فتح باب الأمل أمامه ، صرف النظر . ولقد حضرت درسه فى مدرسة القضاء ، فأعجبنى أسلوب تعليمه .

فقال : سأسأل عنه برنار ! فقلت : لا لزوم للسؤال منه ، لأنى أظن أنه لا يود تقدمه[٢٩] ، فلا فائدة من أخذ رأى نعلم من قبل مقتضاه ! فقال : سأرسل اليه ، وأكلمه فيها إذا كان لا يزال يبحث عن الخروج من النظارة ! فقلت : لا فائدة من هذا السؤال ! فقال : سأبحث عنه من المتحنين الذين باشروا امتحان تلامذته هذا العام ومن أمين باشا سامى . فقلت : أما من أمين باشا فلا ، لأنه يرى دائما ما يراه من هو أكبر منه ! . ولا بأس من مراجعة التقارير المقدمة عن نتيجة امتحانات تلامذة هذا المدرس . وانتهى الكلام على ذلك .

١٣ يونيه سنة ١٩٠٨

قدم على حافظ ، وكيل مدرسة المعلمين الخديوية ، تقريراً باللغة العربية عن توزيع الأعمال فى المدرسة للسنة المقبلة . وعلمت من مغربى أنه قدم مثله بالانجليزية إلى المستشار . فكلمت المستشار فى ذلك وقلت : إن هذه طريقة غير مرضية ، ولا يحسن السكوت عليها ، لأنى لا أقبل أن يقيم الموظفون فى نظارة المعارف بعضنا رقيباً على البعض الآخر ! وتأبى كرامتى أن أسمح لهم بشىء من ذلك . فضلاً عن أن فى هذه الطريقة تكراراً للعمل بلا فائدة .

(٢٨ مكرر) أى « منذ توليت النظارة » .

(٢٩) يقصد انه لا يود مصلحته .

فقال : إنى لم أنبه على واحد منهم بشىء من ذلك ، وهم يفعلونه من تلقاء أنفسهم . فقلت : بئس ما يفعلون ! وبما أنهم لم يؤمروا به ، فمن اللازم كفهم عنه ، وتفهيمهم بأن ليس فى المعارف سوى سلطة واحدة ، هى التى يرجع إليها فى الأمور كلها ، وهى تتصرف فى المسائل بحسب ما يتراءى لها طبقاً للقواعد المقررة .

(ص ٥٣٥)

١٣ يونيه سنة ٩٠٨

قد آمر بشىء ولا يتنفذ ، كما وقع فى مسألة طالبى التوظف بالمعارف . وقد يتنفذ على الوجه الذى لا أريده ، ويصعب الوقوف على من تلقى الأمر ، وتحديد مسؤولية كل من تداخل فى ايقاف تنفيذه ! ولذلك أرى أن كل موظف يعرض أوراقاً ، يلزم أن تكون هذه الأوراق مصحوبة[٢٩م] بكشف يبين فيه موضوعها ، ويكتب ازاء كل موضوع مضمون الأمر الصادر بخصوصها ، وبخط العارض ، ويحفظ هذا الكشف عندى .

(ص ٥٣٦ مكرر)[٣٠]

يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٠٨

أخبرنى المستشار بأنه تكلم مع المفتشين وأعضاء اللجنة العلمية الإدارية فى مسألة حصول الاملاء فى اللغة الانجليزية بواسطة المصريين ، فكلهم كانوا مخالفين فى الرأى ، ورأوا أن هذه الطريقة مضرة ! ولكنى رغماً من ذلك نفذتها تنفيذا لأمر سعادتكم !

(٢٩ مكرر) فى الأصل : مصحوبا .

(٣٠) هذه الصفحة مقابل صفحة ٥٣٦ ، وهى غير مرقمة ، وقد قطع سعد

فقلت : هذا غريب منهم ! وما كانت حجتهم فى المخالفة ؟ . فقال : إنهم كانوا يقولون إن المصريين لا يحسنون الاملاء ! فقلت : إن كانو قالوا ذلك ، فهم حيوانات لا يعرفون شيئاً ، لأن تعيين المصريين ليس لاتقانهم الإملاء ، بل لأن إملاءهم هى التى تعود التلامذة عليها ، بقطع النظر عما إذا كانت حسنة أو رديئة !

ثم مررت فى اليوم النالى بمحلات الامتحان فى درب الجماميز والحلمية ، وسألت كلا[٣١] من كروفوت وسوانسن وشارمن عن رأيهم فى هذه المسألة ، فقالوا : إن هذه طريقة مفيدة ، وإنهم استحسنوها !

ولما تقابلت معه بعد ذلك ، قلت له ما سمعته منهم خلافاً لما نقله هو عنهم . وكان أخبرنى أن من ضمن المخالفين عاطف ، فأكد لى هذا الأخير عكس ذلك[٣١م] !

انعقد مجلس المعارف الأعلى[٣٢] يوم الأحد ١٤ يونيه سنة ١٩٠٨ ،

= زغلول الكتابة فى صفحة ٥٣٧ ليكتب فيها يومية ١٤ يونيه ١٩٠٨ ، التى كان قد نسيها . وكان علينا إما الالتزام بترتيب الصفحات ، أو بترتيب اليوميات ، واخترنا ترتيب اليوميات لأنه الأصوب . ولذلك سوف يلاحظ القارىء تكرار أرقام الصفحات ، وهى مسألة شكلية ، لأن المهم هو متابعة اليوميات .

(٣١) أضيفت ليستقيم المعنى .

(٣١ مكرر) يقدم هذا الأنموذج الذى أورده سعد زغلول صورة جلية لشخصية دانلوب ، التى لا تتورع عن الكذب على وزيره .

(٣٢) كان مجلس المعارف الأعلى ، حسب الأمر العالى الصادر بتشكيله فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ ، مكونا من كل من : ناظر المعارف رئيسا ، ومستشار المعارف ، والسير فنسنت كوربت (المستشار المالى) ، والمسيو شارل دى روكاسيرا ، واسماعيل سرى باشا ، ومصطفى ماهر باشا (مدير=

وعقب تلاوة محضر الجلسة الماضية ، قال علوى باشا[٣٢م] : لى ملحوظة فيما قررناه بالجلسة الماضية ، قيدتها ونسيت ابداءها ، فهل تسمحون لى بها ، أو الوقت مضى عليها ؟ فقلت ــ وقد شعرت بأن هذه الملاحظة تختص بتعليم الأوروباويين اللغة العربية ــ : إن الملاحظات الحقة لا زمن لها ، وعلينا أن نعيرها جانب الالتفات فى أى وقت أبديت .

= الدقهلية) وحسين رشدى بك ، والدكتور محمد علوى باشا ، ومحمود عبد الغفار بك (عضو مجلس شورى القوانين) ومرقس سميكة بك (عضو مجلس شورى القوانين) . (أمين سامى باشا : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥ (مطبعة المعارف ١٩١٧) وفى نوفمبر ١٩٠٧ صدر أمر عال بتعيين كل من المستر سدنى هربرت ويلز ومحمد أنيس باشا عضوين فى مجلس المعارف الأعلى . (المقطم فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧) .

(٣٢ مكرر) محمد علوى باشا (١٨٤٧ ــ ١٩١٨) هو طبيب عيون ، ورائد الصحة المدرسية فى مصر . تخرج من مدرسة طب قصر العينى ١٨٧٥ ، ومنحته جامعة مونبلييه بفرنسا الميدالية ١٨٨٠ على بحثه : « مباحث فى أنسجة الملتحمة فى القرنية عند الحيوانات الفقارية » . عين رئيسا لعيادة أمراض العيون بجامعة مونبلييه ، وطبيبا أول لمدارس الحكومة المصرية ١٨٨١ ، ثم مدرسا لأمراض العيون بمدرسة طب قصر العينى ١٨٩٣ . عضو الجمعية التشريعية ومجلس المعارف الأعلى . جعل التطعيم اجباريا فى المدارس . عين مراقبا للجامعة المصرية الأهلية ١٩١٤ . مؤلفاته : « احصائية عن انتشار الأمراض بالمدارس » ١٨٨٤ ، و « دراسة عيوب الملتحمة ونوعها ومعالجتها بالمدارس » . و « المؤتمر الطبى المصرى » ١٩٠٢ ، و « التحفة العباسية فى الامراض العينية » . ساعد على عقد مؤتمر تحسين حالة العميان بمصر ١٩١١)

فقال : تخصص فى الميزانية مبلغ ۲۰۰ جنيه لتعليم الانجليز اللغة العربية ، وانى غير موافق على ذلك لأنه[٣٣] إذا كان هؤلاء يريدون تعلم هذه اللغة فليتعلموها على نفقاتهم الخاصة ، لا على نفقات الحكومة المصرية ــ خصوصا وأن هذا مضاد لمبدأ الغاء المجانية من مدارس الحكومة !

فقلت : إن الذين يتعلمون هذه اللغة هم من المعلمين الموجودين فى الخدمة ، الذين لا يمكن رفتهم . وتعليمهم اللغة العربية يساعد على تعميم التعليم باللغة العربية ، الذى هو من أقصى آمالنا ، ونستفيد بواسطته من معارف هؤلاء المعلمين على طريقة تساعد على جعل اللغة العربية واسطة فى التعليم . والمسألة ليست مسألة نقود ، ولكن مسألة مبدأ شريف يجب التوصل إلى تحقيقه بكل الوسائل . فإذا كان وجود هؤلاء المعلمين ضروريا فليكن غير ضار بالتعليم باللغة العربية . والمجانية لم تلغ فى مدارس المعلمين .

وبعد مناقشة ، أعلن علوى باشا بأنه مقتنع بهذه الملحوظات . وقد قلت له : إنى حسبتك تعترض على ارسال أستاذين لانجلترا لتعليم الانجليز ــ الذين يريدون الدخول فى الخدمة ــ اللغة العربية ، وكان أحدهما الشيخ شاويش ، الذى أبدى اعتراضه فى « اللواء » على هذه المسألة ! فقال علوى إنه أبدى الملحوظة من نفسه لاتبعاً للواء .

(ص ٥٣٥)[٣٤]

يوم الاثنين ١٥ يونيه سنة ١٩٠٨

حصل الكلام مع المستشار فى تعيين خلف للمسيو دوكوت ،

---

(٣٣) فى الأصل : « لأنكم » ، وقد أحدثنا التغيير لتستقيم العبارة .

(٣٤) المقصود تكملة صفحة ٥٣٥ بعد أن قطعناها لاثبات يومية ١٤ يونية =

فقال : إن المستشار القضائى يريد تعيين المسيو لوجران ، معلم اللغة الفرنسوية بمدرسة الحقوق . فقلت : بلغنى أن هذا المعلم ضعيف ، حتى فى اللغة التى يعلمها ! ولم ينل دبلوم الحقوق إلا فى السنة الماضية . فتعيينه مدرسا للحقوق ــ وهو على هذا الضعف ــ يكون محل انتقاد ، ويُعيد ذكرى هيل ! فالأحسن البحث لهذه الوظيفة عن وطنى من بين موظفى المحاكم ، وأعرف من بينهم من هو أوسع كفاءة من « لوجران » وأعلى شهادة ، وهو على أبو الفتوح ، وكيل النايب العمومى بمحكمة الاستئناف . فان قبل هو ، وقبلت نظارة الحقانية انتدابه ، كان ذلك أبعد عن الانتقاد ، وأفيد للمدرسة .

فقال : ولكن نظارة المالية ربما لا تقبل الاستمرار على تقرير مبلغ المائتين جنيه الذى كان يستولاه[٣٥] دوكوت سنويا ! فقلت : لا يمكن أن المالية تأبى ذلك ، لأنه يمكن أن يقال ــ بحق ــ إنها تسمح بصرف المال إذا كان المعين أجنبياً ، وتضن بـه إذا كان وطنيـاً ! ، ولا أراها تعرض نفسها لهذا الانتقاد ، الذى أكون أنا أول الموجهين له !

فقـال : يجب استشارة المستشـار القضـائى فى هـذه المسـألـة ! فقلت : « إنى لا أرى محلاً لاستشارته عما إذا كان اللازم تعيين وطنى أو أجنبى ، ولا فى اختيار الوطنى ، لأن المدرسة تابعة لنظارة المعارف ، وهى المسؤولة عن ادارتها دون نظارة الحقانية ، ولاأريد أن أشترك فى عمل مع شخص ، يكون له فيه العمل ، وعلىّ كل المسؤولية !

١٩٠٨ فى موضعها الزمنى .

(٣٥) هكذا فى الأصل ، ويقصد : « يستولى عليه » أى يتقاضاه . والمعنى أن نظارة المالية قد لا تقبل أن تدفع هذا المبلغ كمرتب لمصرى وطنى .

« فأنا أرى أنه لا يريد الا تعيين « لوجران » ! ولو كان يعرفه شخصياً دونى ، لكان الأمر مفهوماً ، ولكنه اعترف لى بأنه لا يعرفه شخصياً ، ولكنه سمع عنه من هيل ! وليس هيل حجة فى هذا المعنى . وأظننى أعرف بمواطنىّ من المستشار القضائى ، لأنى اشتركت فى العمل مع بعضهم ، وسمعت البعض الآخر يترافع أمامى ، فأنا أقدر على معرفتهم من رجل كالمستشار القضائى هو (**ص ٥٣٦**) أبعد الناس عن مخالطتهم .

« وإذا اتفقنا على تعيين وطنى من بين رجال المحاكم ، يتعين استشارة الحقانية فيه — لا من جهة صلاحيته أو عدمها ، بل من جهة الاذن له بمباشرة هذا العمل . ولذلك يحسن أن تتكلم مع المستشار القضائى فيما إذا كانت نظارة الحقانية يمكنها أن تسمح لعلى بك أبو الفتوح بمباشرة تلك الوظيفة ؟

فتردد كثيراً ، وأخيراً ذهب إليه ، وعاد مخبراً بأنه صرح بأنه لا يقبل أن يعينّ أحد من رجال المحاكم بهذه الوظيفة ، لأن هذه الطريقة جربت سابقاً ولم تنجح ، فلا يصح العودة إليها مرة أخرى ، خصوصاً وأن انتداب رجال المحاكم للتدريس مضر بأعمالهم فى هذه المحاكم !

ففهمت السر ، وقابلت المستشار[٣٥م] مساء فى الكلوب ، وسمعت منه ما نقله إلىّ عنه دنلوب ! فلم أجد أمام هذه الصعوبة إلا التوسط فى الأمر بانتداب « لوجران » لهذه الوظيفة دون تعيينه نهائياً فيها ، فإن قام بالعمل — كما يزعمون — عين نهائياً ، ولا أظنه يصل إلى ذلك ، إذا صح ماروى لى عنه . وإن لم ينجح ، تعين شخص آخر بهذه الوظيفة .

(٣٥ مكرر) يقصد المستشار القضائى .

١٥ يونيه سنة ١٩٠٨

فتح المستشار مسألة طالبى وظائف التدريس ، بأن قال : إنه يريد أن يضع حداً لمسألة الأوراق وعرضها ، حسماً لما ينشأ عنها من المشاكل (وكان قد علم بما نبهت عليه من اتخاذ كشف يشتمل على ما يعرض من الأوراق ، وتاريخ عرضها ، والآراء التى تبدى بشأنها) فقد أبدى مستر براون وستيوارت من التردد فى مسألة طالبى الاستخدام ما عجبت له ! .

فقلت : ما هذا التردد الذى أبدياه ؟ فقال : إن كلا منهما غير عارف تماماً بما جرى فى المذكرة التى كتبها ستيوارت عنها . فقلت : إنى ما كنت أريد فتح هذه المسألة الآن ، ولكن بما أنك فتحتها فانى أؤكد لك أن هذين الرجلين لم يترددا فى أقوالهما . فبراون قال : إنه بعد تلقى الأمر بخصوصها منى ، عرضها عليك ، كما عرض بقية الأوراق التى كانت معها جريا على عادته ، فتناولتها منه ، وسلمتها إلى ستيوارت . وأيد ستيوارت ذلك بالحرف الواحد ، وقال : إنك دفعتها إليه ، وأمرته ألا يجرى شيئاً من الاستعلامات فيها خشية أن تكون نتيجتها ظهور صلاحية الطالبين للاستخدام — قال لى ذلك كل منهما ، وأكده تأكيداً . ولذلك رأيت أن أقف على هذا الحد من التحقيق .

فقال : إنى أنكر كل الانكار صحة قولهما ! وكيف يصدر منى ذلك بعد جريان ما جرى فى مسألة « لمبير » ؟ [٣٦] وهل أنا حيوان إلى هذا الحد حتى أعود إلى مسألة « لمبير » [٣٦م] (ص ٥٣٧) على شكل

---

(٣٦) اقرأ عن « لامبير » فى الجزء الأول من المذكرات ص ٢٦٥ حاشية ٢٧٤ .

(٣٦ مكرر) أنظر مسألة لامبير فى الجزء الأول من المذكرات ص ٢٨٤ — ٢٨٦

أقبح وأفظع ؟ فقلت : هكذا قال لى ، وأيـد ستيوارت قـوله بـابراز الورقة ـ ولكن بما أنك تنكر قولها ، فالـواجب علىّ أن اصـدقك ، والأحسن الوقوف بهذه المسألة عند هذا الحد . فسكت ، وانتقلنا الى حديث غيره .

١٦ يونيه سنة ١٩٠٨

حضر المستشار مرغياً مزبدا ساخطاً على براون ، وقال : إن براون كتب الخطاب المختص بالشيخ عسل إلى مستر براون بانجلترا[٣٧] ، وأمضاه منك بدون أن يعرضه علىّ ، مع أنه عارف بأنى تكلمت فيه مع جناب السير إلدن غورست ، وكان من الواجب عليه أن لا يمضيه حتى يعرضه على ، إذ ربما كان هناك أمر تجب رعايته فى كيفية تحريره !

فقلت : انى لم[٣٨] أفهم معنى لهذه الشكوى ! إن الخطاب الذى عرضه براون هو جواب صادر منى إلى شخص كتب إلىّ أنا يترجانى فى أمر ، وأجبته إليه ، لأن الأسباب التى أبداها مقبولة ، ولأن غورست ترجانى أيضاً فى قبوله ، فما مدخلك فى صيغة جواب يصدر منى ؟ وهل من وظيفتك أن تراقب صيغ الجوابات الصادرة من الناظر فى الأمور التى يتم الأمـر فيها بـاتفاقنـا ؟ إنى أرى أن براون لم يفعـل شيئـاً يستحق المؤاخذة عليه مطلقاً ، وليس له أن يتلقى أمراً بخصوص صيغة جواب أمضى عليه الا منى .

(٣٧) مستر براون بانجلترا هو مستر ادوارد براون Edward Brown ، أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كمبردج ، وقد حضر لزيارة مصر سنة ١٩٠٢ ، واقترح تدريس اللغة العربية فى جامعة كمبردج ، ووافقه كرومر على رأيه . وكان ادوارد براون يدرس اللغة العربيـة فى كمبردج بينـما كان مارجوليوث Margoliouth يقوم بتدريسها فى اكسفورد .

(٣٨) فى الأصل : « لا لم » .

فقال : نعم : إنى لا أنازع سعادتكم فى ذلك ، ولكن أهمية هذه المسألة أن السير غورست تكلم معى فيها ! فقلت : تكلم معك كما تكلم معى ، ولا أفهم دخلاً للحديث معه فى صيغة الجواب !

فقال : ليست هذه المسألة وحيدة فى بابها ، بل هناك كتب كثيرة وخطابات تصدر من النظارة ولا علم لى بها ! فقلت : هذه مسألة أخرى ، والذى أعرفه حق المعرفة ، وأؤكده كل التأكيد ، أن كلا من مغربى وبراون ، وغيرهما من موظفى الديوان ، يخبرونك بكل شىء يجرى فيه ــ خصوصاً الأوراق التى تصدر !

فقال : ولكنهم يأتون لسعادتكم بأوراق تكون خصوصية لى ، من غير اذن منى ! فقلت : وهذا أيضاً غير صحيح ، بل إنهم لا يقدمون لى ورقة من هذا القبيل إلا بعد اذنك بتقديمها ! حتى برادة ــ وهو سكرتيرى الخاص ــ لا يعرض علىّ ورقة ، تكون كلفته بترجمتها لعرضها علىّ ، إلا بعد اذنك ! فإذا كان هذا حال السكرتير الخاص ، فكيف يمكن أن أصدق القول بأن غيره يختلس أوراقك الخاصة بك لعرضها على !

والمسألة التى ذكرتَ فيها أن ابراهيم درويش أخذ كشف المسائل التى تعرض (ص ٥٣٨) على مجلس المعارف الأعلى من على مكتبك ، وقدمه إلى ، قد حققتها ، وتبين لى :

أولاً : أن ابراهيم درويش لم يأخذها ، بل مغربى هو الذى قدمها إلىّ .

ثانيا : أنها لم تكن ورقة خاصة بك بصفة مذكرة لشخصك ــ كما تقول ــ لأنها مكتوبة باللغة الفرنسوية لا الانجليزية ، و مطبوعة ، فلا معنى لأن تكون ورقة خاصة !

فبهت ولم يحر جواباً . وشفعت ذلك بقولى : ما هى الطريقة التى يلزم سلوكها لاثبات اطلاعك على الأوراق حتى يرجع إليها عند الخلاف ، فتمتم ولم يقل مفيداً !

يوم الثلاث ١٦ يونيه سنة ١٩٠٨

قررت اللجنة العلمية الإدارية أن تكون مدة الدراسة ثلاث سنوات فى مدرسة المعلمين الخديوية ــ بناء عن رغبتى ــ بعد أن كان التصميم على جعلها أربعة . ولكنها جعلت سنة رابعة للتمرين ، لا يأخذ الطالب الدبلوم إلا بعد تمضيتها . فرأيت أن زيادة سنة التمرين لا يفى بمقصودى من جعل مدة الدراسة ثلاثة فقط ، وهو تشويق الطلبة للدخول فى هذه المدارس ، وتفضيلها على غيرها من المدارس العالية التى مدة الدراسة فيها أربع سنين .

وقد دخل على « بويد كربنتر » أثناء عرض محضر اللجنة علىّ ، فتكلمت معه فى هذا الشأن ، فقال : إن سنة التمرين ضرورية ، لأن تلك[٣٨م] هى الطريقة المتبعة فى مدارس المعلمين عندنا . فقلت : وما الفائدة فيها ؟ مع أن القانون المالى ضرب مدة لاختبار الداخلين فى الخدمة ــ قد تبلغ السنتين ــ حتى إذا حسنت بعدها الشهادة فيه ثُبِّت فى وظيفته ، وإلا أبعد عنها . وبناء على ذلك يكون اشتراط سنة التمرين قبل أخذ الدبلومة ، عبارة عن حرمان المتخرج من مدرسة المعلمين من مرتب الدبلومة النهائية ــ أى ١٢ جـ ــ والاكتفاء بمرتب الشهادة الثانوية أى ٨ جـ . وهذا من المنفرات .

على أنه لا معنى له فى حق حاملى الشهادة الثانوية ، الذين تعينوا فى

(٣٨ مكرر) فى الأصل : « ذلك » .

وظائف التدريس ، وصرحت النظارة لهم بأن يتقدموا للامتحان النهائى إذا مضوا فى التدريس مدة مساوية لمدة الدراسة ــ فهؤلاء لا يمكن وضعهم بعد النجاح فى الامتحان مدة سنة تحت التمرين ، لأنهم تمرنوا على التدريس مدة ثلاث سنوات .

على أنى لا أفهم لماذا شُرط هذا التمرين فى المعلمين الذين يباشرون القاء الدروس فى المدرسة بصفة تمرين عملى ، ولا يشترط هذا فى المتخرجين من مدرسة الحقوق والمهندسخانة لماذا تعطى الشهادة لهؤلاء بمجرد نجاحهم فى الامتحان ، ويتمتعون بمزاياها حالاً **(ص ٥٣٩)** أما طلبة مدرسة المعلمين فيطلب منهم أزيد من ذلك ؟ على أنه إذا كان هناك ضرر يترتب على عدم التمرين ، فانه فى أولئك أشد من هؤلاء .

وفى هذا الأثناء دخل المستشار ، فانصرف بويد كاربنتر ، ووصلت الحديث مع المستشار ، وأسمعته ما أسمعت كاربنتر . فبعد أن جادل انصاع ، ولم ير بدا من قبول هذا الرأى .

١٦ يونيه سنة ١٩٠٨

قررت اللجنة العلمية الادارية أن يفضّل فى دخول التلامذة بالمدارس الثانوية ، الأصغر فالأصغر سنا . ورأيت أن عدم وضع حد أعظم للسن ، مع خلط تلامذة المجانية بغيرهم ، ربما أضر بهم ، إذ قد يتأتى أن يكون « صغير السن » من الذين لم تتوفر فيهم شروط المجانية ! ولذلك رأيت أن يجعل أكثر سن للقبول سبع عشرة[٣٩] سنة ، وأن يجعل كل من تلامذة المجانية[٣٩م] ، والذين يدفعون مصاريف ، فئة

(٣٩) فى الأصل : « سبعة عشر » وهو خطأ

(٣٩ مكرر) فى الأصل : « التلامذة المجانية » .

قائمة بذاتها ، وألا يعقد التفاضل إلا بين أفراد كل منها . وقد كان ذلك بعَد جدال طويل بيني وبين المستشار فى هذا الخصوص ، وقررت ذلك فى مجلس المعارف الأعلى .

١٦ يونيه سنة ٩٠٨

قررت اللجنة العلمية الادارية ــ بناء على طلب الدكتور كيتنج ــ ألا يقل سن طالب الدخول فى مدرسة الطب عن ١٦ سنة ، ولا يتجاوز ٢٦ سنة ، وأنه ــ مع ذلك ــ يجوز أن يستثنى من حكم السن تلامذة المدارس الأجنبية !

فلم أفهم معنى لتخصيص هذا الاستثناء بتلامذة المدارس الأجنبية ! وسألت المستشار عن سبب هذا التخصيص ؟ فاصفر ، وأطرق طويلاً ، وقال : إن الدكتور كيتنج طلب ذلك ! فقلت : وما حجة أعضاء اللجنة فى قبول هذا الطلب ، رغما عن معارضة من كان يعارض منهم فيه ؟ فقال : لأن تلامذة المدارس الأجنبية ربما تأخروا لمرض أو غير ذلك ! فقلت : وهل هذه الأعذار لا تعرِض للمصريين ؟ أرى الأحسن حذف هذا الاستثناء ، لأنه تمييز لا معنى له !

فقال : يجب أن نعرض الأمر على مصلحة الصحة ، كما هو الجارى . قلت : فليعرض ، ومهما كان من رأيها فلابد من حذف هذا الاستثناء . ثم حضر عندى مدير الصحة بالاسكندرية ، وتفاوضت معه فى هذا الأمر ، فوافق عليه ، وكتب بذلك . وبناء عليه قررناه فى مجلس المعارف الأعلى .

(ص ٥٤٠)

٢١ يونيه سنة ٩٠٨

مدرسة الحقوق والمدارس العالية

أرى أن يباح للتلميذ ، الذى لا يسمح القانون ببقائه فى المدرسة لسقوطه ــ خصوصاً فى الامتحان النهائى ــ أن يتقدم لهذا الامتحان كلما أراد ذلك ، لأن هذه هى القاعدة فى المدارس الابتدائية والثانوية ؛ ولأن الشارع ، الذى يجيز لمن بيده شهادة أجنبية أن يمتحن فى بعض المواد حتى يحصل على شهادة المعادلة ــ لا ينبغى له أن يحرم من الامتحان شخصاً تربى فى المدرسة ، وتلقى دروسه فيها ، وعرض نفسه للاختبار فى جميع المواد لا فى بعضها فقط ! ولأنه لا ضرر فى هذه الاباحة ، بل فيها نفع ، إذ تحمل الشخص على مواصلة الدرس ، وعلى عدم الاستخفاف بنفسه ، فإنه إذا رأى نفسه محروماً من الامتحان تضعف قيمته أمام عينيه ، وتنكسر نفسه ، وينقطع عن المطالعة ، وربما أدى ذلك به إلى مالا تحمد عقباه . ولأن هذا موافق لما عليه العمل فى الكليات الأجنبية .

ويظهر لى أن الحرمان من الامتحان لم يَنتج إلا عن عدم وجود مدارس عالية تنافس مدارس الحكومة ، بخلاف الحال فى المدارس الابتدائية والثانوية ، فان بمصر كثيراً منها ينافس مدارس الحكومة ، وأغلبه تابع لدول أجنبية تسعى دائماً فى حفظ شأن المدارس التابعة لها .

٢١ يونيه سنة ٩٠٨

شكا مدرس أوروباوى برأس التين ، يدعى فرنس ، من نمرة أعطيت إليه فى الامتحان الأرقى للترجمة من العربية إلى الانجليزية ، وزعم أنه كان يستحق نمرة أعلى منها . وتبين أنه ساقط فى كل المواد ،

وأن ثمرته فى الترجمة ـ مهما علت ـ لا ترفع من سقوطه شيئا .
فالمستشار أراد اعادة النظر على امتحانه فى المادة المذكورة بواسطة لجنة أغلبها من الانجليز العارفين باللغة العربية ، فرفضت ذلك بتاتا :

أولا :

لأن الامتحان حصل بمعرفة لجنة مشكلة تشكيلاً قانونياً ، وقرارها يجب أن يكون نهائياً غير قابل للطعن ، مثل سائر القرارات التى من نوعه . ولا فرق بين هذه الشكوى وما يرفعه التلامذة الساقطون غالباً من الشكاوى وطلب اعادة النظر فيها .

ثانيا :

لأن الانجليزى ، مهما بلغت براعته فى معرفة اللسان العربى ، لا يمكنه أن يساوى فيه عربياً أتقن تعلم لغته ، كالأشخاص الذين تألفت لجنة الامتحان منهم .

ثالثا :

لأن فى اعادة النظر على عمل هذه اللجنة جرحاً لخواطر أعضائها ، ومسا بكرامتهم .

(ص ٥٤١)

فقال المستشار إن الرجل سيرفع أمره إلى لوندره ، ويطلب اعادة النظر على الترجمة فيها ! فقلت : ومتى كانت لوندره محلاً لاعادة النظر فى القرارات التى تصدر من لجان امتحان فى اللغة العربية ؟ فليشك[٤٠] لمن شاء مما شاء ، أما أنا فلا أسمع لشكواه ، وإذا استمر عليها فلابد

---

(٤٠) فى الأصل : « فليشكو » .

من احالته على مجلس التأديب ، لأنه تابع لنظارة المعارف . وعلى أنى لست مكلفاً بالبحث فى هذه الشكوى ، لأنها لم ترفع إلىّ ــ ولكنها إذا رفعت فلا تجدوا منى إلا الإغضاء .

٢١ يونيه سنة ١٩٠٨

مسألة المعلمين :

سأل المستشار فكرى فيما يختص بـالمعلمَيْن الانجليـزيين اللذين يتمرنان(٤٠م) على التعليم باللغة العربية . فقلت : يجب انتظار نتيجة تمرينهم ، فان أمكنهما أن يلقيا الدرس بسهولة ، وفهم التلامذة منهما المراد ، كلفا بالتدريس بالعربية ، والا فلا .

فقال : ولكنهما حاملان لشهادة الامتحان الـراقية ! فقلت : إن هذه الشهادة لا تفيد شيئاً فى هذا الباب ، لأنها لم تتقرر لهذه الغاية ، والعبرة إنما هى بالكفاءة الفعلية . فقال : يجب حينئذ تقرير أن هذه الشهادة تعطى الحق فى التدريس باللغة العربية . قلت : يجب ــ قبل ذلك ــ أن يكون البروجرام موافقاً للوصول إلى هذه الدرجة . وعلى حسب رأيى ، أرى أن كلا من بروجرام الامتحان الراقى والأرقى غير واف بهذا الغرض ، فإذا أريد اعطاء شهادة بهذه المزية وجب تنظيم بروجرام آخر . فسكت ولم يحر جواباً . والذى أراه أنه يجب :

أولاً :

ألا تعطى هذه المزية .

وثانيا :

أنه ــ إذا كان من اللازم اعطاؤ ها ــ تحوير البروجرام على طريقة

(٤٠ مكرر) فى الأصل : « يتمرنا » بدون نون .

واضحة كافلة بالغاية . ولكن من هم الذين سيكلفون بوضع هذا البروجرام ؟

رأيت المدرسَين المذكورَين فى أواخر يونيه ، فوجدتهما ضعيفين ولا يمكنهما أن يلقيا الدرس . وكان المستشار قد سافر إلى لندرا ، فتكلمت مع ستيوارت فى شأنهما ، وقلت له : إن الأحسن ألا يكلَّف هذان المدرسان بالتدريس باللغة العربية الآن ، وأن يبقيا فى محليهما (ص ٥٤٢) يدرسان فى السنة الثالثة ثانوى . ويمكنهما أحياناً أن يعيدا بالعربية الدرس الذى يكونان ألقياه بالانجليزية ، فان فى ذلك تمريناً لهما على العربية . حتى إذا تقوياً فيها أمكن النظر بعد ذلك فى شأنهما . وبناء على ذلك أن يتعين وطنيان فى الوظيفتين اللتين كان يراد تعيينهما فيهما .

قبل سفرى إلى أوروبا فى ٢٧ يونيه بأربعة أو خمسة أيام ، رأيت أن يعاد امتحان الساقطين فى امتحانات الانتقال من سنة إلى أخرى ، بالمدارس الابتدائية والثانوية ، وذلك[٤١] أولى من الاستثناءات التى كانت تقررها النظارة كل عام لأسباب قد تكون متناقضة ، وقد تكون غير حقيقية ، وانما أبداها نظار المدارس محاباة أو لأغراض أخرى .

وسهَّل على هذا الأمر ، تشكيلُ لجان امتحان القبول فى أوائل السنة المكتبية بالسنة المذكورة ، وقبول تلامذة من الخارج فى السنة التى يظهر الامتحان استعدادهم لتلقى دروسها . وكنت أود تقرير هذا القرار بالمدارس العالية أيضاً ، ولكن عدم وجود تلك اللجان فيها ، وتعذر تشكيلها ، منعانى من ذلك التعميم .

---

(٤١) أضيفت ليستقيم المعنى . ويلاحظ أن سعد زغلول انتقل لمعالجة هذه المسألة دون عنوان ، على نحو ما فعل فى مسألة المعلمَين الانجليزيين .

وقد وافق كل منَ بـاحثتهم فى هذا الأمـر ، من مفتشين ونـظار المدارس ، عليه واستحسنوه ــ الا على بـك حسنى ، فانـه كتب إلىّ خطاباً بأوروبا يعترض فيه عليه . غير أنى لما عدت ، باحثته فى هذا الأمر أمام بعض مخالفيه فى الرأى من المفتشين ، فلم يكن منه إلا أن انضم إليهم . وقد أقرت اللجنة العلمية الادارية هذه الفكرة بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٨ ، ولم أسمع ــ لحد الآن ــ اعتراضاً على هـذا القرار ممن ينتظر منهم المعارضة .

قبل قيامى إلى السفر شكلت لجنة مؤلفـة من أمين بـاشاسـامى واسماعيل بك حسين ومسيو كروفوت ومسيو بومان ، للنـظر فى أمر الارسالية إلى أوروبا ، من اختيار التلامذة اللازم ارسالهم ، وتـدبير الـوسائـل اللازمـة لتسفيرهم . وأمـرتها أن يكـون من هؤلاء أربعة ينتخبون لدراسة الطب .

وكنت تكلمت مع كيتنج ، ناظر مدرسة الطب ، فى هذا الشأن ، فتكلم طويلاً فيه بكلام لم أفهم منه إلا أنه لا يريد مطلقاً أن يرسل أحداً من مدرسة الطب لكى يتعلم حتى يصير معلما بعد[٤١م] ! وكان سبق لى الكلام معه منذ أشهر فى هذا الصدد ، فقدم لى تقريراً ، مصدقاً عليه من الدكتور جراهام ، خـلاصته أن المصـريين غـير أهل للتعلم لأن يصيـروا معلمين ! فغضبت من هـذا التقريـر غضبـاً (ص ٥٤٣) شديداً ، وعنفته عليه ، فقال : إنى وضعته بالحرية[٤٢] !

فقلت : إذا ساغ لحريتك أن تمتد إلى حد أن تقدم لوزير مصرى تقريراً بعدم أهلية المصريين للتعلم ، فهلا يسوغ لهذا الوزير أن يخطئك

(٤١ مكرر) يقصد : أستاذا جامعيا بمدرسة الطب .

(٤٢) أى بارادته وبدون ضغط .

فى رأيك ؟ وإنى أرى أن أحكم على نفسى قبل أن أصدق على هذا التقرير[٤٣] . وصرفته .

وفى اليوم التالى حضر إلى الدكتور جراهام معتذراً عن التصديق الذى صدر منه ، بكلام اكتفيت به فى ذلك الوقت .

لما فهمت ذلك من كيتنج ، أمرته أن يقدم تقريراً برأيه ، حتى يكون مسؤ ولا عنه رسمياً . فقدمه أثناء سفرى بتاريخ (   )[٤٤] ، وهو يرمى إلى عدم الانتخاب من التلامذة بل من الموظفين ، ويضع شروطاً صعبة من شأنها أن تحمل الحكومة على عدم القبول بها ، وأن تخوف التلامذة من مستقبلهم . فحولت هذا التقرير على تلك اللجنة بكتاب أشرت فيه إلى صعوبة تلك الشروط ، واستحسان الانتخاب من التلامذة .

ولكن يظهر أن اللجنة أخطأت فهم قصدى ، فحولت المسألة على المالية ! فأقرتها ابتداء ، ثم عدلت عن قبول بعضها ، وهو ما يختص باحتساب مدة الدراسة فى سنى المعاش . ولكن المالية لم ترسل إلى الآن قرارها ، وقد أزف الوقت ، وكاد يفوت علىّ ارسال التلامذة[٤٥] ، فاستعجلت الدكتور كيتنج مرات ، وهو يحاول . وأخيراً أرسل يقول بأن محمد السباعى ، الذى قَبِل من التلامذة السفر ، عدل عنه ! . فأمرت ــ تليفونيا ــ بأن يضع اعلانا بالمدرسة ، يدعو فيه من يرغب من ألتلامذة السفر أن يبدى رغبته . فتم ذلك ، وورد لى منه أمس ١٠

---

(٤٣) يقصد سعد زغلول انه ــ باعتباره مصريا ــ يدين نفسه بعدم الأهلية للتعليم اذا صدق على التقرير .

(٤٤) بياض فى الأصل .

(٤٥) يقصد ارسالهم الى أوروبا .

أكتوبر سنة ١٩٠٨ خطاباً يتضمن أن ثمانية طلبوا السفر . ولكنه أبدى فى شأن كل منهم ملحوظات تفيد عدم أهلية بعضهم للسفر ، أو اشتراطه شروطاً[٤٦] غير مقبولة ، وغير ذلك مما يفيد عرقلة هذه المسألة بالكلية .

فبحثتهم واحداً واحداً ، ورأيت منهم تلميذاً يدعى عبد الرحمن جودة ، بالسنة الثانية ، تحصّل فى الكيمياء ــ وهى العلم الذى يراد تخصيصه به ــ على ٦١ فى التحريرى و ٨٠ عملى . فاستقدمته ، ورأيت فيه شاباً ذكياً[٤٧] مملوءاً من الرغبة فى التعلم ، والميل إلى النبوغ فى ذلك الفن ، فأحضرت الدكتور كيتنج ، وكلمته فى شأن ارساله ، فقال إن هذا التلميذ لا ينفع ، لأنه غير نبيه ! فقلت : كيف ، ودرجاته هى تلك ؟ فقال : لاعبرة بهذه الدرجات ، لأن الممتحن هو الذى عينها له ! قلت : كيف يكون عدم اعتبارها ، وهى صادرة من الممتحن ! . وبأى شىء نتوصل لمعرفة درجة نباهة تلميذ إذا لم يكن بالدرجات (ص ٥٤٤) التى ينالها فى الامتحان ؟ أرسله على عهدتى .

قلت ذلك وقد أخذ منى الغضب مأخذاً شديداً ، وأمرت المغربى ــ الذى كان واقفاً ــ بأن يكتب الأمر لمدرسة الطب بذلك . وبعد انصراف الحاضرين ، أخذ الدكتور يستعطفنى بالسؤال عن صحتى تارة ، والاعتذار عن توقفه تارة أخرى . ثم انصرف .

واستحضرت التلميذ ، وألقيت عليه من النصائح ما ثبّت عزيمته على السفر ، وفهمت ــ من خلال كلامه ــ أن الدكتور كيتنج كان ينفر التلامذة من السفر ، بتخويفهم على مستقبلهم ! فحذرته من الاصغاء

(٤٦) فى الأصل : « شروط » .
(٤٧) فى الأصل : « زكيا » .

لهذه التخويفات . ثم علمت أنه قريب لعبد الفتاح آفندى صبرى ، وكيل المدرسة السعيدية ، فاستقدمته وطلبت منه أن ينصح التلميذ بالثبات فى رأيه . فأفهمنى بأنه فعل ذلك هو وبعض أصدقائه ، وأكد بأن التلميذ لا يحول عن رغبته ، كما أيد قوله عن سعى كيتنج فى تنفير التلامذة من السفر بكثير من الوسائل !

قدم المستشار القضائى ، مسيو ماكلريث[٤٧م] ، فى خمسة وعشرين يونيه سنة ١٩٠٨ تقريراً عن حالة مدرسة الحقوق الخديوية ، والامتحان فيها . ولم أطلع عليه إلا بعد عودتى ، وبعد أن كلمنى دنلوب فى شأنه .

رأيته امتدح ادارة المدرسة وموظفيها على العموم ، وأثنى على الممتحنين ، وخص بالذكر منهم بعض الانجليز ، ككوغلن وايموت ، ودفع الاعتراض بضعف المدرسين الانجليز بضعف القسم الفرنسوى عن القسم الانجليزى ! وأشار إلى اشتغال التلامذة بما لا يعنيهم ، وإلى ضعفهم فى فهم الأحكام وعللها . وعرض الطرق التى أبداها بعض الممتحنين لازالة هذا الضعف ، واستحسن عدم توظيف وطنيين فيها ، وعدم قبول غير تلامذتها فى امتحان آخر السنة . كما رغب أن تزاد مكافأة الممتحنين للسنة الرابعة من جنيه إلى خمسة . وأشار بوجوب ملاحظة الممتحنين مسألة تقدير الدرجات للطلبة ـ انما بدون أن تغير اللائحة الحالية ـ ويمكن ايقاف الممتحنين ، قبل الامتحان ، على أن المعنى الذى تريده النظارة من المادة ١٦ انما هو اعطاء الدرجة على مجموع الامتحانين ، فلا مانع من أن يؤجل الممتحن وضع الدرجة ، إذا آنس من الطالب ضعفاً ، حتى يختبره فى الامتحان الآخر .

(٤٧ مكرر) فى الأصل : ماك كلرس .

وأرى أن هذا التقرير تحرر بعد المفاوضة مع دنلوب وهيل ، والقصد منه تصويب تعيين هيل ناظرا ، وتأييد المدرسين الانجليز فى مراكزهم ، ومعارضة ما شرعت فيه من تعيين وطنيين بها ، وتعميم امتحان آخر السنة لكل من لم يجد محلاً لتلقى (**ص ٥٤٥**) العلوم فيها .

وإلا ، فقد دلت نتيجة الامتحانات على[٤٨] أن الوطنيين نجحوا فى تدريسهم أكثر من الانجليز ، ومن غيرهم ! فقد كان متوسط التلامذة فى امتحان قانون المرافعات لهذه السنة : ١٦٫٥٦ للسنة الرابعة التى تدرس المرافعات بالعربية ، و١٤٫٧٣ للسنة الرابعة فى القسم الفرنساوى التى تدرس المرافعات باللغة[٤٨م] ، وقد كان متوسط السنة الرابعة من القسم الانجليزى فى السنة الفائتة ١٣٫١٥ ، وكانت تدرس بالانجليزية .

وليس هناك وجه لتخصيص الامتحان لتلامذة المدرسة[٤٩] ، لأن الحكومة إذا عُذرت فى عدم تأسيس أكثر من مدرسة للحقوق ، فلا عذر لها فى حرمانها من ضاقت المدرسة الوحيدة عنهم من الامتحان . وعندى أن الحرمان من الامتحان ، مع احتكار الحكومة للشهادات الدراسية ، وعدم توظيفها من لم يكن حاملاً لاحدى هذه الشهادات ــ هو تعد على الحقوق المدنية ، التى يجب على الحكومة احترامها ، وأن تسهل على الأفراد استعمالها .

---

(٤٨) أضيفت : « على » ليستقيم المعنى .
(٤٨ مكرر) هكذا فى الأصل ، والمفهوم من السياق : « اللغة الفرنسية » .
(٤٩) أى قصر الامتحان على تلامذة المدرسة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان تعميم الامتحان المختص بالمدارس العالية لا يكون إلا تطبيقاً لمبدأ عام جرت عليه نظارة المعارف فى المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية ، فانها تبيح لغير تلامذة هذه المدارس ــ أيا كانوا ــ أن يتقدموا[٤٩م] لامتحان هذه المدارس . بل إن تعميمه فى المدارس العالية أولى ، لأن طلاب علومها هم من الشبان الذين لا يحتاجون لمراقبة فى السير والمواظبة ، احتياج تلامذة تلك المدارس لذلك .

على أنه ليس من الممكن التوفيق بين ذلك التقييد وبين الامتحان لنوال شهادة المعادلة ، فان هذا الامتحان يحصل فى بعض المواد لكل طالب حامل لشهادة أجنبية ، ويترتب على النجاح فيه من الحقوق والامتيازات ما يترتب على النجاح فى امتحان مدرسة الحقوق . إذ كيف يقبل الامتحان فى بعض العلوم دون البعض الآخر ، اكتفاء بشهادة أجنبية ، ولا يقبل الامتحان فى جميع المواد ؟ أما ما قيل من أن هذا التعميم يضر بنظام المدرسة ، فهو مردود :

أولا :

بالتجربة التى دلت على أن قبول الامتحان من غير طلبة المدرسة لم يترتب عليه أقل خلل بنظامها .

وثانيا :

بأن نظام المدارس الابتدائية والثانوية محفوظ ، ولم يضر بشىء قبول غير تلامذتها فى الامتحانات العامة . وكذلك لاوجه لما قيل من أن هذا التعميم قد يترتب عليه كثرة عدد تلامذة السنة الأولى كثرة ربما ضاقت عنها قاعات التدريس للسنة الثانية ــ لأنا نقول بأنه إذا بلغت

(٤٩ مكرر)فى الأصل : تتقدموا .

الكثرة إلى هذا الحد ، فتأخذ السنة الثانية كفايتها من التلامذة المنتظمين فى سلك (ص ٥٤٦) المدرسة ، وما فضل عن ذلك يقبل فى الامتحان آخر السنة .

وأما القول بأن ذلك ربما يحوِّل رغبة التلامذة عن الانتظام فى سلك المدرسة ، فهو مردود أيضا ، لأن هذا المبدأ مقرر — كما تقدم — بالمدارس الابتدائية والثانوية ، ومع ذلك فان الرغبة فى الالتحاق بتلك المدارس تزداد عاماً فعاماً ، حتى ضاقت المدارس عن احتواء الطالبين . على أن هذا ، إن كان وجيها من جانب الذين يريدون انتشار المعارف عموماً ، والمعارف الحقوقية على الخصوص — فليس بوجيه من قبل الذين يريدون التضييق عليها ، ويريدون أن يروا عدد طلاب الأخيرة فى نقصان ! فقد قال قائل منهم ، وهو مسيو برناردى ، ونقل قوله المستشار القضائى فى تقريره — أن عدد المحامين زاد عن حاجات البلاد ، وينبغى العمل على تنقيصه !

ولقد جرى كلام فى خصوص مدرسة الحقوق ، وتقرير المستشار القضائى فى شأنها ، فاعترضت عليه فيما رآه من عدم توظيف الوطنيين ، ومنع غير التلامذة من امتحان آخر السنة بمدرسة الحقوق . وقلت — فى عرض الكلام عن هذه الأخيرة — أريد أن أعرف صراحة ان كان القصد تعميم المعارف أو تضييقها ؟ فان كان الأول ، فلا يتفق معه تقييد الامتحان بالتلامذة(٥٠) ، وان كان الثانى ، وجب التصريح به على رؤوس الأشهاد ، حتى يعلم الكافة حقيقة المراد !

وكذلك ينبغى الجهر بمنع الوطنيين من التوظف فى هذه المدرسة ، وابداء العلة فيه للناس ، حتى يكون الكافة على بينة من أمرهم ، وحتى

---

(٥٠) أى بالتلامذة المنتظمين وحرمان المتقدمين للامتحان من الخارج .

تقع المسئولية[٥١] أمامهم على صاحب هذا الرأى وحده . والا فابداؤه بطريق الخفاء ، والحمْل على تنفيذه ، وتحمل المسئولية عنه ــ أمر لا يمكنني قبوله . والأولى ــ إن كانت هذه الطريقة واجبة الاتباع ــ أن تلحق مدرسة الحقوق بنظارة الحقانية ، حتى تكون مسئولة أمام العموم عن ادارتها ، وعن نتائج آرائها التى تبديها الآن من وراء الستار .

فقال : اذن يجب أن يفعل ذلك بمدرسة الطب بالنسبة لمصلحة الصحة . قلت : وأيضاً بالنسبة لمدرسة المهندسخانة وديوان الأشغال ! فانه إذا وجب اتباع رأى كل واحدة من هذه النظارات ، فيما يختص بالمدرسة التى تشتغل لحسابها ، فالأحسن أن تتولى هى ادارتها ، حتى يكون المسئول هو العامل ، والعامل هو المسئول . فقال : إنى محتاج لاعادة النظر على هذا التقرير مرة أخرى ؛ فلم ألق عليه الا نظرة عامة ، وسأعود لتلاوته . فقلت : لك ذلك .

(ص ٥٤٧)

ثم فى يوم السبت ١٠ أكتوبر استحضرت هيل ناظر مدرسة الحقوق ، وسألته عما إذا كان تكلم مع المستشار القضائى فى علاقه امتحان غير التلامذة بنظام المدرسة ؟ فلم يبد جواباً شافياً ، وفهمت من همهمته أنه تكلم معه . ثم سألته عما إذا كانت هناك حادثة خصوصية جعلت المستشار القضائى يرى بين نظام المدرسة وامتحان غير التلامذة علاقة ؟ فأجاب بالسلب . وسألته عما إذا كان عمل مقارنة بين نتيجة تدريس الوطنين وغيرهم ، حتى ساغ للمستشار القضائى

---

(٥١) فى الأصل : « المسؤولية » . وقد تعود سعد زغلول أن يكتب الهمزة المضمومة الممدودة فى وسط الكلمة على واو ، وصحتها على نبرة .

أن يستخلص من هذه النتيجة رأيه بمنع توظف الوطنيين ؟ فأجاب كذلك بالسلب . واستخلصت من كل ما جرى معه من الحديث فى هذا الموضوع ، ومن كلام المستشار فيه ، أن الكل متفقون على محتويات ذلك التقرير .

لم يُرفع إلىّ أمر التلامذة الذين ضاقت المدرسة عن قبولهم ، ويريدون أن يُسمح لهم بالدخول فى امتحان آخر السنة . وانما قرأت كتابات من بعضهم فى الجرائد ، بعضها يتضمن الاستعطاف ، وهو ما نشر فى جريدة المؤيد ، وبعضها يوجه لوماً عنيفاً على نظارة المعارف ، وينسب لها سوء القصد فى حرمانهم من هذا الامتحان .

ولقد رأيت فى هذه الكتابة الأخيرة ، المندرجة فى جريدة اللواء الصادر يوم الخميس ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، قحة وسفاهة من شأنها تثبيط همم العاملين ــ ولكنها لا يصح أن تؤثر على غير كاتبها إذا عُرف[٥٢] ــ فانها كافية وحدها لطرحه[٥٣] ، وعدم الاشتغال به . ولكنه إذا لم يُعرف[٥٤] ، فان الواجب السير فى هذه المسألة على ما تقتضيه المصلحة العامة مهما كانت نتيجة السعى فيها ــ عُرف ذلك أو لم يُعرف[٥٥] ، فان اللذة فى صنع الخير ، لا فى الاشتهار به .

بعد عودة المستشار ، أراد أن يفتح أبواب مدرسة المعلمين لكل

---

(٥٢) الجملة هنا مقتضبة ، وقد يقصد سعد زغلول : اذا عُرف بسعى النظارة لدخول التلامذة الامتحان .

(٥٣) يقصد : لطرح الموضوع ــ أى موضوع سعى النظارة لادخال التلامذة الامتحان .

(٥٤) أى لم يُعرف الاشتغال بالموضوع .

(٥٥) أى : عُرف ذلك السعى من جانب سعد زغلول أو لم يُعرف .

انجليزى من معلمى المدارس يريد تعلم اللغة العربية ــ ولو لم يعرف كلمة منها ! ــ وأن يشكل لذلك جملة فِرق ، ويعين جملة مدرسين لهذه الفرق . فأبيت عليه ذلك ، وقلت : إنا لم نقبل مشروع تكليف مدرسة المعلمين بتعليم اللغة العربية لبعض الانجليز ، إلا بقصد الاستفادة بمعارف من اجتهد فى تعلم اللغة العربية ، ويريد التكمل فيها ، بحيث لا ينقصه الا الشىء القليل منها حتى يتمكن من التفهيم بها ، إذا ساعد على ذلك فى زمن قصير . ولذلك خصصنا **(ص ٥٤٨)** لهذا الأمر وظيفتين فقط . والاشتغال بتعليم الانجليزى من أول « أ ، ب » ، إلى حد أن ينبغ فى اللغة العربية ، ويتمكن من القاء درس بها ــ يحتاج إلى زمن طويل يكفى لتخريج ثلاثة أجيال من المصريين ! ومن شأنه أن يثبط عزائم هؤلاء ، ويحملهم على سوء الظن بنا ، وينفرهم من الاقبال على وظائف التعليم ــ وبالجملة يحبط جميع المساعى التى بذلتها لغاية الآن فى تحريض الناس على الرغبة فى صناعة التعليم ، ويجعلهم يعترضون بحق بأن[٥٦] القصد أن يكون التعليم فى البلاد المصرية ضعيفاً : فإذا كان التعليم باللغة الانجليزية ، كان الضعف من جانب التلامذة فى فهم الأساتذة ، لأنهم يعلمونهم بلغة هم ضعاف فيها ؛ وإذا كان التعليم باللغة العربية كان الضعف فى جانب الأساتذة ، لأنهم انما يرطنون برطانة لا يوضحون بها[٥٧] غامضاً . وأن القصد ابعاد المصريين عن وظائف بلادهم ، وحصرها فى يد الانجليز بالوسائل المختلفة : بوسيلة التعليم باللغة الانجليزية تارة ، وبوسيلة تعليم اللغة العربية للانجليز تارة أخرى !

---

(٥٦) فى الأصل : « أن » .

(٥٧) أضيفت « بها » ليستقيم المعنى .

نعم إنى أرى من الواجب تشجيع الموظفين الانجليز ، ولكن يجب ألا يكون تشجيعهم مثبطاً لهمم أمتى ، وألا يكون موجباً لسوء الظن بى . ولذلك لا أتأخر عن مساعدة من يُرى فيه التقدم فى تعلم اللغة العربية من نفسه ، والقدرة على النبوغ فيها . ولهذا أرى ألا نشتغل إلا بتعليم من اجتازوا الامتحان الابتدائى أو الامتحان الراقى منهم . فلم يجب بشىء مفيد ، ولكنه ظهرت عليه علامة الانهزام ، وراح إلى أعضاء اللجنة العلمية الادارية يبلغهم رأيى ، ويكلف بعضهم بوضع مشروع موافق له . وعلمت أن مستر ولز ، مدير ادارة الزراعة والصناعة ، لم يرتح لهذا القرار ، فخاطبته بشأنه ـ بترجمة أحمد أفندى أمين ـ يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، وأوردت جميع ما سبق توضيحه ، فاقتنع ولم يجد وجها للاعتراض .

أما مسألة تشكيل فرق كثيرة ، فقد رفضتها بتاتا ، لأن الغرض ليس اعطاء دروس خصوصية ، بل تسهيل تعلم اللغة العربية فى مدرسة على الانجليز . ولأنه إذا كان نظام المدارس يقضى بأن يؤلف الفصل ، لصغار التلامذة ، من أربعين ، فلا معنى لأن يكون الفصل ، المؤلف من كبار الأساتذة ، أقل من ذلك ! فلابد من تشكيل فرقة من كل من اتحدت درجة معلوماتهم ، وسهل على بعضهم أن يسير مع البعض الآخر .

فلم يناقش فى هذا الأمر ، بل أذعن إليه . غير أن برادة بك ، المكلف بالنظر فى هذه المسألة مع بعض المفتشين الانجليز ، أخبرنى بأن المفتشين المذكورين يلحون فى زيادة عدد الفرق . فقلت : لا توافقهم ، واثبت على رأيك ، فانه رأيى ، وقد أذعن المستشار اليه . فانصرف على ذلك .

سافر المستشار يوم الخميس ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، من غير أن أعلم بسفره إلا منه بعد عودته يوم السبت ! قال لى إنه أرسل تلغرافاً لعلى حافظ لانتظاره ، ولم يجده ، ووجد أنه سافر بدون أن يُعلم أحدا بسفره . وأخذ يشنع عليه .

فأمهلته حتى أتم كلامه ، الذى تبينت من خلاله أن سفره كان لقصد اعداد البناء الجديد لمدرسة اسكندرية ، لتدريس اللغة العربية للمعلمين الانجليز . فقلت له : إن سفر على بك حافظ كان باذنى ، فانه (ص ٥٤٩) طلب منى ذلك عندما كنت بالاسكندرية . أما قيامه بدون أن يكلف أحداً بالقيام مقامه فسأنظر فيه ، ولكنى لا أوافق على اتخاذ ذلك البناء لهذه الغاية ، والأولى التدريس فى محل المدرسة الحالية ، حيث الأدوات معدة ، والناظر قريب منها ، والمدرسون مقيمون حولها ، ولا وجه لأن يشق عليهم فى ذلك . فسكت .

استدعيت على حافظ ، وسألته . وتبينت من اعترافه صحة ما نُسب إليه ، فعنفته ، ونصحته ألا يعود لمثل هذه الهفوة ، وأن يكون على حذر من أمره ، وألا يجعل للغير سبيلاً للانتقاد عليه ، وأفهمته أن سقوطه مضر بغيره من اخوانه ، ومثبط للهمة فى الأخذ بيدهم وترقيتهم . فوعد خيراً ، وانصرف يوم الأحد ١١ أكتوبر .

قبل قيامى إلى السفر ، كلفت اسماعيل بك حسنين بأن يتحد مع عاطف بيك وسوانسون وكروفوت لوضع قانون وبروجرام لمدرسة المعلمين . وبينت له الأساسات التى يضع ذلك عليها ، من حذف اللغة الفرنسوية الاضافية ، وادخال بعض العلوم كالاقتصاد السياسى والتاريخ الطبيعى ، وجعل كل من القسمين الأدبى والعلمى قاصراً على العلوم الخاصة به ، ومستوفيا لها .

فاشتغلت هذه اللجنة فى ذلك ، ووضعت القانون والبروجرام ، وأطلعنى اسماعيل بك حسنين يوم عودتى من أوروبا ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٨ على القانون ، فاستحسنته اجمالا ، وأبديت شيئاً من الملحوظات عليه ، وأمرته أن يهذبه ويقدمه حالاً للجنة العلمية الادارية ، حتى تنظر فيه ، ويرفع لمجلس المعارف الأعلى للتصديق عليه . فأتمه على ذلك بمعونة زملائه .

ولما عاد المستشار اطلع عليه ، وقال لى : إنه موضوع وضعاً غير محكم ، ومحتاج لكثير من الاصلاح ، وليس مصحوباً بتقرير يبين فيه الأحكام وعللها . وقد كنت شعرت من عاطف واسماعيل بك حسنين أن اخوانهما من الانجليز فى اللجنة معارضون فى ادخال التاريخ الطبيعى ــ فأدركت من هذا سر ذلك القدح ، خصوصاً وأنه حاول أن يؤجل النظر فيه ، مفضلاً عليه النظر فى لائحة امتحان الدراسة الثانوية ، فلم أوافقه على ذلك ، وأصريت[٥٨] على النظر فيه ابتداء ، لخطارة شأنه وتعلقه بالدراسة المشروع فيها ، لا بالامتحان البعيد أجله .

وقد كنت كلفت اسماعيل بك حسنين أن يبحث عن وطنى لالقاء التاريخ الطبيعى بالعربية ، فعرض علىّ تعيين ميخائيل افندى فرج ، الذى كان سبق تعيينه لتدريس الرياضة باحدى المدارس الثانوية ، فأمرت بتعيينه فى الحال . ولما رأيت محاولة تأجيل النظر فى القانون (ص ٥٥٠) والبروجرام ، تكلمت مع المستشار على وجوب السير على مقتضاهما مؤقتاً ، حتى يتم النظر فيهما ، ودعوت فى الحال اسماعيل بك حسنين ، ونبهت عليه بذلك أمام المستشار .

---

(٥٨) فى الأصل : « وأسريت » .

وبناء عليه ابتدئ في مباشرة الدروس بهذه المدرسة ، على القواعد التي وضعت ، وصار التاريخ الطبيعي يعلم بالعربي ، بواسطة مخائيل أفندي فرج ، والاقتصاد السياسي يعلم بواسطة أحد المدرسين هناك .

وفي يوم أمس ــ ١٢ أكتوبر ــ حضر المستشار ، وقال : إن ميخائيل[٥٩] فرج ليس مختصاً بعلم التاريخ الطبيعي ، ولا الأستاذ ، الذي كلف بالقاء درس الاقتصاد السياسي ، قوياً فيه ! ومن حيث أن سعادتكم موجهون عنايتكم إلى تقدم هذه المدرسة وترقيتها ، فالألزم أن يعين لتدريس كل فن من هو اختصاصي فيه . وبناء عليه أعرض تعيين مسيو (   )[٦٠] الانجليزي ، المدرس بمدرسة الزراعة ، لتدريس التاريخ الطبيعي ، وأحد أساتذة مدرسة الحقوق لتدريس فن الاقتصاد السياسي !

ففهمت الغرض ، وأجبت بأن القصد من تعليم الاقتصاد السياسي ليس تخريج اقتصاديين ، ولكن تعليم المعلم مبادىء هذا الفن العامة ، التي تختص بتوليد الثروة واستهلاكها وتوزيعها وتبادلها ، وهذا يكفي فيه القليل من العلم . وأما ميخائيل أفندي فرج ، فهو[٦١] من كلية سان كلو ، وشهادته تدل على أنه تلقى هذا العلم ، مثل العلوم الرياضية التي هو أهل لتعليمها بالاتفاق . على أن الأحسن أن تسير المدرسة في هذه السنة على الطريقة التي ابتدأت السير فيها ، وفي العام المقبل ننظر في احتياجاتها ، التي تكون التجربة قد أظهرتها . فأذعن لذلك .

---

(٥٩) في الأصل : « مخاييل » ــ بالعامية ــ وهي مكررة على هذا النحو .

(٦٠) بياض في الأصل .

(٦١) أضيفت ليستقيم المعنى .

خلت وظيفتان ، كان يشغلهما فى المدارس الثانوية انجليزيان ، بسبب استعفائهما . وقضى الحال أن يعين انجليزى بدل أحدهما ، وأمرت « كروفوت » المفتش بتعيين وطنى مكان الثانى ، فلم يفعل إلى الآن ! (١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٨) . وعرض على المستشار إلغاء هذه الوظيفة ، فقلت : الأولى من إلغائها تعيين وطنى فيها ، كما كلفت بذلك كروفوت من قبل . والأصح أن يقال بأن الوظيفة تخلق للانجليزى خلقا ، ويُعدم الموجود منها إذا تحتم تعيين وطنى فيها ! . ثم كلفت بعد ذلك براده واستيوارت بالبحث عن تعيين وطنى فيها ، بطريقة أن يعين انجليزى رياضى لتعليم اللغة الانجليزية التى كان مشتغلاً بتدريسها المستر فليتشر المستعفى ، ويعين مكان هذا وطنى رياضى . فراحا يبحثان على ذلك ، بعد أن أجابا بالامكان .

[ص ٥٥١]

١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٨

تقرر فى مجلس المعارف الأعلى ألا يقبل فى المدارس الثانوية من كان سنه أكثر من سبع عشرة سنة[٦٢] ، لكثرة عدد الطلاب ، وقلة المحلات . فشرعت فى تنفيذ هذا القرار بالدقة ، بحيث لم أقبل لهذه القاعدة استثناء مهما وصل إلىّ من الرجاء ، ومهما بلغ الراجى من النفوذ .

وبعد مضى الميعاد المحدد لتقديم الطلبات ، تبين أن هناك محلات خالية ، وأن هناك طلبات يزيد سن أصحابها عن ذلك الحد . فقررت أن يقبل الأصغر فالصغير ، إلى حد أن تمتلىء تلك المحلات الخالية . وشددت فى تنفيذ هذا المبدأ رغما عن الرجاءات الكثيرة التى تنهال علىّ

(٦٢) فى الأصل : « من سبعة عشر سنة » ، وهو خطأ .

كـل يوم من كـل صـوب ، لأنى رأيت أن أرضى الحق ولـو أغضب الخلق ، وألاحظ مصلحـة التعليم مهما عـرضنى ذلـك لسخط ذوى المآرب الشخصية ومن لا يعلمون .

ومع ذلك فلم أسلم من الاتهام بتقرير الاستثناءات ! فقد نُقل الىّ أن المستشار عرَّض بذلك للجنة العلمية الادارية ، حيث قال إن بعض نظار المدارس يشكون من كون النظارة ترسل اليهم آنا فآنا كثيرا من المستثنيات ! وسيعلم قائل هذا القول قيمته عند مسيس الحاجة .

بعد أن تقررت الميزانية لسنة ١٩٠٩ ، التى اشتملت على زيادة ٣٥٢٢٤ جنيها عن ميزانيـة العام الماضى ـ احتاج الأمر لزيادة[٦٣] مبلغ ٤٠٠ جنيه عليها ، ففاتحت فى شأنه المستشار المالى يوم زيارته لى يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، فرأيته مصرا على رفض كل زيادة بحجة قلة المال هذا العام ، وكرر هذا الرفض للمستشار فى اليوم التالى ، وقال : إذا وجد هذا المبلغ فى ميزانية نظارة المعارف التى حصل الاتفاق عليها ، فلا معارضة له فيه ، ولكنه يرفضه إذا كان زيادة عنها .

يصر على ذلك المستشار المالى بدعوى أنه زاد الميـزانية ٣٥٢٢٤ جنيها ! وفى الحقيقة أن هذه الزيادة يقابلهـا زيادة فى ايـرادات نظارة المعارف تبلغ ٣٢٠٢٠ جنيها ، فيكـون ما تـدفعه المـالية من عنـدها ٣٢٠٤ جنيهات فقط ! فمن لى بمن يعرف هذه الحقيقة ، وينظر كيف تعجز حكومة عن ٤٠٠ جنيه ؟ وإلى الحد الذى وصلنا اليه ؟

وقد قلت لدنلوب إن الأوفق ألا نشغل نفوسنا بالبحث فى ميزانيتنا عن هذه الزيادة ، وأن نعرضها على مجلس المعارف الأعلى كما هى ، وللمالية بعد ذلك الحرية فى رفضها أو قبولها . ولست مكلفا بالنتيجة ،

(٦٣) فى الأصل : « للزيادة لزيادة » .

إنما بالسعى اليها . كما أنى لا أكون مسئولا عما يقع من الخلل فى الادارة [ص ٥٥٣] بسبب هذا الشح الذى لا مثيل لـه فى الحكومـات ، والذى هو بالمسكنة أشبه !

طلب ناظر المدرسة السعيدية المستر شارمن تعيـين ضابـطين ، زيادة عن الضباط الأربع ، لمناسبـة نقل مـدرسته إلى البنـاء الجديـد بالجيزة . فرأيت هذا الطلب مبالغا فيه ، لأن الضباط الموجودين لديه يكفون للقيام بالأعمال اللازمة للادارة ، [ص ٥٥٢] ولأنه يمكننا استعمـال[٦٤] الوظيفتـين المطلوبتـين فى مدرسـة أخرى ، أو لعمـل آخر[٦٥] [ص ٥٥٣] خصوصا ولم يكن مقدرا قبول تلامذة داخلية بها ، الا بمقدار خمسين فقط ، ولأن وظائف الضباط تنحصر ـ فيما عدا ملاحظة الطوابير ومراقبة التلامذة الداخلية ليلا ـ فى مراقبة الخَدَمة[٦٦] والخِدْمة .

وكانت اللجنة العلمية منعقدة وقت ورود هذا الطلب ، فعُرض عليها ، ومالت إلى قبوله ، وأرسل المستر براون الىّ يخبرنى بميلهـا . فطلبت واحدا من أعضائها ليوقفنى على أسباب هذا الميل ، فانتدبت مستر إليوت ، ناظر التوفيقية . ولـما سألتـه[٦٧] قال : لا [٦٨] سبب

---

(٦٤) فى الأصل : « لأنه يمكننا من استعمال » ، وقد أجرينا التعديل كما هو فى المتن حتى يستقيم المعنى .

(٦٥) العبارة الواردة فى ص ٥٥٢ أضافها سعد زغلول ، وهى العبارة الوحيدة فى تلك الصفحة .

(٦٦) هكذا فى الأصل ، وصحتها « خَدَم » و « خُدام » ، وهى جمع خـادم وخادمه .

(٦٧) فى الأصل : « سأله » .

(٦٨) فى الأصل : « الا » .

سوى كون المستر شارمن أبدى هذا الطلب ! . فقلت : ليس هذا بسبب ! وأشرت إلى أن فى تعيين وكيل للمدرسة كفاية ، وأنه ليس من اللازم الاكثار من تعيين الضباط . وفهمت منه أن رأيه مبنى على كون المدرسة سيكون فيها مئتان(٦٨م) فى الداخلية . فقلت : ذلك ربما يكون فى السنة المقبلة ، لا فى هذه السنة ، فاللازم الاختصار على ذلك . ومع هذا فان اللجنة العلمية أقرت بالأغلبية على اجابة هذا الطلب ! فرأيت التصديق على هذا القرار خيرا من رفضه .

ومن اللازم النظر فى مسألة الضباط على وجه العموم ، لأنه قد كثر وجودهم فى المدارس ، والماهيات المقررة لهم زائدة بكثير عن الخِدَم(٦٩) التى يقومون بها . وقد كان السبب فى الاكثار منهم - على ما يظهر - ايجاد وظائف للمدرسين ونظار المدارس ، الذين كانت تلغى وظائفهم فى المدارس بسبب ادخال اللغة الانجليزية والعمل على محو اللغة الفرنسية منها . غير أن هذا الزمن مضى وانقضى ، ولم يعد فى الامكان احتمال مثل هذه الوظائف ، التى ، مع كونها عبئا ثقيلا على ميزانية المعارف - فإن فائدتها قليلة ، ويمكن الحصول عليها بتعيين موظفين من الأصاغر الذين يتناولون مرتبات قليلة .

[ص ٥٥٤]

١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨

فى يوم الخميس ، الساعة ثلاثة ونصف بعد الظهر ، انعقد مجلس النظار بسراى رأس التين تحت رئاسة سمو الجناب العالى ، ولم يغب من

(٦٨ مكرر) فى الأصل : مئاتان ! .

(٦٩) هكذا فى الأصل ، وصحتها « خِدْمات » ، وهى جمع خِدْمة .

النظار الا مصطفى باشا ومظلوم باشا ، وأهم ما دارت المباحثة عليه هو :

أولا : مسألة الحج : فقلت إن تقرير ابراهيم بك مصطفى كان أصوب ، لولا أنه لم يتكلم عن الصعوبة ، التى أشير اليها فى تقرير القومسيون ، الناشئة من عدم وجود الماء فى الطريق الذى اختاره البيك المشار اليه ، وهو الطريق من « الوجه »[٧٠] إلى « العلا »[٧١] . ثم تقرر ـ نظرا لتغير الحالة بتركيا[٧٢] ـ ارسال مندوب مصرى للبلاد الحجازية ، حتى يستطلع الأحوال ، ويبحث ، مع ولاة الأمور الآن ، فى الطريق التى ينبغى للمحمل سلوكها ذهابا وايابا ، وأن يلتمس من الحكومة العثمانية أن تسهل هذه المأمورية على المندوب المذكور فى تلك البلاد .

وبهذه المناسبة قلت : إن القرار الذى أصدره مجلس القَرَنْتينات ،[٧٣] لضرب الحجر الصحى على الحجاج المصريين الذين يعودون من طريق سوريا ، دون السوريين الذين يفدون إلى القطر المصرى ـ فيه تحكم ، وربما أوَّله الناس إلى تعمد الاضرار بالحجاج . ولذلك ينبغى على الحكومة أن تسعى جهدها فى حمل المجلس المذكور على تعديل ذلك القرار . نعم إن هذا المجلس دولى ، وقراراته نافذة ،

---

(٧٠) تقع على البحر الأحمر بالمملكة العربية السعودية .

(٧١) بالمملكة العربية السعودية .

(٧٢) يقصد انتهاء عهد الاستبداد الحميدى بعد اضطرار السلطان عبد الحميد العثمانى فى يوليه ١٩٠٨ الى اعادة الدستور واجراء الانتخابات ، وبداية عهد المشروطية الثانية .

(٧٣) يقصد « بمجلس القَرَنْتينات » مجلس الحجر الصحى ، وهى تعريب كلمة Quarantine فى الانجليزية ، أو Quarantaine فى الفرنسية .

غير أن الحكومة يجب عليها أن تظهر للأمة أنها فعلت ما تستطيع لتخفيف الضرر عنها . فقوبل ذلك ببعض الاستحسان من المستشار المالى ومن ناظر الحربية ، أما البقية فكانوا سكوتا ، كأن الموضوع لا يهمهم فى شىء !

ثانيا : على ما عرضته نظارة المالية من اعطاء الحق لمن ينفصلون عن خدمة الحكومة ، اعتبارا من هذا اليوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، لغاية وجوب العمل بقانون المعاشات الجديد ـ بحسب أحكامه ـ نظرا لأن كثيرا من الموظفين يريدون ترك وظائفهم لأسباب صحية ، أو لأنهم أتموا سنى الخدمة واستحقوا المعاش ، أو لأسباب أخرى ـ ولذلك رأت المالية ـ رأفة بهم ـ تخويلهم هذا الحق بقرار يصدره مجلس النظار بصفة استثنائية .

ثم على ما عرضته نظارة المالية أيضا ، من تعديل المادة ٧٠ من مشروع قانون المعاشات الجديد ، بما يجعلها مطابقة لهذا القرار ، بحيث يكون لهذا القانون تأثير فى[٧٤] الوقائع التى تحدث من يوم ١٥ أكتوبر سنة ٩٠٢ .

فقلت : لماذا القرار والتعديل ؟ هلا يُرى فى التعديل كفاية عن القرار ؟ فقال بطرس باشا : إن القرار طريقة تأمين . فقلت : وهلا يُعترض على القرار بأنه استثناء لقانون لم يصدر من سلطة ليست مستقلة وحدها بالتشريع ؟ فقال المستشار المالى : إن القانون إن لم يصدر [ص ٥٥٥] فلا معنى للقرار ! وان صدر فلا وجه للاعتراض ! فسكت الكل .

---

(٧٤) أضيفت ليستقيم المعنى . وكانت العبارة : « يكون لهذا القانون تأثير هذا الوقائع » فحذفنا كلمة « هذا » ، واستبدلنا بها كلمة « فى » على النحو الوارد فى المتن لكى تستقيم العبارة .

واختصرت هذا الحد من المناقشة ، لعدم الفائدة منها . وان كان جواب المستشار غير وجيه ، لأنه يجوز أن يصدر القانون غير مشتمل على تعديل المادة ٧٠ ، فإذا نفذ حكم القرار فى هذه الحالة ، كان استثناء لقاعدة قبل وضعها ، صادرا من سلطة لم يكن لها تمام الاستقلال فى التشريع .

تناولت أمس ، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، خطابا من المستشار المالى يعرض فيه عدم الاشارة لمسألة حفظ الحق ، فى محضر جلسة مجلس المعارف الأعلى ، المنعقد بتاريخ ١٤ اكتوبر ، ويشكر فيه لنا توفير المبالغ ، المطلوب زيادتها على الميزانية ، من الميزانية نفسها . ويقول إنه لم يطلب حفظ الحق بصفته الشخصية ، وانه اذا روعى المبدأ ــ الذى أشرت اليه ــ من وجوب صرف كل ما تمس الحاجة اليه ، وقعت المالية المصرية فى افلاس !

فأجبته فى الحال بالموافقة على حذف ذلك من محضر مجلس المعارف الأعلى ، وبينت له قصدى مما قلته عن وجوب دفع ما تمس الحاجة اليه ، من أن ذلك عند الامكان . وأشرت له بأنى ألاحظ فى قراراتى دائما حالة المالية المصرية ، ولذلك أرجأت طلب بعض الأمور الضرورية التى رأيت أن الحالة المالية لا تسمح بها ، ولم أطلب الا ما يستدعى الحاجة اليه واعتبرت امكان صرفه .

علمت أن المستشار يجمع من النظارة أوراقا تختص بالأوامر التى أصدرتُها غير موافقة للقانون ، كمسألة اعادة الامتحان لخمسة من طلبة الحقوق ، وقبول تلامذة فى المدارس الثانوية عمرهم يتجاوز السبع عشرة[٧٤م] سنة . ويظهر أنه يريد أن يعد بذلك ورقة اتهام ، انتقاما

(٧٤ مكرر) فى الأصل : « السبعة عشر سنة » : وهو خطأ .

للمسائل الأخرى التى قررتها موافقة للقانون - ولكنها غير موافقة لأفكاره - لما فيها من المصلحة العامة لتقدم المعارف وتقليل الاساءة اليها : كمسألة اعادة الامتحان ، وتعليم التاريخ الطبيعى بمدرسة المعلمين ، وكون تعليمه باللغة العربية ، وعدم اباحة تعليم الانجليز المبتدئين اللغة العربية على مصاريف الحكومة ،[٧٥] والاحتجاج بشدة على ما تضمنه تقرير المستشار القضائى من الكف عن تعيين وطنيين بمدرسة الحقوق ، وعن قبول غير المنتظمين فى سلك تلامذتها فى امتحان آخر السنة ، (   )[٧٦] والشروع فى توظيف بعض الوطنيين فى الوظائف التى خلت من الانجليز - كل ذلك وما شاكله أضرم فى صدره نار الحقد ، فأخذ يبحث عما عساه يكون مخالفا للقانون من الاجراءات التى صدرت [ص ٥٥٦] منى . ولكن سوف يعلم أن القانون لم يحترم فى هذه النظارة الا بعملى ، وأنه كان يعمل دائما على مخالفته بحجة الاستثناء .

١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨

جرى الكلام مع المستشار فى شأن التلامذة الذين تجاوز سنهم سبع عشرة سنة ، ويرغبون الدخول فى المدارس الثانوية ، بمناسبة أن العدد الذى تحول منهم على مدرسة اسكندرية لم يتقدم منه فى الميعاد القانونى ، الذى كان مضروبا لغاية يوم الثلاث ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، الا ٢٨ تلميذا ، وباقى الخمسين لم يتقدموا . فرأيت النظر فى أن يقبل مكانهم من يلونهم فى السن من الراغبين ، وكان عددهم ثلاثين .

---

(٧٥) فى الأصل : تكررت كلمة « تعليم » بعد كلمة « المبتدئين » . وقد حذفناها ليستقيم المعنى .

(٧٦) كلمة غير مقروءه ، وقد تكون مشطوبة .

فقال المستشار : إنى لا أعلم إن كان بمدرسة اسكندريـة محلات خالية ، أولا ؟ وإن كان يجوز لنا أن نقبل أزيـد من العدد المقـرر فى الميزانية ؟ فقلت : انَّ هناك محلات خالية ، وعلمت بذلك من مسيو كـروفوت الـذى عينته لهـذه الغايـة . فقال[٧٧] : ولكنى لم أقـابله ! فقلت : إنه قابلنى وأفهمنى ذلك . فكرر عدم رؤ ياه له . فقلت : لا أهمية لذلك بعد أن رأيته أنا بنفسى ، وتحققت منه ما قلت . فقال : وما رأى ناظر المدرسة ؟ قلت : لم نأخـذ رأى ناظـر المدرسـة فى هذا الشأن ، ولكنَّ استعدادَه لقبول الخمسين الذين تحولوا على مـدرسته بدون معارضة ، وادخال ثمانية وعشرين منهم فعلا بالمدرسة ، وكلام كروفوت ـ كل ذلك يدل على أنه غير معـارض فى الزيـادة . فقال : ولكنه أخبر مدير الجمارك بأن مدرسته مملؤة ولا متسع للزيادة فيها ، وسأجرى تحقيقا عن هذا التناقض . قلت : ان هذا التحقيق لا معنى له ، لأن هذه العبارة ، إذا كان الناظر قالها فلم يقلها بصفة رسمية ، ولا يصح أن نعلق عليها أهمية ما بعد تلك الوقائع[٧٧م] ، ولا دخل للنظارة فيما يتكلم به بعض عمالها مع أناس من الخارج ، إذ لاحق لها فى مراقبة ذلك ، ولا يتأتى أن نستعمل هذه المراقبة ، لأن كل انسان حر فيما يقول خارج دائرة وظيفته .

هذا فيما يختص بالمحلات ، أما ما يختص بالزيادة عن العدد المقرر فى الميزانية ، فإن الزيادة الممنوحة ـ بحسب الاتفاق بيننا وبين المالية ـ هى التى يترتب عليها زيادة فى المبانى أو فى العمـال ، وما عـدا ذلك فجائز . ولهذا فانى لم أسمـح بزيـادة طُلبت الا تحت هذا الشـرط . فقـال : لا أعلم هـذا الاتفـاق ! قلت : هـذا الاتفـاق مـوجــود .

(٧٧) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٧٧ مكرر) فى الأصل : « الوقايع » بالياء .

واستدعيت المغربى بك ، فأحضره .

قلت : ولكن المسألة الآن ، هى فى معرفة ما إذا كان الزائد سنهم عن سبع عشرة[٧٨] سنة يقبلون أولا ؟ فقال : إن هذه المسألة لم تعرض علىّ الا بعد صدور الأمر بها بيومين ، فانه صدر فى يوم ١١ ، ولم يتقدم لعرضه على اللجنة العلمية الادارية الا فى يوم ١٣ أكتوبر ، [ص ٥٥٧] فلا يمكنى النظر فيه الآن ، مخافة أن تُناقض آراءُ اللجنة الأمرَ الصادر من سعادتكم . فقلت : انه كان يجب عرض ذلك على اللجنة ابتداء ، والتأخر فى عرضه اهمالٌ يجب البحث عن السبب فيه . ومن حيث أن هناك طالبين ، من التلامذة الذين تجاوز سنهم الحد المقرر ، يطلبون الدخول ، وبمدرسة اسكندرية محلات خالية ــ فينبغى أن اللجنة تنظر فى هذا الأمر الجديد .

قال : إن هناك مخالفة أخرى ، وهى اعادة الامتحان لخمسة من طلبة الحقوق ! وإنى مسؤول عن تنفيذ القانون ، ولا أدرى كيف يمكن عدم الالتفات الى القرارات التى وضعها مجلس المعارف الأعلى ، وصدق عليها مجلس النظار ؟

قلت : فى الواقع ان هذه مخالفة لظاهر القوانين ، ولكنى أستغرب كل الاستغراب من كونك تشكو من مخالفة القانون ، مع انك أنت العامل على مخالفته ، ولم أتعلم مخالفته الا منك ، ومن أعمالك فى النظارة ؟ ولست أنت الذى تحملنى على احترام القانون لأنى تربيت على احترامه ، وكانت هذه أخص وظائفى . كانت النظارة تأمر بنقل تلامذة من فرقة الى فرقة لمجرد شهوتها ، أو تبعا لرغبة نظار المدارس ،

---

(٧٨) فى الأصل : « سبعة عشر سنة ، وهو خطأ قد تكرر ، وسنقوم بتصويبه كلما صادفناه دون اشارة .

ووقع أنها قررت نقل نحو ثمانمائة تلميذ(٧٨م) فى عام واحد من سنة الى سنة أخرى ، فلم أقبل أن أجرى على هذه الخطة التى ، مع كونها مخالفة للقانون ، غير معقولة ، لأنها تعطى الحق ، لمن يجهل الشىء وظروفه ــ أن يحكم عليه حكما مغايرا لحكم من اختبره ووقف على جميع الظروف التى احتفت به . فرأيت أن أعيد امتحان الخمسة تلامذة المذكورين بعد مضى بضعة شهور ، يكونون تمكنوا فيها من تقوية معلوماتهم ، حتى اذا تبين لمختبريهم أنهم أهل للانتقال نقلوا ، والا فلا .

فهل هذه المخالفة مما يصح أن يَنتقدَ عليها من تعود أن يرتكب أفظع منها ؟ وهلا أكون فى هذه المخالفة أقرب لاحترام القانون ونصوصه ممن يدوس أحكامه تحت أقدامه من غير أن يحيط بجميع الظروف ؟ ثم أى ضرر ترتب على هذا الامتحان ؟ ترتب عليه نجاح أربعة من خمسة ، وهى نتيجة تشهد بسوء الطريقة المتبعة من جعل الامتحان مرة واحدة فى العام . ثم بأى حق يسوغ لك أن ترفع فى وجهى هذه المسألة ، وأمامك مدرسة بتمامها ، فتحت وباشرت التدريس فى ساعات ، وعلى حسب بروجرام ــ من غير أن يعرض كل ذلك على مجلس المعارف الأعلى ! وهى مدرسة المعلمين ! الأحسن ألا تتخذ القانون وسيلة لمحاربتى ، لأنه سلاح يجرحك ألف مرة قبل أن يجرحنى مرة واحدة ، وانى أفتخر بأنى أنا الذى علمت هذه النظارة كيف تحترم القوانين ، وانى مستعد لاثبات ذلك بالاحصاء .

قال : إنى لااستطيع على هذه الحالة صبرا ، وقد رفعت الأمر للسير الدون غورست ، وأحطته علما بهذه المخالفات ، لأنه يرى أن

(٧٨ مكرر) فى الأصل : تلميذاً ، وهو خطأ .

مجلس الشورى ، [ص ٥٥٨] الذى لم يسمح له بالنظر فى قوانين المدارس وبروجراماتها ، ينتقد أشد الانتقاد على تلك المخالفات ! قلت : إن هذا المجلس انما ينتقد على المخالفات السابقة ، التى من شأنها قتل روح التعليم وتضييقه ، أما الاجراءات التى من شأنها نشر التعليم والتوسع فيه ، كالاجراءات التى تتألم أنت الآن منها ، فلا تقابل الا بمزيد الاستحسان ، ولا يكون نصيبها منه الا الثناء الجميل . دع القانون ومجلس الشورى ، ولا تتمسك بهما ، وأظهر ما عندك من الأمور التى أغاظتك فى الحقيقة ، أما هذه ــ التى أشرت اليها ــ فلا أهمية لها عندى . وانى مستعد لأن أقول للسير غورست كل ما قلته لك ، وأن أسرد له جميع المخالفات التى ارتكبت ، وأقول له : إنى حقيقة أخالف القانون أحيانا لمصلحة عامة فى منفعة بلادى ، وأخالفه جهرا ، ولكنى لا أتظاهر باحترامه ، وأعمل فى السر على مناقضة أحكامه . أما أنت ، فانك ــ على العكس ــ تعمل على معاكسة الأوامر التى تصدر منى فى مصلحة التعليم العام !

قال : إنى أتبرأ من ذلك ، وأُنكره كل الانكار ، وأرجوك أن تتفضل علّى بابداء شىء مما تشير اليه فى أقرب وقت . قلت : من ذلك مسألة الاستعلام عن طالبى الاستخدام فى وظائف التدريس من الوطنيين ــ فقد أمرتَ استيوارت بألا تنفذ أمرى فيها ، خيفة أن يكون جواب المصالح ، التى يستعلم منها ، فى صالح هؤلاء الطالبين . فقال : انى أنكر ذلك كل الانكار ! هذا لم يحصل منى ! قلت : ولكن براون واستيوارت يؤكدانه كل التأكيد . قلت لك إنى سأعرض كل ذلك على السيرالدن غورست ، لأنى أحب أن أخبرك بما سأقول فى شأنك ، جريا على الصراحة التى هى من سجيتى - لا مثلك ترفع الشكوى فى أمور قبل أن تتكلم فيها مع المشكو منه . هذا أمر يتعلق بك

وبطبيعتك لا أناقشك فيه ، ولكنه يخالف ما تتظاهر(٧٩) به من المودة الىّ ، اذ ليس من المودة فى شىء أن يكون همك ـ بعد عودتك ـ جمع المخالفات التى تتوهمها ، وتحرير ورقة اتهام تكون هى أول ما يطلع عليه(٧٩م) غورست من أحوال مصر !

فقال : إنى أؤكد لك بأنى لم أشكوك . وإنى متأسف كل الأسف على أنك فهمت ذلك ، وعلى عدم اخبارك بتلك الأمور قبل عرضها ، لأنى كنت أتوهم أنى غير مأذون بذلك منك ، فانك لا تحب مشاورتى فى الأمر ، وقد قلت لى مرة فى العام الماضى : انى اذا استشرتك فذاك محض فضل منى ، لا واجب على .

فقلت : انك مخطىء فى هذا ، وانى أرى من الواجب استشارتك ، لأن وظيفتك مستشار ، ولكن لا يجب على اتباع مشورتك ، فان الكلمة الأخيرة لى . هذا الذى قلته لك ، وأقوله الآن ، وفى كل زمان ومكان .

فقال : ما كنت أفهم ذلك ، وقد فهمته الآن ، وبناء على ذلك أصبح مركزى [ص ٥٥٩] غير ما كنت أظن . وأكرر مزيد أسفى على ما يكون فرط منى مكدرا لك ، وسأخبر السير الدن غورست بذلك . فقلت : هذا شأنك ، ولكن ليكن فى علمك أنى أقول جميع ما قلته لك للسير غورست ، اذا فاتحنى فى المسألة . وانفض المجلس على ذلك ، وكانت الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم ١٧ اكتوبر سنة ١٩٠٨ .

ثم بعد عودتى من الديوان ، وجدت كارت فيزيت(٨٠) من

---

(٧٩) فى الأصل : « يتظاهر » .

(٧٩ مكرر) أضيفت : « عليه » ليستقيم المعنى .

(٨٠) بطاقة زيارة .

السيرالدن غـورست ، فتوجهت اليـه فى المساء لـرد الزيـارة ، وعند دخولى عنده صادفنى دنلوب خارجا ، فقال : إنى أخبـرت غورست بالأمر فاندهش من كون سعادتكم فهمتم أنى شكوتكم ، وسيُظهر لكم اندهاشه . فقلت : سأرى ذلك .

ثم دخلت عند السير إلدن غورست ، وبعد تبادل عبارة التحية المعتادة ، وسؤالى عما صنعتـه فى السفر ، وعن مصـطفى باشـا(٨٠م) وصحته ، قال : إن دنلوب كان عندى من منذ بضعة أيام ، وفى أثناء الاستفسار منه عن الأحـوال أخبرنى ببعض المسـائل ، لاعـلى سبيل الشكوى ، ولكن على سبيل الاخبار : من ذلك مسألة التلامذة الذين تجاوز سنهم سبع عشرة سنة ، ومسألة اعادة الامتحان لخمسة تلامذة فى مدرسة الحقوق ، ومسألة اعادة امتحان الانتقال بالمدارس الابتـدائية والثانوية .

فبينت له ، فى كل مسألة ، الأسباب التى حملتنى على القرار الذى اتخذته بخصوصها بيانا واضحا كافيا . وقلت ـ بعد كل البيانات ـ: إنى أظن أنى أقرب فى ذلك كله للقانون من الحالة التى كانت متبعة بالنظارة قبل وجودى . وإننا فى نظارة المعارف لم نكن إلا بصفة عمال للمصلحة العامة ، فلا نتربص بالناس الشـر ، ولكننا نتحـرى الخير جهـدنا ، ويجب علينا أن نفعله ولو كان فى ذلك بعض المخالفة لظاهر القانون ، لأن العبرة بروحه لا بنصه . وإنى متأكد بأن مجلس الشورى والـرأى العام يكونان معى فى ذلك .

قال : هذا طبعا لأن هذه القرارات من متمنياتها . قلت : ولست أخشى اتباع القوانين ، ولا أتهرب من أحكامها ، وسوف ألاحظهـا

(٨٠ مكرر) مصطفى فهمى باشا .

بغـاية كـل دقة ـ ولكنى أعلمـك بأن الـذين يشكون من مخـالفتى لها سيشكون لك غدا من تشددى فى تنفيذها ! قال : اذن أكون معـك ضدهـم .

ثم قال : ولكن الذى أهمنى ـ أكثر مما تقدم ـ مسألـة المدرسـين الانجليزيين اللذين[٨١] رفضت تعيينهما فى المدارس الثانوية ! قلت : نعم رفضت ذلك لأنى اختبرتهما مرتين ، فوجدت فيهما ضعفا لا يحسن معه استقلالهما بالقاء الدروس بالعربيـة . فقال : إنـا نريـد تشجيع هؤلاء المدرسين ، فإذا فرض أن فيهم ضعفا ابتداء ، فان تمرنهم على استعمال العربية فى الدرس يزيل عما قليل هذا الضعف . والمعول عليه فى هذا الباب هـو تفهيم التلامـذة ، بقطع النـظر عن حسن العبارة وقبحها . على أنه إذا ضعف هذا الفهم فى مبدأ الأمر ، فمن الواجب [ص ٥٦٠] احتماله ، والا إذا كان هذا باعثا عـلى الاحجام عن تعليمهم ، فـذلك ممـا يثبط من هممهـم ، ولا يشجعهم عـلى القيـام بوظائفهم . ومن فـائدة المصـريين أن يعـرف الانجليز لغتهم ، وأن يعـرفوا هم لغـة الانجليز ، حتى تجمـل معاشـرتهم ، ويسود حسن التفاهـم بينهم على الدوام .

قلت : إنى لست معارضا فى تعلـم الانجليزى اللغة العربية ، لأنه مادام موجودا عندنا فانه من فائـدتنا أن يعـرف لغتنا ، ونستفيـد من معلوماته بواسطتها ، ولذلك قبلت أن يتعلموا فى مدرسة المعلمين ، وبينت الأسباب التى حملتنى على ذلك بمجلس المعارف الأعلى ، الذى انعقد فى شهر يونيو الماضى ، وقد عينت مستر روب فى مدرسة المعلمين من زمن ، وهو يعلم بالعربية . فالمسألـة ليست مسألـة معارضـة فى

---

(٨١) فى الأصل : الذين .

المبدأ ، وإنما هى معارضة فى حالة مخصوصة ، وهى حالة هذين المدرسين ، لأن ضعفهما فى الالقاء يترتب عليه عدم فهم التلامذة ، وهو المقصود الأول من التعليم ، وإذا لم نكن نبالى بضعف التعليم مدة محدودة ، فلماذا لا نعين وطنيين فى وظائف تدريس المواد المختلفة ، لكى يعلموا باللغة العربية ، ألم تكن الحجة فى منعهم هى أنهم ضعاف ، ويترتب على ضعفهم اضعاف التعليم ، ولا يحسن أن نشجع الأساتذة باضرار التلامذة ؟ .

قال : ولكن هذين المدرسين أقوياء ! . قلت : ليس الأمر كذلك ، فقد اختبرتهما بنفسى ، وأظن أن لى إلماما بالعربية يمكننى من معرفة القوى والضعيف فيها ! فقال : ولكن دنلوب يقول انهما أقوياء ، وكذلك ناظر المدرسة التى كانا يتمرنان بها ! فقلت : أما دنلوب ، فليس بحجة فى الموضوع ، لأنه لا يعرف العربية الا قليلا جدا ، وأما ناظر تلك المدرسة ، فهو إمَّعه ، يدير قلعه لكل ريح ، ولاثقة لى به . فقال : لعل الحياء أخذهما بحضرتك عن اظهار براعتهما فى العربية . فقلت : لم ألمح منهما ذلك ، وكانت محادثتهما غاية فى المجاملة ، قال : إنا نريد تشجيع هؤلاء المدرسين . قلت : انى مستعد لتعيينهما إذا أصررتم على ذلك ، ولكن هذا خلاف رأيى . قال : يمكن اختبارهما بواسطة بعض أشخاص تنتدبونهم ليتسمعوا درسهم على غير شعور منهم بحضورهم . قلت : هذه طريقة لا بأس من سلوكها ، وسأنظر فيها . وانصرفت فى يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

تفاوضت مع المستشار واستوارت بشأن هذين المدرسَين ، وتبين أن ستوارت أعلمَ دنلوب بالقرار الذى كنت اتخذته فى شأنهما ، من كونهما يبقيان فى محلاتهما ، ويلقيان الدرس بالانجليزية مرة وبالعربية مرة

أخرى . ولكن المستشار ينكر ذلك ، وعرض أن يعين [ص ٥٦١] لاستعمال هذه الطريقة فى السنة الثانية . فرفضت ذلك .

وأخيرا قر القرار على أنهما يبقيان مكانهما ، ويقومان بالدروس المنوطة بهما بالانجليزية فى السنة الثالثة ، ثم يلقيان فى السنة الثانية ثلاث دروس فقط ، بحضور المدرس المصرى ، حتى إذا وجد التلامذة غير فاهمين لعبارة ، بينها لهم . وهذه الطريقة أقل الطرق ضررا ، ولا تضيع على التلامذة شيئا .

ثم قلت للمستشار : لقد اتعبت نفسك فى هذه المسألة ، فإنك إذا كنت فاتحتنى فيها قبل عرضها على غورست لما كنتُ جهلت ما جرى فيها ، ولكان الأمر تم على ما تم عليه الآن . فامتقع لونه ولم يحر جوابا .

ثم فى مساء اليوم توجهت للسير الدون غورست ، وأخبرته بما تم عليه الحال . فقال : إن هذا لا بأس به ؛ وإن لم يكن تمام المراد !

ثم خضنا فى حديث غيره ، يختص بمأمورية أباظة[٨١م] ، فكذب ما ادعاه أباظة تكذيبا صريحا ، وقال : انه ليس بمثل هذه الأقوال

(٨١ مكرر) كان اسماعيل أباظة باشا قد سافر فى وفد من الأعيان الى لندن ، فى منتصف شهر يوليه ١٩٠٨ ، لما ذكره من « رفع صوت الضرر والاستياء للأمة الانجليزية بعاصمة بلادها » ، وللمطالبة ببعض الاصلاحات الدستورية ، مما أثار عليه محمد فريد ، الذى هاجمه فى خطبة بالاسكندرية فى ١٤ أغسطس ١٩٠٨ ، كما هاجمته بعض الجرائد الوطنية ، وإن لقى تأييد الخديو فى عهد الوفاق . ولما كان اسماعيل أباظة باشا يمثل وجهة نظر فريق من المعتدلين فى الحركة الوطنية ، الذين يرون اشراك مجلس شورى القوانين والجمعية

تتوصل الأمم لنيل الدستور![82] ثم تنقلنا فى الحديث عن شؤون شتى ، وبعد ذلك انصرفت .

١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٨

توجهت لنظارة الحقانية ، لرد زيارة مستشارها . فسألت عنه من فتحى ، فقال : إنه عند الناظر . فمضيت إلى أودة هذا الأخير ، فاعترضنى حاجبه قبل الوصول إلى بابها ، وقال : إن المستشار عنده ! ـ ولسان حاله يدفعنى عن الدخول ! ـ فاستغربت هذه الممانعة ، وأحسست بأنها طبعا من[82م] تأثر الناظر بسلطة المستشار . فصرخت فيه قائلا : إذهب فافتح الباب ! ودخلت ، فقام . وبعد هنيهة انصرف المستشار ، ورأيت فى الناظر الكسل والانخذال ، وبعد كلمات قلت : إن حاجبك غشيم ، وقصصت عليه قصته ، فقال إن

= العمومية فى الحكم ، فلذلك رأينا عرض خطبة اسماعيل أباظة فى الكونتنتال يوم ١٤ يوليو ١٩٠٨ ، وتقرير الوفد الاباظى الذى سافر الى لندن للسير جراى ، فى حاشيتنا المطولة رقم ٢٢٠ على صفحة ٤٠٣ من الكراسة التاسعة .

(٨٢) كتب الخديوى عباس حلمى يصف تأثير هذه الواقعة فى نفس السير إلدون جورست فقال : « كان قد حصل يوما وفد مصرى تكون من بعض أعضاء الجمعية الوطنية على مقابلة لوزير الخارجية الانجليزية ، فما كان من سياسيينا الطيبين إلا أن بدءوا منذ دخولهم يشتكون من تصرف الانجليز فى مصر ، ويطالبون بعدد كبير من الاصلاحات . وكان معنى ذلك أنهم لا يقرون إدارة الوزير الانجليزى فى مصر . وقد تأثر السير إلدون غورست تأثرا كبيرا بهذا الحادث ، ولم يغفر ما عاش لأولئك الرجال ! » . (انظر مذكرات عباس حلمى المصرى يوم ٥ يولية سنة ١٩٥١) .

(٨٢ مكرر) قراءة تقريبية . وكان ناظر الحقانية ابراهيم فؤاد باشا .

الحق معه ، لأنه ربما كان هناك شغل ! فقلت : إنى حضرت لأسرّك بحضورى ، لا لأتشاجر معك ، فلا نطيل القول فى هذا المجال . وانصرفت بعد أن عذرت الحاجب وخطأت نفسى فى مفاتحة الناظر .

وصعدت إلى المستشار ، فقال : هل لم يتكلم الناظر معك فى مدرسة القضاء ؟ فقلت مبتسما : لا ! قال : وما رأيك فيها ؟ قلت : رأيى ألا تسمح الحكومة بأى عمل يكون من شأنه إضعافها[٨٣] ، وأعلم أن هناك من يشتغلون الآن لتقرير كفاءة الأزهريين لتولى وظائف القضاء ، ولكنى أرى أن قبول الحكومة لمثل هذا المشروع يعد تناقضا فى العمل ، لا يليق بحكومة تود الكرامة لنفسها أن تفعله . فإن الحكومة رأت أن الأزهر غير صالح لتخريج قضاة ، فأنشأت هذه المدرسة لتخريجهم ، ولم تضن عليها بالمال ، بل أنفقت [ص ٥٦٢] عليها كثيرا منه فى انشائها وادارتها ، وهى مستعدة لأن تنفق أكثر من ذلك ، واجتازت بها عقبات كثيرة ، وتم لها الآن ما تريد من اقبال الطلبة عليها ، وكف العلماء عن معارضتها ، بل موافقتهم عليها لقبولهم التوظف فيها ، وحملهم أولادهم على الانتظام فى سلك تلامذتها ، وأثنى مجلس شورى القوانين - فى ديسمبر الماضى - على الحكومة لانشائها ، وبذل ما بَذلَت من المال فى سبيلها - بعد كل ذلك ترضى الحكومة أن ينافس الأزهر هذه المدرسة فى أخص وظائفها ، وهو تخريج قضاة ؟

إنهم يمهدون لهذا المشروع بجعل جميع العلوم التى تدرس فى المدرسة من ضمن ما يدرس بالأزهر منها . وانى سررت بهذا الأمر جدا ، من جهة أنه إقرار صريح بألا شىء فى العلوم التى تدرس بهذه

---

(٨٣) أى اضعاف المدرسة .

المدرسة مخالف للدين . غير أن وضع المشروعات شيء ، وتنفيذها كما ينبغي شيء آخر ! .

والأزهريون عاجزون عن مجاراة المدرسة وتنفيذ ذلك المشروع على وجه يترتب عليه الفائدة المرغوبة . والدليل على ذلك أن سبعة من الطلبة لم يقبلوا فى امتحان الدخول للمدرسة بصفة تلامذة ، ولكنهم قبلوا فى امتحان الأزهر بصفة علماء مدرسين فيه ! وزد على ذلك أن الأزهر لا يشتغل بتربية الصفات الفاضلة فى نفوس طلابه ، ولكن المدرسة تشتغل بذلك ، وقد جرت فى هذا السبيل شوطا بعيدا جعل بين طلبتها وبين زملائهم من المجاورين[٨٤] بعدا شاسعا . فلا ينبغى للحكومة بعد ذلك أن تتساهل فى المحافظة على هذه المدرسة ، لأن البلاد تخسر بضعفها خسارة كبيرة . فقال : أعرف ذلك !

وبعد أخذ ورد فى هذا الموضوع ، انتقلت إلى الكلام معه فيما اشتمل عليه تقريره من المسائل ، وهى : تقوية الطلبة فى معلوماتهم ، عدم قبول غير طلبة المدرسة فى امتحاناتها ممن لم تتسع لهم محالها ، منع الزيادة فى الموظفين الوطنيين ، زيادة أتعاب الممتحنين بالسنة الرابعة :

أولا :

إنى أرى أن الأفيد فى هذه المسألة ، تقوية معلومات الطلبة فى الدراسة الثانوية ، بادخال مبادىء الفلسفة والمنطق فى بروجرامها . أما الطريقة التى أشار اليها كوغلن وايموس من جعل التعليم درسا مصورا لا خطابا يلقى ـ فلا أظن أنه واف بالغرض ، لأن الأساتذة اعتادوا الاملاء ، فلا يشتغلون بتصوير المسائل كما ينبغى . على أن هذه الطريقة لا تفيد الا فهم الأحكام القانونية ، لا عللها والمبادىء الأصلية

---

(٨٤) أى الأزهريين .

التى ترجع اليها وملكة الحكم عليها ، وتمييز صوابها من فسادها .
فقال : أظن كذلك . وفى الواقع أن أهم كل شىء هو تقوية معلومات التلامذة وتأسيسهم ، حتى يكونوا مستعدين لفهم ما يلقى عليهم .

ثانيا :

قال المستشار : انى لا أفهم أن يكون هناك طريقان[٨٤م] : طريق يوجب على التلامذة النظام [ص ٥٦٣] والمواظبة والمصاريف ، وطريق يجعلهم فى حل من كل ذلك ؟

قلت : إن هذه المسألة يجب أن يلاحظ فيها الواقع ، لا النظر المجرد . والواقع أن قبول غير التلامذة فى الامتحان ليس بدعة فى المدارس المصرية ، بل هو جار فى المدارس الابتدائية والثانوية منها . وعندى أن قبوله فى المدارس العالية أولى ، لأن طلبتها كبار ، لا تفيد فيهم الا مراقبة أنفسهم بأنفسهم ، بخلاف تلامذة المدارس الأخرى ، فإنهم محتاجون للمراقبة . ومن جهة أخرى فإن لمن ضاقت فى وجهه رحبات المدارس العالية أن يقول للحكومة انى لا أكلفك بناء يتسع لأمثالى ، ولكن لى عليك حق ، أن تسهلى أمامى طرق اكتساب الأهلية الطبيعية التى أريد الوصول اليها . والامتحان هو من هذه المسهلات .

قال : ولكن هذه الطريقة يترتب عليها الاكثار من عدد المتعلمين الذين لا شغل لهم ، فيصبحون وشغلهم المشاغبة وتكدير الراحة !
قلت : لم نصل إلى هذا الحد ! ومع ذلك ، فإن كان لهذا الخوف من محل ، ورؤى أن الوقاية منه لا تكون الا بحرمان أمثال هؤلاء من الامتحان ـ فإن نظارة المعارف ليس من اختصاصها أن تقرر الحرمان

(٨٤ مكرر) فى الأصل : طريقتان .

المذكور ! فقد قالت الحكومة ، فى جوابها إلى مجلس شورى القوانين ، إن اللوائح والقوانين التى تضعها ليس لها صفة النزامية ، بل هى اختيارية محضة . وحرمان بعض الناس من الامتحان هو إلزام ، لا تُخضع له الناس الا بقانون يشترك فى اصداره جميع السلطات التشريعية ! فبهت قليلا ، ثم قال : عندك حق !

قلت : رأيتك تميل إلى عدم الزيادة فى الموظفين الوطنيين ، فما هى الأسباب التى بنيت عليها هذا الرأى ؟ـ قال : لأنهم غير كفء ! قلت : ولكن العمل أظهر أنهم أكفأ من غيرهم ! فنتيجتهم فى المادة التى يعلمونها كانت أحسن من نتيجة غيرهم من الانجليز والفرنساويين ـ كما كتب لى هيل خطابا بذلك ! ــ على أنه لايصح تعميم الحكم فى هذه المسألة ، بل هذا يختلف باختلاف الأشخاص ، فليس كل الوطنيين بأكفاء ، ولا كل الأكفاء بوطنيين . ووضع قاعدة عامة لمثل هذا غير صائب . على أنه إذا تقدم إلى شخصان : وطنى وأجنبى ، وبيد الأول منهما شهادة أعلى قيمة من شهادة الثانى ، فهل أرفض ذاك ، وأقبل هذا بناء على الجنسية ؟

قال : ان كثيرا من حملة شهادة الدكتوراه[٨٥] لا يعرفون شيئا ! . قلت : لا أعارض فى ذلك ، ولكن مثلهم فى هذا كمثل حملة شهادة الليسانس ، وإذا لم تتخذ[٨٥م] الشهادات عنوانا على الكفاءة[٨٦]، فما هى العلامة التى نميز بها الأكفاء من غيرهم ؟ قال : يمكنك أن تعتمد على ما يقول الغير ! قلت : ليس عندى من أهل الفن من يمكن أن أعتمد عليه فى ذلك .

---

(٨٥) فى الأصل : « الدكتورا » بدون هاء مربوطة .

(٨٥ مكرر) مطموسة فى الأصل .

(٨٦) فى الأصل : « أكفاءه » .

وبعد أخذ ورد على هذا المنوال ، اتفقنا على أنه لا بأس من تعيين الوطنى ، إذا وجدت شهادته عالية ، تحت الاختبار بصفة انتداب ، وكذلك الأجنبى .

أما مسالة زيادة الأتعاب[٨٧] فلا أعارض فيها ، إذا وافقت المالية عليها .

ثم انتقلنا للكلام عن [ص ٥٦٤] الخمسة التلامذة الذين أعيد امتحانهم ، فقال : إن هذا ضد القانون الذى لا يبيح امتحانين فى العام ! قلت : أحب أن تعرف أولا الطريقة العامة الجارية فى نظارة المعارف لنقل التلامذة من سنة إلى سنة أخرى ، حتى ترى أن ما قررْته هو أقرب للقانون من العادة المتبعة فى هذه النظارة ، التى لاحق لرجالها أن يشكوا من طريقتى ، ثم بينتها . فقال : ولكن هذا نقض لما قررته اللجنة[٨٨] التى كانت مشكلة تحت رئاستى !

قلت : هذا خطأ ! أولا ، لأن اللجنة الثانية لم تكن بمثابة استئناف للجنة الأولى ! ولكنه[٨٩] هو امتحان آخر السنة تقدم عنها[٩٠] ، فالقرار الصادر من لجنتك محترم . ثم قيل لهؤلاء التلامذة إنكم ضعاف بحكم هذا القرار ، فإذا تقويتم بعدها فى مدة أربعة أشهر وتبين ذلك بالامتحان ، انتقلتم ، والا بقيتم ــ أى[٩١] مثل ما إذا رفضت المحكمة قضية بالحالة التى هى عليها ، فانه يسوغ لها أن تعيد النظر فيها إذا تغيرت تلك الحالة !

---

(٨٧) يقصد زيادة أتعاب الممتحنين .

(٨٨) يقصد لجنة الامتحان .

(٨٩) أى امتحان اللجنة الأولى .

(٩٠) أى تقدم عن امتحان اللجنة الثانية .

(٩١) أضيفت لتوضيح المعنى .

فقال : نعم ، ولكن اعادة الامتحان مخالفة للقانون ! قلت : نعم ، ولكن أرجوك أن تعترف بأن هذه المخالفة أقرب للقانون بكثير من طريقة نظارة المعارف . قال : أعترف بذلك . وكان هذا آخر الحديث .

وفى أثناء المناقشة على مسألة الوطنيين ، تناول تقريره ليبحث عن الجملة التى أشرت اليها(٩٢) ، وقد زاد اصفرار لونه ، وأخذه شىء من الاضطراب ، ومكث يقلب صفحات التقرير أزيد من عشر دقائق عله يعثر عليها ، فلم يجد لذلك سبيلا . ولم أساعده فى البحث عنها لاعتلال عيونى . وكان يظهر التعجب من نفسه : كيف أنه أورد تلك الجملة ؟ ويكرر سؤالى عما إذا كنت متأكدا من وجودها ؟ ويقول : مع ذلك إن هذا رأيى ! قلت : ولكن التصريح به جارح - خصوصا وقد أرسل التقرير للمدرسة ، وتوزع على مدرسيها الذين منهم الوطنيون . فقال : ولكنه ليس معدا للنشر . قلت : ولكن النظارة جرت فيه على العادة ، وطلب منه هيل عشرين نسخة ، فأعطيت اليه بعد أن لاحظت للمستشار وهيل أن توزيعه غير مناسب . فقال : إنه سيتوزع بصفة خاصة ، مع التنبيه على من يتناوله بعدم اذاعة شىء مما فيه !

٢١ أكتوبر سنه ١٩٠٨

قررت اللجنة العلمية الادارية قبول تلامذة من الذين تجاوز سنهم سبع عشرة سنة لغاية ثمانى عشرة سنة فقط . حضر المستشار فى الساعة واحدة بعد الظهر ، وقال : إن السير الدن غورست يرجوك أن تؤجل النظر فى مسألة اجازة الدخول فى امتحان آخر السنة ، لمن ضاقت عنهم

---

(٩٢) أى الجملة الخاصة بمنع الزيادة فى تعيين الموظفين الوطنيين .

مدرسة الحقوق من الطلبة ، وذلك حتى يقابل ماك كلريس[٩٣] المستشار القضائى ، ويفاوضه فى هذه المسألة . فقلت : وهو كذلك . ويظهر لى أن هذه حيلة ، الغرض منها اهمال المسألة وعدم اتخاذ قرار [ص ٥٦٦][٩٤] فيها بغير الرفض . وسيكشف المستقبل ذلك !

ورد للنظارة خطاب من كيتنج[٩٥] بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ٩٠٨ ، يفيد أن عبد الرحمن جودة لا يصح أن يتناول ٢٥٠ جنيها ، مثل زملائه من الطلبة الذين تقرر ارسالهم لأوربا ـ وذلك مخالف لما كان عرضه فى التقرير ، الذى قدمه بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٨ ، عن تلامذة الارسالية الأربعة ، وما يلزمهم من المصروفات ـ ثم ورد خطاب آخر يعلن عدم نجاح التلميذ المذكور فى الكشف الطبى ، حيث وجد بعيونه مرض ربما أودى بها .

فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ٩٠٨ ، نبهت على المغربى أن يتخذ دفترا لقيد المسائل التى تتحول على اللجنة العلمية الادارية ، بحسب تاريخ ورودها ، وأن تكون الدعوة باجتماعها ـ فى غير الأوقات المقررة ـ صادرة منى ، طبقا للمادة « ٧ » من قانون نظام المدارس .

فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ٩٠٨ ، عرض على برادة[٩٦] بروجرام تعليم الأورباويين باللغة العربية ، فوجدته معيبا من وجهين :

---

(٩٣) هو المستر مالكوم ماكلريث Sir Malcolm McIlwraith المستشار القضائى ، وقد عين فى سنة ١٨٩٨ .

(٩٤) وردت صفحة ٥٦٦ قبل صفحة ٥٦٥ فى المذكرات بسبب سرعة الترقيم .

(٩٥) ناظر مدرسة الطب .

(٩٦) أحمد برادة بك ، سكرتير سعد زغلول وكاتم أسراره (انظر ترجمة له فى الجزء الأول من المذكرات) ص ٣٩٣ ، حاشية ٣٥١ .

الأول : كثرة عدد الفصول ، خلافا لما كنت نبهته عليه سابقا . فإني كنت[97] أبديت لـه أنه يلزم معـاملة هؤلاء المعلمين كمعـاملة التلامذة ، بالنسبة للعدد الذى يتألف الفصل منه . ولكنه عارض فى أن يكون فى كل فصـل عشرة ، ورأى أن يكـون عشرين ، مـع أن الفصول فى المدارس تتألف غالبا من أربعين تلميذا صغيرا ، قد يحتاج الواحد منهم [98] لمن يعـرّفه كيف يجلس أمـام تخته ، وكيف يمسـك القلم ، وكيف يقبض على القرطـاس ، وكيف يصغى إلى الأستاذ ، ويلتفت إلى ما يلقيه عليه !

والثـانى : تحديـد مواد الـدراسة بـدون التفات للغـرض منها ، وجعلوا هذه المواد هى بعينها مواد الامتحان الراقى والأرقى .

وقال لى : إنه عرض كل ذلك على المستشار ! فانفعلت انفعالا شديدا ، إذ تحقق ما كنت أحسبه من السعى فى جعل بروجرام هذا التعليم موافقا لغرضهم ، لا للغرض منه ! وأمرته أن يعرض الأمر على اللجنـة العلمية الادارية ، لأنى رأيت التحـويـر فيـه قبـل ذلـك ، ويكون[99] له صيغة أخرى . وسوف أرى ماذا تقرر اللجنة فيه .

[ص ٥٦٥[٩٩م]]

فى يـوم الاثنـين ٢ نـوفمبـر سنـة ٩٠٨ أخبـرنى المستشـار بـأن

---

(٩٧) أضيفت « كنت » ليستقيم المعنى .

(٩٨) أضيفت : « الواحد منهم » ليستقيم المعنى .

(٩٩) فى الأصل : « يكون » وقد أضيفت الواو ليستقيم المعنى .

(٩٩ مكـرر) الموقـع الصحيح لهـذه الصفحـة يـأتى قبـل صفحـة ٥٧٢ من المذكرات ــ أى قبل يومية ٧ نوفمبـر ١٩٠٨ وبعد يـومية أول نوفمبر ــ ولكن سعد زغلول كتبها فى هذا الموضع ، ولم نر بأسا :

جراهم(١٠٠) مدير مصالح الصحة ، اعترض بخطاب أرسله اليه ، على انتخاب محمد شمس الدين أفندى ، حكيم اسبتالية المجاذيب ، لأن يكون من ضمن تلامذة الارسالية(١٠١) المصرية . ثم عرض عليَّ ، فى اليوم التالى ، صورة خطاب كان أرسله كيتنج إلى المدير المذكور ، يطلب فيه ارسال شمس الدين أفندى لمحادثته فى شأن ارساله إلى أوروبا .

فوجدت الاعتراض شديدا ، واستغربت جدا من هذه الاجراءات ! لأن شمس الدين أفندى لم يتقرر فى شأنه شيء ، وكل ما حصل هو أنه قدم طلبا لنا برغبته السفر بصفة تلميذ إلى أوروبا ، فكتبنا إلى كيتنج نطلب منه أن يبدى رأيه فى شأنه ، فكتب يقول : إن من الأوفق أن تسأل مصلحة الصحة عن سلوكه ، وإنه يظن أنه لا يرضى بأن يتخصص للكيميا والطبيعة ، بل يريد أن يدرس الطب (جواب كيتنج بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ٩٠٨) . فكتبت النظارة اليه ، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ، تطلب منه أن يقابل شمس الدين ، ويتأكد من قبوله لدراسة الكيمياء والطبيعة . هذا كل ما حصل ، فاعتراض مصلحة الصحة يظهر أنه اعتراض متفق عليه ، الغرض منه التشنيع ! وقد قلت للمستشار : عجبا ! انى لا أرى من المصالح اعتراضا فيما يخص انتخاب موظفيها ، الا فى مسألة الارسالية !

= من إثباتها فيه ، لأنها غير مرتبطة بوقائع تتطلب ترتيبا زمنيا .

(١٠٠) Sir Ronald Graham سكرتير جورست ، وعين مديرا للصحة ، وكانت ادارة تابعة لنظارة الداخلية ، ثم أصبح مستشارا لنظارة الداخلية .

(١٠١) أى البعثة الدراسية .

[ص ٥٦٧]

في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، عرض على مستر ولز ، مدير ادارة الزراعة والصناعة ، تعديلا في بروجرام مدرسة الزراعة ، وطلب أن آذنه بتنفيذه مؤقتا . فقلت : ذلك مخالف للقانون ، ولابد أن يعرض على اللجنة العلمية أولا ، ثم مجلس المعارف ، وأخيرا مجلس النظار . فقال : ولكن هذا يستلزم زمنا طويلا ! قلت : نعم ، ولكن لا حيلة لى فى الأمر . على أنك اذا نفذته من نفسك تحت مسؤوليتك ، فانى أغض النظر عنه . فراح للجنة العلمية الادارية ، وأبى عليه دنلوب التصديق حالا . فأبدى لهم ما قلته له أخيرا ، وانصرف من اللجنة بنية تنفيذه .

بلّغنى المستشار أن اللجنة العلمية الادارية قررت أن يقبل من زاد سنهم عن سبع عشرة سنة إلى ثمانى عشرة سنة فقط ، فقلت له فى الحال : ولكنى أمرت ، منذ كنت فى اسكندرية أخيرا يوم ١٥ أكتوبر ، بقبول تلميذ يزيد سنه على ذلك ، فانصرف ساكتا .

ثم عاد الىَّ المغربى[١٠٢] فى اليوم التالى ، واستفسر منى عن هذا التلميذ ؟ ، فأخبرته بشأنه ، وأمرته أن يكتب خطابا إلى ناظر مدرسة اسكندرية ، يخبره فيه بارسال الأوراق الخاصة بهذا التلميذ اليه[١٠٣] للاجراء[١٠٤] على مقتضى الأمر الصادر منى له بالتاريخ المذكور . ثم حضر المستشار ، وتكلمنا فى هذه المسألة . فقال : لا حاجة لعرضها على اللجنة ، وتبقى المسألة كذلك . ثم طلبت محضر هذه الجلسة ،

---

(١٠٢) محمد على المغربى بك ، مدير الأقلام العربية بنظارة المعارف .
(١٠٣) أى الى المغربى .
(١٠٤) أى لاتخاذ الاجراءات .

فقيل إنه لم يتم بعد ، وأخيرا استلمت صورة منه يوم السبت ٢٣ أكتوبر عنـد سفرى إلى الاسكنـدرية ، فقـرأت فيه : « ان اللجنـة ، نظرا للظروف الحاضرة ، قررت قبول التلامذة بمدرسة اسكندرية ، إذا كان سنهم أقل من ثمانى عشرة سنة[١٠٤م] ، وأن يرفض من سنهم أزيد من ذلك » . ثم قال تقرير اللجنة[١٠٥] : « ومع هذا فإن اللجنة تعتقد كل الاعتقاد أن الحد المقرر للسن فى هذا العام أزيد بكثير مما يلزم لحسن التعليم المعنوى والأدبى ، وأنها ترى أن نظارة المعارف تستمر فى بذل مجهـوداتها حتى تصـل تدريجـا إلى تطبيق أحكـام القـانـون المختصـة بالسن » .

فعجبت لهذه الملاحظة ، ورأيت أنها ترمى إلى الاعتـراض على ما فعلته من قبول التلامـذة الذين تجـاوز سنهم سبعة عشـر عامـا . فحضَّرت مشروع قرار يتضمن أنَّ تَسامح اللجنة فى تطبيق الأحكام المختصة بالسن ، جعل فى المدارس الابتـدائية عـددا غير قليـل من التلامذة الذين تجاوز سنهم الحد القانونى ، ويحق لهم أن ينتظروا قبولهم فى المدارس الثانوية عند حصولهم على الشهادة الابتدائية ، فلا يجوز قطع هذا الأمل الشرعى عليهم ، بمقتضى حكم قـاعدة عـدم جواز سريان القوانين على الحوادث الماضية .

ثم بعد أن أعددت هذا المشروع ، شعرت [ص ٥٦٨] بأن عبارة اللجنة فى قرارها متناقضة ، لأنها ، من جهة ، قبلت أزيد من

(١٠٤ مكرر) فى الأصل : « ثمان عشر » وهو خطأ .

(١٠٥) أضيفت « ثم » ، و « تقـرير اللجنـة » ليستقيم المعنى . وقد وردت العبارة المأخوذة من تقرير اللجنة بين قوسين ، فوضعناها بين علامتى تنصيص .

السن المقرر ، ومن جهة ، رأت أن السن المقرر أزيد من الحد اللازم لحسن التعليم ــ وأن هذين الحكمين المتناقضين لابد أن يكونا حصلا فى زمانين مختلفين ! .

لما عدت من الاسكندرية ، استدعيت سكرتير اللجنة برنار ، واطلعت على ذات محضر الجلسة ، فوجدته معنونا بالعبارة الآتية : « محضَرىْ جلسة يوم الأربع والخميس ٢٠ و ٢١ أكتوبر » ـ من غير تمييز أحدهما عن الآخر ـ فتأكد عندى ذلك الشعور ، ونبهت على السكرتير بأن يلاحظ أن يكتب ، فى محضر كل جلسة تالية ، أن محضر الجلسة السابقة تلى ، وصدق عليه ، أو لوحظ عليه . . الخ .

وسألته : هل المستشار اطلع على عبارة ذلك القرار ؟ قال : نعم ، لأنى سلمته قبل قيامه نسخة منه ، وهو الذى أملاها . قلت : عجبا ، انه يعترض على نفسه بهذا القرار ! أيريد الانتحار ؟ لأن قبول تلامذة الآن يزيد سنهم عن الحد إنما هو نتيجة المخالفات التى ارتكبتها اللجنة العلمية . فقال : سأبدى له ذلك ، وانصرف .

وبعد ذلك حضر المستشار ، ففاتحته فى المسألة ، فأنكر أولا أنه اطلع على المحضر وأقر عليه ! فأفهمته ما فى هذه العبارة من المس بالنظارة ، وان اللجنة لاحق لها فى ابدائها ، لأنها ليست لجنة مراقبة على الناظر ، بل هى لجنة مساعدة له . وأشرت اليه بأن مثل هذا القرار معد للعرض على مجلس المعارف الأعلى ، وإن كان ذلك مخالفا للعادة التى جريتم عليها هنا ، خلافا للقانون . وإذا عرض الأمر على هذا المجلس ، مع وجود تلك الملاحظة ، اضطررت ـ لتبرير عملى ـ إلى بيان جميع المخالفات التى كانت هى السبب الوحيد فى القرار الذى أصدرته ! ولا أريد الوصول إلى هذا الحد ، لأن ذلك مدعاة للانتقاد .

فقال : ربما كانت العبارة غير جيدة ، وسأجرى تحويرها بحذف صدر الملاحظة ، وإبقاء عجُزها ، مع تعديل عبارته . قلت : الأحسن أن لا تكون أصلا ! فتمتم ، وانصرفنا على ذلك .

ثم علمت بعد ذلك ـ خصوصا من مستر ولز ، مدير ادارة الزراعة والصناعة ــ يوم السبت ٣١ أكتوبر ، أن القرار بشأن السن صدر فى يوم ، والملاحظة أبديت فى اليوم التالى بناء على اقتراح المستشار ! فأبنت للرجل ما جريات هذه المسألة ومقدماتها ، فاستغرب ، وقال : لم أفهم ــ عند التصديق عليها ــ أنها موجهة اليك ، ولكن فهمت ـ كما قال المستشار ـ أنها بيان معد لايقاف مجلس المعارف الأعلى على رأى اللجنة فى السن . وفى أثناء وجوده استدعيت برنار ، سكرتير اللجنة ، وأمرته أن يجعل محضر كل جلسة فى يومى الأربعاء والخميس [ص ٥٦٩] مستقلا بنفسه .

ثم استدعيت المستشار ، وقلت : إنى أصرح لك بأن تلك العبارة ، التى تكلمنا عنها يوم الخميس ، تمس بى ، ولايمكنى أن أقبلها من هذه اللجنة المؤلفة من موظفين تحت ادارتى . وإذا أصرت على اثباتها ، فلا بد من بيان كل معلوماتى فى هذا الخصوص لمجلس المعارف الأعلى . وإنى متشدد فى هذا الأمر ، نظرا لما علمته الآن من أن الملاحظة كتبت فى اليوم التالى ليوم تحديد السن ، وأنك أنت المقترح لها .

فاضطرب ، وقال : إنى متأسف جدا ، لأن هذه العبارة تمس بك ، ولا يمكنى أن أُبقى عبارة تجرح خاطرك . قلت : حسنا تفعل ، فإنى أحب الصراحة ، والعمل بالاخلاص . فقال : ولكنى لم أفهم ذلك يوم الخميس منك . فقلت : ليس العيب فى ذلك عندى ، لأن عباراتى كلها كانت صريحة فى أن الجملة جارحة ، إذ قلت : إن هذه

اللجنة لجنة مساعدة لا مـراقبة ، وأنـه[106] ليس لها الحق فى ابـداء ملحوظات للنظارة ، وإنها مؤلفة من أناس تحت ادارتى ، وإنك لست منفصلا عن النظارة ـ إلى آخر هذه العبارات التى لا يمكن الشك فى افادتها للمعنى الذى وصفته الآن بوصفه الحقيقى .

فقال : إنى متأسف جدا على عدم فهمى ، ومندهش من كونى لم أصل إلى فهم مرادك من كل تلك العبارات ! أما الآن ، وقد فهمت ، فلا أسهل من إلغائها . ثم أخذ يكرر ويعيد أقواله ، التى جاء فى خلالها الاستفهام عما إذا كنت عملت تحقيقا ضده ؟ فقلت : لم أفعل تحقيقا ، ولكنى استفهمت من ولزعن حقيقة فكرته فى تلك الملاحظة التى اشترك فى ابدائها ، ولى الحق فى هذا السؤال ، لأن المسألة خطيرة ولا أحب أن أجهل حقيقتها . قال : ولكنى تكدرت من كونك نبهت على السكرتير بالأمور التى نبهت عليها من غير أن تخاطبنى فى شأنها ، مـع أنى أنا المختص بتلقيها منك . قلت : فعلت ذلك لأن كلها تعليمات تختص بتحرير المحاضر ، وجعلها مستوفاة للشرائط القانونية ، لأنى أريد أن تكون كل الأعمال موافقة للقانون ، حتى لا يُعترض علينا بأننا نعمل على مخالفته . غير أنى لما علمت الآن بأنك تريد أن تتلقى مثل هـذه التعليمات مباشرة ، فسأفعل ذلك ، لأن الغرض تنفيذها . وحصل تبادل عبارات من هذا القبيل ، ثم انفض المجلس .

يوم الخميس ٢٩ أكتوبر

أبلغنى المستشار أن السير إلدن غورست استحسن مـا رأيته من قبول امتحان من ضاقت عنهم مدرسة الحقوق . ثم قررت ذلك اللجنة

---

(١٠٦) فى الأصل : « وان » .

العلمية الادارية أمس . وحضر مغربى مندهشا من عدول المستشار عن رأيه الذى كان يرغى ويزيد فى شأن مخالفته ، ويظهر الاصرار على السعى بما فى جهده لتأييده ![107]

[ص ٥٦٩]

يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر : قابلت السير إلدن غورست ، وحصل الكلام فى القومسيون ، المشكل تحت رئاسة ناظر الحقانية ، للنظر فيما يتعلق بتعيين[108] المعلومات اللازمة لمن يكون قاضيا . وقال : إن المعول عليه اختيار الحكومة للقضاة ، وهى بالطبع ترجح اختيار[109] تلامذة مدرسة القضاء . قلت : إذا فعلت الحكومة ذلك ، كان هذا أوفق بصنعها فى تأسيس هذه المدرسة .

ثم خضنا فى حديث [ص ٥٧٠] الارسالية المصرية وتعيين ناظر لها . وعرض على تعيين شخص افتكر اللورد كرومر فى تعيينه ، فوافقت عليه ، لأنى رأيت أنه أحسن من يمكن تعيينهم الآن . ولكن الأمر موقوف على قبوله ، وستجرى المخابرة فى شأنه . ثم جرى الحديث[110] فى شؤون أخرى مختلفة لا علاقة لها بنظارة المعارف .

(١٠٧) كتبت هذه الفقرة فى الصفحة المقابلة لصفحة ٥٦٨ ، وقد فات فريدا كابس ترقيمها . وقد أملاها سعد زغلول فى وقت لاحق ، لأنه استكمل روايته عن ملاحظة اللجنة العلمية الادارية ، وما جرى من اعتراضه عليها وتحقيقه فى شأنها ، حتى يوم السبت ٣١ أكتوبر . ثم انتقل إلى يومية يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر ، دون أن يثبت يومية ٢٩ أكتوبر . ولذلك أثبتنا هذه اليومية قبل يومية ٣٠ أكتوبر حفاظا على الترتيب الزمنى لليوميات .

(١٠٨) يقصد : بتحديد .

(١٠٩) أضيفت كلمة « اختيار » لتوضيح المعنى .

(١١٠) أضيفت : « الحديث » ليستقيم المعنى .

أول نوفمبر سنة ٩٠٨

عرض عليّ المستشار أحكاما تختص بقبول بعض من لم توجد لهم محلات بمدرسة الحقوق فى امتحان آخر السنة للسنة الأولى ، فوجدتها أحكاما متعددة ، وقلت : إن الرأى عندى أن يوضع حكم واحد ، وهو أن هؤلاء يعاملون كتلامذة بالمدرسة ، إلا فيما يختص بالمواظبة والمصاريف . فقال : إنا لا نريد أن نمس المصاريف الآن . قلت : وهو كذلك ، فليكن الاستثناء قاصرا على المواظبة ، مع ملاحظة الاختلاف فى مقدار المصاريف .

تلميذ زاد سنه ثلاثة شهور عن السن المعين للدخول فى مدرسة الحقوق ، طلب أن يقبل فيها ، فتكلمنا فى هذه المسألة ، فتردد فى الأمر ، فقلت له : إن تحديد السن تقرر فى هذا العام ، فلا ينبغى أن يسرى على المتخرجين من المدارس الثانوية فيه ، لأن فى هذا اضاعة لحق مكتسب لهم . فأذعن إذ لم يجد جوابا !

قلت له : إن اللجنة العلمية الادارية قررت ، من جهة ، انتقال تلميذ سقط فى امتحان آخر السنة ، وفى امتحان أولها ـ لأن ناظر المدرسة كان قد أعلنه عقب الامتحان الأول بأنه مقبول . ومن جهة أخرى ، رفضت قبول تلامذة كان ناظر مدرسة الزقازيق طلب قبولهم استثنائيا لتجاوزهم السن ، وقبل منهم المصاريف ، فعاد هؤلاء يستردون المصاريف المذكورة ، ففى هذين القرارين تناقض !

قال : ولكن اللجنة لم تكن تعلم ، عند اصدار القرار الثانى ، قبول ناظر مدرسة الزقازيق للمصاريف ! قلت : يجوز ذلك ، ولكن التناقض أمام الناس موجود ! وفضلا عن ذلك فإن القرار الأول مناقض

للقانون ، لأنه[111] لم يعط [illegible]ظارة ولا للجنة العلمية الادارية حق الاستثناء . نعم إن اللج[illegible]ت على أن لها هذا الحق ، فاستعملت الاستثناء كثيرا ، ولكن[illegible]ات خطأ فاحشا فى ذلك ، وهذا القرار مخالف أيضا للمنشور الصادر باعادة الامتحان فى أول السنة للساقطين ، لأنه صرح بأن الاستثناء [ص ٥٧١] بعده ممنوع .

فارتبك فى أمره ، وتلعثم فى الجواب . فقلت : إنى أرى وجوب رد المصاريف لأربابها ـ وان كان القانون منع من الرد منعا صريحا ـ لأنى أظن أن منع الرد هو فى حالة ما إذا عدل التلميذ من نفسه عن الدراسة ، أو رفت لسبب من الأسباب بعد قبوله ، ولكنه لا ينطبق على حالة ما إذا كان عدم القبول آتيا من نفس نظارة المعارف لعدم استيفاء التلميذ للشرائط القانونية ، لأن عدم الرد ، بعد رفض التلميذ لهذه العلة ، يعد احتيالا على أكل أموال الناس بالباطل ، ولا يليق بالحكومة أن تقع تحت هذا الوصف .

وأما تلميذ السعيدية ، فقد بلغنى أن هناك كثيرا من مثله ، وأرى أن قبوله سيحرك أمثاله للمطالبة بمثل ما حصل عليه . ولهذا أرى ألا تعرض المسألة على مجلس المعارف الأعلى ، حتى نرى ما يكون من شأنهم . فأكد لى أن شارمن حقق له أن هذا الأمر لم يحصل لغير ذلك التلميذ . فقلت : إنى علمت غير ذلك . قال : سأتاكد أيضا من المسألة .

ثم فى يوم ٣ نوفمبر سنة ٩٠٨ أخبرنى المستشار بأنه علم ، من البحث الذى أجراه ، أن هناك ثلاثة تلامذة آخرين ! قلت : إذن وجب عرض المسألة على مجلس المعارف الأعلى . فقال : الأحسن

(١١١) أى القانون .

رفض التلميذ . قلت : كيف ذلك ، وقد قررت اللجنة بقبوله ؟ قال : تُبدّل قرار القبول بقرار الرفت . قلت : انى لا أسمح بذلك .

ولهذه المناسبة تكلم فى مسألة محاضر اللجنة العلمية الادارية ، وأبدى رغبته فى تنفيذها قبل إمضائها والتصديق عليها . قلت : إن ذلك مخالف للقانون ، لأنه يجب أن تتلى فى الجلسة التالية ، ويصدق عليها من الأعضاء ، وبعد ذلك تعرض علىّ للاعتماد . ولا أقبل أن تعرض على خالية من هذه الشروط .

فقال : ولكن الجارى فى مجلس المعارف الأعلى أن تنفذ قراراته بالعرض على مجلس النظار ، قبل تلاوتها فى الجلسة التالية والتصديق عليها ! قلت : أولا ، إن عرضها على مجلس النظار ليس تنفيذا ، إنما هو للتصديق عليها وصيرورتها نافذة . وثانيا ، فما يجرى فى مجلس[111م] المعارف الأعلى هو أيضا غير قانونى . فقال : الأحسن أن نجرى عليه ، بما أن ذلك عادة متبعة ! قلت : هذه العادة غير موافقة للقانون ، ولا أسمح بمخالفة القانون مطلقا ، إذ لا أود أن أكون على الدوام متهما بمخالفته ! فامتقع لونه ، ولم يحر جوابا !

[ص ٥٧٢]

٧ نوفمبر سنة ٩٠٨

طلب حقى بك العظم ، مدرس اللغة التركية بالمدرسة التوفيقية ، اقالته للتوجه إلى بلاده ؛ والتمس أن تكون إقالته على طريقة لا تضيع عليه ما يستحقه من التعويض . ورأيت أن أساعده على ذلك ، لكونه من عائلة عظيمة وفقيرا ، وافتكرت أن وظيفته لا فائدة

(١١١ مكرر) فى الأصل : المجلس .

لنا منها ، وأن الأحسن استبدال وظيفة مدرس عربى بها[١١٢] . وقد تكلمت مع المستشار فى هذا الشأن ، فوافق عليه قبل أن يعرف منى نية المساعدة على عدم اضاعة المكافأة عليه . ولكنه ، بعد أن كشفت له هذه النية ، شرع يجادل ، تارة بأن المالية لا تقبل ! وأخرى بأن المسألة سياسية ويلزم مراجعة غورست فيها ! .

قلت : أما المالية ، فلا دخل لها فى المسألة ، إذ لا يمكنها أن تلزم نظارة المعارف بـاستبقاء وظيفـة لا فائـدة منها ، ولا أن تعـارضها فى استبدالها بما هو أنفع وأفيد[١١٢م]. وأما السياسة فلا دخل لها فى هذه المسألة ، لأن الموضوع ليس الغاء اللغة التركية من المدارس ، ولكن الغاء وظيفة مدرس فى مدرسة ليس فيها تلامذة يرغبون تعلم اللغـة التركية ! ومع ذلك فإذا كنت تريد الاسترشاد فلا أمنعك من ذلك ، ولكن رأيى لا يتغير فى المسألة . ثم عاد فى يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ٩٠٨ موافقا على ما رأيت ، بناء على كون غورست لم ير مانعا منه !

حصل الكلام يوم ٥ نوفمبر فيما قررته اللجنة العلمية من قبول انتقال تلميذ سقط فى امتحان آخر السنة ، وامتحان أولها ، وفى مخالفة ذلك للقانـون . فقال : إن لسعـادتكم الحق فى إلغاء هـذا القرار . قلت : نعـم إن ذلـك من حقى . فقـال : وغــورست لا يستحسن الاستثناءات التى اعتادتها نظارة المعارف ، وأنا كذلك لا استحسنها .

فقلت : إن غورست موافق لى فى هذه المسالة ، ولم يأت بشىء جـديد ، لأنى منعت كـل استثناء فى هـذا العام . وكـان اتقاء هـذه

---

(١١٢) فى الأصل : « استبدالها بوظيفة مدرس عربى » ، وهو خطأ .

(١١٢ مكرر) هكذا فى الأصل ، وصحة الجملة : « استبدال ما هو أنفع وأفيد بها » .

الاستثناءات أهم باعث لى على اعادة امتحان الساقطين فى أول السنة ، وقد تضمن المنشور الصادر بخصوص هذا الامتحان التصريح بذلك فى عبارة صدر بها . أما أنت فقد أكثرت من الاستثناءات مع كونها مخالفة للقانون ، ولما قلت لك : إن اللجنة العلمية الادارية لاحق لها فى أن تنظر فى موضوع امتحانات التلامذة ، بل فى كونها[113] وقعت مستوفاة للشرائط القانونية ، وفى كون قرارات اللجان موافقة للقانون ـ قلت : إذن يكون عملها عمل كاتب ! وأجبتك[114] بأن هذا ليس عمل كاتب ، ولكن مراقب على تنفيذ القانون ، ومع ذلك فلا ضرر فى أن يكون عملها عمل الكاتب ! . فاصفر ، وانتقل إلى حديث غيره .

[ص ٥٧٣]

انتهت مسألة الارسالية ـ مسألة تعيين ملاحظ للارسالية[115] فى انجلترا ـ حيث أشار اللورد كرومر بتعيين كوربت بك النائب العمومى[116] ، وعرض علىَّ ذلك غورست ، فاستحسنته ، لأن هذا الرجل أحسن من غيره ، وأعرفُ نوعا بالمصريين وعاداتهم ، وكان أصله معلما ، وله علاقات كثيرة بالجامعات الانجليزية ، ويمكنه أن يقوم بهذه الخدمة أحسن من سواه ، غير أن صحته ضعيفة . وقد حصل الكلام فعلا معه ، واتفقت الآراء على تعيينه بصفة مؤقتة ، بمكافأة قدرها أربعمائة جنيه فى السنة ، وأن تستأجر له الحكومة محلا فى لوندره ، وأن يكون له كاتب ، وأن يأخذ أجازة ثلاثة أشهر فى أول كل

---

(١١٣) أى الامتحانات .

(١١٤) فى الأصل : « وأجبتها » . وهى زلة قلم .

(١١٥) أى مشرف على البعثة .

(١١٦) فى الأصل : « النايب العمومى » .

سنة . ورأيت أن الأحسن أن يكون الكاتب مصريا ، حتى يستفيد من وجوده بلوندره بالدراسة فى أوقات الفراغ وبالمعاشرة وسأبحث عنه .

يوم الخميس ١٢ نوفمبر : تكلم معى المستشار فى أنه وجد كاتبا جامعا للصفات المذكورة ، وهو قبطى فى الديوان ، واسمه (   )[١١٧] فقلت : إن الأحسن أن يكون مسلما ، لأنى وان كنت غير متعصب بشىء ، إلا أن تعيين قبطى لهذه المأمورية بعد تعيين بطرس باشا غالى رئيسا للنظار ، ربما يعد محاباة له ، فالأحسن صرف النظر عنه ، والبحث عن آخر مسلم . ولا تركن فى البحث إلى برنار ، لأنه متهم بالميل إلى الأقباط ، وحمايتهم . فقال : إن برنار لم يتداخل فى الأمر . فقلت : الأحسن ما رأيت . وتم الأمر على ذلك .

قال فى اليوم نفسه : إن السير إلدن غورست يرى وجوب أن تكون المراقبة فى النظارة انجليزية ، بحيث تكون أكثرية المفتشين من الانجليز ، وإنك قدمت الوطنيين كثيرا ، وأضعفت بذلك من همم الانجليز ، وإنه ، بصفته معتمدا لدولته ، يجب عليه السعى فيما يشجعهم . وهو يؤيد[١١٨] رأيه بأنه لم يتقدم واحد من الانجليز هذا العام ، على أنه تقدم فيه كثير من الوطنيين .

فأدركت أنه يريد أن يستضعفنى فى وقت تزعزع مركزى - وهو الوقت الذى سقطت فيه الوزارة الفهمية ، ولم يكمل تشكيل الوزارة التالية - فأخذتنى العزة عن مجاراته فى الكلام ، وقلت : « إن كان السير جورست يرى ، بصفته قنصلا جنرالا ، أن يسعى فى تشجيع الانجليز وترقيهم فى الوظائف المصرية ، فإنى بصفة كونى وزيرا مصريا ، يجب

---

(١١٧) بياض فى الأصل .

(١١٨) أضيفت « هو » ليستقيم المعنى .

عليَّ العمل على تشجيع مواطني ، وعلى ترقيتهم فى وظائف بلادهم . ولقد كان من ضمن ما كلمت فيه جناب اللورد كرومر عقب تعييني ، ووافقني عليه وأيدني فيه ، تشجيع الوطنيين الأكفاء ، وإلى الآن لم أخط الا الخطوة الأولى فى هذا السبيل ! .

« على أن قومى يسددون [ص ٥٧٤] نحوى سهـام الملام ، بدعوى أنى متحد معكم على اضعاف شأنهم وتثبيط هممهم ! فما الذى أنا صانع بين هاتين القوتين ، وتينك التهمتين ؟ هل يمكنك أن توفق بـين الصالحـين ، وتنظر ـ بفكـرك الثاقب ـ طـريقة تضمن تشجيـع العنصرين ، فأنفذها بدون تردد ؟

« كيف ساغ للسير غورست أن يتصور ذلك معا ؟ وقد قدمت من الانجليـز من تعيين وكيـلا لمدرسـة الفنون والصنـائـع ، وكثيـرا من المدرسين فى مدرسة الصنايع والمهندسخانة فى العام الماضى . ولم تخل فى هذا العام وظيفة يليق أن يرقى انجليزى اليها ، ثم منعته عن ذلك .

« على أن الوطنيين ، الذين تقدموا فى هذا العام ، لم يكن القصد من تعيينهم فى الوظائف التى تعينوا فيها تشجيعهم فقط على العمل ، ولكن جعلهم واسطة بين نظار المدارس من الانجليز وتلامذتهم ، حتى يسـود حسن التفاهم بينهم ، وتتفق التـربية العصـرية مـع الأخلاق المصرية . وليس المراد ـ على ما أظن ـ أن نخلق وظائف لكى نـرقى الانجليز اليها ، تشجيعا لهم ! لأن خلق الوظيفة للشخص من مبادىء الحكومات المختلة التى تعمل لصالح نفسها ، أكثر مما تعمل لصالح أمتها ، وأظن أن المبدأ الذى يجب أن نجرى عليه هو أن نبحث عن الشخص للوظيفة .

قال : لا ، ولا نريد الا كما تريد ، ولا كلام لنا فى الماضي ، وإنما

الكلام فى المستقبل . قلت : إننا يجب علينا أن نسير على هذا المبدأ فى المستقبل . وأرجوك أن تفكر فى الطريقة التى يمكننا بها التوفيق بين تشجيع الوطنى وتشجيع الانجليزى .

قال : إنى لم أرد أن أقل للسير غورست عن كون على عمر تعين وكيلا مع وجود ناظر وطنى ، ولا تعيين وكيل مصرى مع ناظر كذلك فى مدرسة اسكندرية ـ مع أن هذا ليس له نظير فى المدارس . قلت : لذلك نظير فيها ، وهو الحاصل فى مدرسة الناصرية ، حيث يوجد صالح أفندى فهمى بصفة وكيل ، وأمين باشا سامى بصفته ناظر . ومدرسة المعلمين منقسمة إلى قسمين ، كل قسم منهما يرأسه رئيس .

فقال : وانظر كيف أن نفس مواطنيك يعملون جهدهم فى اضعافك عندنا ! فقد حدثنى بعضهم ـ ممن يشغلون مراكز سامية ـ أنك توجهت لمدرسة المعلمين ، وخطبت فى كل فصل منها مهنئا التلامذة بتعيين اسماعيل بك حسنين ناظرا لهم ، بقصد اظهار انتصارك على العنصر الانجليزى بتعيين مصرى فى نظارة المدرسة مكان انجليزى ! .

قلت : ليس الأمر كذلك ، ولكن أخبرنى البعض أنه كان من عادة يعقوب أرتين(١١٨م) أن يزور بعض المدارس عند افتتاحها تشجيعا لها ، فلم ألتفت اليه ، وخرجت فى اليوم الثانى من منزلى ، ولم أقصد شيئا الا الحضور إلى الديوان ، فخطر فى بالى أثناء الطريق أن أبدأ بزيارة مدرسة المعلمين ، لأنى موجه كل اهتمامى اليها ، بالنظر لكونها

(١١٨مكرر) يعقوب أرتين أرمنى أرسله محمد على فى بعثة إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦ ، وعاد ليعمل فى خدمة محمد على ، فعين وكيلا لشورى المدارس ، وشغل منصب ترجمان الباشا ، ثم وزيرا خلفا لبوغوص يوسف .

المدرسة التى تعد المدرسين للمدارس الابتدائية والثانوية . ولما رأيت التلامذة ، أردت أن أحييهم ، وأن اهنئهم بتعيين ناظرهم الجديد ـ من غير التفات لوطنية سلفه[119] . وإذا صح لكم أن تتأثروا من عمل مثل هذا ـ مع أنه لا محل للتأثر منه ـ فإنه لا يصح بحال من الأحوال أن [ص ٥٧٥] يتـأثر منـه مواطنى ، وأن يتخـذوه سببا للسعـايـة بى عندكم ! انى عاجز عن تصور ذلك ![120] .

فى يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ٩٠٨ ـ أى فى اليوم التالى لتشكيل الوزارة الجديدة ـ أخبرنى بطرس باشا بأن الانجليـز يقولـون : إنك شديد عليهم ، وانك تتداخل بين التلامذة والأساتذة ، وتشتـد على الانجليز ، وتخالف أحكام القانون المالى . فقلت : هل عينوا واقعة لكل من هذه التهم ؟ فقال : لا . قلت : إذن هى تحككات لا يصح الالتفات اليها . قال : ان المستشار المالى سيخبره بالمخالفة المالية غدا . قلت : فلننتظر !

فى الغد ـ أى يوم السبت ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٨ ـ حضر السير إلدن غورست فى النظارة لزيارتى ، وأشار فى أثناء حديثه اشارة خفيفة إلى شىء من هـذه التهم . فقلت : سمعت أنى موضـوع تهم ثـلاث ! فقال : ليس تهما ، ولكنها انتقادات . قلت : وتنحصر هذه الانتقادات فى ثلاثة أمور (سردتها) ، وطلبت بيان الوقائع التى تكوّن كل تهمة منها ؟ فلم يأت بواقعة واحدة !

---

(١١٩) أى لجنسية سلفه .

(١٢٠) واضح هنا أن سعد زغلول يكذب دانلوب بطريقة عمليـة ، ويحبط محاولته فى الايقاع بينه وبين مواطنيه - وهى المحاولة التى يقصد بهـا دانلوب تحـويل سعـد زغلول عن سيـاستـه فى تعيـين الـوطنيـين فى الوظائف .

قلت : أما عن الشدة فى معاملة الانجليز ، فهى غير حقيقية ، والواقع أنى أحاسنهم كثيرا . قال : ليست الشدة فى المعاملة ، ولكن فى النظر إليهم ، والاهتمام بشأنهم ! قلت : هذه مسألة أخرى .

وأدركت أنه يشير إلى ما حدثنى دنلوب به يوم الخميس ١٢ نوفمبر سنة ٩٠٨ . قلت : وأما التداخل بين الأساتذة والتلامذة ، فإنى أؤكد أنه لم يحصل إلا مرة واحدة فى حادثة السعيدية الشهيرة ، وكان ذلك بناء على دعوة الناظر نفسه ، مساعدة له على تأييد النظام فى مدرسته . فتمتم وهمهم تمتمة وهمهمة أفهمتنى أنه يشير إلى زيارة مدرسة المعلمين ، ولكنه أراد ألا يصرح بها . قلت : وان خطتى التى جريت عليها هى أن أترك لكل ناظر فى مدرسته ، ولكل رئيس فى دائرة رئاسته ، الحرية التامة فى العمل ، وألقى عليه المسئولية الكاملة عنه . وكان يخطر ببالى أن يكون هذا مجلبة الشكر والثناء ، ولم يخطر على بالى أن أتهم بضده .

وأما مخالفة القانون المالى ، فلا أتذكر شيئا منها . وفى الواقع أنى - كما قال لى اللورد كرومر - لست ماليا ، ولكنى لم أخالف القانون المالى فى شىء . وإنما الذى أتذكره أن المالية كتبت إلى نظارة المعارف تطلب منها أن تأخذ رأيها فى الكتب التى تريد شراءها ، فعارضتُ في هذا الطلب ، بناء على أن القانون الصادر بتشكيل اللجنة الادارية العلمية جعل ذلك من اختصاصها . وحدثنى بعد ذلك المستشار المالى فى هذا الخصوص ، فقال : إن هذه المراقبة ضرورية جدا لحسن النظام . قلت : إنى مستعد لأن أحترم كل ما جاء به القانون من الأحكام فى هذا الموضوع . فكان جوابه على هذا أنه يتشبث فى ذلك ولو أدى الأمر إلى استعفائه ! فعجبت من هذه الحدة ، وهذه الشدة ! وقلت : لم يصل [ص ٥٧٦] الأمر إلى هذا الحد ! ثم انتقلنا إلى حديث غيره ، ولم تهدأ هذه الحدة حتى صارت لينا ولطفا . وليس هذا الموضوع موضوع مخالفة ارتكبت ،

ولكنه موضوع حق طلب ، ونوقش فيه ، ولا يزال باب المناقشة مفتوحا . فإن لم يكن هناك أمر آخر فلا أدرى كيف ساغ أن يسمى ذلك مخالفة للقانون ؟

ثم قلت : أرجو أن تأمر كل من يقدم لك تهمة ، أو انتقادا ضدى ، بتعيين ما يَتَّهم به أو ينتقد عليه ، حتى أتمكن من الدفاع عن نفسى . وليس شىء أظلم من التهم والانتقادات العامة المبهمة ، التى يستحيل على من توجهت عليه أن يدفع أثرها عن نفسه . قال : لك ذلك .

قلت : ولك أن تسألنى عن كل شىء يتصل بك ضدى من غير تأخير ، حتى لا تتراكم التهم بعضها على بعض ، فتنسى وقائعها بعد أن تترك فى النفس من سوء الظن بى ما يصعب علىّ أن أزيله من نفسك . فقال : كذلك ، ثم انصرف .

وحضر بعده بطرس باشا ، وبيده مذكرة مكتوبة لمجلس النظار عن مسألة شراء الكتب ، وخطاب لى من المستشار المالى يخبرنى فيه بأن المسألة سترفع إلى المجلس لتفسير نص المادة ١٣٥ من القانون المالى التى هى موضوع الخلاف ، وقال : إن السبب فى هذه المسألة الاتفاق الذى عقدته نظارة المعارف مع جرانمولان . قلت : إن هذا الاتفاق لم يتم فى مدتى ، وأظن أن المالية تداخلت فيه .

وقصصت عليه ما جرى بينى وبين المستشار المالى ، وقلت : إنى لم أفهم هذه الاجراءات ؟ لماذا الالتجاء اليك ، أو إلى مجلس النظار ، قبل أن تتم المناقشة بيننا فى الموضوع ؟ هذا سر لم أدرك مغزاه : خصومة تقام ضد من لا يريد الخصام ! ودعوى تُرفع على من هو مستعد لأداء الحق متى اتضح من المناقشة الودية فيه ! وإنى أؤكد لك بأنى لم أبحث

هذه المسألة مطلقا ، وقد يجوز أن يكون الحق فيها لجانب المعارف ، أو لجانب المالية ، فلنتمهل حتى ندرسها وننظر نتيجة الدرس . قال : ولكنى أرى الحق بجانب المالية . قلت : يجوز ! ولأجل أن تكون موافقتى على ذلك وجيهة ، يلزمنى درس المسألة . وانصرف على هذا .

وقد درست المسألة ، وتبين أن نظارة المعارف لم تستشر ـ لغاية الآن ـ نظارة المالية فى الكتب التى تشتريها من الموظفين ، أو تكلفهم بتأليفها . وأن المادة ١٣٥ مختصة بالأعمال الاضافية ـ أى الأعمال التى يكلف بها الموظف زيادة عن أعمال وظيفته . وفى القانون المالى نصوص تستثنى نظارة المعارف من وجوب استشارة المالية فى شراء اللوازم المدرسية . وفى ظنى أن الكتب وتأليفها أولى بأن تستأثر نظارة المعارف بالنظر فيها .

ثم قابلت رئيس النظار ، وأخبرته بما رأيت . فقال : إنك لم تبدأ سياسيا ، بل محاميا ! . على فرض أن يكون الحق بجانبك ، فانى أرجوك أن لا تتشبث فى المسألة ، لأن المسائل المالية من اختصاص نظارة المالية ، وكلمة مستشارها فيها هى الكلمة العليا . قلت : إن كان المراد الحكم على الاجراءات الماضية بالخطأ ومخالفة القانون ، فلا أقبل ذلك ، لأن [ص ٥٧٧] الحق بجانب النظارة . ولا يُتوهمن أنى أدافع عن عمل شخصى صدر منى ، ولكنى أدافع عن عمل تكرر من النظارة كثيرا ، واستمرّت على تكراره من غير أن ترفع نظارة المالية اعتراضا ضده . وأما إذا كان المراد اتخاذ طريقة جديدة للسير عليها ، فذلك ما يمكن أن لا أنازع فيه[١٢١] فقال : انك إذا أردت ، تكتب

(١٢١) يقصد سعد زغلول أنه لن يعترض اذا وضعت نظارة المالية قاعدة جديدة . (يمكن الرجوع أيضا الى ص ٣٨٦ من الكراسة رقم ٩) .

المالية لك بما تريد . قلت : سأنتظر ما تبديه فى هذا الكتاب . وانصرفنا .

كلفت مسيو كروفوت المفتش ، أن يتوجه إلى اسكندرية ، ويستطلع أحوال مدرستها ، ويتحقق من ادارة ناظرها الجديد ، وكيفية معاملته لموظفيه وللمدرسين والتلامذة ، وعلاقاته بسكان الثغر . وبعد ذلك حضر المستشار ، وأخبرنى بأنه يريد أن يتوجه إلى اسكندرية لمثل هذه الغاية . فرأيت أن أعدل ـ حينئذ ـ عن تعيين كروفوت ، فقال : لا بأس من توجهه ، حتى نزداد يقينا .

ثم توجه ، وعاد فى مساء الأحد الماضى ، وأخبرنى يوم الاثنين أن نتيجة أبحاثه هى فى مصلحة على حافظ وأنه وجده سائرا سيرا مرضيا ، خصوصا مع الأساتذة على اختلاف أجناسهم ، وأنه محافظ على كرامة الناظر . غير أن له بعض هفوات ــ سردها ــ فوجدتها ترجع إلى عدم الاهتمام بشخص المستشار ، مثل كونه لم يعتن بارسال طرد حضر اليه ، أو باستقبال بعض الموظفين الانجليز الذى وصى عليهم هو أو غيره . وقال : إنه بذل النصح لعلى حافظ ، ويرجو أن تكون نتيجة نصائحه مفيدة . وأضاف بأنه سمع أن التفات التلامذة للدروس ربما كان أحسن من الزمن السابق . قال : وإن كروفوت موافق له على هذه الأفكار .

قلت : انى مسرور من هذه النتيجة ، لأنى أحب نجاح هذا العامل ، خصوصا بعد ما تصدى بعض الجرائد للطعن عليه . قال : ولكنى أبدى ما أبديته مع التحفظ حتى يكشف المستقبل الحقيقة كلها .

فى يوم الخميس ٢٦ نوفمبر قابلت السير إلدن غورست ، وحصل الكلام فى شأن تلامذة المهندسخانة ، وما تم فى شأنهم ، وما أنا عازم

عليه من بذل النصيحة للتلامذة عموما ، مباشرة وبواسطة نظار المدارس وأساتذتها .

فقال : أليس لأساتذة مدرسة الحقوق تأثير على تلامذتها ؟ قلت : لا تأثير لهم فيهم ! أما الفرنساويون ، فلأن الضعيف منهم ليس له منزلة فى قلوبهم ، وأما القوى فليس عنده من البواعث ما يحمله على الاهتمام بنصحهم - خصوصا بعد أن خرجت المدرسة من نفوذهم ، ودخلت تحت الادارة الانجليزية . وأما الانجليز ، فلضعف أغلبهم من جهة ، ومن جهة أخرى فلامتلاء عقول التلامذة بعدم كفاءتهم ، سواء كان ذلك ناشئا عن اختبارهم الشخصى ، أو عما يوسوس به بعض الناس فى صدورهم ، أو تنشره الجرائد . فوافق على ذلك ، ثم انصرفت بعد التأكد من الموافقة على الخطة التى [ص ٥٧٨] رسمناها للتلامذة .

فى يوم الأحد ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٨ انعقد مجلس المعارف الأعلى ، وقرر لائحة مدرسة المعلمين بعد أن أدخل فيها تعديلين ، أحدهما - بناء على طلبى - وهو تعميم دراسة التاريخ الطبيعى لكل من الفصلين الأدبى والعلمى ، بعد أن كانت قاصرة على الثانى فقط . والثانى - بناء على طلب مصطفى ماهر باشا[١٢٢] - وهو جعل الحصص المخصصة للترجمة ثلاثا ، عوضا عن اثنين .

وصدق هذا المجلس أيضا على المذكرة التى قدمتها اليه ، المختصة بقبول تلامذة فى المدارس الثانوية يزيد سنهم عن الحد المقرر .

وفى آخر الجلسة أبدى الأعضاء امتنانهم من اللائحة التى عرضت

---

(١٢٢) أنظر ترجمة مصطفى ماهر باشا فى الجزء الأول من المذكرات .

عليهم ، واقترح علوى باشا[١٢٣] شكر ناظر المعارف على كونه وفق لوضعها بالكيفية التى تقررت بها ، فوافق الأعضاء جميعا على ذلك . وقلت : إن هذا العمل اشتركت فيه مع المساعدين لى بالنظارة ، فلم أكن مستحقا وحدى له .

لم يحضر فى هذه الجلسة سرى ورشدى[١٢٤] ، واعتذرا فى الوقت الأخير ، وسألت روكاسيرا عما إذا كان رأى أن فى استمرار هذين الناظرين بمجلس المعارف تناقضا مع دخولهما فى هيئة النظار[١٢٥] ؟ . فقال : تلك كانت فكرة مرت بخاطرى ، وأبديتها لرشدى قبل أن أتمعن فيها ، وكنت قستها على الهيئات القضائية ، ولكنى لم أوفها حقها من البحث .

ترد علينا خطابات من بعض آباء التلامذة المحكوم بالايقاف عليهم ، يعترضون على النظارة فيها بأنها لم تخبرهم بغياب أبنائهم قبل تقرير العقوبة عليهم . ورأيت أن لا وجه لهذا الاعتراض ، لأن وجوب الاخبار هو فى غير حالة الاعتصاب ، مثل ما يقع عادة لمرض ، أو سفر ، أو غير ذلك من الأعذار . أما فى حالة الاعتصاب ، وعلى الأخص الاعتصاب الذى يحصل الاتفاق عليه فى المدرسة ، وينفذ

---

(١٢٣) محمد علوى باشا (أنظر ترجمته فى حاشية رقم ٣٢ مكرر) .

(١٢٤) اسماعيل سرى باشا ، ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية فى نظارة بطرس غالى باشا (أنظر ترجمته فى ص ٢٣٦ من الجزء الأول من المذكرات) ، وحسين رشدى باشا ، ناظر الحقانية فى نظارة بطرس غالى باشا (أنظر ترجمته فى ص ٢٣٥ من الجزء الأول من المذكرات) .

(١٢٥) يقصد دخولهما لأول مرة فى هيئة النظار ، لأنهما لم يكونا ناظرين فى نظارة مصطفى فهمى باشا .

بالخروج منها فى غير وقت الانصراف ـ فلا معنى لاخبار آباء التلامذة عنها قبل توقيع العقاب ، طبقا للقرار الصادر من نظارة المعارف بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦ .

ويؤخذ من لهجة بعض هذه الخطابات أن بعض آباء التـلامذة يسىء الظن بنظارة المعارف ، ولا يختلف عن ابنه فى الحماقة والطيش وعدم التبصر فى العواقب ــ وهى روح ولدتها فيهم أقوال الجرائد التى أضلت كثيرا من العقول حتى جعلت كثيرا من الناس ينفرون[١٢٥م] فى مقام الاستعطاف ، ويتخذون للوصول إلى الغرض من الوسائل مـا يبعدهم عنه .

[ص ٥٧٩]

تقرر بجلسة مجلس المعارف الأعلى ، بتـاريخ ٢٧ ديسمبـر سنة ٩٠٨ ، أن يكون للدراسة الثـانويـة امتحانـان ، أحدهمـا : فى آخر السنتين الأولين[١٢٦] ، والثانى : فى آخر السنة الرابعة . وأن يكون موضوع كل امتحان ما درس فى السنتين السابقتين عليه ، وأن تعطى لمن يسقط فى الامتحان الأخير شهادة تدل على اتمامه الدراسة الثانوية اذا نال أربعين فى المائة من مجموع النمر ، ولم يكن صفرا فى أية مادة من المواد ، وكان حاصلا على الشهادة الابتدائية .

[ص ٥٨٠]

١١ يناير سنة ٩٠٩

طلب مستر مارون ، المعلم بمدرسة المعلمين الناصرية ، احالته على

(١٢٥ مكرر) يقصد يهاجمون النظارة .

(١٢٦) فى الأصل : « الأولتين » .

المعاش لمرضه ، وأراد المستشار تعيين انجليزى بدله ، ففضلت تعيين وطنى فيها براتبه ، وهو من ٣٥ إلى خمسة وأربعين جنيها ، ولكننى لم أجد وطنيا أهلا ، ففضلت تعيين أحمد أفندى فهمى بعنوان وكيل ، فأبدى المستشار بعض الصعوبة من جهة كون مدرسة المعلمين مرؤوسة لوطنى ، وكون غورست يرى ألا يعين وكيل وطنى مع ناظر وطنى !(١٢٧)

فقلت : ولكن هذه مدرسة خصوصية ، ويجب أن يكون لها وكيل ، ولايتأتى أن يكون وكيلها انجليزيا بصفتها الدينية ، فوجب أن يكون وطنيا ! فتم الاتفاق على ذلك بعد تردد طويل .

رأيت أن يُجعل مرتب من يبتدئون الخدمة فى الحكومة بصفة معلمين من المتخرجين الوطنيين من مدارس أوروبا ، من ١٦ إلى عشرين جنيها ، تمييزا لهم عن المتخرجين من مدرسة المعلمين الخديوية ، حتى يكون ذلك مشوقا لتلامذة هذه المدرسة فى التغرب لطلب العلم فى البلاد الانجليزية .

فقال المستشار : ان غورست كان يعارض فى هذا المبدأ عندما كان مستشارا ماليا . فقلت : قد تغير الحال ، وسياسة التشجيع تقضى بهذا التمييز . فقال : يمكننا أن نفعل ذلك للمتخرجين من الجامعات . قلت : إذن يجب علينا أن نسهل طريق الدخول فيها ! ولكن إذا منعنا التلامذة منها ، ثم منحنا ذلك الامتياز ، كان الأمر ـ كما يقال ـ حاصلا فارغا ! فتم الاتفاق على ذلك بعد جدال من هذا القبيل ، وان يبدى هذا الاقتراح لنظارة المالية لترى رأيها فيه .

---

(١٢٧) فى الأصل : ويرى غورست ألا يعين . . الى آخره . وقد عدلنا العبارة ليستقيم المعنى .

حصل الكلام فى اعطاء على حافظ محمد السيد مرتب الوظائف التى تثبتا فيها : الأول نظارة مدرسة الاسكندرية ، والثانى وكالة المدرسة الخديوية ــ بطريق الاستثناء ، لعدم مضى المدة اللازمة للترقية عليهما . فاتفقت الآراء على ابقائهما حتى يجىء دورهما !

تقرر فى مجلس المعارف الأعلى ، المنعقد بتاريخ ٩ يناير سنة ٩٠٩ ، أن تقترح نظارة المعارف على المالية الغاء بطلان الشهادة الابتدائية ، اذا مضى عليها ثلاث سنوات ، والثانوية اذا مضى عليها خمس سنوات ، من غير دخول فى خدمة الحكومة ، وأن يكون الحامل لهما أو ــ لأحدهما ــ أهلا دائما للخدمة .

١٤ يناير سنة ٩٠٩

قدم كثير من أهالى رشيد عريضة للمعية السنية ، ولنظارة المعارف ، باعادة مدرستهم . فبحثت المسألة ، [ص ٥٨١] وتبين أن هذه المدرسة كانت من ضمن عدة مدارس صدر أمر الخديوى اسماعيل بانشائها ، والانفاق عليها من ريع عشرة آلاف فدان ، خصصت لهذه الغاية (تفتيش الوادى) ، وأنها كانت تدار ابتداءً بمعرفة ديوان الأوقاف ، ثم تحولت منه على النظارة . وهى ، بعد أن باشرت ادارتها عدة سنوات ، ألغتها بحجة عدم اقبال التلامذة عليها لفقرهم وكثرة المصاريف .

وقد تكلمت أمس فى هذه المسألة مع المستشار ، وقلت : يظهر أن للملتمسين حقا فى التماسهم ، لأن نظارة المعارف استمرت على استغلال ذلك الوقف ، ولكنها أبطلت المصرف . فقال : انى لا دراية لى بالمسائل الحقوقية ، وأنت بها أدرى ، والمسألة الآن فى يد المالية . فقلت : ان نظارة المعارف أمينة عليها ، فالواجب عليها أن تجادل عنها

نظارة المالية ، وأن تقيم فى وجهها كل حجة تؤيد ذلك الحق الـذى هو[١٢٨] وديعة فى يديها . فاذا لم تصل بعد ذلك لا قناع المالية ، فقد قمنا بالواجب علينا ، وخرجنا من المسئولية الملقاة على عواتقنا .

فأخذ يردد بعض كلمات وأسئلة لا محصل لها ، ثم انتهى الأمر بأن[١٢٩] تبحث المسألة بحثا دقيقا ، وأن نؤيد الحق فيها ، مهما كانت نتيجته .

أرادت نـاظرة المـدرسة السنيـة أن ترفت تلميـذة تدعى فكـرية حسنى ، وعرض طلبها عـلى اللجنة الادارية ، فرفضتـه ، وقررت استبقاء التلميذة بالمدرسة لا تمام دروسها . فلم تنفذ الناظرة هذا القرار وعارضت فيه . فأيدت تلك اللجنة قرارها الأول بقرار ثان . وأصرت الناظرة على عدم التنفيذ ! وطالت المخابرة بين النظارة وبينها فى هذا الشأن ، حتى تقرر ايقافها ، وتحويلها على مجلس التأديب .

فلما علمت بذلك ، كتبت للنظارة خـطابا تـظهر فيـه الاستعداد لقبولها ، وتخبر أنها أرسلت تستدعيها للمدرسة . غير أن ولى أمرها رفع عريضة بتاريخ ١٢ يناير سنة ٩٠٩ ، تفيد أن الناظرة لم تدخل التلميذة فى الفصل ، بل وضعتها فى حجرة وحدها ، ولم تسمح لها بمخـالطة نظيراتها .

فاستدعيت الناظرة أمس ؛ واستفهمت منها عن صحة ذلـك ، فأقرت بصحتـه . قلت : انى لا أعتبر هـذا تنفيذا لأوامـر النظارة . والواجب أن يكون التنفيـذ بقبول التلميـذة فى الفصل ، ومعـاملتها كقريناتها ، فافعلى ذلك حالا ، وان لم تفعليه عرضت نفسك للايقاف

---

(١٢٨) أضيفت « هو » ليستقيم المعنى .

(١٢٩) فى الأصل : « أن » .

والمحاكمة التأديبية . ورفضت أن أقبل منها أى اعتذار حتى تنفذ ذلك الأمر كما ينبغى .

فاستمهلتني حتى تتفكر ، فأمهلتها الى ما بعد الظهر بساعة . ولما لم يأت خبر من طرفها ، أمرت بارسال خطاب اليها يتضمن المعنى الذى أشرت اليه سابقا ، وحصل ذلك باتفاق مع المستشار .

فعلت ذلك صباحا ، وفى المساء قرأت فى جريدة « مصر الفتاة » مقالة عن مسألة التلميذة المذكورة ، تتهم فيها ناظر المعارف بأنه يتفق مع الناظرة سرا على ضد ما يأمر به جهرا ! فانظر [ص ٥٨٣] لقوم كتب الله عليهم الجهل ، وأضل أبصارهم ، وسلطهم على من يهتمون بصوالحهم ، وصرفهم عمن لا يشتغلون الا بفوائدهم الذاتية ! .

ومن أغرب الأشياء ، أن هذه المطاعن انتهت بأن جعلتني أضحك فى كثير من الأحيان منها ، وأهزأ بالطاعنين ، وأتخيلهم أطفالا يلعبون ، ثم لا أرى فى نفسى ــ بعد ذلك ــ الا نشاطا فى العمل ، واقبالا على فعل كل ما أعتقد فيه منفعة عامة !

لم تنفذ الأمر ، ولم تجب عليه بشىء . فكتبت اليها يوم الخميس ٢١ يناير سنة ٩٠٩ أستفهم عما تم فيه ، فكتبت وكيلة المدرسة بأنه كُتب إلى ولى أمرها بالاستفهام عن سبب تغيبها اليومين السابقين ؟ ، ثم ذهب بها ولى أمرها إلى المدرسة ، فرفضت الناظرة قبولها قائلة بأنها رفعت الأمر إلى السير إلدن غورست ! فقررتُ ايقافها ، وتحويلها على مجلس التأديب لمحاكمتها ، وأصدرت الأمر بذلك فى يوم الجمعة ٢٢ يناير سنة ٩٠٩ ، بعد أن تفاوضت مع المستشار ومع مسترجراهام .

رأيتها قدمت لهذا الأخير تقريرا عن المسألة ! وقد تكلم معى بعد ذلك المستشار فى شأن عدم محاكمتها ، والاكتفاء منها بخطاب تعترف

فيه بخطئها(١٢٩م) ، وتبدى تأسفها منه . فأبيت عليه ذلك كل الإباء ، وقلت : إن العمل على هذا الرأى يوقع الاضطراب فى الادارة ، ويكون محلا لانتقاد الكافة ، ويعجزنى عن تأديب أى شخص يخالف أمرى . واذا كان الانجليز يريدون تأييد النظام ، وتعويد الناس على الطاعة وامتثال الأحكام ، فلا يصح أن يكونوا هم أول الناقضين لها ، المستخفين بشأنها !

[ص ٥٨٢](١٣٠)

ثم تقابلت مع بطرس باشا ، وأحطته علما بميل المستشار إلى صرف النظر عن المحاكمة ، والاكتفاء بالاعتذار . فقال : ان هذا هو الأولى ، اذ بذلك تنتهى المسألة ! قلت : إن هذا غير ممكن ، لأنه يكون تلاعبا بالمصلحة ، وضعفا لا ينبغى أن نوسم به . وبما أننا بدأنا السير ، فلابد أن نستمر فيه لآخر الطريق ، وإنى واثق بأنى اذا لم أبد فى الأمر رخاوة ، فلا يستطيعون أن يفعلوا شيئا . فقال : عظيم .

[ص ٥٨٣]

وفى اليوم التالى جاءنى مستر ولز ، وخاطبنى فى هذا الشأن ، فاستعملت معه هذا اللسان ، وقلت : انى سأضعك حكما فى هذه المسألة ، حتى تشعر بالمسؤولية ، وتنظر فيها بما يحفظ على المصلحة كرامتها ، وعلى الادارة حسن انتظامها ، وبما يردع عن ارتكاب مثل هذا الأمر .

(١٢٩ مكرر) فى الأصل : « بخطأها » ، وهو خطأ .

(١٣٠) ما ورد فى هذه الصفحة استدراك من سعد زغلول لمعلومات نسيها أثناء املاء روايته فى صفحة ٥٨٣ ، ثم عاد الى هذه الصفحة مرة أخرى .

ثم زرت فى المساء السير إلدن غورست ، وتكلمت معه اجمالا فى هذه المسألة ، فوافقنى كل الموافقة على رأيى ، وقال بأن الناظرة اذا حضرت لديه أفهمها خطأها .

وقد أحضرت مستر ولز ، وأعطيت له التنبيهات اللازمة ، وقلت له : إن مجلس التأديب مراقب من الرأى العام ، ومن المجلس الأعلى ، الذى سينظر فى المسألة بصفة استئنافية ، وقد عينتك رئيسا على هذا المجلس ، حتى لا تجد المتهمة فى نفسها حرجا من قضائك ، ولا يكون لها حجة علينا . وإنى عينت كاتبا معك ، أحمد أمين ، لأن له دراية بالقوانين .

وتم ذلك ، وشرع المجلس فى اجراءاته ، واستفهم منى عما اذا كان يجوز للمتهمة أن تحضر فى المجلس بمحام عنها ؟ فأفدته بعدم الجواز ، وبأن للمجلس [ص ٥٨٥] مع ذلك الحرية التامة فى تقرير ما يشاء . فأعلنها بعدم القبول ، ولا تزال المسألة تحت النظر .

[ص ٥٨٤](١٣١)

شرع مجلس التأديب فى أعماله ، فسأل بعضَ الشهود بعضَ أسئلة بواسطة رئيسه . وقد عرض على المستشار أن أقابل بعض الشهود ، كبويد كاربنتر ، قبل جواب السؤال الموضوع له ، فرفضت ، وقلت : الأحسن ترك الشهود على حريتهم ، يقولون ما يشاؤون فى موضوع ما سئلوا فيه ، ولا أريد أن أطلع على أقوالهم قبل أدائها ، ولكنى أريد ذلك بعد الأداء . ثم قلت : إن أخذ أجوبة الشهود بالكتابة بعيدا عن

---

(١٣١) استكمل سعد زغلول روايته فى هذه الصفحة المقابلة لصفحة ٥٨٥ ، بعد أن قطع سطرين فى الصفحة الأخيرة . ثم عاد الى صفحة ٥٨٥ .

المجلس ورئيسه ، غير موافق للقواعد القانونية ، لأن الشهادة تكون مشافهة بمواجهة المشهود له والمشهود عليه ، وبينت حكمة ذلك .

قلت : إنه يتبين من التحقيقات التى جرت فى هذه الدعوى ، وأجوبة الناظرة ، أن بعض موظفى المعارف يكاتبون المفتشين فى النظارة ، ويتلقون أوامر منهم ربما كانت مخالفة أو معاكسة للأوامر الصادرة من الناظر ! ولذلك أرى أن تصدر تعليمات لكل نظار المدارس ، وجميع رؤساء فروع نظارة المعارف ، ألا يتلقوا أوامر تختص بأداء وظائفهم الا من ناظر المعارف نفسه . وكل موظف باشر أمرا مخالفا للأمر الرسمى ، أو معاكسا له ، يستحق العقاب تأديبيا .

فاضطرب كلامه ، وابتدأ فى موافقتى على عدم استحسان تلك العادة ، ولكنه تردد ، وحاول فى مسألة المنشور ، فحاد عن موضوعه ، فتركت الأمر الآن ، حتى ينتهى الحكم فى الدعوى .

[ص ٥٨٥](١٣٢)

يوم ١٠ فبراير سنة ٩٠٩

قدم لى طلبة السنة الثانية من مدرسة الحقوق فى القسم الفرنسوى ، عريضة(١٣٣) يتظلمون فيها من الزامهم بتعلم اللغة الانجليزية ، ويلتمسون جعلها اختيارية لهم . فتكلمت فى ذلك مع المستشار ، وسألته عن سبب هذا الالزام ؟ فقال ــ بعد تلعثم ــ : إن سببه طلب تلامذة القسم الانجليزى مساواة القسم الفرنسوى بهم فى الالزام بتعلم

(١٣٢) هذه تكملة ص ٥٨٥ التى قطعت بصفحة ٥٨٤ المقابلة كما أوضحنا .

(١٣٣) أضيفت ليستقيم المعنى . وقد كتبت كلمة « عريضة » بعد عبارة طلبة السنة الثانية ، ثم شطبت .

لغـة أجنبيـة ! قلت : إنى لا أرى فى تعلـم القسم الفـرنسـوى للغـة الانجليـزيـة من الفـائـدة مما أراه فى تعلـم القسم الانجليـزى للغـة الفرنسوية . ولا معنى لأن نكلف شخصا بعمل لا فائدة له منه ، لأن نظير هذا الشخص طلب الزامه به ! قال : إنى أريد أن أبحث المسألة . قلت : لك ذلك ، ودونك أوراقها .

سألت المستشار عن الفائدة التى تعود على مصر من الاتفاق المنعقد فى سنة ١٩٠٤ بين مدرسة الـطب وبعض الكليات فى لنـدرة ، وهو الاتفاق الذى يقضى بأن يحضر الامتحان فى هذه المدرسة كل سنة فى الشفاهى مندوب من قبـل الكلية المـذكورة عـلى مصاريف الحكـومة المصرية ، ذهابا وايابا فى الدرجة الأولى ، مـع تعويض قـدره عشرة جنيهات عن كل يوم يقيمه فى مصر !

فقال : فائدة مصر أن أبنـاءها الـذين يتمون دراستهم فى هـذه المدرسة يمكنهم أن يدخلوا فى تلك الكلية ، ويتحصلوا على شهاداتها . قلت : وما كان عدد التلامذة المصريين الذين أتموا دراستهم وأرادوا الدخول فى تلك الكلية ، ولم يتمكنوا من هـذا قبل ذلـك الاتفاق ؟ فـاضطرب فى الجـواب ، وقال : لم يكن هنـاك أحـد من التـلامـذة المذكورين ، ولكن المقصود بهذا الاتفاق هو تسهيل الأمر على تلامذة الارسالية المصرية فى أوروبا . قلت : ولكن المخابرات التى انبنى عليها هذا الاتفاق لا أثر فيها لمسألة الارسالية المصرية ! قال : انها فى الحقيقة خالية من ذلك ، ولكن هذا الأمر كان مقصودا فى الذهن بعقد الاتفاق المذكور .

قلت : ولكن هذا الاتفاق مضر من وجهين :

الأول ، أنه مخل بسلطة الحكومة المحلية ، لأنه يجعل للمدارس

الأجنبية سلطة على مدرسة الطب ، بحيث لا تعدل فى [ص ٥٨٦] بروجراماتها الا اذا قبلت بذلك الكلية ، ولا يمكنها أن تسلم شهادة الا اذا اشتركت هذه الكلية فى الامتحان .

والوجه الثانى ، أنه يوجب الاضطراب فى أعمال الامتحان ، وعدم حصولها فى تاريخ واحد .

فقال : إن الوجه الثانى فى محله ، وأما الأول ، فهو فى الحقيقة تداخل ، ولكنه لا ضرر فيه ! فقلت : لا يكفى فى قبوله عدم وجود ضرر له ، بل يلزم أن يكون فيه منفعة ! على أنه مهما كان الأمر ، فانه تقييد لحرية السلطة المحلية ، ولا يصح لحكومة تحترم نفسها أن تقبله . فطلب أن يتفكر فى الأمر ، فأمهلته .

ثم تكلم فى مجلس التأديب ، وعدم خبرة أعضائه ، وتشكى من كون ولز لم يجتمع به ، ولم يستشره فى شأن من شؤون الدعوى . فقلت : إنه لا حيلة لنا الآن فيه[134] ، والأحسن الابتعاد بقدر الامكان عنه ، حتى لا يقال إن هناك تأثيرا عليه ، وقد تركته لنفسه يتصرف فى الدعوى بحريته كيف يشاء ، وإنى لم أستحسن أنه استفهم منى عن قبول المحامى ، ولذلك قلت له إنه حر فيما يراه فيها . فقال كذلك .

ولكن وردنى خطاب الآن من مغربى يفيد أن المستشار حضر فى منتصف الساعة الخامسة ، بحجة استحضار الشيخ شريف من الزقازيق بمجلس التأديب ، وكان أخبرنى بأنه يريد مخابرة ولز قبل انعقاد المجلس ببرهة !

---

(١٣٤) أى فى ويلز .

تكلمت مع المستشار فى شأن ما حصل بالجمعية العمومية من استحسان ما صنعته النظارة فى التعليم الدينى ، وفى مدرسة المعلمين ، وفى اقتراح اعطاء المال لها حتى تتمكن من تنفيذ الاصلاحات التى تنويها . فكان يستقبل هذا البيان بالانقباض ! ويسرع إلى الخوض فى حديث آخر ، كمن يُؤلم بالشىء فيتخلص من ألمه بالهرب منه !

فى يوم ١١ فبراير سنة ١٩٠٩

كنت كلفت المستشار بأن يبحث عن أسباب كثرة الساقطين فى امتحان مدرسة الطب بالسنة الأولى والثانية ، فمكث مدة ، ثم قال : إنه تحادث مع مندوب الجامعة فى هذا الامتحان ، فأخبره بأنه حضر امتحانات فى انجلترا مدة عشرين عاما ، ولم ير نتيجة الامتحان فى مدرسة الطب ، من جهة كثرة عدد الساقطين فيه ! قلت : وهل كتب ذلك فى تقريره ؟ قال : لا ، ولكنه ابداه شفاها . قلت : هذا غريب جدا ، لأن كثرة الساقطين عن الناجحين [ص ٥٨٧] تدل على أحد أمرين : إما وجود نقص فى التعليم ، أو زيادة فى البروجرام . فكيف أمكن لتلك المدارس أن ترضى بهذه الحال ، ولاتنهض لاصلاحها مدة عشرين عاما ؟ هذا كلام غير معقول ، واذا كنا نحنى الرؤوس أمام عالم مثله فى مسألة فنية ، فلا يسعنا الا أن ننبذ قوله فى مسألة عقلية ! فاختلط المستشار ، ولم يجب بجواب عن هذا الاعتراض .

يوم ١٣ فبراير سنة ٩٠٩

سألنى المستشار عما اذا كنت رأيت ولز ؟ فقلت : لا ، ولا أريد أن أقابله . قال : إنى أريد مقابلته لكى أحضه على نهو الدعوى التأديبية ، فقد كثر الكلام فيها ، والنساء الانجليزيات ينددن بالنظارة ، ويدافعن عن الناظرة دفاعا شديدا !

قلت : إن الأحسن أن تبتعد عن مقابلة ولـز ، أما نقـد النساء وغيرهن فى هذه الدعوى ، فلا أعبأ به ، لأنى على تمام الاعتقاد بأننا فعلنا أقل مما كان يجب علينا . والانتقاد الذى أخشاه هو الذى يرجع إلى رمينا بالضعف ، والمبالغة فى ملاينة الناظرة ومطاولتها . ولقد عاقبت ناظر مدرسة منذ قليل من الأيام بقطع ماهية نصف شهر ، لأنه استعمل لهجة شديدة ضد النظارة ، عقب اطلاعى على تلك اللهجة فورا . ولكنى صبرت كثيرا على هذه المرأة ، وما فعلت بعد ذلك شيئا الا رفع الأمر لقاضيها الطبيعى ، حتى تجادل عن نفسها ، أو تلقى ما تستحق من العقاب . فلينتقد المنتقدون بعد ذلك ما شاءوا ، وليس لانتقادهم عندى الا الاستخفاف .

قلت له بعد ذلك : إنى اذا فهمت التعليم باللغة الانجليزية للبنين فلا أفهمه للبنات ، بل لا أفهم تعليمهن لغة أجنبية ! لأنهن لا يردن الاستخدام فى الحكومة ، ولا مباشـرة الصنائـع الحرة ، التى يـوجب اختلاط الأجانب بها معرفة لغة أجنبية . ولذلك يحسن بنا أن ننظر فى هذه المسألة .

فقال : إن السبب فى ذلك عـدم وجود المعلمـات الوطنيـات . قلت : يمكننا أن نعين لتعليمهن شيوخا من الذين بلغوا من العمر حد الكمال ، ولا يخشى منهم على الفتيات . قال : ولكن آباء التلميذات لا يرغبون[١٣٥] فى تعليم هؤلاء . قلت : من أين لنا أن نعرف ذلك ؟ إن الرأى عندى أن يكون تعليم البنات على نوعين : نوع تعلم فيه لغة أجنبية لمن يريد تعلمها ، ونوع يكون تعليما وطنيا عربيا لا أجنبية فيه ، لمن يردن ذلك . وبهذه الطريقة نتمكن من نشر التعليم فى النساء نشرا

(١٣٥) فى الأصل : « يرغبن » .

يوافق حال البلاد وعوائدها . فأبدى ترددا ، وانتهى بالبحث والنظر .

[ص ٥٨٨]

١٥ فبراير سنة ٩٠٩

حكم مجلس التأديب بتاريخ ١٣ فبراير فى الساعة السابعة ونصف مساء ، بانذار ناظرة المدرسة السنية ، وقرر أنها لم تتعمد عدم الطاعة الا من تاريخ ١٣ يناير ، وأنها نظرا للخدامات التى أدتها ، وللتهيج(١٣٥م) الذى قام بها ، يكتفى فى حقها بهذا العقاب ! وحضر عندى « ولز » فى صباح اليوم التالى ، فلم أرد أن أناقشه فى موضوع الحكم ، ورفضت أن أسمع منه تفصيلا فى شأنه . فاضطرب اضطرابا شديدا ، وانصرف على هذه الحال . وفى نيتى استئنافه ، وأعلنت ذلك للمستشار . ولكن الصعوبة فى انتخاب من يرأس مجلس التأديب المخصوص .

وعلمت أن أمين سامى هو الذى سعى فى تخفيف العقوبة ، وساعده شارمن ، وانضم اليهما ولز ، وأن رأى قمحة وحمزة لم يكن بعيدا عن التخفيف .

٢٥ فبراير سنة ٩٠٩

ولم أر أن استأنف هذا الحكم خشية ألا يكون من وراء الاستئناف حكم يناسب الجرم ، خصوصا وأن الهيئة التى يجب أن تنظر فيه تكون مؤلفة من أشخاص ليس منهم أحد تابعا لنظارة المعارف ، لعدم وجود وكيل لها ، ولزوم انتخاب وكيل احدى النظارات مكانه . ففضلت

(١٣٥ مكرر) قراءة ترجيحية . ويكون المعنى : الاضطراب الذى حدث لها .

عدم الاستئناف ، واستعمال مالى من السلطة فى نقلها إلى مدرسة أحط من مدرستها بكثير . وفعلا تم ذلك أمس .

ولكن دنلوب كـــان يخشى أن بعض المعلمـات فى مـــدرستهـــا يستعفين(١٣٦) ، وتلميذاتها يبدين سخطهن ، وأنها هى تجد المسكن المخصص لها فى مدرسة معلمات الكتاتيب ببولاق ، أدنى من كل وجه من مسكنها فى السنية . فلم أحفل بذلك كله ، وأمضيت أمر النقل ، بعـد أن تأكـدت أن المسكن مناسب للسكنى . ووردنى منهـا خطاب بالامتثال ، وعلمت أنها توجهت للمدرسة فعلا ، وانتهى الأمر .

٢٢ أبريل سنة ١٩٠٩

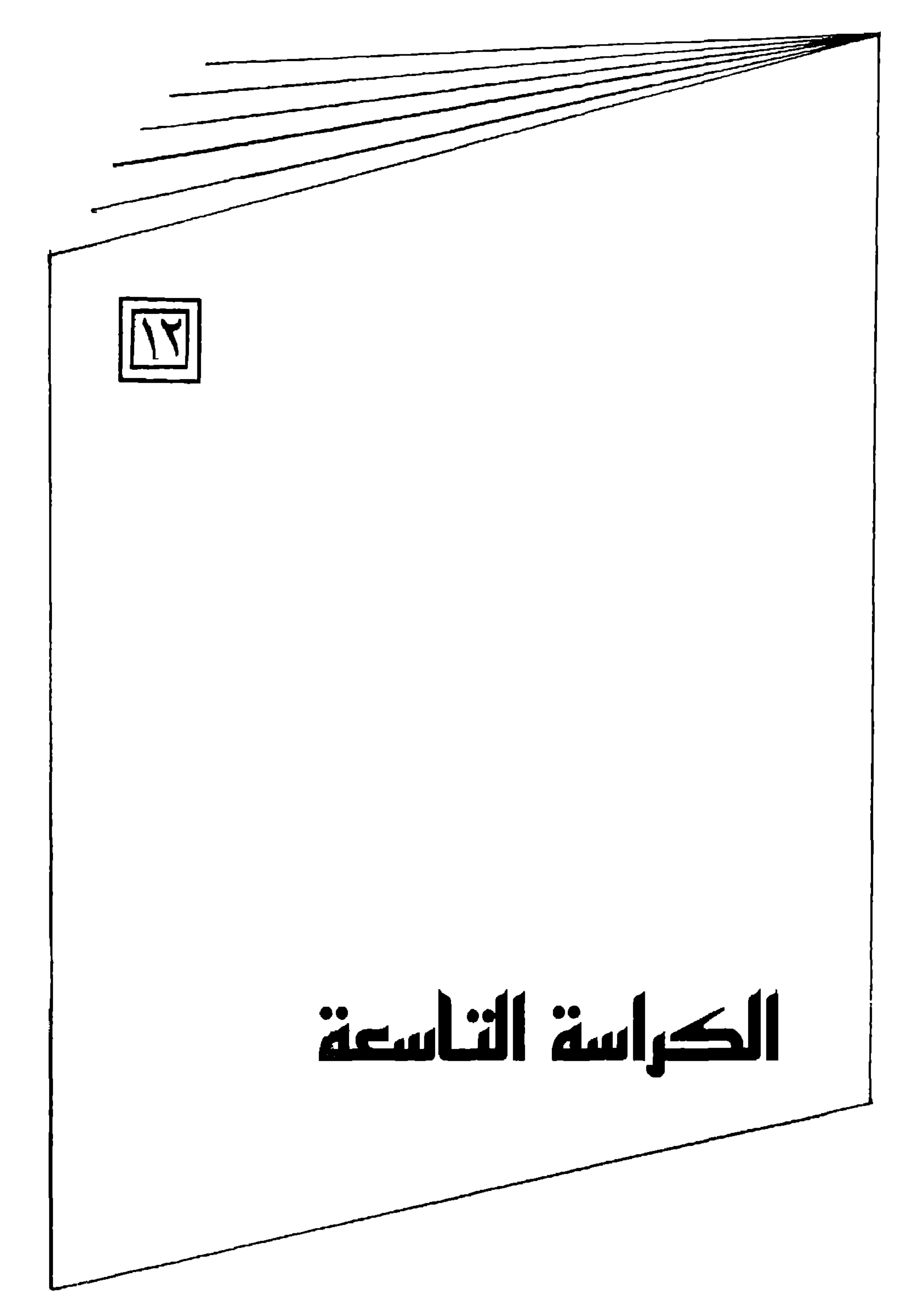
أخذت تشاغب بعد نقلها ، فتطلب تارة تعويضا عن مسكنها ، الذى(١٣٦م) حرمت منه مدة اقامتها ، وطورا اجراء بعض تصليحات فى المسكن الجـديد ، ثم تكميـل أثاثـه ، وآونة الإذن لهـا بغسـل وكى ملابسها ، فأجبت من ذلك إلى ما لها حق فيه ، ورفضت ما عداه .

وكان المستشار يعضـدها فى كـل ما تـطلبه ! وقـد لجأ كثـير من أصدقائها إلى الجرائد ينشرون فيها المطاعن تلى المطاعن ضدى ، وضد نظارة المعارف ، فلم أحفل بها ، لأن كل ما فعلته أقل مما كان ينبغى فعله ، ولم يحصل الا باتفاقى مع السير إلدن غورست .

---

(١٣٦) قراءة تقريبية .

(١٣٦ مكرر) فى الأصل : التى .


١٢
الكراسة التاسعة



الكراسة التاسعة

من ص ٣٧٧ الى ص ٥٠٧
من ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ ـ
الى ٤ فبراير ١٩٠٩

محتويات الكراسة

ـ مسألة القاضي الشرعي التركي
ـ افتتاح الجامعة المصرية
ـ مظاهرة الطلبة ضد جريدة « المؤيد »
ـ لائحة مدرسة المعلمين
ـ مقاضاة جريدة « القطر المصري »
ـ مسألة أوراق الغازي مختار باشا
ـ تعيين الأمير حسين كامل رئيسا لمجلس شورى القوانين
ـ محاولة تعيين مصطفى لطفي المنفلوطي في نظارة المعارف
ـ انعقاد الجمعية العمومية .
ـ طلب الجمعية العمومية انشاء مجاري للقاهرة .

[ص ٣٧٩]

قبل استعفاء اللورد كرومر بسنة ، حدثنى مصطفى باشا فى أوروبا ، ونحن نتنزه فى ضواحى سالزبورج ، بأنه يريد الاستعفاء طلبا للراحة والتمتع بالحياة الخصوصية ، ولكنه يتربص بهذا الاستعفاء وقتا تكون الأحوال فيه هادئة والنفوس مطمئنة ، حتى لا يُظن أن استعفاءه نتيجة اضطراب فى الأحوال ، ومقدمة لسوء المآل . وتمنى لو أنه يقتنى منزلا فى ضواحى لوسرن ، ليمضى فيه زمن الصيف .

وعقب استعفاء اللورد كرومر ، أبدى لى هذه الرغبة ، وقال : إن الأحسن لى الانسحاب ! فلم أوافقه على ذلك ، كما لم[138] يوافقه عليه السير إلدن غورست ، وألح عليه بالبقاء فى منصبه . وكان يظهر اليه كثيرا من الانعطاف ، ويتحين الفرص التى يدل الناس فيها على مكانة الرئيس من الاحترام ، كتوديعه عند السفر فى الباخرة ، واستقباله عند العودة فى المحطة ـ على خلاف ما كان يفعل اللورد كرومر .

---

(١٣٨) فى الأصل : « كما لو » .

غير أن اتفاق غورست مع الخديوى ، وعودة الثانى إلى التداخل فى الأمور بما تقضى به المصلحة الخاصة ، لا المصلحة العامة ، ورجوعه[١٣٨م] الى الانعام بالرتب والنياشين ، واختصاصه بها قوما مخصوصين ــ كل ذلك أخاف الرئيس على مستقبل البلاد ، وأحرج مركزه ، لأنه كان على الدوام ينصح الجناب العالى بأن يضع نفسه فوق الكل ، وأن يترك للحكومة حرية التصرف فى الادارة .

وزد على ذلك سعى المقربين فى الاستخفاف بالحكومة ، وحمل الجرائد والخطباء على امتهانها واحتقارها ، مما ترتب عليه إضعاف سطوتها فى نفوس العامة ، وكثرة الأشقياء فيها ، إلى حد يشكو الكل الآن منه . ومما ساعد على هذا الاختلال تداخل المعية بين المديرين والأهالى ، بتحريض هؤلاء ضد أولئك ، حتى أصبح المدير ولا سلطة له على سكان مديريته ، اذا كان[١٣٩] من المغضوب عليهم .

ولهذا صمم الرئيس على الاستعفاء ، وكاشف بهذا التصميم بعض أخصائه . وما كنت موافقا له فى أول الأمر ، وتكلمت معه كثيرا فى عدوله عنه ، خصوصا أثناء السفر فى كارلسباد وايشل[١٣٩م] بعد الانقلابات فى تركيا . ولكنى لم أستطع اقناعه ، وفارقته وهو على هذه العزيمة .

(١٣٨مكرر) فى الأصل : « ورجوعهم » .

(١٣٩) فى الأصل : «اذا من المغضوب عليهم » . وقد أضفنا « كان » ليستقيم المعنى .

(١٣٩ مكرر) ايشيل ، مدينة وميناء يقع فى جنوب تركيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

ولما عاد إلى مصرفى ٢١ أكتوبر سنة ٩٠٨ ، قابل السير إلدن غورست فى اليوم التالى ، وأخبره بما أصر عليه ، وحدد يوم الثلاث ١٠ نوفمبر سنة ٩٠٨ لتنفيذه ، وذلك حتى تمضى أيام العيد ، وينقضى عيد الملك أيضا . ولم يكاشف أحدا غيرى بهذا الأمر .

غير أن الاشاعات أخذت تتوالىٰ بسقوط الوزارة قبل عودته من أوروبا بقليل ، وبعد عودته أيضا ، حتى إن جريدة المؤيد ، بعد أن نشرت الاشاعات فى يوم ، عادت فى اليوم التالى ، فقالت : إن الاستعفاء لم يحصل ، ولكنه يتم عقب العيد ، بلا مهل !

فوقع فى نفسى من ذلك أن السير غورست أخبر الخديوى ، وهو أخبر الشيخ على يوسف . ومما يؤكد ذلك ما نشره يوم الثلاث ١٠ نوفمبر ، قبل الجلسة التى طلبها مصطفى باشا من الخديوى ، من أن طلب هذه الجلسة هو لتقديم الاستعفاء ! مع أن الأمر كان [ص ٣٨١] سرا مكتوما !

وقد كان تحدد لهذه الجلسة الساعة ٤ بعد الظهر من اليوم المذكور ، ولكن جعلت بعد ذلك فى الساعة ٣ وعشرين دقيقة . وفيها قال مصطفى باشا للجناب العالى : إنى قضيت أغلب حياتى فى خدمة بيتكم الكريم ، وشخصكم العظيم ، وقد بلغت من الكبر حدا لا تساعدنى فيه صحتى على الاستمرار على خدمة ذاتكم الكريمة . نعم إنى أشعر هذا العام بصحة أحسن ، ولكن استمرار العمل من شأنه اضعاف الصحة ، وتعريضها للخطر فى مثل سنى . ولذلك أرجو مولاى أن يتفضل علىّ بالاستراحة من مسند الوزارة ، وأن يعفو عما يكون صدر منى أثناء تأدية وظيفتى ، مما ربما كان يمس خاطره

الشريف ، أو يخالف رغبته السامية ، لأنه إن كان حصل شيء من ذلك ، فذلك على غير قصد مني ، اذ العصمة لله وحده .

فقال الجناب العالى : إنى متأسف أشد الأسف على خروجكم من مسندكم ، وإنى أعرف لكم الخدامات الجليلة التى قمتم بها أثناء توظفكم ، وكنت أود أن تبقوا على الدوام فيها . وفى الحقيقة انى لا أعتد بتلك الهفوات ، ولا أجعل لها أثرا فى نفسى ، لأنها فى الحقيقة غير مقصودة . وكونوا واثقين بأنكم تكونون على الدوام مشمولين برعايتى ، وأرجو أن تمدونى بآرائكم السديدة فى مهام الأمور ، التى لا أنفك عن استشارتكم فيها ، كلما مست الحاجة لذلك . وإنى أرجو لكم تمام الصحة ، وكمال الراحة .

فانصرف وقلبه ممتلىء شكرا . ولاقيته بعد ذلك فرحا جزلا ، فقص على ما فات ، وقال لى : خرجت من لدن الحضرة الفخيمة الخديوية على عزم أن أمر بك ، ولكنى رأيت أن أذهب للنزهة توا ، فظهرت لى المظاهر التى كنت أشاهدها كل يوم فى طريق الجيزة ، ضاحكة باسمة ، وأحسست كأنما حمل أُلقى من على عاتقى ، وشعرت بخفة فى جسمى ، لم أشعر بها من قبل ! غير أن السير إلدن غورست حضر عندى فى هذه الساعة ، وترجانى أن أكتم الأمر حتى تنتهى مخابراته مع لندرة . [ص ٣٨٠][١٤٠] وإنى مسرور جدا من خروجى فى هذه الظروف الحاضرة ، غير أن السير غورست أخبرنى بما كدرنى كدرا عظيما ، وأرجو أن أستسمحك فى أن لا أقوله لك ، لأنى أعطيت له عهدا بأن لا أبوح به ، وهو لا يتعلق بشخصك أصلا ، فلا تسألنى عنه !

---

١٤٠) المكتوب فى هذه الصفحة استدراك لكلام فى صفحة ٣٨١ .

فقلت فى الحال : لعل الأمر الذى تكتمه هو تعيين بطرس باشا غالى فى رئاسة النظار ! فاندهش ، وقال : من ذا الذى قال لك ذلك ؟ قلت : لم يقل لى أحد به ، ولكنه شىء أُلقى فى روعى عقب كلامك هذا ! فقال : إنى على عهدى ، لم أقل ، ولكنك أنت الذى قلته .

ثم فهمت أن الجناب [ص ٣٨١] العالى عرض عليه(١٤١) تعيين بطرس باشا رئيسا للنظار ، ويريد أن يخابر دولته فى ذلك الليلة . وهو(١٤٢) لم يعارض فى هذا الأمر ، لأنه لا شىء فيه سوى كون المعروض قبطيا ، ولكن لذلك سابقة بتعيين نوبار باشا رئيسا للنظار !

قال لى مصطفى باشا : فبهت ! ولم أجب على سؤاله(١٤٣) ، الذى كرره ثلاث مرات ، بل بقيت ساكتا وهو يكرر السؤال ، لأن ذلك لم يكن يخطر لى(١٤٤) على بال ، لأن غورست يكره الأقباط عموما ، وبطرس خصوصا ، ولأن المبدأ الذى جرت عليه الحكومة ، هو أن لا يقبل فى رئاسة النظار غير مسلم ، ولأن الانجليز يجتهدون ــ خصوصا الآن ــ فى استرضاء المسلمين ، وعدم الإتيان بما يمس خواطرهم ، ولأن المقرر فى الأذهان كان تعيين فخرى باشا . نعم إن بطرس كفء ، وأحبه ، غير أنى أخشى أن يقع ذلك عند المسلمين موقعا سيئا ، وأن تكون سياسة الحكومة به سياسة مواربة لا سياسة صريحة .

---

(١٤١) أى : على جورست .
(١٤٢) أى : جورست .
(١٤٣) أى : على سؤال جورست .
(١٤٤) أى : لم يخطر لمصطفى فهمى باشا .

إلى هذه الساعة لم يكن مصطفى باشا كاشف زملاءه بما عزم عليه ، وكنت حادثته فى هذا الشأن [ص ٣٨٢] قبل تقديم الاستعفاء ببضعة أيام ، وأبديت له أنه ينبغى أن يكاشف زملاءه بنيته ، فانهم متضامنون معه ، واستعفاؤه يوجب حتما سقوطهم . فقال : إن استعفائى هو لسبب شخصى[١٤٥] لا لأمر سياسى يختص بالحكومة ، وليس هذا استعفاء بل هو استراحة شخصية ، وأخشى أن لو كاشفتهم بالأمر أن أضطرهم بذلك إلى متابعتى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فانه ما دام الأمر شخصيا ، لا يمكنهم أن يعتبوا على فيه ، اذ ليس بيننا ما يصحح هذا العتاب !

فلم أوافقه على رأيه ، وتفارقنا مختلفين فيه . ثم فاتحته فى الأمر فى الجلسة المذكورة ، وأبنت له خطأ رأيه الأول ، فاعترف به ، وأمر بجمع اخوانه فى الغد عنده الساعة ١٠ صباحا . فاجتمعوا ، وقال لهم : إنى رأيت أن أستريح من عناء الأعمال طلبا لصحتى ، نعم إنها أحسن من السابق ، ولكنها لا تحتمل استمرار العناء . ورأيت ألا أخبركم بالأمر قبل وقوعه ، حتى يكون الأمر قاصرا علىّ ، ويكون لكم الحرية فى البقاء ، أو الاعتزال . وقد أمضيت عزيمتى أمس ، وتفضل الجناب العالى بقبول استعفائى . وليس من شىء فى نفسى الا مفارقتكم ، فقد لبثت فيكم عدة سنين ، نشتغل ـ بالاتحاد ـ لخير البلاد .

وكان بطرس مطرقا ، وقال : هذا مما يؤسف عليه ، ولكن قضى الأمر . وقال فخرى : كان يلزمك أن تخبرنا من قبل . ثم خاض الكل

---

(١٤٥) فى الأصل : « لشخصى » .

فى حديث آخر ، بعد أن رجاهم مصطفى باشا ، بأن يجعلوا الأمر سرا بينهم ، حتى يعلن رسميا[١٤٦] .

وقد كان مصطفى باشا استلم من شفيق[١٤٧] خطابا فى المساء ، يرجوه فيه ــ بأمر الجناب العالى ــ أن يكتم الأمر ، ولا يبوح لأحد به . فلما انصرفت فى المساء من عنده ، ذهبت إلى الكلوب ، فرأيت الخبر منتشرا ! ووجدت نشرة من جريدة « البورس اجيبسيان »[١٤٨] ، تحمل خبر الاستعفاء[١٤٩] ! وكثرت علىّ الأسئلة ، فلم أجد للكتمان سبيلا ، غير أنى كنت أقول ان الاستعفاء وقع ، ولكن القبول لم يحصل لغاية الآن . وقد امتلأت المجالس الخصوصية بحديث الاستعفاء ، ويكون الترشيح للرئاسة دائرا بين فخرى وبطرس . ورشح الناس كثيرين غير الذين تعينوا فعلا ، منهم : اسماعيل باشا أباظة ، وزكى باشا[١٥٠] ، وسرهنك باشا[١٥١] ، وشفيق باشا ، وعدلى باشا .[١٥٢]

وبقى الأمر معلقا ، والناس تتحدث به ، والدوائر الرسمية لا تستطيع اثباته أو نفيه ، وسماسرة الترشيح يترددون على المعية ، ويختلفون الى الناس ، حاملين فى كل ساعة اسما جديدا ، واستمرت

---

(١٤٦) فى الأصل : « رسما » .

(١٤٧) أحمد شفيق باشا ، رئيس الديوان الخديوى .

(١٤٨) La Bourse Egyptienne

(١٤٩) واضح أن الخديو عباس حلمى هو مصدر الخبر .

(١٥٠) أحمد زكى باشا (يرجع الى ترجمته فى الجزء الأول من المذكرات ص ٣١٥ حاشية ٤٠٠) .

(١٥١) اسماعيل سرهنك (يرجع الى ترجمته فى الجزء الأول من المذكرات ص ٢٣٦ حاشية ١٨٣) .

(١٥٢) عدلى يكن باشا (يرجع الى ترجمته فى الجزء الأول من المذكرات صـ ٣٧٦ حاشيه ٥٧٠)

هذه الحال من مساء الثلاث ١٠ نوفمبر(١٥٢م) ، إلى ظهر الخميس ١٢ منه .

غير أنه فى مساء الأربع حضر عندى الشيخ على يوسف ووجهه يتلألأ سرورا . وفهمت منه أن الأمر تم على ما ظهر به ، الا فيما يختص بناظر المالية . وتبين لى ــ من كلامه ، ومن أقوال كثيرين غيره ــ أن الجناب العالى ، كان يستشير فى تشكيل وزارته مثل اسماعيل أباظة ، والشيخ على يوسف ، وشوقى(١٥٣) ، ويوسف صديق(١٥٤) . وأخبرنى بعضهم بأنه رأى هذا الأخير فى غرفة مع [ص ٣٨٣]

(١٥٢ مكرر) فى الأصل : « عشرة ١٠ نوفمبر » وقد حذفنا : « عشرة » .

(١٥٣) أحمد شوقى (١٨٦٨ ــ ١٩٣٢) الملقب بأمير الشعراء . وقد ولد بالقاهرة لأسرة ثرية امتزجت فيها الدماء العربية والتركية والكردية واليونانية ، وتعلم فى مدرسة الحقوق ، وذهب فى بعثة الى فرنسا . فدرس الأدب الفرنسى مع دراسته للقانون ، وعمل بعد عودته فى « القلم الافرنجى » بالديوان الخديوى ، وتوثقت صلته بالقصر فى عهد الخديو عباس حلمى ، فصار « شاعر الأمير » المعبر عن سياسته ، مما أفقده ثقة الوطنيين . وحين خلع الانجليز عباس حلمى وولوا مكانه السلطان حسين كامل ، قابل أحمد شوقى هذاالعمل بالسخط وعبر عن مشاعره فى شعره ، فأبعد الى أسبانيا ، وبقى هناك طوال الحرب العظمى ، وعاد الى مصر أقرب الى قضايا الشعب بسبب ثورة ١٩١٩ ، فأصبح شاعر الشعب والعروبة والاسلام بعد أن كان شاعر الأمير والخليفة . (الموسوعة العربية الميسرة ص ١١٠١) .

(١٥٤) يوسف صديق بك ، درس الحقوق فى مونبلييه فى فرنسا ، وعندما كون عباس حلمى حوله مجموعة فرنسية من المعارضين للاحتلال البريطانى تعمل للاستقلال المصرى كان يوسف صديق بك قاضيا وطنيا فى المحاكم المختلطة ، وقد دخل فى هذه المجموعة ، وقد ساء الانجليز حماسته الوطنية ، فأصر اللورد كرومر على فصله مع اسماعيل الشيمى .

وصيفة الجناب العالى ، وأباظة والشيخ على يوسف فى غرفة أخرى ، وشوقى وشفيق فى غرفة ثالثة ! والكل يرشحون من يريدونـه ، وكل يؤ يد رأيه فيمن يريد ، وأن أباظة كان معاضدا لبطرس كل التعضيد ، أما الشيخ على يوسف فانه كان يخالفه ، ويحذر الجناب العالى منـه . وأخيرا تم النصر للأول على الثانى .

فى كل هذه الغوغاء ، لم أتحرك حركة واحدة لاستنشـاق خبر ، أو استطلاع خفية ، بل تركت الأمر لمدبره يصرفه كيف شاء . ولم يكن منى الا سمـاع مـا يبـديـه من يـزورنى ، أو يلتقى بى من المعـارف والأصدقاء . ولم يكن يؤسفنى من السقوط[١٥٥] الا حصولـه ضمن سقوط الكل ، لأنى أحب أن يكون خاصا للأسباب الخاصة التى قامت بى ، ولا تـزال قائمـة ، وتستمر كـذلك حتى يقضى الله أمـرا كـان مفعولا : إما بازالتها ، أو باظهارها للناس جميعا[١٥٦] .

فى يوم الخميس ١٢ نوفمبر ، بعد عودتى من الديوان ، ورد علىّ خطاب من بطرس فى ظرف مطبوع عليه « رئاسة مجلس النـظار » ــ يدعونى للتشريف فى منزله فى الساعة الثالثة بعد الظهر . فوجدت لديه رشدى واسماعيل باشا سرى بقاعة ، وفى قـاعة أخـرى كتبة مجلس النظار وأمامهم أوراق .

وبعد هنيهة ، حضر بطرس وقـادنا الى غـرفة صغيـرة أخرى ، وقال : لا حاجة بى لأن أعرفكم موضوع اجتماعنا ، فأنتم تفهمونه !

---

(١٥٥) أى خروجه من الوزارة .

(١٥٦) واضح من هذه الفقرة أن سعد زغلول لم يكن يريد أن يكون خروجه من الوزارة خروجا عاديا ــ أى كنتيجة لسقوط الوزارة ــ وانما كان يريد أن يتم كنتيجة لاستقالة مدوية يظهر فيها رأيه للناس .

وسيتعين محمد بك سعيد ناظرا للداخلية ، ويحضر فى هذا المساء من الاسكندرية . أما نظارة المالية فخالية ، ولا أدرى من ذا الذى يليق بها ؟ عرضت على الجناب العالى ثلاثة أشخاص : عدلى ، ومصطفى ماهر ، وحشمت[157] !

فاتفق الكل على تفضيل الأول ، ثم الثانى ، وفى النهاية : الثالث . فقال : إن الأول لعب حتى خسر كل ماله ! قلت : ما سمعنا بذلك من قبل ! قال : هذا أكيد ! قلت : ومع ذلك ، فليس هذا بمانع ، بل ربما كان من الموجبات ، لأن تعيينه لمثل هذه الوظيفة يصرفه عن اللعب إلى الجد ، ويحول نباهته الى الانتفاع بها . وكان اسماعيل باشا سرى يوافقنى على كل ذلك ، ولكن رشدى كان فى أغلب الأحيان ساكتا .

ثم قال بطرس : إنى أريد أن نشتغل معا ، وأن يعمل كل وزير فى نظارته ، فيتفقد الشؤون والأحوال ، ويعمل فيها برأيه ، ويطوف البلاد ، ويستطلع أفكار الناس وأميالهم . قلت : هذا أحب الأشياء الينا ، لأنا نريد أن نعمل ، ولكن يجب أن تكون سياستنا صريحة ، وأن يفهم مرؤوسونا مقاصدنا ، وكذلك يجب أن يكون شركاؤنا فى العمل

---

(١٥٧) أحمد حشمت باشا ، ولد عام ١٢٧٥ هـ ١٨٥٧ م بكفر المصيلحة ، ودرس الحقوق بـاكس ـ ن ـ بروفانس ، وحصل على شهادة الدكتوراه ، وعاد الى مصر عام ١٨٨١ م ، وعين مندوبا لقسم قضايا المالية والداخلية بمحافظة مصر ، وتقلب فى وظائف النيابة ، وعين مديرا لجرجا ، ورقى مديرا لأسيوط ، ثم انتقل مديراً للدقهلية ، وأحيل ظلما الى المعاش فى ديسمبر ١٩٠٣ ، ثم عين ناظرا للمالية فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ ، ثم ناظرا للمعارف فى فبراير ١٩١٠ عقب اغتيال بطرس غالى،وكان وكيل حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية .

على بينة من هذه الخطة ، حتى لا يكون هناك محل للمواربة والمخاتلة . وارى أنه لا نجاح لكل ذلك ، الا اذا كان هناك ثقة تامة بنا حتى يكون لأعمالنا سند [ص ٣٨٤] تتقوى به ، وتظهر به آثارها . وأن تكون هذه الثقة ثقة حقيقية فى الظاهر والباطن ، فى السر والعلانية ، لا أن يحصل التظاهر بها ، ثم يعمل فى السر على خلافها ! قال : أما الثقة فحاصلة من الجانبين ، واليوم الذى أحس باختلالها فانى أفضل الاعتزال على البقاء . قلت : وهو كذلك .

ثم قال : إنى أريد أن يحضر النظار مجلس شورى القوانين ، ليجادل كل منهم عن مشروعات نظارته . قلت : ليس شىء أحسن من ذلك ! ثم كلف رشدى بتعرف بيت حشمت[١٥٨] ، والعمل على استحضاره ، ففهمت من ذلك أن الأمر تم له ، وأن الاستشارة فيه كانت تطييبا للخاطر فقط ! وعجبت من حال رشدى فى هذه الجلسة ، فانه كان ــ فى أغلب الأحيان ــ ساكتا ، ولا يتكلم الا بما يوافق بطرس .

وتواعدنا أن نعود إلى منزل الرئيس فى الغد ، للتوجه إلى عابدين . فاجتمعنا به فى الساعة تسعة ونصف ، وكان الكل هناك : الرئيس على كنبة ، والباقى أمامه على كراسى ، ومن بينهم حشمت مزررا[١٥٩] الريدنجوت[١٥٩م] ، جالسا[١٦٠] كأنما هو بين يدى اله ! فجلست

---

(١٥٨) أحمد حشمت باشا .

(١٥٩) فى الأصل « مزرر » بدون الألف .

(١٥٩ مكرر) الريد نجوت : Redingote السترة الرسمية السوداء الطويلة .

(١٦٠) فى الأصل : « جالس » .

بجانب الرئيس ، واعترانى لهذا المنظر نوع من الخجل الممزوج بالاستغراب !

ثم تكلمنا فى الأمن العام ، وفيما يلزم اتخاذه من التدابير ، وفى النفى الادارى . فعضدت مشروع هذا النفى ، على شرط أن يكون بالنسبة للأشخاص الذين اجتمعت الأدلة لغاية الآن على تشردهم وشقاوتهم وخطرهم على الأمن العام . وأن يكون الحكم بهذا النفى من لجنة تتألف من أهم القضاة وأعدلهم . فلم يوافق بطرس على هذا الرأى ، ورأى وضع المراقبة على مثل هؤلاء . فقال محمد بك سعيد : إن هذه المراقبة موجودة ! وكان كلما نطق بطرس بكلمة ، أمن عليها حشمت ورشدى بلا ترو ولا إمعان ، فان بطرس كان أحيانا يتركنا فلا أجد فى غيابه من شدة المعارضة ما أجده فى حضوره[١٦١] .

فى الساعة العاشرة ، توجهنا إلى المعية ، وطلب الجناب العالى الرئيس ، فاختلى به مسافة ربع ساعة . حتى حضر المستشار المالى ، فتمثلنا بين يديه ، وأخذ الكل مجالسهم ، فقال : إنى ، من منذ الاتفاق الانجليزى الفرنساوى ، تكلمت مع جناب الملك[١٦٢] فى شأن تعيين الوزراء[١٦٣] ، وقد قضت الظروف باستعفاء الوزارة القديمة ، لأسباب صحية . ومن حسن الحظ وفقت لتأليف وزارتى على الهيئة الحاضرة ، فسعادة بطرس باشا أعرفه من زمان طويل ،

---

(١٦١) يقصد سعد زغلول أن كلا من أحمد حشمت باشا وحسين رشدى باشا كانا ينفردان بالموافقة على ما يقوله بطرس باشا غالى ، أما بقية النظار فكانوا يعارضون بطرس باشا فى حضوره أكثر مما يعارضونه فى غيابه .

(١٦٢) الجملة غامضة ، ولعله يقصد ممثل الملك ، أى جورست .

(١٦٣) يقصد أن ينفرد بتعيين الوزراء دون المعتمد البريطانى .

واشتغلت معه فى الشدة والرخاء ، والسفر والحضر[١٦٤] فوجدته لا يتغير ، ولذلك فان لى ثقة عظيمة به ، وتعويلا مهما على آرائه . وسعادة سعد باشا زغلول كان معنا فى الوزارة السابقة ، واشتغل فى المعارف كما تعلمون . وسعادة رشدى باشا اشتغل فى الأوقاف ، ونَجَزَ[١٦٥] كثيرا من الأعمال ـ وسعادة محمد بك سعيد[١٦٦] كان فى النيابة ، وطاف البلاد من أقصاها الى أقصاها ، وعرف الأحوال الجنائية ، ولنا رجاء فيه أن يعمل [ص ٣٨٥] على تأييد الراحة العامة ، وسعادة اسماعيل سرى باشا[١٦٧] عالم فاضل ، وضع كثيرا من المشروعات ، وفضله أشهر من أن يذكر . أما حشمت باشا ، فقد كان فى القضاء والادارة ، وأظهر همة عظيمة فيهما ، ثم انفصل ، وعينته حتى يعلم أننا لم ننسه بعد انفصاله[١٦٨] .

وأريد أن تشتغلوا ـ على قدر الامكان ـ لخير البلاد بالاتفاق والاتحاد مع موظفيكم . واعلموا أن الاتفاق بيننا سائد ، وأن تعيينكم كان باتفاقنا معا ، وأن هناك أفكارا ـ مثل الأفكار التى يسمونها « بالوطنية » و« الحرية » ـ عليكم أن تعملوا جهدكم فى استئصال

---

(١٦٤) هكذا فى الأصل ، وليس للعبارة معنى !

(١٦٥) أى : « أنجز » وكلا الكلمتين بمعنى واحد .

(١٦٦) يرجع لترجمة محمد سعيد فى الجزء الأول ص ٢٣٨ حاشية ١٨٧ .

(١٦٧) يرجع لترجمة اسماعيل سرى باشا فى الجزء الأول ص ٢٣٦ حاشية ١٨٣ .

(١٦٨) يقصد : « فصله » ، وكان فصله ظلما (راجع ترجمته فى حاشية ١٥٧) أى أحيل الى المعاش ظلما ، ولذلك حين عين ناظرا للمالية خلفا لمظلوم باشا ، قيل عند تعيينه : « خرج من المالية مظلوم ، ودخلها مظلوم ! » .

الطائش منها ، ورده الى الصواب . ثم انصرفنا ، وحيا كلا منا بتحية خاصة ، ولكنى كنت أرى على الخطاب المختص بى ، مسحة من التكلف ، وشيئا من المواربة !

وانصرفنا إلى غورست اثنين اثنين ، حتى اجتمعنا لديه . فقال : انى أهنيكم على تعيينكم فى المراكز الجديدة . وما أنا بخطيب فألقى خطبة ، ولكنى أحدثكم حديثا تستطلعون منه الخطة التى أروم السير عليها . إننا فى مصر محتلون[١٦٨م] ، نعمل لخيرها ، والكلمة الأخيرة فى تدبير شؤونها لنا ! وإن لنا مدنية ، ولكم مدنية تخالفها ، فواجباتكم أن توقفوا شركاءكم فى العمل من المحتلين على أخلاقكم ، وميولكم ، وعوائدكم ، وما يناسبكم من الأحكام ، حتى تتشرب البلاد المدنية الحقيقية . وأطلب أن تتبادلوا الآراء مع المستشارين ، وتتباحثوا معهم فى الأمور التى تختص بنظاراتكم ، فاذا[١٦٩] اتفقتم يُنفذ اتفاقكم ، وان اختلفتم فارفعوا الأمر لرئيسكم ، اولى ، فأبوابى على الدوام مفتحه امامكم ، ورأيت من الموافق ان تشتركوا مع مجلس شورى القوانين ، وتسمعوا انتقاداته واعتراضاته ، وتناقشوا معه فيها ، وتتجادلوا[١٧٠] عن المشروعات التى تقدمونها ، فان فى ذلك خيرا للحكومة والأمة[١٧١] .

(١٦٨ مكرر) فى الأصل : « محتلين »

(١٦٩) مكررة .

(١٧٠) فى الأصل : « ويتجادلوا » .

(١٧١) يلاحظ أن جورست هنا يكرر ما قاله الخديو عباس حلمى للنظار على أنه رغبته الشخصية ، ولكن من الواضح أنها رغبة جورست ، أو أنه تم الاتفاق على ذلك بين الخديو وجورست بحكم سياسة الوفاق بينهما .

قلت : ولكن مجلس شورى القوانين ليس له حق الانتقاد على الحكومة ! قال بطرس : ليس الكلام فى الحق ، وإنما الكلام فيما يعمل ! . وبعد كلام لم يخرج عن ذلك المعنى ، انصرفنا .

ثم اجتمعنا عند بطرس للغداء ، وجرى الكلام فى شئون شتى ، وكان بطرس يتكلم أحيانا بصفة آمر لزملائه ، وهم يتلقون الأوامر منه ، وقد خجلت من حالة حشمت معه ، وأسفت لحالة رشدى ، ولكنى رأيت محمد سعيد واسماعيل سرى أحفظ لكرامتيهما وأعز نفسا . ثم توجهنا إلى القبة ، حيث كتبنا أسماءنا فى سجل تشريفات الحرم ، وأبلغنا تشكراتنا لها بواسطة باش أغا[١٧١م] .

وفى أثناء ركوبنا العربة معا ، أشار بطرس إلى أن الانجليز يشكون منى لتشددى عليهم فى المعاملة ، والتداخل بين التلامذة والأساتذة ، ومخالفة القانون المالى . فأحطته بهذه المسائل اجمالا . وقال : ان هارفى[١٧٢] ـ المستشار المالى ـ سيحضر عنده غدا ، لهذه المسألة .

وفى الغد حضر رشدى وسرى عندى بملابس الاستقبال ، للتوجه الى بطرس لزيارته ، وما كنت لابسا هذه الملابس [**ص ٣٨٦**] فقلت لهما : كان الأحسن أن نذهب بغير ملابس رسمية ، ولكن بما أنكم فعلتم ذلك فلا حاجة إلى مخالفتكم . فذهبنا إلى نظارة الخارجية ، ووجدنا بها حشمت ومحمد سعيد ، والأول جالس بالخضوع والخشوع ، والسترة مزررة !

(١٧١ مكرر) فى الأصل : « باشأغا » بالتركية ومعناها رئيس الأغوات أو التشريفاتى الأول ، وكان محمد فهمى بك .

(١٧٢) فى الأصل : « هرفى » .

وقد كان ابراهيم باشا نجيب[١٧٣] حضر عندى ، لتزعزع مركزه فى وكالة الداخلية ، يرجون فى سنده . فتكلمت معهم فى هذا الخصوص ، وعلمت أن الطرفين متفقان على عزله . فتكلمت فى صالحه كثيرا .

ثم تكلم معى بطرس فى مسألة المستشار المالى ، وتبين أنها المسألة المتعلقة بشراء الكتب ، وأن المستشار المالى يريد عرضها على مجلس النظار . وأطلعنى على مذكرة مكتوبة منه فى هذا المعنى ، وخطاب لى بصفة اشعار !

وحقيقة هذه المسألة ، أن نظارة المعارف جارية على أن تشترى الكتب اللازمة لها من مؤلفيها ، أو متعهدى طبعها . وأن تتعاقد معهم على تأليف ما يلزمها ، بدون أن تراجع فى ذلك نظارة المالية . ومن ذلك أنها اتفقت ، قبل وجودى بها ، مع مسيو جرامولان[١٧٤] على أن يؤلف بعض كتب فى الحقوق ، وبعثت استمارة فى صيف هذا العام لنظارة المالية بأن تصرف له مبلغ مائتى جنيه من القيمة المتفق عليها ، فاعترضت نظارة المالية على عدم استشارتها فى هذا الاتفاق ، ورغبت أن تستشار من الآن فصاعدا فى مثله ! فلم ترضخ لذلك نظارة المعارف ، وجرت بينهما مخابرات فى غيبتى . ثم استمرت المخابرات بعد

---

(١٧٣) يرجع الى ترجمة ابراهيم نجيب باشا فى الجزء الأول من المذكرات ، ص ٥٠٧ حاشية ٩٠٥ .

(١٧٤) فى الأصل : « ومن ذلك أنها اتفقت ، قبل وجودى بها ، ومن ذلك أنها اتفقت مع مسيو جرامولان » . . الى آخره . وقد حذفنا عبارة « ومن ذلك أنها اتفقت » الثانية لتكرارها .

حضورى ، وفاتحنى المستشار المالى فيها يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٨ بسراى عابدين ــ على النحو الذى شرحناه فى محل آخر(١٧٥) .

ثم لما سقطت الوزارة ، وتعين بطرس باشا رئيسا لها ، تكلم معى بشأن هذه المسألة . فبينت له مفصلاتها ، وقلت أن لا حق لنظارة المالية فى اعتراضها ، وأنها اذا كانت تريد وضع قاعدة جديدة ، فانى لا أعارض فيها .

وبناء عليه اجتمعنا عند الرئيس فى يوم الخميس ١٩ نوفمبر ، وتقرر أولا : أنه لا حق لنظارة المالية فى اعتراضها ، وثانيا : أن نظارة المعارف تجرى من الآن فصاعدا على قاعدة استشارة نظارة المالية فى حالة ما اذا كان مؤلف الكتاب من موظفيها . وصرحت فى أثناء الكلام بأنه لا دخل لى شخصيا فى هذه المسألة ، وإنما كنت فيها مدافعا عن عمل النظارة فقط .

فى يوم الاثنين ١٦ نوفمبر اجتمع مجلس النظار ــ لأول مرة بعد تشكيل الوزارة الجديدة ــ فى سراى عابدين . وكانت أهم مسألة نظرها هى : تعيين عبد الخالق باشا ثروت نائبا عموميا ، ولم يحصل فيها ما يستحق الذكر .

ثم اجتمعنا فى مسائه على وليمة ، أعدها الجناب العالى لوداع قنصل جنرال ألمانيا . وعلمت من رشدى أن صفوت تعين قاضيا بالاستئناف ، فقلت : لم أعلم بذلك ! واعترضت على شكل تعيينه بأنه لم يرد له ذكر بالجلسة ، وعلى موضوعه بأن صفوت يليق أن يكون مديرا أكثر من أن يكون قاضيا . ثم سألت ــ أمام محمد سعيد ــ عما

---

(١٧٥) أنظر الكراسة رقم ١١ ص ٥٧٥ .

اذا كان فى النية تعيين محمد أباظة مديرا لاحدى المديريات ؟ ، فصرح [ص ٣٨٧] بـأن ذلك لم يكن فى نيتـه . ودار الكلام فى شـأنه ، فعضده رشدى كل التعضيد ، وفند الاشاعـات ضده كـل التفنيد . ولكنى قلت له : انه مهما كان بريئا فى الواقع من هذه الاشاعات ، فان مبادهة الرأى العام بتعيينه لا يحسن بالنظارة الجديدة ، فالأولى التمهل اتقاء السخط العام . ثم انتهت الحفلة فى نحو الساعة تسعة .

وكان حشمت ورشدى وسعيد موضوع التفات الجناب العالى ، حيث تحادث معهم طويلا ، كما تحادث ـ أطول ـ مع مسيو موريس ، مدير الكتبخانة الخديوية . وكنت فى المائدة على يساره ، فسألنى عن موعد طوافى بالمدارس والمعاهد العلمية ؟ فقلت : إنـه فى مثل هـذه الأيام . فقال : ولكن الميزانية لم تنته ! فقلت : إنها وضعت وتقررت فى مجلس المعارف ، والاتفاق تام عليها بيننا وبين نظارة الماليـة . قال : ولكن ربما مست الحاجـة إلى بعض استفهامـات ، فالأحسن إرجـاء الطواف إلى ما بعد تقريرها رسميا ! . وشممت[١٧٦] من ذلك أنه يريد الارجاء ، فأبنت له أهمية الطواف ، وما فيه من الوقوف على أحوال الأشخاص والأشياء ، فصدق على ذلك . وعند الانصراف قال لى : إنى أود أن تكون دائما معنا ! . وهو يكرر دائما هذه الجملة الآن عند انصرافى من لدنه !

وفى يوم الخميس ١٩ نوفمبر ، اجتمعنا فى حضرته اجتماعا غير رسمى ، عرض فيه رشدى تعيين محفوظ قاضيا فى الاستئناف ، وأثنى عليه الثناء الجميل ، ثم عرض أن تُقرر لائحة مجلس الأوقاف الأعلى ، وقال : إن الحاجة قاضية بوضعها ، لأن اللائحة القديمة جعلت من

---

(١٧٦) فى الأصل : « وشمت » .

اختصـاص مجلس الأوقاف الأعـلى أمورا لا يصـح أن ينـظر فيهـا . والمفهوم من كلامه أن اللائحة الجديدة ترمى إلى تحرير مدير الأوقاف من مراقبة مجلس الأوقاف الأعلى .

وقال ـ بعد أن شرح موضوعها اجمالا ـ إنه تكلم فيها جملة مرات مـع السـير إلـدن غـورست ! فلم يقـع ذلـك من بـطرس مـوقـع الاستحسان ، وطلب ارجاء النظر فيها حتى تستوفى حقها من البحث والتمحيص . فقال الجناب العالى : إنا اشتغلنا فيها من شهر سبتمبر ، وفرغ النظر منها ، ولم يبق الا تقريرها . فلم يغير بطرس رأيه ، وانتهت المسألة إلى هذا الحد .

ثم سألنى الجناب العالى عن المدارس ، وحالتها . فقلت : هادئة ساكنة ، والتلامذة يلتزمون حد الطاعة والامتثال . ثم أشار إلى طلب مدير الفيـوم وضع المـدرسة التى أنشئت فيهـا للبنات ، تحت رعـاية جنابه ، وتعيين يوم افتتاحها ـ فقال : إنه يريد التقرب بهذا الطلب . قال بطرس : إنه يريد أن تكون المدرسة تحت رعاية الجناب العالى ، ولا لزوم لما عدا ذلك . فقلت : إن الغرض من هذا الالتماس تشجيع الناس على التعليم . وقال مثل ذلك أيضا محمد بك سعيد .

ثم استطرد[١٧٧] منها إلى ذكر الاكتتابات للكتاتيب ، وندد بها ، لما فيها من إكراه الناس على بذل أموالهم ، والتضييق على الفقراء منهم فى الـظروف الحرجـة التى اشتدت الأزمـة فيها . ثم جـرى ذكر وكيـل الداخلية ابراهيم نجيب ، فقال بطرس : إنه قدم استعفاءه ! وقـال الجناب العالى [ص ٣٨٨] إنى حددت جلسة يوم السبت لمقابلته ،

---

(١٧٧) أى الخديـو ، لأنـه سـأل أولا عن المـدارس ، واسـتطرد منهـا الى الكتاتيب .

ونحن نريد موظفين عاملين . فقال بطرس : إنه لا يريد إلا رضاء الجناب العالى فقط .

ثم انصرفنا ، وقد اشتد الأسف بى ، حتى قلت لمحمد سعيد : على الكتاتيب من الآن العفاء ! فقال : وعلى المدارس أيضا ! ثم تكلمت مع بطرس فى هذا الشأن ، فوعد أن يعاوده الحديث عنها فى خلوة .

ثم اجتمعنا عند شفيق باشا للغداء فى ذهبيته ، وجرى حديث التعيينات الجديدة فى محكمة الاستئناف ، فقلت : إن فيها ضعفا من جهة الاستقلال ! فسئل حشمت عن رأيه فى محفوظ ، ولم يكن ملتفتا لحديثنا ، فتردد فى الجواب كثيرا ، كأنما يريد ألا يجيب قبل أن يتعرف رأى بطرس فى المسألة ، فقلت له : صرح برأيك ولا تتردد ، الأمة فى الخارج تعلق علينا آمالا كبارا ، ونحن نتردد هنا فى ابداء آرائنا .

ثم جرى الحديث فى الأزهر واصلاحاته ، فانتقدت منها تكليف العلماء بتدريس علوم يجهلونها ، على طريقة لم يتعلموها ! واحتد الجدال بينى وبين رشدى ، والباقون سكوت ، حتى قال رشدى — محتدا مستشيطا غضبا — : إنى أعرف قصدك منْ هذه المناقشة ! إن قصدك تعطيل الإصلاحات فى الأزهر ، بتهجمك عليها وانتقادها ![178] فخشنت له من الجواب حيث قلت : إن لى صفتين تجعل لى شأنا فى هذا الانتقاد : لأنى تخرجت من الأزهر ، ولأنى ناظر

---

(١٧٨) فى الأصل : « بتهجمك على انتقادها » ، وقد عدلنا العبارة ليستقيم المعنى . وقد تقرأ : « بتهجمك علىَّ وانتقادها » — أى بزيادة واو العطف الى كلمة « انتقادها » ، وهو أضعف ، لأن رشدى باشا لم يكن مسئولا عن الاصلاحات فى الأزهر .

للمعارف ! وانى أعرف منك بأمور الأزهر ، وما يناسبه ، وليس من حقك أن تنسب قصد التعطيل لى ، لأنى أحب من كل فؤادى اصلاحه ، ولكن على طريقة معقولة مناسبة لكرامته ، لا على طريقة غير معقولة من المستحيل تنفيذها .

ثم انصرفنا ، حيث سرت مع بطرس حتى منزله مشيا على الأقدام ، وشعرت منه بالاستياء من رشدى ، ومن خفته وتسرعه فى الأشياء . وبعد ذلك قابلنى رشدى فى الكلوب ، وقال : إنه مرّ بى مع اسماعيل سرى ليعتذر عن هفوته ، فأنه أحس بخروجه عن الحد ، ولذلك يريد ألا يكون لهذه المسألة أثر فى نفسى . فتعاتبنا ، وانفض الأمر على ذلك . وفى الغد قابلنى اسماعيل سرى ، وقال لى مثل هذا القول أيضا .

يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ٩٠٨

اجتمعنا بالمحطة مع بطرس ، لاستقبال الجناب العالى ، ومصاحبته للمصطبة التى عندها يحتفل بالكسوة الشريفة . وقد صاح كثير من التلامذة والمتفرجين ، الذين كان يمر الموكب فى وسطهم — خصوصا بالقرب من المصطبة — تارة بجملة : فليحيى الخديوى ، وتارة بجملة : فليحيى الدستور ، وتارة : فلتحيا مصر . وكان الصياح أحيانا بالجملة الأولى ضعيفا لا يشترك فيه كثير من الناس . وكان يبدو على وجه جنابه عند ذلك نوع من التأثر ، كما كان يتأثر للصياح بالجملة الثانية . ثم قال : إن البكرى خرج عن حده ! وأعّنت المحافظة فى طلب إبطال سير أرباب الطرق فى موكب المحمل ، [ص ٣٩٠] وسأريه الآن عاقبة أمره ، فهو مذبذب يشتغل بما لا يعنيه ، ويتلون كل يوم بلون !

وما استقر به المجلس ، وكان حافلا بالعلماء والوزراء والأمراء ، حتى وجه الخطاب الى البكرى بصوت جهورى عال مسموع من أغلب الجمع ما معناه : إنك قد أغضبت المحافظ والحكمدار ، بطلبك قوة من البوليس تمنع أرباب الطرق من السير فى المحمل ! وليس رجال البوليس تحت تصرفك ، ولا هم معينين لمثل غايتك ! وقد تتداخل فيما لا يعنيك ، وتشتغل بالسياسة تارة ، وبغيرها تارة أخرى ، فما هذا التذبذب ؟ ولماذا لا تلزم حدك ؟ ـ إلى غير ذلك من الكلام القارس ، الذى أدهش الحاضرين ، وارتعدت له فرائص البكرى ، فاخضر ثم أصفر ، ثم أبيض ! وكان يتكلم فى هذه الأثناء ببعض كلام لم أسمعه .

واشتد وقع هذا الأمر علينا جميعا ، وسألت نفسى فى الحال عما ينبغى أن يفعله رجل أوقعه سوء الحظ تحت هذا الكلام ؟ هل يحسن[١٧٩] به أن ينصرف من المجلس محتجا ، أم يلزم السكوت ، ويقبل الأذية بالامتثال ؟ ـ فكرة شغلتنى عقب هذا الحديث ، ووجدتها قد شغلت رشدى أيضا . وقد تكلمنا مع بطرس بعدم استحسان هذا الأمر ، مهما كان السبب فيه .

ليس للملوك حق فى أن يحكموا على أحد بالعقاب ، وليس لهم أن يتولوا تنفيذ هذا العقاب . ولكن فى هذه الحادثة رأينا الأمير يقرر العقاب ، ويتولى هو بنفسه تنفيذه ! وهو عقاب صارم ، لما فيه من التجبية والتشهير بالمغضوب عليه . فهل الجرائد التى تقول : إنا مستعدون للحكم الذاتى ، تتأثر لهذا الحادث ، وتثأر له من الأمير ؟ وهل الأمة ، المستعدة للحكم النيابى ، ترضى بأن يظهر أميرها بهذا المظهر من الاستبداد ؟ إن هذه المرة الثالثة التى تولى فيها الأمير

---

(١٧٩) فى الأصل : « فيحسن » .

تَجْبِيه[١٨٠] من يغضب عليه فى المحفل الحافل ! فالمرة الأولى بالنسبة للشيخ عبده ، ولكن الكلام كان مبهما غير موجه إلى شخصه ، والمرة الثانية بالنسبة للشيخ راضى[١٨١] ، وهذه هى المرة الثالثة . وتختلف هذه المرة عن سابقتيها بكونها حصلت بحضرة رجال الحكومة . وقد طلب الجناب العالى من رئيس النظار رأيه عقب أن قال ما قال ، فأجاب بالاستحسان !

إنى أخشى أن هذه الحادثة تمر ، ويكون أشد الناس حرية هو الذى يدافع عن الأمير فيها ! إنى أكره البكرى وأعتقد فيه الجبن والدناءة وفساد الأخلاق ، وأنه يستحق أشد العقاب على هذه الصفات ، ولكنى أبغض الظلم أكثر منه ، وأكره استبداد الحاكم مهما كان السبب الداعى اليه . والأمة التى لا تعترض على مثل هذا الأمر ، أمة تجهل كرامة نفسها ، وأولى بها أن تكون محكومة بالظالمين . وسوف نرى ما يكون من أمر هذا الحادث الجلل[١٨٢] ، وأخشى أن يكون مقدمة لغيره ، والمستقبل كفيل بالبيان .

---

(١٨٠) يقصد : « تعنيف » أو « اذلال » ، من : جَبَهَ الرجلَ جبها ، ضربه على جبهته ، أو استقبله بالمكروه وأصابه بمذلة . وقد بطل استخدام هذا التعبير فى اللغة الحديثة .

(١٨١) الشيخ محمد راضى ، يرجع الى ترجمته والى الحادثة فى الجزء الأول من المذكرات ، ص ٣١٥ ــ ٣١٦ ، ٣٥٦ حاشية ٥٠٦ .

(١٨٢) لعل أهمية رواية سعد زغلول عن هذا الحادث أنها تزيل غوامضه وتبين الحقيقة فيه . فقد أذاعت أسرته ، وعلى رأسها السيد حسن البكرى والسيد سيف الدين البكرى والسيد أحمد مراد البكرى ، الذى كان آخر شيخ للطرق الصوفية من أسرة البكرى ، بأن السبب فى الحادث=

[ص ٣٩١]

فرح الناس بتغيير الوزارة الفهمية ، وعزم الشبان أن يظهروا فرحهم . ولكن هذا الفرح لم يلبث حتى تحول ترحا ، عندما رأوا أن رئيس الوزارة قبطيا ، فانكمشوا عن إظهار الفرح ، وانفعلت نفوسهم . وظهر هذا الانفعال على بعض الجرائد ، كالدستور

= يرجع الى ما جرت العادة بأن يذهب الخديو الى بيت البكرى فى ذلك اليوم ، فلما ذهب لم يجده بانتظاره ، ثم حضر البكرى متأخرا ، فرماه الخديو أمام الحاضرين بسوء الأدب ، فرد عليه البكرى ردا قاسيا كان منه قوله : « من جدى ومَن جدك ؟ » ، فتوعده الخديو ، وخرج غاضبا . يقول العقاد : « وكانت آخر كلمة وجهها السيد توفيق الى الخديو عباس : لست أنا القليل الأدب ، أنا وزير مثلك ، وآبائى وأجدادى لهم الفضل على آبائك وأجدادك » (المجلة يناير ١٩٦٣ : وراء التراجم والسير ــ نقلا عن د. ماهر حسن فهمى : محمد توفيق البكرى ، ص ١٠٨ حاشية ٤ ــ ومحمد توفيق البكرى ولد عام ١٨٧٠ م فى قصر الروضة ، ودخل المدرسة العلية التى أنشأها الخديو توفيق لأنجاله ، وانتقل اليها أبناء كبار الرجال فى مصر ، ونال شهادة البكالوريا ، وعكف على دراسة علوم الأزهر ، وتقدم للشيخ الانبابى شيخ الأزهر ليختبره بنفسه ، ففعل له وكتب أجازة ، فتزى بزى الشيوخ فى الثانية والعشرين من عمره . وعندما تولى عباس حلمى ، الذى كان رفيق دراسته فى المدرسةالعلية ، وكان بينهما تنافس ، استدعاه وولاه الوظائف الموروثة فى بيت البكرى جميعا : المشيخة البكرية ، ومشيخة المشايخ الصوفية ، ونقابة الأشراف ، ثم صدر الأمر بتعيينه عضوا دائما فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وأنعم عليه الخديو بكسوة التشريف من الدرجة الأولى وبالنيشان المجيدى الثانى . =

وكاللواء ــ فى أول الأمر ــ ولكن أعظمها لم يرد أن يظهر تأثره ، فرارا من تهمة التعصب الدينى .

= وقد استجاب لدعوة اصلاح الطرق الصوفية ، التى كان يرفع لواءها محمد رشيد رضا فضلا عن بعض الكتاب مثل عبد العزيز جاويش ، وخصوصا المواكب ، التى كانت فى الأصل موعدا سنويا لاجتماع رجال الطريقة ثم تحولت إلى مواكب للمنكرات ، والموالد والأذكار . فقرر المجلس الصوفى منع عمل المواكب باسم الصوفية فى القاهرة والأقاليم إلا باذن من المشيخة ، حتى يمكن مراقبة ومنع ما يتخللها من الأمور المنافية للآداب ، ثم كتب الى وزارة الداخلية طالبا تنفيذ هذا القرار .

وقد سافر البكرى الى أوروبا وزار الآستانة وقابل السلطان العثمانى الذى كرمه فمنحه رتبة الوزارة العلمية . ولم يسبق فى تاريخ الدولة العلية أن أعطيت لعالم أو سياسى مرة واحدة ، وقد نالها البكرى وعمره ٢٣ عاما .

وقد لعب دورا فى زواج الشيخ على يوسف من صفية ابنة السيد عبد الخالق السادات . فحين شكا اليه الشيخ على يوسف من مماطلة السادات فى تزويجه ابنته ، وافق على أن يعقد هذا القران فى بيته ، وشهد عليه هو وابن أخيه السيد عبد الحميد البكرى ، وتولى الشيخ السقا ، إمام الجامع الأزهر ، الوكالة عن السيدة صفية السادات .

وقد ألقى البكرى بنفسه فى معترك السياسة بحكم عضويته فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وكان يطالب انجلترا بدستور نيابى شريف وحكومة نيابية عى أساس أن « مصر فقدت نفسها منذ الدستور » ، كما دعا الى اصلاح الأزهر - مما جعل الخديو عباس يعتقد بوجود مقصد سياسى له بأن يكسب لصفه أكبر هيئة دينية فى مصر . وعندما أدلى الشاعر أحمد شوقى ، بتصريحات تتضمن=

وقامت جرائد الاحتلال تعرف الناس أن الـذى عرض بـطرس للرئيس هو الجناب العالى ، حتى تبرىء الانجليز من تبعته . وهـذا القول ــ وإن كان حقا ــ يراد به التغرير ، لأن الانجليز إن لم يكونوا أغروا عليه فهـم استقبلوه بـالارتياح ، حتى تنفـر الأمة من أميـرها ، ولا يجد له سنـدا إلا منهم ، لأنه كـان فى امكانهم أن لا يقبلوا هـذا التعيين ! .

= رأى الخديو فى تعليق الدستور على الكفاءة التامة للمصريين ، وذلك بعد ثورة الجيش فى الآستانة واجبار الخليفة على منح البلاد دستورـ هاجم البكرى هذه التصريحات فى حديث مع اللواء ، ووصف من يعلق منح الدستور على الكفاءة التامة ، بأنه « كذلك الحلاق الذى كتب على باب الدكان : « غدا أحلق بالمجان ـ وذلك لأن الكفـاءة لا تتم الا بالدستور ، فتعلق الدستور على الكفاءة تعليق على محال » . وقال إن فى النواب المصريين اليوم من هم أرقى بكثير من نواب البرلمان الانكليزى عندما عقد لأول ورة ! . واستشهد بقول لسميلز يقول فيه « إن دستـور الحكومـة الانكليزيـة أمضاه قـوم يجهلون الكتـابـة ، وما أمضوه الا بالعلامات ! ، وقد أسسوا حرية الانكليز وهم يجهلون القراءة والكتابة » .

وقد أتُّهم البكرى بأنه مؤلف قصيـدة هجاء فى الخـديو عبـاس نشرت فى « الصاعقة » لصاحبها أحمد فؤاد فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ يقول فى مطلعها :

« قدوم ولكن لا أقول سعيد ، ومُلك وان طال المـدى سيبيد »

وقد ثبت من تحقيق النيابة أن المنفلوطى هو ناسخ القصيدة بناء على تكليف من السيد توفيق البكرى . وأكد العقـاد أن القصيدة كانت من نظم البكرى مع مشاركة قليلة للمنفلوطى فى بعض أبياتها .=

وقد شاعت إشاعات كثيرة عن استبقائى فى الوزارة ، فمنهم من يقول إن الجناب العالى سعى فى إخراجى ، ولكنه لم ينجح فى سعيه لمعارضة الحكومة الانجليزية فيه ! ومنهم من يقول إن بعض الناس أقنع الجناب العالى بأن خروجى من الوزارة أضر عليه من البقاء فيها ، لأنه يطلق للقول[183] لسانى ، ويجرى فى البيان بنانى . أما أنا فلم أعلم شيئا من ذلك ، ولم أتحر العلم به ، وإنما الذى يمكننى أن أتحققه أن الجناب العالى لم يظهر لى من الانعطاف مثل ما أظهر لزملائى ، وأن السير إلدن غورست قال لى ــ أثناء حديث طويل يوم أن رد الزيارة لى فى النظارة يوم السبت ١٤ نوفمبر ــ : إنا نعتقد فيك الصراحة فى القول ، والاخلاص فى العمل ، والبعد عن الفتن ، ولذلك نود ــ على الدوام ــ أن نشتغل معك ، وأن تكون الثقة متبادلة بيننا . ولم يزد على ذلك .

= على أن البكرى عاد الى الاتصال بالخديو وقويت صلته به فى سنة ١٩٠٣ ، فأعاد اليه الخديو فى ذلك العام نقابة الأشراف ، ووالاه البكرى ولاء ضحى فيه بصداقته للشيخ محمد عبده ، وأوحى الى الخديو بحمل بعض أعضاء مجلس ادارة الأزهر على الاستقالة لتكوين حزب قوى ضد الشيخ محمد عبده ، ولكن البكرى لم يفلح فى مهمته ، فألقى التبعة على شيخ الأزهر . وقد كلفه الخديو باقناع الشيخ محمد رشيد رضا ، صاحب المنار ، بالتخلى عن الدفاع عن الشيخ محمد عبده ، ولكن الشيخ رضاامتنع عن ذلك رغم ما وعده به البكرى من مساعدة الخديو له على تطوير مجلة المنار بالمال والنفوذ .

ولعل هذا الموقف من جانب البكرى تجاه الشيخ محمد عبده هو سبب سوء ظن سعد زغلول به ــ كما يتضح من تعليقه على حادثة تعنيف الخديو له فى مذكراته فى المتن .

(١٨٣) فى الأصل : « للقون » .

أَمَل الناس كثيرا فى هذه الوزارة ـ لا بالنسبة لرئيسها ، ولكن بالنسبة لأغلبية أعضائها . ووجه الأمل أنهم يرون فى هذه الأغلبية الكفاءة فى العمل ، والقدرة عليه . ولكنهم فى أملهم لا ينظرون لما يمكن أن يُعمل ، بل لما يحبون أن يعمل ! لا ينظرون إلى أن[184] الوزير ليس له من القوة فى نفسه إلا ما يكون للمخلص الغيور الكفء من قوة ، ولا يكون له من القوة فى مركزه الا ما يستمده من سنده وسند الوزارة فى مصر ، وهو[185] إحدى السلطتين الشرعية أو الفعلية عند اختلافهما ، أو هما معا عند اتحادهما ! ـ وهما الآن متحدتان ، فسند الوزارة فى هذا الاتحاد . ولكن يعجبنى ما قالته « الجريدة » يوم الخميس ١٩ نوفمبر إن السلطة فى الحكومات الاوتوكراتية[186] تعمل لمنفعة الحاكمين ، والاحتلال يعمل لمصلحة المحتلين ، فالسلطة المؤلفة منهما لا تعمل على كل حال لمنفعة المصريين ![187] .

[ص ٣٩٢]

أشعر ـ عن بعد ـ أن هناك سعيا فى استمالة أعضاء مجلس الشورى للحكومة ، وأن الرئيس يبذل جهده فى التقريب بين الهيئتين ، حتى يبرهن للانجليز على سعة كفاءته ونفوذه ، ويستعين فى ذلك ببعض رجال المعية وغيرهم . وأحس ـ من جهة أخرى ـ بأن هناك من

---

(١٨٤) فى الأصل : « لأن » .

(١٨٥) فى الأصل : « هو » .

(١٨٦) الأوتوقراطية ـ أى حكومات الحكم المطلق .

(١٨٧) يقصد سعد زغلول أن أمل الناس فى الوزارة ليس له سند من الواقع ، لأن سياسة الوفاق بين عباس حلمى وجورست ـ وهى ما عبر عنه باتحاد السلطتين الشرعية والفعلية ـ ليست لمصلحة المصريين !

يشتغلون لمعاكسة الاتحاد(١٨٨) ، والدلالة على أن الأمة ليست فى يد الأمير . وانى أعجب غاية الإعجاب بالسعى الأول ، لو كان المراد التقريب ما بين الهيئتين توصلا للمنفعة العامة ، لا حبا فى الظهور . وأطرب كل الطرب للسعى الثانى لو لم يكن صادرا عن شهوة انتقام أو كان أنصاره كثيرين ـ لأنى أحب أن يكون للشعب صوت من نفسه ، يعبر عن احساسه الخاص ، وأن يكون هذا الاحساس قائما بالشعب ، لأنه يدرك منفعته ، لا لأنه يقلد الغير فيها .

ويؤسفنى أنى لا أحس كثيرا بهذا الشعور ، اللهم الا فى التلامذة ، لا فى غيرهم ! ومن سوء الحظ أن هذه الشبيبة راجعة فى احساسها إلى ضلالات(١٨٩) تقوم ببثها فيهم بعض الجرائد ، التى لا ترقب فى الحقيقة إلاً ولاذمة(١٩٠) ، ولا يهمها إلا اقبال الناس عليها ، مهما بعدوا عن الحقيقة . ولو أن هذا الشعور الناشىء وجد من يغذيه من قادة الأفكار بالعقل والحكمة ، والقضايا الصادقة ، لنما(١٩١) هذا الشعور نموا حقيقيا ، وصار هو القاعدة التى يرتكز عليها تقدم الأمة .

فمن آثار هذه الضلالات الاشتغال بالنهايات واهمال البدايات ، فالشاب يشغل فكره بتصور الحكومة النيابية وقلبه بتمنيها ، ويهمل أن يحصل بنفسه من الكفاءة والمعلومات ما تدار به تلك الحكومة النيابية !

---

(١٨٨) يقصد محاربة الاتحاد بين الخديو وجورست ـ أى سياسة الوفاق .

(١٨٩) فى الأصل : « ضغالات » .

(١٩٠) الالّ هو العهد .

(١٩١) فى الأصل : « لنمى » ، وهى أيضا بمعنى « نما » ، أى زاد وكثر ، ولكن مصدرها « نمْيا » أو « نماء » . ولما كان المصدر الذى أورده سعد فى المتن هو « نموا » ، فلذلك أجرينا التعديل السابق فى المتن .

فإذا كان قاضيا نقصه العلم والاستقلال وسلامة الـذوق ، وان كان طبيبا نقصته التجربة والأمانة ، وإن كان نائبا نقصته الشجاعة الأدبية والاحاطة بمنافع الأمة ومرافقها . فاذا توصلت أمة هذه أفرادها إلى أن تنـال الحكومـة النيـابيـة ، وهى عـلى هـذا الحـال من الضعف وقلة الكفـاءات ـ لا يلبث القوى حتى يتغلب فيهـا ، ولا يجد أمـامه من القوى ما يرده ويحمى الأمة من شره .

نعم إنه لابد لنا من أن نقطع الـدور الذى نحن فيـه ، غير أنى أخشى أن يُقطع الطريق علينا قبل أن ننتهى من هذا الدور ، لأن الذين بيدهم تصريف أمـورنا أعقـل منا ، وأعـرف بأسبـاب ارتفاع الأمم وهبوطها ، فهم لا يألون جهدا فى مباشرة كل ما من شأنه اضعافنا ــ كالطفل فى يد مربيه ، يكيفه بالكيفية التى يراها ، ولا يملك الطفل من نفسه نفعا ولا ضرا ! وعندى أن أحسن ما تُرشِّـد اليه هـذه الأمة فى الظروف الحاضرة وغيرها ، أن تقوم منها طائفة يكون من همها : نشر الحقائق بينها ، ودعوة الناس إلى الايمان بها ، وإلى تـربية الكفـاءات الشخصية فى الأفراد ، وتحمل الناس على محبة المجد الصادق ، الذى يناله الانسان بجده وكده ، لا بانتسابه لزيد أو عمرو[١٩٢] وأن تكون ضنينة[١٩٣] بالألقاب ، فلا تصف شخصا بالفضل اذا لم يكن فيه شىء منه ، ولا [ص ٣٩٣] تبخس الناس أشيـاءهم[١٩٤] ، وأن تقف بالمرصاد لكل عمل مخالف لمصلحة الأمة ، وأن يكون انتقادها مبنيا على الحق والصدق ، لا على الغباوة والحقد . لأنى أعتقد أن للحق سلطانا

(١٩٢) فى الأصل : « عمروا » .

(١٩٣) فى الأصل : « ضمينة » .

(١٩٤) فى الأصل : « تبخث » .

على النفوس ، وأنه يؤثر عليها مهما كانت خبيثة ، ويبنى لصاحبه منزلة من الاحترام حتى فى قلوب خصومه ، أما الكذب فيذهب باحترام صاحبه ، حتى فى نفوس أصدقائه ، ويجعل فى نفس أعدائه قوة يصولون بها عليه ، كلما سنحت الفرصة . ولكن كيف تخرج للناس هذه الطائفة ؟ وممن تتألف ؟ وفى أى وقت ؟ ـ مسائل يجب النظر فيها ! .

٢٣ نوفمبر سنة ٩٠٨ :

لم تتكلم الجرائد أمس فى حادثة الشيخ البكرى ، ولكن « اللواء » امتدحه كثيرا على ابطاله لسير أرباب الطرق فى موكب المحمل ، وعده اصلاحا عظيما ، وأنه هو[١٩٥] السبب فى تقريع الجناب العالى له فى ذلك المحفل الحافل .

وبلغنى أن البكرى قدم استعفاءه ، مبنيا على أن الجناب العالى امتهنه ، وعلى أن السبب فى امتهانه سعيه فى إبطال البدع ، والمحافظة على احترام الدين الحنيف . ولكن هناك مساع مبذولة لإقناع الجناب العالى بعدم قبول الاستعفاء ، لأن السبب فى إهانته باطل ، والرجل عضو فى مجلس شورى القوانين ، وله قلم يجرى بالبيان كيفما أراد ، وما حصل له يعد ظلما لا يصح نسبته إلى الجناب الأكرم .

تكلم معى رئيس النظار أمس فى شأن التلامذة ، والروح التى[١٩٦] تشربوها فى هذه الأيام ، والتدابير اللازمة لكفهم عن الاشتغال بما لا يعنيهم ، والاقبال على دروسهم . وفهمت منه أنه

---

(١٩٥) فى الأصل : « وهو » وقد أضفنا « وأنه » ليستقيم المعنى .
(١٩٦) أضيفت كلمة « التى » ليستقيم المعنى .

جرى بينه وبين السير إلدن غورست حديث فى هذا الشأن . والأفكار منصرفة إلى النظر فى طريقة تقف بهم عند الحد اللازم ، لأن فى إهمالهم خطرا عظيما على البلاد .

فى الساعة تسعة من هذا اليوم ، حضر مستر ولز ، وأخبرنى بأن تلامذة مدرسة المهندسخانة بالسنة الأولى والثانية والثالثة ، خرجوا جميعا من المدرسة — الا ثلاثة منهم — عقب تناول الطعام ، بدون استئذان ، وطلب منى تعليمات بهذا الخصوص .

فأمرته أن يتمهل حتى أتروى فى الأمر ، إذ يلوح لى أن الأحسن تشديد العقوبة عليهم بشىء يقرع أسماعهم ، ويكون فيه ردع لهم عن التمرد ، وعبرة لغيرهم . ثم يجب الاستعداد لما يكون منهم من اعتصاب ، فان المقالات التى ينشرونها فى اللواء — وعلى الأخص التى نشرت فيه بتاريخ ١٥ نوفمبر — تدل على أن فى نيتهم شيئا ! فقد جاء فيها : « فلينظر المنصفون فى أمرنا ، وليشكرونا على صبرنا سنة كاملة بدون ابداء حراك ! حتى إذا تم شىء آخر عذرونا على ذلك ، وكان لنا مرة المعضدين ، وإنه وإن كان لكل عمل غاية ، فان للصبر نهاية » !

[ص ٣٩٥]

وفى هذا اليوم اجتمعنا بعابدين اجتماعا غير رسمى ، فعرضْت المسألة على زملائى ، فكلهم أقروا على وجوب تشديد العقوبة ، ورأينا أن تكون الطرد من المدرسة ثمانية أيام . غير أن الجناب العالى أظهر ترددا ، وأبدى رغبته فى ألا يقع عقاب شديد عليهم ، حتى لا يكون أول ما تعمله الهيئة الجديدة ممزوجا بالشدة ، ثم تفاوضت بعد ذلك مع السير إلدن غورست ، وقر الرأى على حجز المخالفين ساعتين بالمدرسة

فى يومى خميس متتاليين ، غير أنى رأيت بعد ذلك أن هذه عقوبة أطفال ، لا فتيان !

وعلمت أن يوم الخميس القادم يوم معد للعب الكرة بين مدرسة المهندسخانة ، والتوفيقية ، ولاحظ مستر ولز أن فى ابطال اللعب ذلك اليوم ، عقابا للمدرسة جميعها ، مع أن فيها من لزموا حد الطاعة . وبناء على ذلك رأيت أن الأوفق عدم معاقبتهم فى هذه الدفعة ، وأن يقال لهم إنكم خرجتم من المدرسة لتحتجوا على أوقات الدروس التى تقررت ، ولا يمكن العدول بأى حال من الأحوال عما تقرر ، وقد سامحكم ناظر المعارف هذه المرة ، على شرط أنكم لا تعودون[197] إلى مثل خطئكم[197م] مرة أخرى ، فان عدتم حقت عليكم كلمة العقاب الشديد .

رأيت أن هذا أوفق وأصوب ، لأن حالهم لا يخلو إما أن يؤثر فيهم هذا القول ، فلا يعودون للمخالفة مرة أخرى ــ وهو ما نبتغيه ــ وإما أن يستمروا على المخالفة ، وحينئذ يكون لنا الحق فى التشديد عليهم . ولا يجدون من يشفق عليهم . وقد أحطت الجناب العالى ، وغورست ، ورئيس النظار بذلك ، فاستحسنوه جميعا ، وأمرت ولز بتنفيذه .

---

(١٩٧) فى الأصل : « لا تعودوا » .
(١٩٧ مكرر) فى الأصل : « خطأكم » .

[ص ٣٩٤][198]

وقد تنفذ[199] فعلا ، حيث ألقى ناظر المدرسة مضمونه على التلامذة صبيحة يوم الثلاث ، وشرحه مستر ولز ، مدير الزراعة والصناعة ، وكل منهما حضهم على السكينة والامتثال . فسمعوا القول ، ولكنهم لم يتبعوا أحسنه ! ولما جاء وقت الظهر تغدوا وانصرفوا ولم يعودوا الى دروسهم ! .

فأحطت بالأمر رئيس النظار ، ليعرضه على الجناب العالى فى الجلسة التى تقررت مقابلته فيها بعد ظهر اليوم المذكور . ثم اجتمعت به وبالسير إلدن غورست ، وقررنا عقابهم بالايقاف شهرين ، وأن نقابل كل ما ينتج عن هذا العقاب من تمرد التلامذة بما يناسبه ــ ولو كان ذلك قفل المدرسة أو المدارس التى ينتسبون اليها .

وفى الحال أصدرت قرارا بذلك العقاب ، وكلفت ولز بتنفيذه ، ففعل صبيحة يوم الأربع ، حيث قفلت المدرسة أبوابها دون المخالفين ، وقبلت الطائعين . فحضر المحكوم عليهم إلى النظارة ، يشكون أمرهم ، فلم أرد أن أقابلهم ، وأمرت على بك حسنى ، المفتش بالنظارة ، أن ينبه عليهم بالانصراف ، وبأنه اذا كان عندهم شىء يريدون رفعه للنظارة ، فليتوجهوا إلى ناظر مدرستهم . فانصرفوا .

---

(١٩٨) هذه الصفحة ، وصفحتا ٣٩٦ ، ٣٩٨ قطع بهما سعد زغلول ص ٣٩٥ ، مستكملا ما أورده فى نصفها الأول .

(١٩٩) فى الأصل : « وتنفذ » ، وقد عدلناها كما فى المتن لتكون بداية فقرة جديدة .

شاع بعد ذلك أن تلامذة الحقوق يريدون مشايعة المحكوم عليهم فى الاعتصاب ، مجاملة لهم ، وأخذا بناصرهم.ووجد على التختة السوداء ، فى الفصل الأول من السنة الثالثة انجليزى فى مدرسة الحقوق هذه العبارة : « من اعتصب دخل الجنة » ! وقيل إن مدرسة الصناعة تريد أن تعتصب أيضا ، ولا تحضر إلى المدرسة إلا فى الساعة ٨ صباحا ــ لا فى الساعة ٧ ونصف كالمقرر ! فأمرت ولز بأن يعاقب كل من يتخلف عن الحضور فى الساعة المقررة ، وألا يبدى أى تساهل فى ذلك .

وعقب تنفيذ العقاب ، بعثت للجرائد بنشرة مشتملة على بيان الأسباب التى دعت لتوقيعه ، فنشرتها ، إلا اللواء فانه نشر مضمونها بعبارة ركيكة ، ولم يعقب عليها ! ولكنه فى اليوم التالى قال إن التلامذة ينتخبون لجنة من كبار المهندسين ، لتكون حكما بينهم وبين النظارة ، ويجب عليها أن تقبل وساطة هذه اللجنة . وحضر إلىّ بعضهم ، ففاتحنى فى هذا الشأن ، ففضته بتاتا ، وقلت : لو جاءنى أصدق أصدقائى بمأمورية من هذا القبيل ، لرفضت مقابلته . فألح فى العفو عنهم ، فرفضت وقلت : يجب على التلامذة أن يبدءوا أولا بالخضوع والامتثال ، فاذا فعلوا ذلك ، ربما صح لنا أن ننظر فى شأنهم . فطلب منى وعدا بذلك ، فرفضت كل الرفض .

اجتمع لدى الجناب العالى أخبار ليلة الخميس ويوم الجمعة ٢٩ و٢٧ نوفمبر ، بأن التلامذة يريدون التظاهر ضده . فزادت قوة البوليس فى الطريق المعين لمروره الى السيدة زينب [ص ٣٩٦] زيادة خارجة عن الحد ، أدهشت الناس . واستعمل البوليس نوعا من القسوة مع المجتمعين انتقدته بعض الجرائد ، وأوجبت هذه الأخبار أن

يبقى ناظر الداخلية فى معية جنابه الرفيع أغلب اليوم ، وأن يصحبه فى صلاة الجمعة . ولم يحدث بحمد الله شىء مما قيل .

٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٨

نبهت أمس على نظار المدارس الثانوية ووكلائها ، بأن يتعرفوا المهيجين من تلامذة مدرسة كل منهم ، ويشددوا المراقبة عليهم ، ويبذلوا الجهد فى نصحهم ، وتهديدهم بسوء العاقبة إن هم أصروا على الاشتغال بما لا يعنيهم من السياسة ، وعلى مخالفة النظام . وأن يفهموهم بكل الوسائل أن هذا ليس مجرد تهديد ، ولكنه تهديد يترتب على مخالفة تحقيق المهدَّد به . وأمرتهم أن تكون المراقبة عامة على حركات التلامذة وسكناتهم ، فى داخل المدرسة وخارجها ـ وإن كلَّف ذلك بعض المصاريف . وبينت لهم أن الخطب جلل ، وأنه من اللازم التوقىْ منه على قدر الامكان . فانصرفوا واعدين بتنفيذ ما أشرت إليه .

ثم استدعيت بعض تلامذة مدرسة الحقوق ، وهم الذين اجتمعت الأدلة عندى على أنهم ذوو تأثير على إخوانهم ، وهم : مصطفى الشوربجى[٢٠٠] وأمين الرافعى[٢٠١] وصالح مجدى ،

---

(٢٠٠) مصطفى الشوربجى بك فيما بعد ، أصبح محاميا بطنطا وعضوا بارزا فى الحزب الوطنى ، وقد خطب فى المؤتمر الوطنى (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى) يوم ٧ يناير ١٩١٠ ، فى « سياسة العنف » ، وانتخب عضوا فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٢٠ يناير ١٩١١ . وعندما نشبت الحرب العظمى وأعلنت الحماية البريطانية على مصر اعتقلته السلطة العرفية . وبعد انتهاء الحرب ، وفى أثناء تأليف الوفد المصرى ، كان أحد أربعة من أعضاء الحزب الوطنى=

وشفيق منصـور[٢٠٢] وسليمان سـامى ، ومصطفى أدهم . فـألقيت عليهم كثيرا من النصائـح ، مما جـاء فيها : « انكم إن كنتم رجـال الغد ، فلستم برجال اليوم ، فاتركوا اليوم لرجاله ، ولا تتعدوا على اختصاصهـم ، وهيئوا أنفسكم للغد بالاشتغال بدروسكم ، وتقـوية

= توجهوا الى سعد زغلول باشا فى بيته لمناقشته فى صيغة التوكيل التى وضعها الوفد والتى أذاعها فى البلاد لكى يوقعها ممثلو الشعب . وقد قدر لمصطفى الشوربجى بك أن يترافع عن المتهمين فى قضية قنابل الاسكندرية التى شغلت الرأى العام المصرى فى يونيه ١٩٤٧ .

(٢٠١) أمين الرافعى بك فيما بعد (١٨٨٦ ــ ١٩٢٧) نال شهادة الابتدائية ١٩٠١ ، والثانوية ١٩٠٥ ، والتحق بمدرسة الحقوق فى نفس العام ، وانضم فى الوقت نفسه لهيئة تحرير « اللواء » ، وكان عضوا فى مجلس ادارة نادى المدارس العليا الذى أنشىء فى ابريل ١٩٠٦ ، وتخرج فى صيف ١٩٠٩ ، وتولى رئاسة تحرير « العلم » ، لسان حـال الحزب الوطنى ، واستقال منهـا فى ١٥ سبتمبر ١٩١٢ بسبب خـلافاتـه مع اللجنة الادارية ، وتولى رئاسـة تحريـر « الشعب » ، وعندمـا قامت الحرب العظمى وأعلنت الحمـاية البـريطانيـة على مصـر ، اعتقلت السلطة العرفية أمين الرافعى فى أغسطس ١٩١٥ ، وأفرجت عنه فى يونية ١٩١٦ ، فاشتغل بالمحاماة بعض الوقت . وعندما ألف سعد زغلول الوفد ، ونفى ورفاقه ، انضم أمين الرافعى الى اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة ، وكان سكرتيرها المساعد . ثم أصبح رئيس تحريـر جريدة « الأخبار » منذ شهر فبراير ١٩٢٠ ، وكانت تدافع عن الوفد ، ثم اختلفت مع سعد زغلول عندما قرر الوفد مفاوضة ملنر ، واستمر على خلاف مع الوفـد حتى توفى فى عـام ١٩٢٧ (انظر صبـرى أبو المجد : أمين الرافعى ، كتاب الجمهورية ٣٣)

(٢٠٢) شفيق منصور ، اتهم فيما بعد فى قضية مقتل بطرس غالى باشا ، وافرج عنه ، ولكنه فصل من مدرسة الحقوق ، فأرسله والده إلى أوروبا =

كفاءاتكم . ولا تتوهموا أنكم اذا صرفتم كل اجتهادكم فى هذا السبيل لا تخدمون بلادكم ، بل اعتقدوا أنكم تخدمونها خدمة حقيقية ، لأنه اذا كان كل من المحامى والقاضى والمهندس والطبيب والتاجر والزارع والصانع كفء للقيام بوظيفته فى الهيئة الاجتماعية ، كان مجموع الأمة كفئا للقيام بوظيفته فى هذا الوجود ، ولكن اذا كان مجموع الأمة مؤلفا من أصفار ، فلا تكون الأمة الا صفرا .

« فالكلام فى السياسة لا يكوِّن الأمم ، إنما تتكون الأمم بالأخلاق الفاضلة والمعلومات الكافية لسد حاجاتها . وفى دروسكم ــ اذا اعتنيتم بها ــ ما يشغل كل أوقاتكم ، فقد كنت أيام الدراسة أتمنى[٢٠٣] أن يزيد الليل والنهار ، حتى أتمكن من الدراسة كما أشتهى ، مع أنى كنت أشتغل فى اليوم ثمانية عشر ساعة : وما رأيتكم كتبتم فى مسألة حقوقية كتابة تستلفت نظرى ، ولا اشتغلتم بمحاضرات كنت أشجعكم عليها ، وأشترك معكم فيها .

= ليتم تعليمه ، وعاد فى سنة ١٩١٤ . ولما وقع الاعتداء على حياة السلطان حسين فى أثناء الحرب العظمى ألقى القبض على شفيق منصور مع آخرين ، منهم محمود عنايت ، ولكنه لم يحاكم لعدم كفاية الأدلة ضده ، فنفى إلى مالطة مع آخرين بأمر السلطة العسكرية ، وبقى فيها حتى أواخر عام ١٩١٩ ، فعاد إلى مصر ، وعمل بالمحاماه ، وانضم للحركة الوطنية بقيادة الوفد . وبعد فشل مفاوضات سعد زغلول ــ مكدونالد ، دبر مع آخرين مقتل السردار لى ستاك ، وحوكم وشنق . (أنظر : د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ ــ ١٩٣٦ ، أنور العمروسى : الجرائم السياسية) .

(٢٠٣) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

« وكنت أظن أنكم تكونون[٢٠٤] أهدأ من غيركم فى مدة وزارتى ، لأنكم أقرب الناس إلى معرفة الروح التى تعمل فى نظارة المعارف لصالحكم وصالح بلادكم . فلقد ساعدت مدرستكم مساعدات شتى ، وأزلت كثيرا من أسباب الشكوى ، ودافعت عنها دفاعا كريما فى كثير من المواضع . [ص ٣٩٨] وفى القوانين نصوص تمنع من الاشتغال بالجرائد ، والاشتراك فى المظاهرات ، ولكنى أشفقت عليكم من تطبيقها ، فترتب على ذلك أن تماديتم ، وتجاوزتم الحد ، حتى بلغ من شأن التلامذة أن يواجهوا الجناب العالى ، وأنا متشرف بالركوب معه يوم الكسوة ، بإشارات خارجة عن حد اللياقة والاحترام الواجب لمليك البلاد ، ولقد خجلت لها خجلا كثيرا .

« كما خجلت أيضا واستأت من كون بعض التلامذة ــ حين مرور جنابه العالى ــ كانوا على أوضاع مخالفة للحشمة والوقار ، وبعضهم واضع يده فى خصره ، والبعض لا يرد التحية ، ومنهم من كان يردها بغاية الفتور ، كل هذه حركات كدرتنى ، وتكدر لها الخاطر الشريف[٢٠٥] . ولا أدرى ماذا تكون عاقبة التلامذة ، اذا تخلى أمير البلاد عن سندهم ، وهم ليس لهم سند سواه .

« انى ملق عليكم مسئولية[٢٠٦] ما سيحدث بعد من المظاهرات ، وأعرف أن هذا خروج عن حد القواعد ، لأن العقوبة يلزم أن تكون شخصية ، وأن تقع على الجانى الحقيقى ، ولكن انظروا كيف تكون عاقبة التهور والاشتغال بما لا يعنى ؟ كيف أن ذلك يحمل الحكومة على

---

(٢٠٤) فى الأصل : « تكونوا » .

(٢٠٥) يقصد خاطر الخديو .

(٢٠٦) فى الأصل : « مسؤولية » .

مخالفة كل قاعدة فى سبيل استتباب الراحة ، وتهدئة الخواطر والأفكار ؟ » .

قالوا : إنا نتعهد أمامك بألا نشتغلَ إلا بدروسنا ، ولا نخوض فى السياسة . ولكنه لا تأثير لنا على الغير ! .

قلت : لكم التأثير ! فأرونى أنكم فعلتم باخلاص كل ما فى امكانكم أن تفعلوه ثم لم يؤثر شيئا ! وإنى بعد ذلك ناظر فى شأنكم . واليوم أكلمكم بلسان الناصح ، ولكن غدا ستسمعون لسان ناظر المعارف ، ولكنى أرجو أن لا تسمعوه . فانصرفوا على ذلك واعدين بالامتثال .

أخبرنى بعضهم أن شوقى يسعى لدى التلامذة فى استمالتهم إلى بعض النظار ، حتى يتم العفو عنهم بواسطته . وقال لى : أليس الأحسن أن يكون فضل العفو عنهم لك ؟ ففهمت الغرض ، وقلت : إن هذا الخبر غير صحيح ، والكل متفقون على امضاء العقاب ، ولا يحصل عفو أبدا ، واذا حصل فليس طريقه غيرى . ولا يمكننى أن أقبل أى مخابرة مع التلامذة بصفة كونهم مجموعا ذا وجود سياسى ! لأنى لا أحب أن تكون هذه الروح فيهم ، إشفاقا عليهم وعلى بلادى . واللازم على كل وطنى مخلص لبلاده أن يسعى جهده فى أن يثنى التلامذة عن الاشتغال بالسياسة ويصرفهم إلى دروسهم ؛ ويعرفهم أن حِلْيتهم فى التعلم لا فى ارشاد الأمة . فبهت وانصرف .

ثم قابلت أكثر أخوانى مع الرئيس ، وأخبرتهم بذلك ، وبأنه لا ينبغى أن يسمع أى واحد فى الخارج من أى واحد منا كلمة تخالف الكلمة المتفق عليها بيننا . فاتفقوا على ذلك . وأخبرنى الرئيس بأن الجناب العالى متشدد فى الأمر ، وأنه هو أشار اليه بمساعى شوقى وبوجوب رده عنها .

[ص ٣٩٥][٢٠٧]

يُظهر بطرس باشا شيئا من القلق ، فيبدى تأسفه على قبوله مسند رئاسة النظار ! وكثيرا ما يردد قوله : ما الذى حملنى على أن أحمل هذا العبء الثقيل وقد كنت خالى البال من شواغله ؟ والناس ليسوا مستعدين لادراك الحقائق ، والمحتلون لا يتركون لنا الحرية فى العمل ، والجناب العالى لا يبالى بما فى عمله من الخطأ ، والحالة أصعب من أن تسهل !

فهونت الأمر عليه ، وقلت : لمثل هذه الأحوال الصعبة تعد عقلاء الرجال ، ففى الليلة الظلماء يفتقد البدر ، واذا كانت كل الأمور سهلة فلا تُميز أقدار الرجال . وعلينا أن نتفهم الحالة جيدا ، وأن نجتهد فى معالجتها بكل ما يوصلنا الاجتهاد اليه ، فان نجحنا فبها ونِعْمَ ، والا فواجب أديناه ــ قلت إلى ذلك وما فى معناه .

وفى الواقع أن فى الأفكار تشويشا عاما ، وكلٌ هائم على وجهه لا يدرى الغاية التى يسعى اليها ، وليس بينهم اتفاق إلا على هذه الحقيقة ، وهى أنهم ينفرون من الحق ! .

فأعضاء شورى القوانين يريدون أن يرفعوا من شأنهم ، وأن يكون لهم دخل فى ادارة الأحكام فى البلاد ، ولكنهم مختلفون فى تحديد ما به يصلون إلى هذه الغاية . فمنهم من يريد مجلسا نيابيا تام السلطة ، ومنهم من يريد مجلسا موافقا لحالة البلاد ومركزها السياسى ، ومنهم من يطلب توسيع اختصاص المجلس ، ومنهم من يريد تأليف هيئة [ص ٣٩٧] تشترك مع الحكومة فى وضع القوانين ، وتقرير النظامات .

---

(٢٠٧) تكملة ص ٣٩٥ التى قطعتها صفحات ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ كما سبق أن أوضحنا .

ولـو أدرك طلاب مجلس النـواب ، تـام السلطة ، حقيقـة ما يطلبون ، وفهموا مأمورية الاحتلال فى بلادهم ، لطلبوا ـ قبل كل شيء ـ الجلاء ، وبعده تربية الكفاءات اللازمة للتشريع وتقرير الأحكام ! لأن الاحتلال لا يقبل أن يكون فوق سلطته سلطة ، والا لانحصر الغرض منه فى مجرد الحراسة ! وهو أمر ليس لانجلترا فائدة فيه ، ولا تراه لائقا بمقامها . ولأن الأوروباويين ـ الذين لهم صوالح مهمة فى هذه البلاد ـ لايقبلون مطلقا أن يكونـوا محكومـين بقوانـين تضعها أمة شرقية مسلمة ، ولا تكون مصالحهم معرضة للتأثر بهذه الأحكام . فاذا ضمنت الامتيازات لهم ، فلا يمكن أن تضمن لهم ادارة حسنة تكفل دفع ديونهم .

ولقد حاول الوطنيون قبيل الثورة العرابية أن يجعلوا من اختصاص مجلس النواب تقرير الميزانية العمومية ، فلقوا أشد المعارضات ، وكان هذا سبب استعفاء شريف باشا ، الذى بذل جهده فى إقناع الوطنيين بالعدول عن هذا الطلب ، وبين لهم خطر الإصرار عليه ، ولما صمموا على رأيهم ، لم يربدا من الاعتزال !

نعم إن البلاد تقدمت من ذلـك الحين تقـدما فكـريا ، ولكنهـا تأخرت أدبيا ! فمعلومات بعض الأفراد فيها أكـثر من قبل ، ولكن الفضائل أقل ! فقد كـان يوجـد من قبل رجـال يدافعـون عن الحق للحق ، ويأبون أن يأتوا شيئا من المحرمات ، ولو كان فى الإباء خطر عـلى أنفسهم وأموالهم ! وحـديث جعفر بـاشا مـظهر(٢٠٨) وخسـرو باشا(٢٠٩) وغيرهما من الرجال ذوى الذمم الطاهرة والنفوس الأبية ، فى

---

(٢٠٨) جعفر مظهر باشا هو رئيس مجلس شورى النواب من ٢٤ ابريل ١٨٧٨ الى ٢٧ يونيه ١٨٧٨ .

(٢٠٩) لم نجد اسم خسرو باشا بين زعماء الحركة الوطنية فى عهد اسماعيل أو=

زمن الحكم المطلق الذى كانت ارادة الحاكم فيه هى القانون ـ مستفاض مشهور . واذا قارنت بين هؤلاء الرجال ، الذين كانت حياتهم معلقة على كلمة من فم الحاكم ، وبين رجالنا ـ حتى الذين أحيطت مناصبهم بأقوى الضمانات ، لا بالنسبة لأموالهم وأنفسهم فقط ، بل بالنسبة لمساندتهم ـ لرأيت الفرق شاسعا ، والبون بعيدا ، وحكمت بأن البلاد فى تأخر أدبى .

والعجب فى طلاب هذا الكمال ، أنك إذا خلوت بهم ، وحدثتهم عن مناقضة طلبهم للاحتلال ، وعن قلة الكفاءات اللازمة ـ وافقوك على ما تقول ، وربما أيدوه بشىء من الأدلة التى لم تخطر لك على بال ! ، ولكنهم اذا رجعوا لاخوانهم ، غيروا رأيهم ، وانقلبوا ساخطين على من يخالفهم فى الأفكار !

أما الذين يطلبون هيئة مناسبة لحالة البلاد ، فلم يحددوا ـ فى أنفسهم ـ تلك الهيئة ، ولا يعرفون ما هى حالة البلاد ، ولا مايناسبها ، ولكنهم افتكروا أن فى هذا الابهام ما يقيهم انتقاد المتهوسين ، ولوم المعتدلين ! .

واذا سئل الذين يطلبون توسيع الاختصاص ، فلا يأتونك الا بجمل مبهمة ، أو بتفصيل لا يختلف عن معنى النيابة التامة . وكل هؤلاء لا يمكنك أن تتناقش معهم ، لأنهم فى الحقيقة غير شاعرين من [ص ٣٩٩] أنفسهم بضرورة ما يطلبون ، وليس عندهم ـ فى الواقع ـ اهتمام بمصلحة البلاد ، وإنما يدفعهم إلى الطلب حب

= الثورة العرابية ، كما لم نجده بين أعضاء الهيئات النيابية فى مصر منذ انشائها . ولعل سعد زغلول يقصد به محمد خسرو باشا ، الصدر الأعظم فى الدولة العثمانية وقد أباد الانكشارية .

شهرة ، أو انتقام من الحكومة ، أو محاباة لمن يتوهمون رضاءه عما يطلبون ، من الجناب العالى ومعيته .

وأرباب الجرائد إنما يبحث كل واحد منهم عن إرضاء العامة ، ولو كان فى إرضائهم ما يغضب الحق ، ويضر بمصلحة الكافة ! . والعامة(٢١٠) فى كل شعب ، لهم أميال تخالف صوالحهم ، وأفكار لا تلتئم مع منافعهم ، وشهواتهم اذا أطلق العنان لها أفسدت الأخلاق وعبثت بالآداب . فالذين يبحثون عن رضا العامة ، إنما يساعدون على نمو الفساد وانتشاره فى الأمة .

والسبب فى ذلك ، أن أرباب الجرائد اتخذوا الإرشاد صناعة وتجارة ، فلا يتوخون فيما ينشرون إلا إقبال الناس على بضاعتهم وصناعتهم ، مهما كان فى ذلك من الضرر العام ! . والإرشاد لا يكون نافعا للأمة ، ولا يصل بها إلى الغاية الحقيقية ، الا إذا كان صادرا عن اعتقاد تام بصحة وجهة من الوجهات التى يراد توجيه الأمة لها ، وأن تكون غاية المرشد فى إرشاده استقبال الأمة هذه الوجهة . وفضلا عن ذلك ، فان كثيرا منهم يجهلون مصالح الأمة ، وليس عندهم من المعلومات ما يكفى للقيام بهذه الوظيفة ، وأغلبهم لم يتعود احترام الحقيقة ، فلا يبالى فيما يكتب بما يؤذيها .

لهذا كان تأثير هذه الجرائد سيئا جدا على العقول والأخلاق ، فأفسد أذواق الشبيبة ، ونفخ فيها روح العُجْب والدعوة ، وصرفها عن الاشتغال بما ينبغى إلى مالا ينبغى ! وجعلها تميل إلى المجد الكاذب ، والألقاب الفارغة التى تسرف الجرائد فى اسنادها لكل من ساعد على رواج تجارتها . فكم وصفت بالفاضل المفضال ، والحر الوطنى

---

(٢١٠) فى الأصل : « العامة » ، وقد أضيفت الواو لسلاسة العبارة .

الغيور ، والشهم الهمام ، والعالم الحكيم ، والمدير الحازم ، والسياسى الخطير ، والادارى الكبير ـ رجالا لا يصح أن يسند إليهم ـ عند الانصاف ـ إلا عكس هذه الأوصاف ! . ولقد سرى هذا الروح فى الناس ، حتى انصرفوا عن تحصيل هذه الصفات ، والتحقق بها ، إلى التقرب من أرباب الجرائد ، حتى يفيضوا عليهم منها ما يعظمهم فى أعين الناس بالباطل !

والموظفون لم يبحثوا عن الوظائف ولا الترقى فيها لكى يفيدوا الأمة بأعمالهم فيها ، ويستفيدوا هم منها بسطة فى المال وفى الجاه ـ بل لكى يستفيدوا الفوائد المادية فقط ! وهَمُّ الواحد منهم فى وظيفته أن يرضى رئيسه صاحب الكلمة النافذة ، ولو أغضب ربه وذمته ! وقليل منهم من يعرِّض مصلحته الخاصة فى حق ينصره ، أو باطل يخذله . وترى الواحد منهم ، وهو خال من الوظيفة ، يشخص العلة ، ويصف الدواء ، وينتقد على العاملين أعمالهم ، ويقبح كل عمل مخالف للعدل أو الذمة ، حتى [ص ٤٠٠] يخيل لسامعه أنه اذا تولى الأحكام ، انصلحت الأحوال ، وسارت على أحسن نظام ! فاذا دخل فيها ، انعكست الآية ، وصار ذلك الحر فى القول رقيقا فى العمل ، وذلك المستقل فى الفكر آلة صماء يحركها الرئيس كيف شاء ، وذلك الغيور على الحق فى مقدمة العاملين على إخفائه ، يسير على هذا النمط ، حتى اذا تغير رئيسه عليه ، ورأى المستقبل مظلما فى عينيه ، عدل إلى حالته الأولى ، وأخذ يسخط على الزمان والمكان ، وانتظم فى سلك الأحرار !

والتجار لا يشتغلون بالأمور العمومية إلا على مقدار ما تروج به بضاعتهم عند العامة ، ثم لا يهمهم ـ بعد ذلك ـ شكل الحكومة ، إن كانت مقيدة أو مطلقة !

والزارعون أبعد الناس عن الاشتغال بالسياسة ، ولا تثور لهم ثائرة ، إلا إذا مست الجهة الضعيفة فيهم ــ وهى الجهة الاعتقادية ــ فهم منصرفون عن كل عمل عام إلا إذا وسوس وسواس فى صدورهم بالدين وأحكامه ! وذوو الوجاهة والنفوذ فيهم ، يشتغلون بالأمور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ فى العامة ، فاذا آنسوا من الاشتغال بها ضررا بما يبتغون من سلطة وجاه ، انصرفوا عنها ، وتبرأوا منها ! .

والصناع والفعلة لا يهتمون إلا بأعمالهم ، وقبض أجورها ، ولا يتحركون لعمل عام إلا إذا حركتهم(٢١٠م) عوامل الدين ، أو رأوا فى الثورة ما يسهل عليهم سبل النهب والسلب .

وبالجملة ، فليس فى جميع هذه الطبقات قوة الاعتماد على النفس ، التى هى منبع الحياة للأمم . فهى دائما تشعر بالحاجة إلى الغير والاستعانة به ، ولا تحس من نفسها القدرة على الوصول إلى الغاية بعملها الذاتى . ولأنها مكثت فى الذل والاستعباد أجيالا عديدة ، فانها تبحث دائما عن سندها لدى الحاكم ، فاذا لم تجد منه سندا لها ، ضعفت ، وإن هى وجدته ، تقوت وسارت إلى الأمام .

وهذا هو السر فيما شاهدناه بالأمس من الضجة الكبرى حول طلب المجلس النيابى ، وما بدأنا أن نراه اليوم ، وسنراه غدا ، من السكون عن هذه الضجة ، وتلمس الوسائل للتبرؤ منها ! فقد علمت أن أعضاء مجلس الشورى ــ الذين كانوا أشد أخوانهم تحمسا فى نقد(٢١١) الحكومة ، وطلب مجلس النواب ــ يبحثون الآن عن العدول

(٢١٠ مكرر) قد تكون فى الأصل : « حركت » .

(٢١١) فى الأصل : « نقض » .

عن هذا الطلب ، لأن الجناب العالى أبدى رغبته فى ذلك ! ولم يبق منهم إلا اثنان : أحدهما متردد ــ لا غيرة على المصلحة العامة ، ولكن حياء من الناس ! ــ وأما الثانى ، فلا أعلم من حاله شيئا !

ومهما يكن من الأمر ، فان هذا التقهقر سيكون من أقوى الحجج على تأخر الأمة المصرية ، وانحطاط أخلاقها . وكان أستر لهم وأهدى سبيلا ، أن يصغوا لأقوال الناصحين من أول الأمر ، وأن يطلبوا مايمكن قبوله ، ولايتأتى رفضه .

[ص ٤٠٢]

وفى هذا الباب استمالة السيد البكرى للجناب العالى ، بعد أن لاقى من الإهانات ما لاقى يوم الكسوة الشريفة فى المحفل الحاشد ــ فان هذا يدل على الضعف المتمكن فى النفوس . ولا أدرى بأى وجه يلاقى[٢١٢] أولئك الذين شهدوا تلك الاهانة ، وتألموا منها ؟ ولا أدرى أيضا كيف أن الجناب العالى سيستقبله أمامهم ، بعد أن وصفه فى حضرتهم بتلك الأوصاف الذميمة ؟ ولكنها المضحكات المبكيات ! .

يوم السبت ٢٨ نوفمبر سنة ٩٠٨

دخلت على رئيس النظار فى حجرته قبيل انصراف الدواوين ، فوجدت معه إسماعيل أباظة ، وشعراوى باشا ، ومحمد باشا سعيد ، يتسارون ! فسلمت عليهم جميعا ــ إلا أباظة لفتور بيننا ــ ثم أكملوا حديثهم على جانب ، وانفضوا من حول الرئيس . فلم أشأ أن أسأله عن هذا التسار ، ولكنى فهمت أنه خاص بمجلس شورى القوانين . وتأيد لى هذا الفهم ، لما رواه لى بعض الناس من أن محمود باشا سليمان

---

(٢١٢) أى السيد البكرى .

كـان معهم ، وكانت المـداولـة فى مـوضـوع تلك الـطلبـات ، وأن شـواربى[٢١٣] واسماعيـل أباظـة كانـا فى القبـة ، وكـذلـك مـوسى غالب[٢١٤] . وانتهت كل هذه المخابرات والاجتماعات بالاتفاق على الطلب الذى تقرر فى جلسة أول ديسمبر ـ غير أن عبارة : « اشتراكا تقريريا » لم تكن من المتفق عليه[٢١٥] .

وقبل هذه الجلسة بيوم ، اجتمع أعضاء الشورى اجتماعـا غير رسمى ، بدعوة من اسماعيل أباظة ، توالى الكلام فيه شواربى بالمعنى المذكور . وهمس البعض فى آذان البعض الآخر ، بأن ذلك ما يريده الجناب العالى ورئيس النظار ، فاتفق الحاضرون عليه !

وفى اليوم التالى ـ وهو يوم انعقاد المجلس ـ حضر الشيخ على يـوسف ، واختلى بـاسماعيـل أباظـة . وروى إلىّ بعض الثقـاة من الأعضـاء[ص ٤٠١] أن عبـارة « الاشتـراك الفعـلى التقـريـرى » اشترطها على باشـا شعراوى ومحمـود باشـا سليمان ، وأصـرا عليها إصرارا كليا . وأن اسماعيل أباظة كان يلح كثيرا ، ويتـوسل بكـل الوسائل إلى عدم اثباتها ! [ص ٤٠٢] وأن اسماعيل أباظة وشواربى كانا يعارضان أشد المعارضة فى أن يطلب تـوسيع اختصـاص مجلس

---

(٢١٣) محمد شواربى باشا ، عين فى ٦ فبراير ١٨٨٤ عضوا بمجلس شورى القوانين ، فوكيلا للمجلس فى ١٧ أكتوبر ١٩٠٤ ، واستمر حتى حل المجلس .

(٢١٤) مـوسى غالب بـاشا ، عـين فى ٢٨ نوفمبـر ١٩٠٧ عضـوا بمجلس الشورى .

(٢١٥) الجملة من أول « اشتراكا » حتى كلمة « عليه » بين قوسين فى الأصل .

الشورى والجمعية العمومية ، وفى غيرهما[٢١٦] من العبارات التى تدل على هذا المعنى أو ما يقرب منه .

وعلمت أن السر فى ذلك ، أن الحكومة تريد أن تجيب جوابا يكون ظاهره القبول وباطنه الرفض : تريد أن تجيب بأنها تسعى فى اشراك الأمة معها بالتدريج ، وتبدأ فى ذلك بمجالس المديريات ! بخلاف ما إذا كان الطلب توسيع اختصاص مجلس الشورى والجمعية العمومية ، فانه لا يمكنها أن تجيب إلا بالرفض !

وأيد لى ذلك ، ما قاله لى رشدى باشا ــ فى اليوم التالى لتقرير تلك الطلبات ــ من أنه يفتكر أن الجواب يكون بقبول تنفيذ هذه الطلبات تدريجيا ! فهزأت به ونهرته ، وقلت له : أ إلى[٢١٧] هذا الحد تستغفل زميلك وأخاك ؟ إن الناس يتحدثون ـ حتى فى القهاوى ـ بأن الطلب والجواب متفق عليهما من قبل ! [ص ٤٠٣] فلا معنى لأن تنسب لنفسك شيئا من ذلك ، والأحسن ألا تعمد إلى استعمال مثل ذلك معى !

وقد ظهرت الجرائد ــ بعد هذه الطلبات ــ على اختلاف نزعاتها ، مادحة للطلبات التى تقررت . غير أن أسباب المدح مختلفة : « فالمؤيد » امتدحها لأنها نتيجة مسعاه ، وإن لم تكن كل ما طلبه فى الجمعية العمومية ! . و« الأهرام » ، لأن ذلك مطابق لفكر المعية ! و« اللواء » ، لأنه لم يرد أن يزيد فى عدد خصومه أعضاء الشورى ! . ولكن يظهر من كتابات « الدستور » وطعنه الشديد عليهم ، أن هذا القرار لم يكن مرضيا للحزب الوطنى .

---

(٢١٦) أى : ويعارضان فى غيرهما من العبارات . . الخ .

(٢١٧) فى الاصل « أعلى »

وتوهم الحكومة ، والجرائد المنتصرة لها ، أن من نتائج الاعتدال فى تلك الطلبات تقرير حضور النظار فى جلسات مجلس شورى القوانين ، وأن فى النية تخويلهم[218] بعض الشىء تكون قراراتهم فيه قطعية . فأما الأول ، فأمر متفق عليه من قبل هذا . وأما الثانى ، فبعيد الحصول ، وغاية ما يمكن هو أن تعرض عليهم جميع اللوائح ـ بما فيها لوائح التعليم ـ ولكن رأيهم فيها سيكون شوريا[219] . وهذا مما أرغب فيه ، لا على أنه الآن من اختصاصات مجلس الشورى ، بل ليجعل فى المستقبل من اختصاصاتهم[220] .

---

(218) يقصد : تخويل أعضاء مجلس الشورى ـ كما يفهم من السياق التالى .

(219) فى الأصل : « شورويا » .

(220) لكى نفهم هذه القصة حول مجلس شورى القوانين ، يلزم أن نستعرض تاريخ المحاولات التى جرت لتوسيع اختصاص هذا المجلس . لقد أنشىء مجلس شورى القوانين فى أول مايو ١٨٨٣ ، ليكون مجلسا استشاريا بالمعنى الصحيح ، تعرض عليه الأمور الهامة ، كالنظر فى الميزانية ومشروعات القوانين والأوامر العالية المشتملة على لوائح الادارة العمومية وغيرها من الأمور الخطيرة ، التى تعرض عليه بعد نظرها بمعرفة مجلس النظار ، لأخذ رأيه فيها ، بدون أن يبدى حكما نهائيا . وكان هذا المجلس يلتئم فى أوائل شهور فبراير وابريل ويونيه وأغسطس وأكتوبر وديسمبر ، ثم عدل موعد افتتاح دور انعقاده العادى الى اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة ، ويبقى دوره لغاية آخر شهر مايو من السنة المقبلة ـ واستمر ذلك حتى ٣٠ يونيه ١٩٠٩ ، وكانت جلساته لا يحضرها سوى أعضائه ، الى أن صدر القانون رقم ٣ فى ٣ مارس ١٩٠٩ ، فأصبحت هذه الجلسات علنية . وكانت الميزانية ترسل الى المجلس فى أول ديسمبر من كل سنة ليبدى رأيه فيها تفصيليا ، ولكن كان لناظر المالية الحق فى رفض=

= اقتراحات المجلس ويبين الأسباب ، دون أن يترتب على ذلك جواز المناقشة فيها .
وكان محظورا على المجلس المناقشة فى المسائل السياسية ، أو أن يتذاكر أو يبدى رغبة ما فى ويركو الآستانة والدين العمومى وكل ما التزمت به الحكومة بقانون التصفية ، أو بمعاهدات دولية . ولولى الأمر حل المجلس بأمر يصدر منه ، فتنتخب مجالس المديريات الأعضاء المندوبين المستجدين فى الثلاثة شهور التالية لتاريخ الحل ، أما الأعضاء الدائمون فيبقون فى وظائفهم فى المجلس المستجد .
ونظرا لضيق اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فقد جرت مطالبات بتوسعة هذه الاختصاصات ، أو بانشاء مجلس نيابى لمصر بدلا من المجلسين . ومن هذه المحاولات ما فعله الشيخ على يوسف فى ٢٣ فبراير ١٩٠٤ حين تقدم وهو عضو بالجمعية العمومية ، برغبة الى الجمعية يطلب فيها انشاء مجلس نيابى جديد لمصر « أسوة بالمجالس النيابية الحقيقية الموجودة فى كل مملكة سائرة فى طريق الارتقاء والنظام » .
وقد تقدمت الجمعية العمومية بهذا الاقتراح الى الحكومة ، ولكن الحكومة ردت فى ٣ ابريل ١٩٠٥ بأنه لا يمكن لها الاستجابة لهذا الاقتراح لخروجه عن اختصاصات الجمعية العمومية .
وفى جلسة ٢ فبراير ١٩٠٧ أعاد الشيخ على يوسف تقديم اقتراح آخر بانشاء مجلس نيابى لمصر ، مع توسيع اختصاصات مجالس المديريات ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ـ « الى أن يتم وضع النظام النيابى العام المطلوب » .
وكانت التوسعة المطلوبة بصفة مؤقتة تشمل « النظر فى كل ما يتعلق بالثروة العمومية والأمور الادارية العامة ـ بما فى ذلك سلطة التشريع ـ بحيث لا يصدر أمر منها الا بعد تصديق المجالس المذكورة كل فيما يخصه ، حسب التوزيع الذى يقتضيه نظام الأعمال فيها » .
وقد قررت الجمعية بأغلبية الآراء تبليغ اقتراح الشيخ على يوسف الى =

= الحكومة ، ولكن مدة عضوية الشيخ على يوسف انتهت فى نهاية دور اجتماع الجمعية العمومية الثالث عشر بالهيئة النيابية الرابعة ، فرشح نفسه لعضوية مجلس شورى القوانين عن مدينة القاهرة بالهيئة النيابية الخامسة سنة ١٩٠٨ ، ونجح ، ولكن محكمة استئناف مصر حكمت فى أول فبراير ١٩٠٨ بابطال انتخابه ، وانتخب بدله حسن مدكور باشا .

وقد شهد عام ١٩٠٨ محاولات أخرى فى مجلس شورى القوانين ، حين وافق المجلس بجلسة ٢٥ فبراير ١٩٠٨ على تشكيل لجنة مؤلفة من تسعة أعضاء للنظر فى مواد القانون النظامى . وفى ٢٥ يونيه ١٩٠٨ سنحت الفرصة لمناقشة هذه القضية حين أرسلت الحكومة للمجلس مشروع قانون توسيع اختصاص مجالس المديريات ، وفى ١٥ يوليو ١٩٠٨ سافر وفد على رأسه اسماعيل أباظة باشا الى لندن لرفع صوت مجلس الشورى فى انجلترا ، وقدم بالفعل تقريرا للسير جراى (مما سوف نعرض وثائقه بعد قليل) .

وفى ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ دارت فى مجلس الشورى مناقشة طويلة حول هذا الموضوع ، تشعبت فيها آراء الأعضاء بين ايجاد مجلس نيابى ، أو توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات ، أو تأجيل طلب المجلس النيابى الى حين انعقاد الجمعية العمومية ، أو الانتظار الى أن تتم اللجنة المشكلة لتعديل القانون النظامى عملها فيه ، أو تأجيل النظر فى ذلك الى الدور المقبل !

وقد انتهى النقاش بتأجيل النظر فى المشكلة برمتها الى الانعقاد المقبل ، وهو ما حدث فى جلسة أول ديسمبر ١٩٠٨ .

وهنا نصل الى النقطة التى وردت فى مذكرات سعد زغلول ، لأن المجلس قرر باتفاق الآراء ان يطلب من الحكومة « اعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة أمورها الداخلية وتدبير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى ، وفى تقرير=

= الضرائب والرسوم ، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية ، والامتيازات القنصلية ، والدين العمومي . وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروباويين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على ويركو الآستانة ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات » .
وطلب المجلس من الحكومة ان ترسل اليه هذا القانون ــ بعد اعداده ــ لابداء رأيه فيه . وفى مقابل ذلك حل لجنة التسعة التى ألفها بجلسة ٢٥ فبراير ١٩٠٨ . كما قرر تشكيل لجنة خصوصية لنظر مشروع قانون مجالس المديريات .

هذا فيما يتصل بمحاولات توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات .
أمافيما يختص بالوفد الأباظى ففيما يلى مقتطفات من خطبة اسماعيل أباظة باشا فى فندق الكونتنتال يوم ١٣ يوليو ١٩٠٨ ، قبل سفره والوفد الى لندن ، ثم نص تقرير الوفد الأباظى للسير جراى) .

خطبة اسماعيل أباظة فى الكونتنتال يوم ١٣ يوليو ١٩٠٨ .

« أردنا بهذا الاجتماع أن نستودعكم الله قبل سفرنا الى لوندرة .
ان فكرة سفر بعض الأعيان الى لوندرة أيها السادة لم تكن فكرة هذا الشهر ، ولا هذا العام ، بل هى فكرة قديمة جدا . وقد تجدد الكلام فيها أخيرا فى مثل هذا الشهر من السنة الماضية بين بعض أعضاء مجلس شورى القوانين ، فى فرصة جمعتهم برمل الاسكندرية عند المرحوم حسن عبد الرازق باشا ، مذ كان مقيما به للاستشفاء . ولقد دار أيضا بخصوصه مكاتبات بين بعض الأعضاء الذين كانوا بالقطر المصرى وبين زملائهم الذين كانوا بأوربا فى ذلك العهد .
عادت الفكرة فتجددت بين بعض الأعضاء فى شهر أكتوبر الماضى ، عندما كانوا يشتغلون بوضع الرد الذى وضعوه على ملاحظات جناب اللورد كرومر على مطلب الجمعية العمومية ــ وهو الرد الذى طبع =

= باللغتين العربية والفرنساوية ووزع على أرباب الصحافة وغيرهم بمصر وأوروبا .

ثم نظرا لعدة اعتبارات ، تأجل انفاذ هذه الفكرة الى هذا الصيف ، وفى شهر مايو الماضى ، بمناسبة السياسة التى اتبعتها الحكومة فى مشروع مجالس المديريات الجديد ، عند عرضه بصفة غير رسمية على اللجنة التى كانت مشكلة لنظره من أعضاء مجلس شورى القوانين .
وقد بقيت هذه الفكرة ثابتة بيننا ، فقررناها بكل امتنان وارتياح ، وسننفذها صباح باكر بمشيئة الله تعالى .
أما الغرض من السفر فهو رفع صوت الضرر والاستياء للأمة الانجليزية بعاصمة بلادها ، (أولا) من ممانعة حكومتهم للحكومة المصرية من اجابة مطالب الجمعية العمومية . (ثانيا) لتبديد الخرافات والأوهام التى ألصقها بهذه المطالب الحقة العادلة أعداء مصر والمصريين هنا وهناك . (ثالثا) من السياسة التى تسير عليها الحكومة الانجليزية فى بلادنا ــ وخصوصا فى طريقة التعليم ، وتأخير الصناعة ، وحفظ الأمن ، وكيفية تصرفات بعض أبنائها فى المصالح التى يتولونها ، وحرمان ذوى الاستعداد والكفاءة من المصريين من الوظائف العمومية كلما سنحت الفرصة وساعدت على ذلك الظروف ؛ وصرف الأموال ــ وعلى الاخص الاحتياطى منها ، الذى هو عدة البلاد فى أوقات شدتها ــ قبل أخذ رأى الأمة فى الوجوه التى تكيل فيها هذه الأحوال كيلا ــ وفى غير ذلك من الأعمال والاجراءات المشهورة التى تشكو منها خاصةُ المصريين وعامتُهم فى جميع الأمور والمصالح والادارات . وبالجملة لتنبيه الأمة الانكليزية لحث حكومتها على وفاء وعودها للمصريين ، الذين ينتظرون منها احترام تلك العهود .

اننا نعتقد ــ بكل جوارحنا واحساساتنا ــ بأن مخابرة القوم فى بلادهم ، ورفع الصوت فى وجوه صحافتهم ونوابهم ، أضمن وسيلة=

= لنيل المطلوب بواسطتهم . وخصوصا أن هذا العمل يؤيد مبدأ القائلين بأن لابد للمصريين من الاعتماد على أنفسهم ، وعدم القعود والارتكان على مساعى وأقوال غيرهم .

على أن فتح باب المواصلات والزيارات بيننا وبين الأمة الانجليزية أمر لابد منه لفائدة مصر ، ولمصلحتها . وإن هذه الخطوة التى نخطوها الآن البتة منها عاجلا أو آجلا ، ولكن كلما عجلنا بها كلما اقتربنا الى ساحل السعادة والاستقلال ، وها نحن الآن نضع الحجر الأول منها بالنسبة لسفر الأعيان .

أما من يخالفنا عليها ، فلا يجمل به أن يعرقل بانتقاد أو غيره مسعى اخوانه الذين يسعون للخير لبلاده . فان الغاية تبرر الواسطة ، والبلاد فى حاجة الى كثرة العمل ، والى تعدد صنوف العاملين لها من أبنائها .

لسنا ندرى حكمة القائلين إن من مصالح المصريين ألا يعرفوا للانكليز وجودا ، وأن لا يوجهوا لهم مطلبا ولا قولا ــ مع أننا جميعا ، وجرائدنا بأسرها فى مقدمتنا على اختلاف المذاهب والمشارب ، تقول فى كل وقت وفى كل ساعة وفى كل مكان أن الانكليز استأثروا بكل الاعمال ، والانكليز وضعوا بين أيديهم كل شىء ، والانكليز استقلوا بكل نفع وفائدة ، الانكليز يعارضونا فى مطالبنا الحقة العادلة ، والانكليز يحاربونا فى تعليم أبنائنا ، والانكليز يبددون أموالنا ، ويعبثون بنظاماتنا ، ولا يحترمون آراءنا ، والانكليز قد اغتصبوا حقوقنا السياسية ، والانكليز ضيقوا علينا الخناق ، وضغطوا على أنفاسنا حتى بلغت الروح التراقى ، ونحن لا حول لنا ولا قوة على ردهم وايقافهم عند حد ! ثم نقول ــ بعد ذلك ــ لا ينبغى أن يعرف المصريون الانجليز ولا بلاد الانكليز ، حتى ولا عند المطالبة باسترداد الحق المهضوم ، وخصوصا عندما تقول حكومتهم بلسانها الرسمى فى عاصمة بلادهم قولا نراها تعمل بعكسه فى بلادنا !

أيها السادة ، اذا لم نوجه أقوالنا ومطالبنا للانجليز ــ هنا أو فى بلادهم ــ فهل نوجهها للجناب العالى الخديوى ؟ وقد وضع لحكومته =

= نظاما جرى عليه ، واختار لنفسه أن يسير معها فى حكم البلاد على مقتضاه ، جريا على النظامات التى تسير عليه ملوك الممالك المقيدة الدستورية ، هذا فضلا عما قضت به الظروف من لزوم اتفاق سموه مع الحكومة الانكليزية على ما يريد أن يضعه من النظامات العامة فى البلاد .

أو نوجهها لحضرات النظار ، وهم ــ كما تقول الجرائد ، وكما يقال ــ لا ارادة لهم ولا وجود ، وأنهم مسيرون فى أعمالهم ــ حتى وفى أقوالهم ــ لا مخيرون . لا ينطقون الا اذا شاء الانكليز أن ينطقوا ، ولو فى مقام السكوت ! ولا يصمتون الا اذا شاء الانكليز ان يصمتوا ، ولو فى احتفال رسمى وافتتاح معهد علمى !

إن حكومة انكلترا إما أن تكون مدينة لنا بعهود ووعود ، وهى تماطلنا فى الوفاء بها ، وإما أن تكون قد اعتدت علينا واغتصبت حقوقنا . وفى كلتا الحالتين فان أصول الشرائع السماوية والأرضية فى العالم بأسره لا تبيح أحكامها مطالبة المدين أو المغتصب إلا فى محل اقامته ! سواء كانت المطالبة بالوسائل الودية أو بالطرق القضائية .

هذا فضلا عن أن المدين الحقيقى أمامنا ، والمغتصب لحقوقنا هى الحكومة الانجليزية ، التى مقرها عاصمة بلادها (لوندره) لا جناب المعتمد الذى أمامنا ، ولا رجال الانجليز الذين يؤدون وظائفهم فى بلادنا بصفة موظفين مصريين فيها .

إن الأمة المصرية ليست من نوع الحيوان المستأنس ، ولا هى من أبناء مجاهل افريقيا ، ولا هى غير أهل للمدنية والارتقاء ، ولا أن الحكومات السابقة سلبت منها صفات الحكم الذاتى ولن تعود لها أبدا ــ كما قال جناب وزير الخارجية الانكليزية لاعضاء البرلمان ــ ولا ان الطبقات العالية والمتوسطة من الأمة المصرية راضية بالحالة الحاضرة ، وأنها مقتنعة بأن البلاد لم تستعد للآن ، حتى ولا لمبادىء الحكم الذاتى ــ كما جاهر بذلك جناب العميد الحالى بين قومه بلغتهم فى بلادهم ، وبيننا بلغتنا فى بلادنا . =

= أيها السادة ان كان عددنا قليلا فى هذا العام فبسبب : أولا أننا فى الخطوة الأولى فى هذا الطريق ، وثانيا أننا رأينا أن يكون جمعنا مؤلفا من ذوى الصفات النيابية . ولنا عظيم الأمل فى أمتنا المصرية بما أودعه فيها البارى من الفطنة والذكاء وبما تنتظره من وراء جهادكم فى هذا السبيل أن يكثر عدد الوفود ، لا عدد الاشخاص فقط ، فى العام المقبل بمشيئة الله وقوته . وما ذلك على الله وعلى أمتنا وعليكم بعزيز .

(الجريدة فى ١٤ يوليو ١٩٠٨)

تقرير الوفد الأباظى للسير جراى

نتشرف بأن نقدم لسعادتكم آراءنا ، التى نحن متأكدون من أنها آراء عدد كبير من رجال مصر العموميين والخصوصيين . وافكارنا ، الخاصة بالنظامات الدستورية وغيرها من الأمور المحتاجة للاصلاح ، الذى وعدتم به منذ عهد اللورد دوفرين الى الآن ، ورغبة من الحكومة الانكليزية فى مساعدة المصريين على ادارة شؤونهم بأنفسهم نهائيا — فان هذه أمنية كل وطنى ورغبته فى مشاركة الحكومة فى القيام بالاصلاحات التى تؤدى الى هذه الغاية .

ونحن على يقين أنه لم يخيب تلك الأمال التى طرحناها الا للعثرات التى تقف فى سبيل انتقال حكومة مصر من حال الى حال ، والصعوبات التى تخلقها العلاقات المالية بين مصر وأوربا . وأملنا عظيم أنه متى ألفتت حكومة جلالة الملك نظرها الى تلك الصعوبات ، ذللتها سريعا .

فبكل احترام نبدى لسعادتكم أنه ليس هناك تدبير كاف لتوسيع نطاق فائدة الأمة وسلطتها فى ادارة شؤونها الاقليمية والعمومية . فان الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين باقيان بلا قوة تشريعية ، والجمعية لا تنعقد الا مرة كل عامين ، ولا تدوم كل مدة أكثر من أيام قلائل ! وكلا المجلسين ليس لديه قوة لاتخاذ أية وسيلة فى أى أمر . ومنذ أنشئا لم يتدخل اليهما شىء من الاصلاح . =

= نحن حين نفهم أن رأى سعادتكم ورأى الحكومة الانكليزية هو أن الشعب المصرى ليس أهلا لتوليه حكم نفسه . ولكننا نرى أن لا وسيلة لذلك الا بالتمرن على ذلك الحكم . نحن لا نريد تغيير الحالة الحاضرة ! ولكننا نجد الوقت قد حان ـ ان لم يكن قد مضى لادخال الحكم الشخصى فى مجالسنا .

ونسأل بكل احترام حكومة جلالة الملك أن تنصح الحكومة المصرية لتتخذ جميع الوسائل والأعمال اللازمة لمنح الأمة حكومة شوروية محدودة . أعنى حكومة شوروية لا دخل لها فى المسائل الخارجية ، والدين العمومى ، والامتيازات ، والمعاهدات التى بينها وبين الحكومة الأخرى ، واعطاء الامتيازات للشركات ، ولا قانون التصفية . فان لم يكن لهذه الاصلاحات الآن مجال ـ فنطلب توسيع سلطة المجالس الحاضرة (مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) .

ومن المسلم به على ما أظن أن احدى الخطوات الطبيعية اللازمة لادخال الحكم الذاتى هو تقدم المجالس المحلية فى المديريات . وقد وضع « قنصل انجلترا الجنرال » بمصر أخيرا مشروعه فى مسئلة أن سلطة مجالس المديريات فى قانون سنة ١٩٠٩ هى تقريبا هى بنفسها التى كانت فى قانون ١٨٨٣ ، كأن هذه المجالس لم تتقدم فى ٢٦ عاما الماضية خطوة واحدة فى سبيل الاصلاح ! قلنا « تقريبا » ، لأن المادتين ٧ ، ١٠ من القانون الجديد ليستا فى القديم . وقلنا « نفسها » لأن المادة ٢ من القانون الجديد هى نفسها التى فى القديم ، وهى المتعلقة بوضع الضرائب الوقتية للاحتياجات فى المديريات ، ومفادها أن حكم مجالس المديريات لا ينفذ الا بعد تصديق الحكومة .

ان اختصاصات هذه المجالس هو ما جاء بالمواد ٣ ، ٤ ، ٥ من القانون القديم وما جاء أيضا فى المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ من القانون الجديد مع بعض التغيير فى الكلمات والوضع .

وزيادة على ذلك فانه لم يحدد وقت لاجتماع هذه المجالس . وبما أن =

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

= جميع أعمالها تحت سلطة المدير المطلقة ، فانه من الممكن ألا تجتمع غير مرة فى كل سنة ــ كما حصل فى الستة والعشرين عاما الماضية .
ومجالسنا لا يسمح لها بالتداخل فى التعليم العالى والثانوى والابتدائى ، مع أنه من الواجب أن تتداخل فى ذلك ، لاهتمام الأمة بها ، ولعجز نظارة المعارف عن عمل كل ما يطلب منها .
ان مفاد الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون الجديد ، هو أن ربع المبالغ التى تخصص للتعليم تصرف على المدارس التى تعلم فيها لغة أجنبية ، وتصرف الثلاثة ارباع الباقية على الكتاتيب ! مع أنها لا تحتاج لمثل هذا المقدار بما أن ما يتبرع به الأعيان فى كل ناحية من نواحى القطر ، وما يخصصونه لها من الأراضى والأملاك كاف للصرف عليها (راجع الصحيفة ٣٤ من تقرير سنة ١٩٠٧) .
وهناك جملة اختصاصات مهمة لم تعط لمجلس المديريات المذكورة ، مثل محاكمة العمد والمشايخ والمجالس الحسبية والنظر فى مخالفات الرى ووغيرها .
فان كلا من هذه المواد تنظر فيها الآن لجنة خصوصية . ويظهر لنا أن يكون من الأصلح أن تجعل من اختصاص لجان من مجالس المديريات . وقد جاء فى القانون الجديد أن هذه المجالس تكون استشارية فقط كما هى ، بمقتضى قانون ٨٣ ، الذى وضع وقتما كانت البلاد بحالة ثورة وهيجان . ولذلك نطالب بكل احترام أن تعطى لهذه المجالس سلطة وضع ضرائب وقتية على الأراضى ، بتصديق الجمعية العمومية ، ويخول لها صرف ما يتحصل منها فى سبيل التعلم تحت مراقبة الحكومة .
وإن من المسلم أن التربية هى احدى الوسائل لتأهيل الأمة لأن تحكم نفسها بنفسها . وإننا نعترف بما لمندوبى حكومة جلالة الملك بمصر من الفضل لاهتمامهم بتوسيع نطاق الكتاتيب ، وقد ساعد أعيان البلاد بكل غيرة فى هذا السبيل ، وهم راغبون فى استمرار هذه المساعدات .
ولكننا نريد أن نعبر لسعادتكم عن اعتقادنا فى أن طريقة التربية بمصر=

= يجب أن تغير كلها . ونرى أن مجالس المديريات يمكنها أن تأتى بعمل مفيد فى نشر التعليم الابتدائى والثانوى ، الذى لم ينتشر للآن الانتشار اللازم . وأخيرا نطلب من الحكومة بكل احترام ادخال الاصلاحات الآتية :

١ ــ زيادة التمرين فى المدارس ، وخصوصا العالية منها .

٢ ــ اعادة تعليم التاريخ الطبيعى والكيمياء العضوية والتمرين على الترجمة ، مع اضافة مسك الدفاتر والمواد الأخرى اللازمة للتجارة .

٣ ــ استعمال اللغة العربية فى التعليم بمدارس الحكومة .

٤ ــ زيادة عدد مدارس المعلمين العالية ، لتخريج معلمين أكفاء فى جميع العلوم يمكنهم المساعدة على تقدم العلوم بمباحثها العلمية .

٥ ــ زيادة عدد الطلبة فى ارساليات الحكومة العملية الى الخارج ، مع تخصيص بعضهم للتفرغ لعلوم مخصوصة فى أهم مدارس أوربا .

٦ ــ أخذ رأى وتصديق مجلس الشورى على جميع اللوائح والقوانين الخاصة بالتعليم قبل تنفيذها .

٧ ــ تشجيع التعليم الصناعى والزيادة فى عدد المدارس والمصانع (الورش) فى جميع أنحاء البلاد .

ونريد أن نضيف الى هذه الطلبات طلبين آخرين :

١ ــ إنا نطلب بكل احترام أنكم تساعدون الحكومة المصرية على الحصول على قبول الدول بجعل المحاكم المختلطة مختصة بالحكم فى الجنح والجنايات التى يرتكبها الأجانب ، كما تنظر الآن فى القضايا المدنية التى لهم فيها شأن .

٢ ــ اننا نتجاسر لأن نطلب منكم أيضا أن يهتم مندوب الحكومة الانكليزية بمصر بتعيين المصريين الأكفاء فى الوظائف التى يمكنهم القيام بها ، فان الجارى الآن ليس فقط تعيين الانكليز فى الوظائف التى يمكن المصريين القيام بها ــ بل انه جار تعيينهم فى الوظائف التى كان يشغلها المصريون بكل كفاءة . =

وكتبت جرائد الخميس والجمعة أن النظار سيحضرون مجلس شورى القوانين هذا اليوم (السبت ٥ ديسمبر سنة ٩٠٨) . ولكن النظار لم يكونوا يعلمون شيئا من ذلك حتى الساعة الحادية عشرة من مساء الجمعة ! وأخبرنى رشدى أنه ذهب يسأل رئيس النظار عن هذا الخبر ، فقال له انه سيعلم[٢٢١] ذلك غدا . وفى الساعة تسعة وردت إشارة تليفونية من سكرتير رئيس النظار ، بطلب الحضور فى الساعة عشرة .

وتوجهت فى الساعة المذكورة ، ووجدت زملائى داخلين ، فدخلت معهم . ولاحظت للرئيس عدم مناسبة التأخر فى الدعوة للحضور إلى الساعة التى حصلت فيها ! فلم يحر جوابا !

ولما أخذ القوم مجالسهم ، قال ــ وهو جالس ــ إن المادة ٢٧ و ٢٨ تجيزان للنظار الحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين . وقد عولنا على ذلك حتى يحصل التبادل فى الأفكار بيننا وبينكم ، ويكون[٢٢٢] من وراء هذا التبادل الخير للبلاد .

= قد اجتهدنا فى شرح مسئلتنا بكل اختصار ، مراعاة لوقت سعادتكم ، ولكننا على استعداد لأن نثبت لكم عدالتها واعتدالها بما معنا من الأوراق والمستندات ، وإننا نعبر لكم بكل احترام عن أملنا فى أن سعادتكم تمنحون نداءنا التفاتكم السامى ، حتى يتيسر لحكومة جلالة الملك القيام بوفاء وعودها التى تعهدت بها للمصريين بواسطة رجالها الرسميين .

(الجريدة فى ١٧ أغسطس ١٩٠٨)

(نقل الخطبة وراجعها : سامى عزيز)

(٢٢١) اضفنا « انه » لتستقيم العبارة .

(٢٢٢) فى الأصل : « ويكن » .

فقام إسماعيل أباظة ، ورحب بهذه الخطة ، وأنحى باللائمة على الحكومة السابقة ، وطعن عليها طعنا شديدا ، أظهر التأفف منه رئيس النظار . فقلت له : ألم تعرض عليك هذه الخطبة قبل تلاوتها ؟ فقال : لا ! فأبديت العجب من ذلك ! . وقام بعده حسن بك بكرى[٢٢٣] ، وتلا خطبة بالترحيب بخطة الوزارة الجديدة ، ودعا ـ كسابقه ـ للحضرة الفخيمة الخديوية .

ثم سأل الرئيس عن الأعمال فى هذه الجلسة ؟ فقال أباظة باشا : لائحة الرسوم الشرعية ، ولائحة الخبراء . فأمر بالشروع فى العمل . فقلت له : إن جدول الأعمال لم يعرض علينا ، ولم نستعد للمناقشة فيه . وقال له هذا القول محمد سعيد ، فقال : [ص ٤٠٤] لا ضرر فى ذلك ! وأمر بالاستمرار .

ودارت المناقشة على رسم الايلولة ، فدخلتُ فيها ببعض الكلمات . وكان الأعضاء يميلون إلى تخفيضها ، فأشار الرئيس بتأجيلها إلى جلسة أخرى . ثم فتحت المناقشة فى مسألة رسم الأوقاف ، وأشار فيها[٢٢٤] بالتأجيل كالأولى . ثم قال : إنا الآن منصرفون ، وسيبقى ناظر الحقانية للتداول معكم .

وانصرفنا وفى أثناء الانصراف ، تكلمنا بعض كلمات فى شأن هذه المعاملة . ثم ذهب الرئيس ، واجتمع الاخوان فى قاعة ناظر الحربية ، وتداولنا فى هذا التصرف ، فأجمع الكل على عدم

---

(٢٢٣) حسن بك بكرى ، عضو منتخب بمجلس شورى القوانين عن مديرية قنا فى سنة ١٩٠٥ ، وتجدد انتخابه فى الهيئة النيابية الخامسة من ٢٥ /١٩٠٨/٢ الى ١٩١٣/٦/٢٠

(٢٢٤) فى الأصل : « ثم أشار » . وقد أجرينا التعديل لتستقيم العبارة .

استحسانه ، وعلى وجوب الملاحظة عليه حتى لا يتكرر مرة أخرى . وتقرر أن يوضع نظام لحضور النظار هذا المجلس ، وأن يكون لهم محل مخصوص فيه ، لا يشاركهم فيه رئيس المجلس ، ولا أحد من وكيليه(٢٢٥) ، وأن يعلن جدول أعمال كل جلسة قبل انعقادها ، إلى كل من النظار ، وكذلك يلزم أن توزع الأعمال التى تعرض على مجلس النظار قبل انعقاده بزمن كاف لدراستها . ثم اتفقنا على الاجتماع عند الرئيس فى الساعة التى أحددها معه ، وأعلنهم بها .

لم يتكلم فى هذه الجلسة رئيس المجلس ، ولا أحد من وكيليه بكلمة ما . وتلا أباظة باشا خطبته : نصفها قائما ، ونصفها جالسا ! ويظهر أن المجلس لم يكن عنده خبر رسمى بمقدم النظار فى هذه الجلسة ، وأن الذى اختص بعلم هذا السر من أعضائه هو أباظة وحسن بكرى فقط ، ولذلك استعدا للخطبتين اللتين تلياها ! وقال لى الرئيس ــ عند انصرافه ــ إن الذى كتب الخطبة لحسن بكرى ، هو صاحب المؤيد !

[ص ٤٠٥]

فى سنة ١٨ (٢٢٦) قرر مجلس النظار نسبة مخصوصة للرتب والنياشين التى تطلبها النظارات لموظفيها ، الذين تكون ماهياتهم فوق

---

(٢٢٥) كان وكيلا مجلس شورى القوانين هما كل من محمود سليمان باشا ، الذى عين فى ١٣ مارس ١٩٠٢ ، وثبت فى ٨ فبراير ١٩١١ ، واستمر فى وظيفته حتى حل المجلس ، أما الوكيل الثانى ، فهو محمد شوارب باشا كما ذكرنا .

(٢٢٦) هكذا فى الأصل ، وهو سهو من سعد زغلول ، ولعله أراد استكمال السنة ، ثم نسى !

أحد عشر جنيها . وكان موظفو نظارة المعارف ــ فى ذلك الوقت ــ من هذه الطبقة ، أقل من مائتين . ولكنهم زادوا سنة عن سنة ، حتى بلغ عددهم الآن ستمائة تقريبا . ولكن مقدار الرتب والنياشين لم يزد ــ بزيادتهم ــ على النسبة المذكورة . فتكلمت عن هذه المسألة بمجلس النظار ، وأبنت وجه ظلم موظفى المعارف فيها . فوُعدت بالنظر فيها وتقريرها على وجه أعدل . وبلغنى دنلوب أولا ، ورئيس النظار ثانيا ، أن المستشار المالى وضع قاعدة لهذه الامتيازات ، وهذه القاعدة بنيت على الأساس الآتى :

حصَر الموظفين[٢٢٧] الذين تزيد ماهياتهم على[٢٢٨] أحد عشر جنيها فى الشهر ، وعدد الامتيازات التى هم حاصلون عليها الآن : ونَسَب بين عدد الامتيازات وعدد الموظفين ، وخارج النسبة جُعل هو القاعدة للاستحقاق . ثم حصر عدد الموظفين فى كل نظارة على حدتها ، وعدد الامتيازات الحاصلين عليها ، ونسب بينهما ، فان كان خارج النسبة زائدا على[٢٢٩] خارج النسبة العمومى ، فان النظارة التى فيها هذه الزيادة لا تمنح امتيازا ، حتى ترجع إلى النصاب العام . والنظارة التى يكون خارج النسبة فيها أقل من النصاب المذكور ، تستوفى ما نقصها على خمس سنوات ، فإن كان الناقص عبارة عن خمسين ، منحت كل سنة عشرة ، حتى تستوفى نصابها !

فرأيت أن هذا النظام مجحف بنظارة المعارف مرتين : مرة لأنه أضاع حقها على حسب القاعدة التى قررها مجلس النظار سابقا ، ومرة

---

(٢٢٧) فى الأصل : « الموظفون » .
(٢٢٨) فى الأصل : « عن » .
(٢٢٩) فى الأصل : « عن » .

لأنه قضى عليها بأن لاتحصل على ما تستحقه بموجبه ، الا بعد خمس سنين . فعارضت فى ذلك ، فقيل لى : الأحسن عدم المعارضة ، لأن الحكومة تريد بهذا التضييق أن تكون قدوة للأمير ، حتى لا يطلق يده بالإعطاء ، ولا يسرف فى الإحسان . قلت : ما أحسن القصد ، وما أسوأ العمل[٢٣٠] ، لأن التضييق سيحصل على قوم دون أن يؤثر على آخرين . وأرى أن كل نظام جديد يلزم أن يكون القصد منه منع الظلم الناشىء عن النظام القديم ، وكل قاعدة جديدة أيدت ظلما قديما فهى ظالمة ، لا يصح تقريرها . وشكوى الناس ليس من الاسراف فى منح الرتب ، ولكن من أسباب منحها ! فاذا منحت لأسباب شريفة ـ مهما كانت كثيرة ـ فلا شىء فيها ، ولا اعتراض للناس عليها .

[ص ٤٠٦]

فى يوم ٣٠ نوفمبر ، انعقد مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالى بسراى عابدين ، وتليت فيها الميزانية ، فلم يبد أحد ملحوظات عليها ، وإنما هنأ رئيس النظار المستشار المالى على تمكنه من وضعها على طريقة جعلت الايرادات أزيد من المصروفات بمبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه !

فقلت : إن هذه نتيجة غير منتظرة ، ولو كنت أعرفها لطلبت لنظارة المعارف من المال أزيد مما تحصلت عليه ! فقال المستشار المالى : إنك أُعطيت كفايتك من المال ! فقلت : إنى محتاج لشىء كثير منه ، والذى طلبته ليس هو كل ما تمس الحاجة إليه ، بل ما اشتدت حاجة المعارف له .

---

(٢٣٠) فى الأصل : « أسوء » .

فقال الجناب العالى ضاحكا : إلى أى حد تنتهى طلباتك ؟ ثم قال : وعلى ذكر المال ، أريد أن أعرف متى تقف نظارة المعارف عن مطالبة مصلحة الأوقاف بزيادة ما تأخذه سنويا منها ؟ فقد طلبَت فى هذا العام زيادة عن مبلغ ٢٢٫٠٠٠ جنيه ، مبلغ ٣٫٠٠٠ جنيه . وقال : إن الأوقاف يصرف كثيرا فى وجوه التعليم وغيره ـ على أن أهم ما يجب عليه صرف العناية اليه هو تعمير المساجد التى تخربت فى كثير من الجهات ، وتعطلت فيها اقامة الشعائر !

فقلت إن ما تعطيه الأوقاف من المال للمعارف ، هو من إيراد أملاك موقوفة عليها ! ونحن مستعدون لتقديم الحساب إذا اطلعنا على حجج الإيقاف . وقد طلبناها كثيرا من إدارة الأوقاف ، فأبت إظهارها !

فقال حسين رشدى باشا : إن الأوقاف تدفع أكثر مما ينتج من الأملاك المذكورة ، وإن نظارة المعارف تصرف هذه الأموال فى غير مصارفها الشرعية ! قلت : إن هذه مسئلة قديمة من يوم أن كنتَ أنت بالمعارف ، تعلم حقيقتها أكثر منى . فقال : نعم أيام كنت بالمعارف مفتشا . وضحكنا نوعا . ثم قال بطرس باشا : إنه لا حق لك فى طلب الحجج ، لأنك وكيل ، وكل وكيل ملزم بتقديم الحساب لموكله . قلت : وكيل على شرائط[٢٣١] مخصوصة . وانتهى الكلام على المحاسبة .

ثم حصلت المداولة فى مصروفات انتقال ما يطلبون من التوظف من الأوروباويين فى بلادهم[٢٣٢] . فقلت : إن هذه القاعدة يجب أن

---

(٢٣١) يقصد بشرائط : « شروط » .

(٢٣٢) يقصد مصروفات انتقال الموظفين الأوروبيين من بلادهم الى مصر ، وهى عبارة ركيكة .

تعمم على الوطنيين الذين ينتقلون من محلات إقامتهم إلى مكان آخر . فقال بطرس باشا : إن هذه مسألة أخرى ! قلت : هى المسألة بعينها ! فالموضوع كله إنتقال أشخاص بسبب التوظف . فقال رشدى باشا : إن هذه المسألة بحثت فيها نظارة المعارف أيام كنت بها . فقال الجناب العالى : ولكنها أهملت من ذلك العهد ! فقال المستشار المالى : إن هذه المسألة لم تعرض على اللجنة المالية ، وإن كان لنظارة المعارف طلبات فيها فلتعرضها على حدتها .

ثم تكلم الجناب العالى بشأن تعيين حسين واصف ، مفتش الرى بالفيوم ، مكان اسماعيل باشا سرى فى مجلس الأوقاف الأعلى . فقلت : هل هو كفء لهذه المأمورية ؟ وهل عنده خبرة بالأراضى وقيمها حتى يمكنه القيام بمأموريته ؟ فقال اسماعيل سرى : نعم ، له كل ذلك ، وربما كان علمه أوسع [ص ٤٠٧] من علم عبد الله بك وهبى ـ الذى كنت عرضته بدله[٢٣٣] ، غير أن هذا أمهر وأقدر على الحركة . قلت ـ بصوت منخفض لم يسمعه غير الجناب العالى ـ : ليس لنا حاجة لتلك المهارة وذلك الاقتدار ! .. فتبسم ضاحكا .

ثم حصلت المداولة فى بقية المسائل ، وهى عادية ، وانصرف كاتم السر ، فقال بطرس باشا : إن سعد باشا استدعى لديه بعض التلامذة ، ونصحهم بالعدول عن خطتهم ، وهو يعرض تفصيل ما جرى . فعرضته اجمالا . فقال الجناب العالى : ولكن هؤلاء التلامذة ـ بعد أن خرجوا من عندك ـ قالوا إنك قلت لهم إن عقاب اخوانهم بالإيقاف مدة شهرين شديد ، ولكنك لم تر بداً من توقيعه ، لأنه صادر من مصدر عال ! وإن لطفى بك السيد أخبر التلامذة بأنهم

---

(٢٣٣) فى الأصل : « بدلى » .

يتصبرون ولا يهيجون ، لأن لديه وعدا من ناظر المعارف بالعفو عنهم ، اذا هم سكتوا ! قلت : كل هـذا ليس بصحيـح . وفصلت بعض ما قلته له ، وأضفت إلى ذلك إنى بلغت المحادثة التى جرت بينى وبينهم عقب حصولها إلى رئيس النظار وناظر الداخلية والحقانية . ثم انفض المجلس على ذلك .

وعند الانصراف ، طلبت من جنابه أن يأذن لى بالمثول بين يديه مرة أخرى ، لأعرض عليه المسألة بكل تفاصيلها . وفى الساعة أربعة وربع من اليوم نفسه عدت اليه ، فقال : إن المسألة هى فى أنك تشدد الأوامر على نظار المدارس ووكلائها ، وهم يشددون على الطلبة ، فمن ذلك ظهرت تلك الإشاعات !

قلت : حقيقة إن هذا التشديد حاصل ، غير أنى أعود إلى التأكيد بعدم صحة تلك الرواية . وفصلت له ما جرى . ثم قلت له : إنى أشتغل بصدق واخلاص ، ولقد تأثرت جدا من بعض التلامذة الذين علمت بأنهم لم يقوموا بالاحترام اللازم لشخصك الكريم ، وشددت الأوامر على نظار المدارس بأن يلفتوا الطلبة إلى ذلك ، ولم أتعود النفاق فى القول أو العمل . فقال : إنى أعلم ذلك ومتأكد منه ، وانى أراك تشتغل بكل ما فى وسعك ، ولا يسعنى إنكار ذلك لأنى أكـون منكرا للفضـل ، وباخسـا للناس أشيـاءهم ـ إلى غير ذلـك من الكلمات المرضية . فشكرت ، ودعوت ، وانصرفت .

وفى أثنـاء الحديث ، أخبـرنى أن سبب اعتصـاب التـلامـذة فى المهندسخانة ، ما يشاهدونه من ضعف الأساتذة ، وفيهم معلم مريض صـوته ضعيف لا تسمعـه التلامـذة ! فقلت : لا علم لى بـذلـك ، وسأحققه ، ومن كان ضعيفا لا نتأخر عن استبداله .

وقد تكلم معى مدير الزراعة والصناعة ــ الذى اعتمد عليه ــ فى شأن استبدال ناظر المدرسة بغيره لضعفه[٢٣٣م] . وقد تكلمت فى هذا المعنى مع المدير المذكور فى اليوم الثانى ، فأكد بأن كل المعلمين فى مدرسة المهندسخانة أكفأ ، ولم يعلم بأن فيهم مصابا بالسل . ووعد بأنه يبحث عن ذلك ، وقال بأنه ، وإن كان بين الوكيل والناظر نوع من المنافسة ، بسبب طمع الأول فى وظيفة الثانى ــ ولكن ذلك لم يتعدهما إلى الخارج .

[ص ٤٠٨]

علمت من قمحة بك أن بعض المقربين من المعية يوسوسون فى صدور التلامذة بأن يولوا وجوههم شطر سراى عابدين ، لتتخذ منهم آلات لنوال أغراضها . وأن التلامذة لم يرتاحوا إلى هذه الوساوس ، وقد شعروا بأن هناك شيئا بينك وبين السراى المذكورة ! . وإنهم تجنبوا الاشتغال بما لا يعنى ، حتى إنهم يفضلون الاشتغال فى المدرسة أو فى المكتبة يوم يقدم الناس للاحتفال بالمحمل .

فقلت : يسرنى أن أرى هذا الشعور فى التلامذة . فبلغهم رضائى عنهم ، وأنى لا أقيم عليهم رقباء الا[٢٣٤] من ضمائرهم ، فهم أحرار : إن شاؤ وا كانوا يوم الاحتفال بالمدرسة أو المكتبة ، أو كانوا فى الخارج يشهدون الاحتفال ، أو يغيبون عنه ! .

وقد بلغنى ما يؤكد ذلك من مصادر مختلفة ، وأن بعض المقربين يجتهدون فى استكتابهم تقارير عن أحوال مدرسيهم ، وأحوال مدارسهم ، فاتخذت الاحتياطات اللازمة لذلك .

(٢٣٣ مكرر) يقصد أن يستبدل بناظر المدرسة غيره .

(٢٣٤) فى الأصل : « الى » .

فى مساء الجمعة ٤ ديسمبر ، كنت من ضمن اللجنة التى تعينت لا ستقبال الجناب العالى فى الأوبرا الخديوية ، احتفالا بالليلة التى أحيتها الجمعية الخيرية الاسلامية . فتأخرت عن الحضور قليلا ، ورأيت الجناب العالى منشرح الصدر جدا ، وتكلم فى موضوعات شتى ، وأكدت له ـ فى أثناء الحديث معه ـ سكون التلامذة ، وانصرافهم إلى دروسهم .

وجرى الكلام فى الأوقاف ومصارفها ، فقال : إن أول ما يجب الصرف عليه هو تعمير المساجد ، أما التعليم فله سبل أخرى ! . وأفهمته ـ فى أثناء الحديث عن هذا الموضوع ـ استعداد نظارة المعارف لتقديم حساب عن كتاتيب الأوقاف . وأشرت ـ أمام رشدى باشا وكثير من الحاضرين ـ إلى أن أصل بعض هذه الكتاتيب كان مدارس ، ثم تحولت ـ بناء على طلب رشدى باشا ـ إلى كتاتيب ! . فأخذ رشدى يدافع عن نفسه . قلت : إنى مستعد لا براز التقارير التى قدمها رشدى فى هذا الشأن .

فى الساعة الثانية عشرة[٢٣٤م] فى يوم ٦ ديسمبر ، اجتمعنا حسب الاتفاق عند رئيس النظار . وكان اخوانى سبقونى اليه ببضع دقائق ، إلا رشدى فانه حضر آخر الاجتماع . فقلت : يهمنا أن نعرف الغرض الحقيقى من حضورنا مجلس شورى القوانين ؟ هل الغرض منه أن نتبادل الأفكار معهم فى المشروعات التى نقدمها إليهم ، وأن نتفق على ما يحصل الاتفاق عليه منها ، ويبقى النظر فيما يكون فيه خلاف للحكومة ـ وبعبارة أخرى : هل يمكن للناظر ، اذا تبين له من خلال المناقشة خطأ فى المشروع الذى قدمه ، أن يعترف به ، ويقبل العدول

(٢٣٤ مكرر) فى الأصل : « الثانية عشر » ، بدون تاء مربوطة .

عنه ؟ أو ليس له ذلك ؟ فقال الرئيس ـ بعد قليل من التردد ـ : ليس له أن يعترف بشىء من ذلك ، وإنما اذا عرضت عليه مسألة من هذا القبيل [ص ٤٠٩] يمكنه أن يقول : سننظر فيها ! .

قلت : إذن انحصرت مأمورية النظار فى الدفاع عن المشروعات ، ولا يملكون الاتفاق على ما يخالفها إلا بعد مراجعة خاصة . قال : نعم كذلك ! . قلت : إذن يجب علينا أن ندرس تلك المشروعات درسا أدق ، وأن نكون ـ قبل تقديمها ـ على بينة من المسائل التى يصح التساهل فيها ، والمسائل التى لا يجوز العدول عنها . قال : كذلك ، وفى نيتى أن نجتمع لهذا الدرس اجتماعا غير رسمى ، حتى نوفيها حقها من البحث والتدقيق . قلت : ليس أفضل من ذلك . وقال كذلك اخوانى .

قلت : ونريد أن يتخصص لنا محل فى مجلس شورى القوانين ، بحيث لا يختلط بنا غيرنا من أعضائه فأظهر عدم أهمية المسألة ! فشددت فيها ، ودعوت حشمت ـ صاحب الاقتراح ـ أن يتكلم ! فلم يعزز رأيه بشىء ! ثم قلت : إنا نريد ـ أيضا ـ أن نُعلَن بجدول أعمال كل جلسة من جلسات شورى القوانين قبل انعقادها ببضعة أيام . قال : سيحصل ذلك .

قلت : وأحب أن نعرف القرارات بخصوص المسائل العامة قبل أن تعرفها الجرائد ، لأنا لم نعلم بتوجهنا إلى مجلس شورى القوانين إلا قبله ببضع دقائق ! مع أن الجرائد كانت قد نشرته ، وسألنا كثير من الناس فكنا نجيب بأن لا علم لنا ! . ويظهر كذلك أن نفس مجلس الشورى لم يكن عنده علم رسمى بحضورنا ، ولذلك لم يتكلم أحد من رئيسه أو وكيليه ، وإنما الذى تكلم إسماعيل أباظة وحسن بكرى ، الذى له التصاق بالمؤيد ، وقد جاء فى خطبة الأول كلام غير لائق .

وكل ذلك ناشىء عن عدم الاخبار ، ونود أن لا يتكرر ذلك مرة أخرى .

فاسود وجه الرئيس ، وأخذ يحاول الجواب ، ويعتذر بمرضه ، وإنه هو نفسه لم يكن عارفا بحضوره لمرضه ! . قلت : ولكن القرار كان اتخذ ونشرته الجرائد ، فكان اللازم إعلامنا به ، ثم بمانع المرض عند عروضه . فقال رشدى : إنى كنت ذهبت للرئيس لسؤاله يوم الجمعة فوجدته طريح الفراش ، وأخبرنى بأنه ينوى الحضور ، ولكن ربما منعه المرض منه . قلت : إنك لم تخبرنا بأن فى نيته الحضور ، ولكنك قلت إن المسألة ستعلم غدا ! وأكد ذلك محمد باشا سعيد ، وكذلك اسماعيل باشا سرى . ثم قال اسماعيل باشا سرى أخيرا : قد انتهى الكلام ، إن هذه المسألة لا تتكرر .

فقلت : وما رأيكم فى جواب الحكومة عن طلبات مجلس الشورى ؟ قال الرئيس : إن رأيى أن نؤخر الجواب . قلت : ولماذا ؟ قال : لأنا لسنا مكلفين بالجواب عن هذه الطلبات قانونا . قلت : ولكن المسؤول فى شىء يجب عليه الجواب عنه من باب حسن المعاملة . قال : إنهم ليس لهم أن يبدوا رغبات إلا فى الادارة العمومية . وهذا الذى يطلبونه متعلق بالنظام . وإن هذه مسألة عويصة يذهب بنا البحث فيها إلى بعيد . قلت : ونحن أهل للبحث فيها . فعضد رشدى رأيه .

وكان ذلك نهاية الاجتماع ، فخرجنا ، وتبادلت مع سعيد بعض كلمات الاستغراب [ص ٤١٠] من خطة الرئيس التى ليست صريحة ! وقال سعيد : لماذا لا يعطى المجلس بعض طلباته ؟ قلت : ان الرئيس يُبْهم الأمور ، ويجعل أن كل ما يتقرر هو من بنات أفكاره ! قال : فى الحقيقة إن الخطة غير ملائمة للأحوال .

فى الساعة العاشرة من يوم الاثنين ٧ ديسمبر سنة ٩٠٨ ، اجتمعنا لدى الحضرة الخديوية بسراى عابدين ، ودار الكلام على التلامذة ، فقلت : إنهم هادئون ، ساكنون ، وأتعشم أنهم يستمرون على الهدوء والسكون . فناول ناظر الداخلية[٢٣٥] للجناب العالى كشفا يتضمن أخبارهم ، التى تَسقَّطها البوليس ! وليس فيها شىء مهم .

ثم دار الكلام على الصحافة ، فقال الجناب العالى : إنها خرجت عن الحد خروجا يوجب علينا أن نفكر فى شأنها ، خصوصا وقد تطاول بعضها إلى الجيش ، ونشر أشياء من شأنها إهاجته وتحريضه على التمرد والعصيان . فقال ناظر الحقانية[٢٣٦] : إن هذا يقع تحت طائلة العقاب !

وأشار الجناب العالى إلى وجوب تنفيذ قانون المطبوعات ! فقال رئيس النظار : إنه يصعب الآن تنفيذه ، بعد أن أهمل مدة طويلة . واذا أخذ فى تنفيذه بعد طول هذا السكوت ، كان ذلك محلا للنقد . وبعد أخذ ورد ، انحط الرأى على التفكر فى طريقة لتقييد الصحافة . وكان الجناب العالى ــ أثناء كلامه ــ منفعلا ، ومتأثرا من تلك الجريدة التى تتكلم لتهييج الجيش[٢٣٧] . وأشار ــ أيضا ــ إلى جريدة تسمى « البعبع »[٢٣٨] ، تظهر فى الاسكندرية .

ثم حصل الكلام فى مسألة القاضى الشرعى ، وهى المختصة بلائحة المحاكم الشرعية التى تعدلت المحاكم فيها ، وقلل عددها . وكان اتفق القاضى عليها ، ثم عدل عن اتفاقه بحجة أنها مخالفة

---

(٢٣٥) هو محمد سعيد بك .

(٢٣٦) هو حسين رشدى باشا .

(٢٣٧) يقصد جريدة « القطر المصرى » .

(٢٣٨) صدرت جريدة « البعبع » سنة ١٩٠٨ .

للشرع ! وخالفه فى ذلك المفتى وشيخ الإسلام « فاتفقت الآراء على عرض المسألة على مجلس شورى القوانين ، فاذا قررها أنفذتها الحكومة ، ولو أفضى ذلك إلى استبدال القاضى الشرعى !

ثم عند الانصراف ، عرض اسماعيل باشا سرى[٢٣٩] أسماء المدعوين لحضور الاحتفال بافتتاح قناطر إسنا . وفى أثناء نزولنا عرض شفيق باشا[٢٤٠] على اسماعيل باشا سرى ، بحضور رئيس النظار ، استبقاء محمود صدقى ، المفتش بالأشغال فى قنا . فصاح فيه اسماعيل سرى صيحة شديدة ، قائلا : إن هذا الترتيب ليس لعبة صغار حتى يُنقض اليوم ما أُبرم أمس ! فلما نزلنا ، قلت له : خفف الوطأة ! فقال : إن هذا أمر غير محتمل !

وعلمت منه ـ بعد ذلك ـ أن الجناب العالى كان تكلم معه فى هذا الشأن ، وأظهر الاقتناع بما أبداه له . فقلت لسرى : أتظن أن كلام شفيق معك من عنده ؟ قال : مهما يكن ! . وقد علمت أن اسماعيل أباظة وغيره سعوا فى ذلك سعيا حثيثا ، حتى ذهبوا إلى القبة يرجون !

[ص ٤١٢]

فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ٩٠٨ ، صحبنا الخديوى فى موكب المحمل . ولم يكن الطريق مزدحما بالناس كما كان من قبل ، ولم يكن بينهم من التلامذة الا القليل ، ولم يهتف هاتف بدعاء أو طلب ـ

---

(٢٣٩) ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية .

(٢٤٠) أحمد شفيق باشا ، رئيس الديوان الخديوى فى عهد عباس الثانى .

غـير أن أربعة أشخـاص خرجـوا إلى بلكـون فى شـارع محمـد عـلى صائحين :

فليحيى الخديوى ! فليحيى الدستور ! ثم صاح بعض صيحات قليلٌ من الناس فى الميدان ، اختلطت بزغاريد النساء ، ومنهم من كان يقول : يحيى الدستـور[٢٤١] ! فقلت : إن هذا الصيـاح من أولئك الناس يدل على أن الصائحين به توهموا أنه دعاء جديد اخترعه الحزب الوطنى لتحية الخديوى ! .

ولم يكن الحـاضرون من الـذوات كثيرين كـالعادة ، بـل كانـوا قليلين ، حتى لاحظ جنابه قلتهم ! ولم يكلم القاضى ــ الذى كان عن يمينه ــ إلا بعض كليمات صغيرة جدا ، بل كان يظهر الاعراض عنه !

وفى العودة كان السكون شاملا ، وكان يُظهر الارتيـاح لسكون الناس ، ولكنى كنت أشعر بأن الارتياح كان ممزوجا بشىء من التأثر لسكوت الناس عن الدعاء لـه [ص ٤١١] وكنت ــ عندمـا نجد تلميذا يبدى علامات الاحترام ــ ألفت نظر الجناب العالى اليه ، والى ما أظهره التلامذة فى هذه المرة من الأدب والاحتشام . ولما أظهر امتنانه من ذلك ، استأذنت منـه أن أبلغهم هذا الامتنـان . فقال : نعم . وحاول أن يقول إنه ممتن منهم على الدوام . فدعوت له بخير ، وقلت : إن فى ذلـك تشجيعا لهم ، والـزاما بتـركهم الاشتغال بمـا لا يعنى ، رباقبالهم على دروسهم . قال : إنى أحب تشجيعهم ، وأريد أن أزور المدارس تتميما لهذا التشجيع . فقلت : نِعْمَ ما يفعل مولاى .

وكان[٢٤٢] الجناب العالى كلما رأى السكون شاملا ، يقول : ليس أقطع من هذا برهانا على ضعف الحزب الوطنى وسقوطه ! .

---

(٢٤١) قراءة ترجيحية . (٢٤٢) فى الأصل : « كان » .

[ص ٤١٢]

وقد قال له بعضنا إنه أعرض عن القاضى ! فقال : إن القاضى ربما توهم من هذا الإعراض أنى كنت أعامله فى هذه المرة معاملتى للبكرى فى المرة السابقة ! وبما أنه يريد أن يدوسنى ، فلا يمكننى أن أعامله بغير ذلك ! فقال رئيس النظار : بما أن المفتى وشيخ الإسلام(٢٤٣) مخالفان له فى الرأى ، فلا عبرة برأيه ، ويمكن لمجلس شورى القوانين أن ينظر فى المشروع ، ويبدى رأيه فيه . قلت : ولكن الناس يعتقدون فى القاضى أكثر لكونه من اسطمبول ، وذلك مهم عندهم ! قال الجناب العالى : نعم ، وقد افتكرت فى المسألة ، ورأيت الأحسن تأجيلها والأخذ بما رآه حسين رشدى باشا .

وبعد وصولنا إلى سراى عابدين ، انعقد مجلس النظار ، وأهم ما دار البحث فيه مسألة الرتب والنياشين ، فأبديت أوجه تظلم نظارة المعارف من الطريقة القديمة والطريقة الجديدة . وطلبت أنه إذا كان لابد من تقسيط ما تستحقه نظارة المعارف ، أن يكون على ثلاث سنوات ، لا خمسة .

وكان بطرس ــ أثناء الكلام ــ يشير علىّ بالعدول عنه ، فلم أسمع . فتوسط الجناب العالى وجعل السنين أربعة ، لا خمسة ، ولا ثلاثة . فرضيت بذلك ، مظهرا الممنونية للجناب العالى . ولم

---

(٢٤٣) فى الأصل : « بما أن المفتى والقاضى » ــ وهو خطأ ، لأن السياق السابق يوضح أن المفتى وشيخ الاسلام خالفا القاضى فى رأيه . وربما أخطأ سعد زغلول فى نقل العبارة عن رئيس النظار ، أو أخطأ الكاتب الذى أملاه سعد زغلول فى الكتابة ، أو أخطأ رئيس النظار خطأ غير مقصود .

يشترك معنا بقية النظار فى المداولة ، ولم يستثن من القاعدة التى وضعت للتقسيط إلا نظارة المعارف . وتكلم رشدى عن نظارته ، فقيل له إنه اذا وجد عندك أحوال استثنائية ينظر فيها على حدة .

[ص ٤١٣]

عند عودتنا من حفلة المحمل ، وجدنا فى مدخل السراى محمود باشا شكرى[٢٤٤] ، فوقف الجناب العالى معه ، ثم صعد ، ودخلنا قاعة الاستقبال . وبعد انصرافنا من جلسة مجلس النظار وجدته واقفا بالباب كأحد التشريفات ، ويداه على صدره ! فاستغربت ذلك ! ولكنى لم أطل الفكر فيه .

وركب رشدى معى فى عربتى ــ وقد كنت سألته عند الذهاب إلى حفلة المحمل عما ذا تم فى مسألة القاضى ، فأجاب جوابا مبهما غاية ما استفدته منه أن المسألة باقية فى أشكالها ــ فقال : إنا نريد العمل على خلع القاضى ، لأنه كتب جوابا إلى الجناب العالى يذكر فيه سعة اختصاصه ، ويقول إنه يستحيل عليه أن يوافق على مشروع الحقانية ، لأنه إذا فعل ذلك عرض للخطر دينه ونفسه وحياته . ولذلك انعقدت النية على استبداله ، وانتداب محمود باشا شكرى للمخابرة فى ذلك ، وانتداب بدله . ففهمت بذلك سر وقوف هذا الرجل على الكيفية السالف وصفها . قال لى رشدى هذه العبارة ، وشفعها بقوله : إنى أقولها لك بصفة صديق ، لا بصفة زميلى !

فتبسمت ، لأنه أبى أن يقولها عندما سألته ابتداء ، ثم قالها من نفسه بعد أن شعر بآن معظمها صار معلوما لى بعد المحادثة التى جرت

---

(٢٤٤) محمود باشا شكرى ، رئيس الديوان التركى الخديوى .

بين الجناب العالى وبيننا ــ خصوصا وقد سمع محمد سعيد يقول لى وله : إنه لا يلزم الاستخفاف بمركز القاضى ، فان للناس به ثقة ، وإذا استخفت الحكومة به ، فتح ذلك بابا للاستخفاف بمركزه ، والتهجم على مسائل الشريعة الغراء .

حددت الجامعة يوم الاثنين القادم ١٤ ديسمبر لافتتاحها ، وعينت الخطباء فيها . فتكلمت مع رئيسها فيما إذا كان ناظر المعارف من ضمنهم ؟ فقال : إنه سينظر فى ذلك . وحصل كلام فيها أمام بطرس ورشدى ، فقال بطرس : إن خطبة الجناب العالى كافية ، لأنه رئيس الحكومة .

مات ابن الشيخ على يوسف فى يوم الأحد ٦ ديسمبر سنة ٩٠٨ ، فمشى فى جنازته خلق كثير ــ خصوصا من الطبقة العالية ــ ومن بينهم من كان يطعن عليهم ويعرض بأسمائهم من أعضاء مجلس شورى القوانين ! وماتت والدته فى فبراير من هذا العام ، فذهبت لتعزيته ، ولم أجد الا قليلا من المعزين ! ، فما هو السر فى ذلك الانقلاب ؟ السر فيه راجع إلى ضعف نفوس المصريين . ودورانهم حول مركز القوة !

ففى أول العام ، كانت الوزارة القديمة [ص ٤١٤] ثابتة ، وسلطة الجهة التى ينتمى اليها المؤيد غير واضحة ، ولكن الآن وقد تغيرت الوزارة ، وظهر للناس سلطان الجناب العالى فى تأليف الوزارة الجديدة ــ التف حول المؤيد من كانوا منصرفين عنه بالأمس ، خصوصا بعد ما شاع وذاع أنه كانت له اليد الكبرى فى تعيين بعض النظار .

ويغلب على ظنى أن سير محمود سليمان(٢٤٥) وشعراوى باشا(٢٤٦) فى جنازة ابنه ، كان مسبوقا بصلح بينهما : إما خاص ، واما مندرج فى صلح عام انعقد بينهما وبين عابدين ـ لأنى رأيت على شعراوى فى ضمن اللجنة التى تعينت لا ستقبال الجناب العالى فى الأوبرا الخديوية ، وكان موضع التفاته السامى ! وستأتى الأيام بما يكشف الستار عن الحقيقة !

فى يوم السبت ١٢ ديسمبر سنة ٩٠٨ اجتمعنا فوق العادة بعابدين ، وكان هذا الاجتماع غير منتظر ، لأن الجناب العالى كان أعلن عزمه على السفر يوم الجمعة . ودار الكلام فى موضوع التلامذة ، فأبديت للجناب العالى أنهم على غاية ما يرام من السكون وحسن السلوك ، وأن شيخ الاسلام حضر عندى يرجو فى العفو عن المحكوم عليهم من تلامذة المهندسخانة . واستقر الرأى على تأجيل هذه المسألة ريثما أطوف بعض المدارس وأزورها اظهارا للممنونية منهم . وقال الجناب العالى : إنه يجب أن يعاملوا بالشدة تارة ، وباللين تارة أخرى ـ كالطفل تنهره عند البكاء ، فاذا سكت عنه ، ألهمته قطعة من الحلوى !

ثم حصل الكلام فى عرض لائحة مدرسة المعلمين على الحكومة ، حيث قال بطرس : إنى كنت أرى عدم لزوم ذلك الآن ، ولكنى لما تفكرت فى الأمر طويلا ، رأيت مناسبة تقديمها ـ خصوصا وأن هذا أول أمر نظرته الهيئة الجديدة . فقلت : ولكن مجلس النظار صدق عليها ، وأصبحت بهذا التصديق نافذة المفعول طبقا لقانون مجلس

---

(٢٤٥) محمود سليمان باشا ، اقرأ ترجمته فى الجزء الأول ص ٣٣٠

(٢٤٦) على شعراوى باشا كان عضوا معينا فى مجلس شورى القوانين منذ ١٣ نوفمبر ١٩٠٦ ، بدلا من الشيخ محمد عبده الذى توفى .

المعارف الأعلى ! فقال رشدى : إن هذا التصديق مؤقت[٢٤٧] ، قلت : اذا كان المراد معاملة لوائح التعليم وقوانينه كبقية القوانين الأخرى ، وجب إصدار أمر عال بذلك ! فقال رشدى وسعيد : لا لزوم [ص ٤١٥] لإ صدار أمر عال ، لأن الحكومة تجرى فى هذا الموضوع بطريق التفسير ، فقلت : إن هذه الطريقة انتهت بالتفسير الذى أعطته الحكومة للقانون ، وليس من المناسب أن يفسر القانون اليوم بمعنى ، ثم يفسر بعده بمعنى آخر !

فسئل المستشار المالى عن رأيه . فقال : ما دام ناظر المعارف معارضا فينبغى تأجيل النظر فيها . فقال الجناب العالى : إنى كنت فى رأى وكان المجلس فى رأى آخر ، فنفذ رأى الأغلبية ، والآن المجلس فى رأى ، وواحد فى رأى ، ويراد تنفيذ رأى الأقلية !

فقال رئيس النظار : إن المسألة تتعلق بصيغة الخطاب الذى تتحول به اللائحة على مجلس الشورى . قلت ، وقال المستشار المالى : ان الكل متفقون فى الموضوع ، ولكن الخلاف فى الطريقة . فقال الجناب العالى : إنى أحب حرية المداولات ، وأن يبدى كل عضو رأيه بحسب ما يفتكر .

وأكثر رئيس النظار من الالحاح فى هذا المعنى ، وانتهى الأمر بحصر الأمر فى صيغة الخطاب . وقلت ــ أثناء المحاورة ــ إنى عرضت هذه المسألة فى يوم الخميس على رئيس النظار ، فصرف النظر عنها .

ولما نزلنا ، تكلمت مع اخوانى بشدة ، أولا مع بطرس باشا ، لكونه لم يخبرنى قبل هذه الجلسة بعدوله عن رأيه ، وثانيا مع

---

(٢٤٧) فى الأصل : « موقت » بدون همزة على الواو .

رشدى[٢٤٨] وسعيد لتسرعهما فى ابـداء الرأى . وقلت : إن المسألة ليست سهلة كما تظنون ، بل هى صعبة ، تحتاج للتأمل .

ثم حضر بطرس باشا ، وترجانى أن أكتب الجواب لمجلس شورى القوانين . فوضعته بالعربية ، وحرصت فيه على تأييد رأى الحكومة فى الماضى ، وكون تحويل مشروعات المعارف على مجلس الشورى اختياريا فى الحـاضر ، ولا يتـرتب عليه تـوقيف تنفيذهـا فى الوقت الـلازم ، ولا تـرتبط الحكومـة به فى المستقبـل . وكتبت نسختـين : إحـداهمـا مختصرة ، والأخرى مطولة .

ووجدت عند رئيس النظار ناظر الماليـة ومستشارهـا ، فعرضت النسختين ، فقال بـطرس باشـا : إن هذا الخـطاب يدل عـلى كون الحكومة تُعطى مزية لاحَقًا ، وتُعـامِل مجلس الشـورى معاملة خبـير لا معاملة سلطة نيابية ! . فقلت : إن الذى فهمته ــ من أول الأمر ــ هو ما تضمنه الخطاب . وإذا كان المراد معاملة لوائح التعليم وقوانينه كغيرها من سائر اللوائح والقوانين ، بحيث يجب أن تشتمل على كون مجلس الشورى أخذ رأيه فيها والا كانت باطلة ــ وجب ــ كما قلت ــ تغيير نظام المعارف ، لأن هناك أمرا غاليا يقضى بأن تكون هذه اللوائح والقوانين بقرارات تصدر من مجلس المعارف الأعلى ، ويصدق عليها مجلس النظار . وهذا يستلزم أمرا عاليا ــ كما قلت أمام الجناب العالى .

فقال المستشار المالى : إنى فهمت من أول الأمر كما فهم زغلول باشا ، وتكلمت أمس مع السيرغورست ، [ص ٤١٦] فوجدته من هذا الرأى أيضا ، فارتبك بطرس فى أمره ! وبعد كـلام اتفقنا عـلى تأجيل المسألة للغد .

---

(٢٤٨) أضيفت « مع » ليستقيم المعنى ، وهى ليست موجودة فى الأصل .

١٤ ديسمبر سنة ٩٠٨

أمس زرت مدرسة الحقوق الخديوية ، وأعربت لفصولها سرورى وممنونية الجناب العالى من سلوك الطلبة فى الأيام الأخيرة ، ونصحتهم بالاشتغال بدروسهم ، وعدم الاشتغال بغيرها . والظاهر أن هذا الكلام أثر فى نفوسهم ، لما أبدوه من علامات الاستحسان !

فى يوم ١٤ ديسمبر سنة ٩٠٨ تكلمت مع المستشار دنلوب فيما جرى بشأن لوائح التعليم وقوانينه ، واتفقنا على أن يكون تحرير الخطاب ، على الكيفية السالف بيانها فى يوم ١٢ ديسمبر . وذهب إلى غورست ، ثم عاد مخبرا بأنه اجتمع هناك مع بطرس باشا ، واستقر الرأى على تحرير الخطاب بالكيفية المذكورة ، مع بعض تعديل . وقال عن مسألة العفو : إن هذه مسألة تتعلق بالناظر ، فهو حر فيها ، إنما لا يحسن أن يكون العفو قبل مضى شهر من الزمان . فتوجهت لبطرس باشا ، فرأيته مهموما يحادث روكاسيرا فى هذا الشأن . ووجدت روكاسيرا متفقا معى فى الرأى . وشعر بطرس بخطئه[٢٤٩] الجسيم فيها ، وحكى الىَّ مجمل ما جرى بينه وبين غورست ودنلوب .

وبعد انصراف روكاسيرا قال : إن الجناب العالى أرسل إلى محمد سعيد بأنه نسى أن يتكلم مع غورست فى خصوص العفو عن التلامذة فى يوم (   )[٢٥٠] ويكلفه أن يتكلم معه فيها ، وأن يكلف إسماعيل سرى بأنه يأذن لعبد الحميد سليمان المهندس فى أن يتوسط فى العفو ، وأن يكلف ناظر المعارف أن يقبل وساطته .

---

(٢٤٩) فى الأصل : « بخطأه » .

(٢٥٠) بياض فى الأصل .

وفى أثناء الحديث دخل ناظر الداخلية ، فقص ماجرى بينه وبين الخديوى فى هذا الشأن . فقلت إن هذه اجراءات غير مناسبة ! . قال : ولكن العفو من حق سمو الخديوى ! . قلت : ليس فى مثل هذه الأمور التأديبية ! ومع ذلك ، لاستعمال الخديوى حق عفوه طرق تحسن رعايتها . فقال : لا تتشدد فى المسألة ، فانك ضايقته يوم السبت فلا تزد مضايقته ! ثم اتفقنا على أن نجتمع عندى ، للتوجه الى كتابة أسمائنا فى دفتر زيارات الدوق دوكونوت(٢٥١) .

وهناك أخبرنى اسماعيل سرى بأنه أحضر عبد الحميد سليمان ، واطلع معه على عريضة مكتوبة من التلامذة بعبارة جافة ، فأمره باستكتاب غيرها فى عبارة أرق ، بحيث يعترف التلامذة فيها بخطئهم(٢٥١م) ، ويعلنون ندمهم على ما فرط منهم ، ويلتمسون الصفح عنهم(٢٥٢) .

ثم جرى ذكر حديث [ص ٤١٨] ناظر الحقانية مع الشيخ شاويش ، المنشور فى اليوم المذكور بجريدة اللواء(٢٥٣) فى موضوع الخلاف بين الحقانية وقاضى مصر . فقلت لرشدى : ما أمهرك فى

---

(٢٥١) Duke of Connaught قائد القوات البريطانية فى البحر المتوسط (أنظر حاشية ٦٣٦ فى ص ٣٩٧ من الجزء الأول) .

(٢٥١ مكرر) فى الأصل : « بخطأهم » .

(٢٥٢) أنظر استكمال هذا الموضوع فى صفحة ٤١٧ من المذكرات ، وقد كتبها سعد زغلول يوم ١٩ ديسمبر ١٩٠٨ ـ أى فى وقت لاحق .

(٢٥٣) تعذر الحصول على هذا الحديث من جريدة اللواء يوم ١٤ ديسمبر ١٩٠٨ بسبب عدم وجود هذا العدد بالذات فى المجلد الخاص « باللواء » فى الشهر المذكور ، وقد تولى البحث السيدان سامى عزيز ومصطفى الغاياتى بتكليف منى .

السياسة ؟ اتخذت من أعداء الحكومة مدافعين عنها !. قال : وهلا تستحسن ذلك ؟ قلت : لا أستحسن أن يفتح واحد منا صدره لمن يسدد سهامه فى صدور الآخرين ! فان هذا بمثابة اعلان بانقسام أعضاء الحكومة على أنفسهم ، مع أنه يجب أن يسود التضامن بينهم ! فسكت ولم يحر جوابا ، ولم يتكلم بطرس بما يفيد أثناء هذا الاجتماع .

فى يوم الأربع ١٦ ديسمبر سنة ٩٠٨ توجهنا لمجلس شورى القوانين ، للاشتراك فى المداولات بشأن قانون المعاشات ، ولم يكن فينا الرئيس ، ولا ناظر الأشغال ، فوجدنا موضع الاجتماع مهيئا للجلوس بشكل دائرة ، يجلس الأعضاء من حولها .

وكانت الجلسة فى أول الأمر مهيبة ، والكلام فيه شيء من النظام ، فتلى محضر الجلسة السالفة ، ومما جاء فيه أن المجلس قرر ، باتفاق الآراء ، ضم ملحوظات أباظة باشا على تقرير اللجنة التى كانت تعينت للبحث فى قانون المعاشات . فلاحظ فتح الله بك بركات أنه لم تدُر بالمجلس مذاكرة فى هذا الشأن ! فعارضه كثير من الأعضاء ، وحقق لى فتح الله بك بعد ذلك أن هذه المذاكرة لم تحصل أصلا !

ومن أهم ما استلفت نظرى ، ما اقترحته تلك اللجنة بخصوص استثناء مدير الأوقاف ، وسر تشريفاتى خديوى ، ورئيس الديوان الخديوى ، من حكم سقوط الحق فى المعاش بالاستعفاء ، الحاقا لهم بذوى الوظائف السياسية من النظار ووكلائهم . فنظارة المالية عرضت أن يكون الاستثناء لكبار الموظفين الذين يعينهم مجلس النظار ، فلاحظت أن فى رأى الحكومة فتح باب للتحكم ! وفى تعديل اللجنة امتياز لغير معنى ! فدافع الأعضاء عن تعديل اللجنة دفاعا دل على أن المحاباة دفعتهم لهذا التمييز !

وفى هذا دلالة كبرى على نفوذ السراى فى هذا المجلس ، وهو مما يوجب الخوف والحذر . ثم بلغنى من بطرس باشا أن الخديوى كان تكلم فى هذا الشأن .

فى يوم الخميس ١٧ ديسمبر ، رأيت بطرس ، وقلت له : إن اشتراك النظار فى مداولات مجلس الشورى ، مع تقييد حريتهم فيها ، مُسقط لاعتبارهم ، وليس فيه فائدة عامة . قال : ولهذا لم أحضر هذه الجلسة ، لأنى لا أقْدر على الموافقة ، ولا المخالفة ! قلت : اذن الأحسن أن يعرف النظار مقدار الحرية [ص ٤١٩] التى يستعملونها فى المداولات ، وذلك باشتراك الكل فى درس المشروعات قبل عرضها . فقال : وهذا الذى سأفعله ! ورأيت محمد سعيد متفقا معى فى هذا المعنى ، حتى قال لى : إنه خرج من الجلسة عقب خروجى منها ، قبل تمامها ! وتكلمنا فى الخطة التى يجرى الرئيس عليها من المحاولة والمراوغة . فقال لى سعيد : إن هذه الحالة لاتدوم ، لأنها تفضى حتما إما الى(٢٥٣م) تقصير مدته ، أو تقصير مدتنا !

[ص ٤١٧]

ثم فى يوم الخميس ١٧ ديسمبر سنة ٩٠٨ حضر عندى عبد الحميد سليمان ، ومعه عريضة من أغلب تلامذة مدرسة المهندسخانة الموقوفين ، تتضمن أملهم فى شفقة الأبوية بأن أتجاوز عن المدة الباقية من عقابهم . وليس فيها ما يدل على اعتذار أو استغفار من ذنب ، أو عزم على عدم العودة اليه !

فقلت لعبد الحميد : إنى أرى هذه العريضة غير كافية للعفو عنهم ، لعدم اشتمالها على شىء من المعانى السالف ذكرها . ويظهر

(٢٥٣ مكرر) فى الأصل « إلا »

أنها كتبت باحتراس ، وأن العبارات المستعملة فيها مختارة للإبهام وتجنب الاعتذار . على أنك ان كنت واثقا بغير ما يظهر منها ، فما عليك الا أن تستبدلها بما هو أصرح . فتردد فى القول ، ثم قال : إن التلامذة يظنون فيه أنه رسول النظارة لديهم ، حتى صرح له بعضهم بذلك . فقلت : إن كان هذا حالهم ، فالأحسن ألا تتوسط لهم ! فانصرف ، على أن يسعى من نفسه في استكتابهم عريضة أخرى .

ثم أمرت بترجمة العريضة ، وأوقفت المستشار عليها ، وسوف يعرضها على السير إلدن غورست . وأطلعت عليها جميع زملائى ــ إلا حشمت ــ وقر الرأى على إرسالها للخديوى مع شفيق باشا ، الذى كان مسافرا فى اليوم نفسه الى الاسكندرية ، ليعرض عليه أننا كلنا متفقون على عدم كفايتها للعفو . فأخذها ناظر الداخلية ، وسلمها الى[٢٥٤] شفيق باشا ، الذى كان مسافرا معه الى الاسكندرية ، ولم يتصل بى لحد هذه الساعة (الساعة التاسعة من يوم السبت ١٩ ديسمبر سنة ٩٠٨) خبر من طرف السلطتين .

[ص ٤١٩]

زرت فى يوم الثلاث ١٥ ديسمبر سنة ٩٠٨ مدرسة الطب ، فاجتمع تلامذتها فى «الانفيتياتر[٢٥٥]» ، ونصحت لهم ، كما نصحت لاخوانهم تلامذة مدرسة الحقوق ، وشعرت بأن النصيحة أثرت فيهم تأثيرا حسنا . غير أن الاخبار التى ترد علىّ ، والمقالات التى تنشرها جريدة اللواء عن مدرسة الحقوق ، تدل على أن هناك ما يوجب القلق ، ويستدعى مزيد الالتفات .

---

(٢٥٤) أضيفت « إلى » ليستقيم المعنى .

(٢٥٥) أى فى المدرج ، والكلمة فى الأصل فرنسية ، وهى Amphithéâtre

٢٠ ديسمبر سنة ٩٠٨

حضر أمس عبد الحميد سليمان ، مهندس الترع ، ومعه عريضة ممضاة من ثمانية وثلاثين من مدرسة المهندسخانة ، اعترفوا فيها بالخطأ ، وتعهدوا بعدم العودة للذنب ، والتمسوا التجاوز عن المدة الباقية من العقاب ، فقلت : حسن ، ولكن العفو[٢٥٦] اذا صدر لا يشمل غير أصحاب الإمضاء ! فانصرف للبحث عنهم .

وعلمت بعد ذلك من شفيق باشا . أنه أطلعه على هذه العريضة ، وأخبرنى بأن الجناب العالى اطلع على العريضة الأولى ، ورأى ما رأيناه فيها . فقلت له : إن العريضة الثانية وافية بالغرض ، ولكنها لاتوجب العفو الا عن مقدميها . فرأيت عليه شيئا من التردد ، ولكن سعيد وافقنى على ذلك .

أمس ١٩ ديسمبر حضرنا جلسة مجلس شورى القوانين المختصة بالميزانية . وعند الذهاب اليها ، همس إلىّ رشدى بأن فى محضر الجلسة شيئا ربما كان اثباته غير مناسب بالنسبة لى ! فسخرت منه ، ثم طلبت المحضر ، فهذبت بعض الجمل المسندة الىّ فيه تهذيبا يوافق ماجرى ، ولكنى لم أر فيه قولا لبقية زملائى مطلقا ، مع أنهم تناقشوا مع الأعضاء ، وأبدوا آراء قالوا إنها بصفاتهم الشخصية لا بصفة كونهم نظارا . فعلمت من ذلك أنهم سعوا فى اسقاط أقوالهم من محضر الجلسة !

ولما انتظم عقد الجلسة ، تلى محضر الجلسة السابقة ، ثم بدىء فى المناقشة فى الميزانية ، فأبدى بعض الاعضاء بعض الاقتراحات ، وكان رئيس النظار يجاوب عنها أجوبة المجادل [ص ٤٢٠] المغالط ،

---

(٢٥٦) فى الأصل : « ولكن إن العفو » ، وقد حذفنا إن ليستقيم المعنى .

فيكون معهم على أشد الخلاف ، ثم يقول إنه متفق معهم ! . مثلا اقترح على باشا شعراوى أن يُثبّت دين السودان الذى لمصر عليه ، وأن تحتسب له فوائد ، وأن يبين ذلك فى الميزانية بيانا واضحا شافيا . فأخذ بطرس يقول تارة : إن السودان ملك مصر ، ولا يحتسب الانسان فوائد على ما يصرفه على ملكه ، وتارة يقول : إن هذه مسألة كتابية تختص بالنظام الداخلى ! — وصاحب الاقتراح ينجر معه فى ذلك مرة ، ويعارضه مرة أخرى ، فيقول له بطرس إنا متفقون ! وبقية الأعضاء لا يتكلمون .

ثم إن الرئيس كان لا يترك لأحد من زملائه كلاما ، حتى فيما يختص بنظارتهم وبما هم به أعلم وأدرى ! حتى قال سعيد فى ذلك : إنه يريد أن يكون الكل فى الكل ! والأعجب من ذلك ، أن هذه الخطة كانت تقنع الأعضاء ، وتجعلهم يرضون وهم لا يفهمون ما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه ! وليس فى الجلسة حرمة للنظام ، والرئيس فيها صفر ، والذى يدير حركة المداولات كاتم السر !

وبعد أن أبدى كل اقتراحه ، قال محمود باشا سليمان : إن المجلس يصدق على الاقتراحات التى تقدمت إليه ، ويصدق على الميزانية ، مع رغبته فى تنفيذ طلباته السابقة . فأمن الأعضاء على ذلك . فقلت : ولكن من هذه الطلبات ما تنفذ فعلا ! مثل مسألة تخريج المعلمين ، التى وضعنا لها اللائحة المحولة عليكم ، للنظر فيها ! فقالوا : ما بقى من هذه الطلبات بلا تنفيذ ! ثم أوقفت الجلسة ، وانصرفنا ، واعتذر عن الحضور فيها اسماعيل أباظة .

وفى أثناء الجلسة ، اقترح مرقس سميكة(٢٥٧) شكر الحكومة على

(٢٥٧) عين مرقس سميكة « بك » فى مجلس شورى القوانين فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ ، بدلا من باسيلى تادرس باشا الذى فصل لمرضه .

عرض لوائح التعليم على المجلس ، فقال يحيى باشا[٢٥٨] : إن هذا حق رد إلينا ، فلا معنى للشكر عليه ، وقال حسن بكرى[٢٥٩] : إن هذا الاقتراح فات أوانه ! وكان يظهر على كلماتهما شيء من الانفعال ! وعلمت من بطرس ومن سعيد أن أعضاء المجلس استاؤوا من خطاب الحكومة ، وهموا بالاحتجاج ضده ، ثم قرروا أن يكون الاحتجاج عليه سكوتيا .

يظهر لى أن الأمر بين الحكومة والمجلس ليس على ما ينبغى من الصراحة ، فهو[٢٦٠] طامع فى كل شيء ، وهى لا تريد أن تتنازل له عن شيء ، وتلهيه بأمور ظاهرية ليس من ورائها فائدة حقيقية !

وليست حالة عدم الصراحة خاصة بما بين الحكومة ومجلس الشورى ، بل هى عامة فى سائر النسب التى تتألف الحكومة منها ، حتى يمكننى أن أقول بأن الإبهام هو روح السياسة الحاضرة ! ومن خصائص هذه السياسة التردد فى الأمور ، فتظهر فيها حينا بمظهر الشدة والعنف ، ثم لا تلبث حتى تلين إلى حد التسفل !

[ص ٤٢١]

كنت يوم الثلاث ١٥ ديسمبر بمجلس شورى القوانين ، لحضور المداولة فى قانون المعاشات . وفى أثناء الجلسة ، استدعيت إلى رئيس

---

(٢٥٨) أحمد يحيى باشا ، المندوب المنتخب عن الاسكندرية وبورسعيد ودمياط ورشيد والاسماعيلية والعريش فى الهيئة النيابية الخامسة من ٢٥ فبراير ١٩٠٨ إلى ٢٠ يونيه ١٩١٣ .

(٢٥٩) حسن بكرى بك ، المنتخب عن قنا ، وكان قد سقط من العضوية لانتهاء مدته فى مجلس المديرية ، وتجدد انتخابه .

(٢٦٠) أى مجلس شورى القوانين .

مجلس النظار ، فوجدت معه شفيق باشا ، وأحمد زكى ، وبين أيديهم الخطب المعدة للتلاوة فى افتتاح الجامعة . فعرضوها علىّ ، وطلبوا أن أصححها ، وقر الأمر على أن يحضر زكى عندى فى الساعة ثلاثة بعد الظهر للتصحيح . فهيأت خطبة عن لسان الجناب العالى ، فلما اطلع زكى عليها ، ووجدهاخلوا من الوعد بمساعدة الحكومة للجامعة ، قال : قد نسيت أهم أمر ، وهو الوعد بالمساعدة المذكورة . فأضفت - فى جملة -: « وسأوالى مع حكومتى العناية بها » .

وعلمت بعد ذلك أن هذه الخطبة عرضت على المستشار المالى ، متضمنة الوعد بالمساعدة الأدبية والمالية ، فلم يستحسن هذه العبارة ، واستبدلت بالرعاية والعناية(٢٦١) ، وأكد لى المستشار المالى ذلك . ثم وجدت أن الخطبة تغيرت بكثير عما كتبتها !

وفهمت ، من كل هذه الأحوال ، أن القصد باطلاعى عليها لم يكن المساعدة على تصحيحها ، بل الاقرار عليها ! . وأيد لى هذا الفهم أن زكى ألح أن يأخذ الخطبة المكتوبة بخطى ! ولكن لم أفتكر فى هذه القرائن الا بعد أن بلغنى ما بلغنى . على أنى إذا فهمت أن ذلك كان قصدهم ، فلم أفهم لماذا استعملوا المواربة فى الوصول اليه ؟ لماذا لم يقولوا صراحة : إنا نريد منك الاقرار على المساعدة ؟ هل خطر ببالهم أن أرفضها ؟ ومن أين يأتيهم هذا الخاطر ؟ علما أنى سعيت - حتى فى العبارة التى استعملتها بمناسبة استعفائى من الجامعة - فى أن تساعدها الحكومة(٢٦١م) .

---

(٢٦١) يقصد سعد زغلول : واستبدلت بها الرعاية والعناية ـــ لأن الباء تدخل على المتروك .

(٢٦١ مكرر)هذا الكلام دليل دامغ آخر يعزز دفاعنا عن سعد زغلول فى موقعه من الجامعة ضد الافتراءات التى سبقت ضده فى رسالة جامعية (انظر مقدمتنا للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول (ص ٩١ — ٩٤)

[ص ٤٢٢]

٢١ ديسمبر سنة ٩٠٨

فى هذا اليوم تفتح الجامعة المصرية ، وقد أعدوا الخطب التى ستلقى فيها من الجناب العالى ورئيسها وبعض أعضائها . وعندما علمت بذلك ، شافهت الرئيس وبعض الأعضاء فى اشتراك ناظر المعارف فى الخطب معهم ، لأن له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها ، وناظرا للمعارف العمومية . فلم أسمع منهم - لغاية الآن - جوابا ! .

ولكنى أحسست بأن ذلك بايعاز ! فإن عبد الخالق ثروت أخبرنى أمس بأن الأعضاء جميعا قرروا ألا يخطب ناظر المعارف ، وأنه لما أراد مناقشتهم فى ذلك لم يمكنوه ، وقالوا له : احفظ صوتك لنفسك . وأن يوسف صديق أخذ على نفسه إخبارك واقناعك . فقلت : لم يخبرنى هذا الأخير بشىء . وأخبرنى بعد ذلك علوى بأن ترتيب الخطب كان فى عابدين . وعلمت أيضا أنهم لم يذكروا قاسم بشىء ، مع أنه أول مؤسسيها ، ومات فى خدمتها لهذا السبب بعينه ! .

فعجبت من قوم يبنون العلم على أساس من نكران الجميل واخفاء الحقائق ! وعجبت من قوم يتظاهرون بحرية الفكر وصراحة القول ، وأفكارهم مقيدة بالأوهام ، وأقوالهم مملوءة بالمواربة ، يؤمرون فيأتمرون ، ولا يجدون من أنفسهم معارضا ، ثم يكتمون الحق ، وهم يعلمونه ! وأعجب من هؤلاء الكتبة والصحافيين (٢٦٢) ، الذين يعلمون حقيقة الخدم التى أداها ذلك الفقيد للجامعة ، ومع ذلك لم نرهم ذكروه أو

---

(٢٦٢) فى الأصل « الصحافيون »

ذَكَّروا به ، أو انتقدوا على حذف اسمه ، مع أن من بينهم أصدقاء له وغيورين على ذكراه ! .

افتتحت الجامعة ، وحضرها خلق كثير من الأجانب والوطنيين ، وخطب فيها رئيس الجامعة والخديوى ، وعبد الخالق ثروت ، وأحمد زكى ، والأستاذ الذى تعين لتدريس آداب اللغة الفرنسوية .

وكان أحسن الخطب العربية تلاوة وإلقاء ، ومعنى وعبارة ، خطبة عبد الخالق ثروت ، وأسوأها فى كل ذلك خطبة الرئيس ، ثم التى بعدها . وكانت خطبة زكى(٢٦٣) أثقلها على السمع ، وأبعدها عن الموضوع ، وأفرغها من حسن الذوق - خصوصا وقد تكلم فيها عن الاسلام ، ومجده بأمور متكلفة ، وليس من اللياقة إلقاؤها فى افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم(٢٦٤) .

ومن أغرب ما رأيت ، أن علماء الأزهر - وفى مقدمتهم شيخ الجامع والمفتى - حضروا هذا الاحتفال ، على خلاف عادتهم فى مثل هذه الاحتفالات . وكذلك جمهور من الناس ، الذين لا هم لهم الا بحضور الملاهى والتردد على مواضع اللعب ! .

والسر فى ذلك - على ما شعرت به - ما أشرت اليه ، فى غير هذا الموضع ، من ضعف الأمة فى نفسها ، وميلها دائما إلى الجهة التى يميل الحاكم اليها ، بقطع النظر عما فيها من الحسن والقبح !

---

(٢٦٣) أحمد زكى باشا .

(٢٦٤) توضح هذه العبارة فلسفة سعد زغلول العلمانية - رغم تخرجه فى الأزهر - التى تفرق بين ما ينتمى للدين وما ينتمى للعلم : فما بالك اليوم فى عصرنا الحاضر وقد اختلط الحابل بالنابل ، ووقعت كثير من الجامعات تحت سيطرة الجماعات الإسلامية المتطرفة التى تمنع اقامة=

[ص ٤٢٣]

٢٣ ديسمبر سنة ٩٠٨

أخبرنى سعيد باشا ـ أول أمس ٢١ ديسمبر سنة ٩٠٨ ـ أن بطرس باشا أطلعه على خطاب من اسماعيل أباظة ، يشكو فيه من معاملتى له ، ويتوعد بأن يقابل سوء المعاملة بمثلها . وأن بطرس قال له : إنى لم أرد أن أكلم سعد فى هذه المسألة خشية أن يتوهم أنى أخاطبه بصفة كونى رئيسه ، وأن الأحسن التحمل ومجاراة الناس على أخلاقهم . فقلت : ولكن بطرس أطلع كل الناس على هذا الخطاب ! ولا يصح أن يقع فى وهمه ما توهمه ، لأن هذه مسألة شخصية لا يمكن أن أتصور التداخل فيها بصفة رسمية ، ولى الحق أن أسلم على من أشاء ، وأترك من أشاء ! وكان الأحرى ببطرس ـ إذا كان يريد خيرا ـ أن يُفهم صاحب الخطاب ، أنه لاحق له فيه من جهة ، وليس له هو اختصاص بموضوعه من جهة أخرى ، أو أن يجمع الاثنين للمصالحة بينهما إن كان يهمه صلحهما . وإنى أرجو ألا يفاتحنى فى هذا الأمر ، لأنه يسمع منى مالا يرضيه . ثم خضنا فى حديث آخر .

أخذ أباظة باشا فى هذه الأيام أهمية كبيرة ، فهو يتداخل فى كثير من المسائل الهامة ، وله كلمة مسموعة لدى الجناب العالى ورئيس النظار . وأغلبهم يتوددون اليه ، ويتنازل بعضهم عن ذمته أحيانا لارضائه ! . وأخبرنى ثقة بأنه ـ فى أثناء تشكيل الوزارة ـ كان يرشح بطرس لرئاستها ، وصاحب المؤيد يعارضه مرشحا فخرى ، وتم الأمر بانتصار الأول . ولم أقدر أن أوفق بين هذه الحال واللهجة الشديدة التى

= الحفلات بالجنازير وتحوّل الجامعة من محراب للعلم الى ميدان للتعصب الدينى الأعمى ! .

يستعملها ذلك الرجل فى كتاباته الرسمية ضد الحكومة وبعض أكابر موظفيها الانجليز ، وأسمع من السير غورست ذمه والتنديد به ! اللهم إن هذا سر لم يصل(٢٦٥) عقلى إلى الآن إلى ادراك حقيقته ، وإنما أقول إن هذا تطبيق من تطبيقات سياسة التعمية التى هى سياسة الوقت الحاضر .

ألاحظ على « الجريدة » تغيرا فى لهجتها بالنسبة للسلطة الشرعية . وقرأت فى جريدة « الأخبار » أن الخديوى ـ عند انصرافه من احتفال الجامعة ـ اختص لطفى بك السيد بأحسن التفات ! فهل بين الأمرين ارتباط ؟ وأرى أن أعضاء حزب الأمة يتقربون من المعية ، والمعية تتقرب منهم ! فهل كل هذه الأمور ترجع إلى صلح عام ؟ ستكشف الأيام ذلك !

فى يوم الخميس ٢٤ ديسمبر سنة ٩٠٨ اجتمعنا اجتماعا غير عادى فى عابدين ، فدار الكلام عن التلامذة الذين عفى عنهم ، والذين لم يلتمسوا العفو . واستحسن التحقيق مع كل من أولئك الآخرين عن السبب فى تأخره عن الاشتراك مع اخوانه فى تقديم الالتماس توا .

ثم دار الكلام فى تغييرات المديرين ، فعرض ناظر الداخلية تعيين ابراهيم باشا صبرى بأسيوط ، وأمين واصف ، [ص ٤٢٤] وكيل أسيوط ، مديرا للقليوبية ، بدل عبد الغنى شاكر الذى أحيل على المعاش ، وحافظ بك حسن لأسوان ، وكمال بك للبحيرة ، ووكيل المنيا لوكالة مديرية أسيوط ، ومدير البحيرة على المعاش .

وطال الكلام فيما يختص باحالة عبد الغني شاكر على المعاش ، وقال ناظر الداخلية إن سمعته ساءت ، وسير الشخص سير تهتك

---

(٢٦٥) فى الأصل : « يتصل » .

وابتذال . وقال الخديوى إنه لا يعرف جزئيات مديرياته . فقلت : الأحسن فى مثل هذه الأمور التأنى والتحقيق . وقال رئيس النظار : إن الناس مختلفون فيه بين مادح وقادح . وقال الخديوى : إن مثله فى قبح السيرة الشخصية حسين واصف مفتش الرى بالفيوم . فقلت : إنا إذا بحثنا عن مثل هذا العيب نجد المشتهرين به كثيرين ! منهم : موريس مدير الكتبخانة . فقال الجناب العالى : وكان البرنس ابراهيم معروفا بذلك ، حتى كان يلقبه سكان الجيزة بأبو صندوق . وبالجملة كان موضوع الحديث موضوعا سخيفا ، لا ينبغى أن يكون فى مجلس عال كهذا المجلس ! .

ثم دار الكلام فى مسألة القاضى الشرعى ، فقال الجناب العالى : إن الأخبار الواردة من محمود باشا تفيد اشتغال أولياء الأمر هناك بأمورهم ، وأن المسألة تحتاج لزمن لحلها .

ثم انصرفنا ، فقلت لاخوانى : إن عبد الغنى ربما كان أقل قبحا من شوقى صديقه ، وكان عبد الغنى متهما بأنه يتردد مع شوقى على مَدَرسَّة ، والبوليس (   )(٢٦٦) وسيرة شوقى أقبح ، فلا يصح أن نطلق ألسنتنا بهذا العيب ، ونتركه ! فأمن الكل على ذلك ، ولكنه تأمين وقتى .

وبعد ذلك دعانى رئيس النظار للحضور عنده فى الظهر ، فوجدت اسماعيل سرى ، وأخذنا نتكلم فى سخافة موضوع الحديث السابق ، ثم لاحظت لرئيس النظار أن تعيين كمال فى مديرية البحيرة ـ وان كان فى محله بالنسبة للشخص وكفاءته ـ ربما أهاج سخط من هم أقدم منه ،

---

(٢٦٦) هكذا فى الأصل ، بدون تحديد . وقد يكون المعنى انهما كانا يترددان على احدى المدرسات ، وأن البوليس ضبطهما .

كمحمد محمود مدير الفيوم ، فهل لاحظ ذلك ؟ فقال : حصل الكلام فيه ، ولكن تأخر شأن تقديمه الآن بسبب الخديوى ، ولكن المسألة ستنصرف .

قلت : إنى أود ذلك ، وأنا ممنون من ترقى كمال ، وربما كان أفضل من محمد محمود ، ولكن فى ظنى أنه كان يمكن تقديم الاثنين فى آن واحد : بأن يكون أحدهما للبحيرة ، والآخر للمنيا مثلا ، وهكذا . فقال : سيحصل ذلك قريبا . قلت : وأما صبرى ، فلا أعرفه ، ولكنى قلت لشيتى[٢٦٧] ، ولسعيد ، إن الأحسن فى انتخاب المديرين ، أن يكونوا من الملمين بالقانون ، لأن أعمال المدير أصبحت فى الغالب قضائية ، تستدعى فى حلها معارف قضائية ، والعسكرى المحض بعيد عنها ، فأمن على ذلك ، ثم علمت أن هذا الشخص من محاسيب المعية .

قال : أسمع أن أحمد قمحة ضعيف ! قلت : أعرف فيه قاضيا كفئا ، ذا نظر ثاقب فى حل المشكلات القضائية ، ولكنى وجدته مدرسا ضعيفا وإداريا أضعف ! [ص ٤٢٥] فقال : هلا يمكن استبداله

---

(٢٦٧) Arthur Chitty ، ابتدأ خدمته فى الحكومة المصرية موظفا صغيرا فى مصلحة الدومين ، فى أول يناير ١٨٨٣ ، ثم عين فى سنة ١٨٨٦ مفتش ظهورات بلجنة استبدال المعاشات بنظارة المالية ، ثم سكرتير المستشار المالى بالمر سنة ١٨٩١ ، ومراقب الأموال المقررة سنة ١٨٩٢ ، ومدير عموم الجمارك سنة ١٩٠٠ ، ثم مدير عموم نظارة المالية سنة ١٩٠٦ ، ثم مستشارا لنظارة الداخلية فى ديسمبر ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس ١٩١٠ . (أنظر د. طلعت رمضان: الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢ - دار المعارف ١٩٨٣) .

بسواه[٢٦٧م] ممن يمكنه أن يدير المدرسة ، بحيث لا يكون لـ « هِلْ » كلمة بجانبه ؟ قلت : إن هذه مسألة صعبة ، لأن هذا الوطنى ، الذى يجعل الأجنبى صفرا بجانبه ، يلزم أن يكون قويا فى فنه ، ذا سلطة روحية فيه ، وأن يكون حسن الإدارة جدا ، حتى تكون له هيبة فى نفوس الطلبة ، ونفوذ بينهم . ولا أرى وطنيا جامعا لهذه الصفات الآن . وقد كنت فكرت فى العام الماضى فى على أبو الفتوح ، ولكنى أخشى أن يكون نفوذه فى الطلبة آتيا من موافقته لأهوائهم ، لا من اتباعهم لآرائه ![٢٦٨] .

وإذا عينا وطنيا فى هذه الظروف ، ولم يتمكن من ادارة المدرسة على ماينبغى ، وحدث فيها حادث ، عاد ذلك بالخسارة عليها ، واتخذ حجة علينا . ثم إن تغيير الوكيل ، مع وجود الناظر الضعيف ، والمدرسين الذين هم أشد منه ضعفا ـ ليس بعلاج شاف .

والرأى عندى ، إذا كان من الممكن التغيير ، أن يستبدل « هِلْ » بانجليزى[٢٦٩] من أهل الفن كـ « ايمُس » ، فإنى أعرف أن له منزلة فى قلوب الطلبة ، ومعرفة بفنه ، وشهامة فى نفسه . فبواسطة نفوذه فى الطلبة يؤثر على أخلاقهم وأفكارهم ، وبواسطة كونه من أهل الفن يسعى فى استبدال الضعيف من المدرسين ، ويكون ما يعرضه مسموعا مقبولا ، ثم هو يختار وكيله الوطنى .

فوقع هذا الرأى موقع الاستحسان من الرئيس ، ووعد بالسعى فى تنفيذه ، فقلت : ولكن أمامك صعوبة ، يلزم أن تعرفها ، وهى

(٢٦٧ مكرر) يقصد : استبدال سواه به .

(٢٦٨) فى الأصل : « لأرائهم » ، والأصوب ما أوردناه فى المتن .

(٢٦٩) يقصد سعد زغلول : « أن يستبدل بهل انجليزى » .

صعوبة المالية ، فإيموس يتناول الآن ١٢٠٠ جنيها ، ثم ثلاثمائة[٢٧٠] بصفة تعويض ، فيلزم إعطاء هذا المبلغ له لاستمالته . فإذا تم ذلك يُنتظر أن يطلب نظار المدارس العالية من الانجليز أن يعامَلوا مثله ! ولذلك أرى ـ اجتنابا لما يقوم على ذلك من الاعتراض ـ أن يكون تعيينه بصفة انتداب ، حتى لا يكون لنظرائه حجة فى طلب المساواة به ، ولكن ربما اعترض على الانتداب بأن الحكومة قررت[٢٧١] فى مسألة عبد الخالق ثروت ألاّ ينتدب مَن هو غير قابل للعزل لوظيفة قابلة للعزل . فقال : سأنظر فى ذلك . وكان حاضرا رشدى باشا ، ووافقنى على هذا الرأى .

بعد ظهر يوم الخميس اجتمع بعض التلامذة فى حديقة الأزبكية ، وخطب بعضهم ضد « المؤيد » وسياسته ، ومزقوا نسخا كثيرة من المؤيد ، ثم اتصلوا بمن كانوا يلعبون الكرة فى الحلمية من اخوانهم ، وتوجهوا بجمعهم ، مع من تبعهم من الغوغاء ، إلى دار المؤيد ، صائحين بسقوطه ، محاولين دخول داره ، فصدهم عمال مطبعته . ثم أرادوا أن يتوجهوا إلى نادى حزب الاصلاح ، ولكن منعهم البوليس ، ووقعت بينهم وبين أتباع الشيخ على فى دار المؤيد بعض مشاجرات خفيفة .

لم يتصل بى خبر هذه المظاهرة [ص ٤٢٧] الا فى يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ٩٠٨ ، ونشرَت فى هذا اليوم جريدة اللواء خبر هذه المظاهرة بالاعجاب والثناء على الطلبة الذين قاموا بها . وفى اليوم ذاته ، كان الحزب الوطنى مجتمعا فى دار اللواء ، وتظاهر أعضاؤه ومن

---

(٢٧٠) فى الأصل : ثلاث مائة .

(٢٧١) فى الأصل : « قرت » .

اجتمع من الطلبة معهم ، فدعـوا بالحيـاة له وللدستـور ، وللحزب الوطنى ورئيسه . وتقابلت فى مسائه الشيخ على يوسف ، وفهمت منه أنه أخبر رئيس النظار بتفاصيل الواقعة .

وفى الصبـاح ، استدعـانى رئيس النظار ، وتكلم معى فى هـذا الشـأن ، ودفع إلىّ ورقـة فيها أسـماء بعض المحركـين لهذه الفتنـة . فاستحضرت أغلب نظار المدارس ووكلائها ، ولم أجد عندهم شيئاً من تفاصيلها ، فكلفتهم بالبحث عن الفاعلين ، وعلى الأخص المحركين منهم .

ولا يزال التحقيق جاريـا إلى الآن ، والأفكار ميـالة لاستعمـال الشدة مع رؤوس الفتنة ، واتخاذ الاحتيـاطيات الـلازمة لمنـع وقوع مثلها ، ولكن لم يقر قرار على شىء من ذلك لغاية الآن . وعلمت أن الشيخ على يوسف قدم تقريرا لرئيس النظار بتفاصيل الحادثة يطلب تحقيقا فيها ، ويشـير فى جريـدته إلى أنـه مهدد بـالقتل وحيـاته عـلى خطر .[٢٧٢] .

[ص ٤٢٦]

٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٨

وقد دار الكلام يوم أمس بحضرة الجناب العالى فى هذه المسألة . وكنت رأيت ـ مع بطرس ـ عقاب السبعة المحركين للفتنة بالرفت ، ثم منع التلامذة من الكلوب . واستحسن ذلك الجنـاب العالى . ورأى

---

(٢٧٢) هكذا فى الأصل . ويلاحظ أن هذه الصفحة (٤٢٧) لم تنته بهـذه الفقرة ، وانما انتقلنا منها إلى ص ٤٢٦ المقابلة لها لصلة الكلام فيها باضراب الطلبة ، وتعتبر صفحتا ٤٢٦ ، ٤٢٨ بمثابة هامشين لموضوع اضراب الطلبة ، وقد كتبها سعد زغلول يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٠٨ .

رشـدى أن يكون المنـع من الكلوب مقرونـا بانشـاء ناد آخـر خاص بالتلامذة فقط دون المتخرجين . وعارضه سعيد فى ذلك بأن انشاء ناد على هذا النحو لا يفيد فائدة ، ويغلب أن يعتبره الطلبة كمدرسة ، فلا يقبلون عليه .

وقال الجناب العالى : إن كل أمر يصدر مناالآن فإن مسؤ وليته تقع علينا مباشرة ، لأننا نحن المستقلين بالأعمال . وأريد أن يكون كـل مـا يصدر من هـذه الهيئـة مقبـولا بعيـدا عن الانتقـاد . وإنى معكم ومؤ يدكم فى كل ما تتخذونه من الوسائل ، لأن المسألة مهمة ، وقد تجاوز التلامذة حدودهم .

فقال بطرس : ان سعد قابل للمسئولية ! قلت : ولكن يجب أن يكون ما نعمل بالاتفاق ، حتى نتقاسم المسؤ ولية . ثم اتفقنا فيما بيننا أن نجتمع فى منزلى ليلة أمس ، وقد كان .

ورأيت ـ بعد طول التأمل ـ أنه لا يصح أن نعاقب فى هذه الواقعة أحدا عقوبة تأديبيـة بصفة أصليـة ، لأن هذه المظاهرة ليست بـأول مظاهرة من نوعها ، فقد حدثت عدة مظاهرات كانت أشد منها خطرا وأعظم أثرا ، خصوصا ما كان منها ضد دنلوب مستشار المعارف ! لأنه يعتبر ـ من جهة ـ رئيسا فى نظارة المعارف ، والتعدى عليه غاية فى سوء الأدب ، ومن جهة أخرى ممثلا[٢٧٣] للاحتلال فيها ، واهانته اهـانة لذلك الاحتلال . ومع ذلك فالنظارة لم تحرك ساكنا ، ولم تعاقب أحدا بسبب هـذه المظاهـرات ، حتى خيل للنـاس عمـومـا ، وللتـلامـذة خصوصا ، أن مثل هذه المظاهرات غير معاقب عليها ! ولذلك لا يصح مفاجأة التلامذة بعقابهم على المظاهرة الأخيرة .

---

(٢٧٣) فى الأصل : « ممثل » .

ومن جهة أخرى ، فإن للتلامذة شبهة أن يقولوا ـ إذا سئلوا ـ إننا لم نتظاهر ضد القانون ، ولا النظام ، ولا السياسة الحاضرة ، ولكننا تظاهرنا ضد صحافى كتب فينا ما اعتبرناه ـ بحق أو بغير حق ـ ماسا بكرامتنا ، فأظهرنا استياءنا منه بهذه المظاهرة . فليس لكم أن تعاقبونا على عمل أردنا أن نعلن به كدرنا من صحيفة تتكلم ضدنا ـ لهم أن يتمسكوا بهذه الحجة ، ثم يجدون فى الناس كثيرا يستمع لأقوالهم ، ويميل اليها .

فلهذا رأيت الصواب فى عدم العقاب ، وأن ينتظر أن تجرى النيابة تحقيقا بناء على الشكوى التى قدمها الشيخ على لرئيس مجلس النظار ، حتى إذا ثبت من التحقيق إدانة أحد من التلامذة ، وحكمت عليه المحاكم ، كان لنظارة المعارف أن تعاقب المحكوم عليه تبعا .

[ص ٤٢٨]

ورأيت أن تصدر النظارة منشورا لجميع المدارس ، تلفت التلامذة فيه إلى أحكام القانون النظامى المختص بمنع المظاهرات ومكاتبة الجرائد ، وتنذرهم بالعقاب الشديد ، إذا خالفوا هذه الأحكام ، وتبلغ هذا المنشور إلى أولياء أمورهم ، حتى يكونوا على بينة من عاقبتهم .

أما فيما يختص بالكلوب ، فرأيت أن منع الطلبة من التردد عليه ، فيه تعدٍّ ـ من جهة ـ على الحرية الشخصية ، ومن جهة ، اساءة لسمعة النادى . ويحق له أن يحتج على هذه الاساءة ، ولا نجد من دليل يثبت ـ بوجه قاطع ـ اشتغاله بالسياسة اشتغالا مضرا بأفكار الناشئة .

خطرت بى كل هذه الأفكار ، وتكلمت بها مع دنلوب ، فلم يجد لها من دافع . ثم عرضتها على السير إلدن غورست ، فاستصوبها . ثم أبديتها لإخوانى فى اجتماع المساء ، فاستحسنوها جميعا .

إلا أن رشدى استحسنها بعد كثير من التردد ! وكانت كيفية مداولته معنا غريبة ، لأنه لم يكن يبدى فى الغالب رأيا ، بل كان يضع لى أسئلة كثيرة ، أعتقد كل الاعتقاد أنه يعرف جواب أغلبها ! وأنه إنما وضعها هربا من إبداء رأيه الصريح ، ومن تحمل المسؤولية فيما نقرره ! وكان إذا أفحمه جواب ، يسكت سكوتا لا يمكن أن يُحمل على الاقتناع ، ولا على المعارضة ! فكنت أقول له : أرجوك أن تصرح إن كنت مقتنعا أو غير مقتنع . ثم فهمنا منه أن الشيخ على يوسف توجه اليه ، وحدثه فى شأن النادى واشتغاله بالسياسة ، وبتحضير آلات الفتك والهلاك ! وكان يقول - من وقت إلى آخر - إن الشيخ على قال لى كذا ، وقال لى كذا . والذى لاح لنا أنه كان يميل لغير رأينا ، ولا ندرى ان كان ذلك مجاراة للشيخ على ، أو أنه سمع من الجناب العالى شيئا عند مقابلته بعد الظهر .

ومهما يكن من أمره ، فإنى لم أزل به حتى صرح بأنه معنا فى كل ما قررناه ، ولما وجدنا مجمعين على ذلك ، أخذ يردد هذه الجملة : إنى مسرور ، لأن أفكارى تنفذت كلها ! واستحسنا - فيما قررناه - أن نفكر فى وضع مشروع يخول لنظارة المعارف حق منع التلامذة من أى اجتماع كان .

[ص ٤٢٧ [٢٧٤]]

حصل الكلام يوم الخميس الماضى ٢٤ ديسمبر ، فى اجتماعنا لدى الحضرة الخديوية ، بخصوص المشروعات التى بين يدى مجلس شورى القوانين . فأظهر الجناب العالى رغبته فى نهوها ، وأشار ـ من بينها ـ إلى لائحة مدرسة المعلمين ، وقال : إنها من المسائل العادية (يريد بذلك أن النظر فيها هو صورى أكثر منه حقيقى) ، وإلى مشروع مجالس المديريات .

وعلمت من جهة أخرى أن بطرس باشا خاطب على شعراوى فى هذا الشأن ، فأخرجه ذلك من التوانى إلى استنهاض اخوانه ، وحثهم على تنجيز المشروع المذكور ، فلم يحفلوا به ، لا لأنه لا يليق بكرامتهم أن يتلقوا أوامر من الحكومة ، بل لغيرتهم من على شعراوى ، حيث اختصه رئيس النظار بالدعوة دونهم ، قالوا : لماذا لا يخاطبنا رئيس النظار مثل ما خاطب شعراوى ؟ ألسنا أهلا مثله للمخاطبة ؟ وأصروا على رأيهم .

انعقد أمس ـ ٢٧ ديسمبر ـ مجلس المعارف الأعلى ، وقرر التعديل الذى عرضته النظارة بخصوص موضوع امتحان الشهادة الثانوية ، ومساواة من يسقطون فى الشهادة الثانوية ـــ من غير تلامذة الحكومة ـــ بهؤلاء . فأقر المجلس على التعديل المعروض ، غير أنه جعل رسم الامتحان الأول جنيها بدل اثنين .

ثم تكلم رشدى باشا عما يكون حكم حملة الشهادة الابتدائية ، الذين سقطت [ص ٤٢٩] شهاداتهم بمضى المدة ، فقلت : ما هو أساس سقوط الشهادة بالتقادم ؟ إنى أشعر أن هذا مخالف للعدل ،

---

(٢٧٤) هذه تكملة صفحة ٤٢٧ التى قطعناها بصفحتى ٤٢٦ ، ٤٢٨ .

خصوصا وقد ناطوا السقوط بعدم الاشتغال بخدمة ميرية ، مع أنه قد يشتغل فى الخارج بمثلها ! فأخذ رشدى يحلل هـذا السقوط ، وقـال روكاسيرا إن ذلك كان لحمل الناس على الاستخدام(٢٧٤م) ، وعلى الدخول فى المدارس الثانوية . قلت : ولكنا الآن نشكو من كثرة هذا الاقبال ، فلم يعد هناك من سبب لبقاء هذا الحكم ، خصوصا وفيه عنت للناس ! ووافق المستشار المالى على ذلك ، ووعد بأن يكتب إلىّ فى هذا الخصوص .

وكان دنلوب يتميز غيظا عند كلامى فى هذه المسألة ، لأن بعض الأعضاء قال إن السبب فى تقرير هذا السقوط هو نظارة المعـارف ، فقلت : إنى لا أرى له وجها ! فامتعض لذلك ، ولكنه كتم غيظه لأنه رأى الإجماع .

قال الجناب العالى أمس ـ ٢٨ ديسمبر سنة ٩٠٨ ـ أثناء حديثه على مظاهرة التلامذة ، أن الحزب الوطنى يهيجهم ، وأن الشيخ شاويش متهيج جدا ضد نظارة المعارف ، ويقول إنـه مستعد بـأن يسالم كـل مصلحة إلا نظارة المعارف لكثرة سيئـاتها ! وأنـه قدم اليـه تقريـرين مملوءين بالطعن عليها طعنا شديداً . ثم استدرك فقال : إن الأمور التى أبداها غير مهمة ، ولو كان بينها مهم لاستلفت نظرَك اليه . فمن ضمن ماقال(٢٧٥) : إن من الأساتذة أستاذا مريضا بالسل ، ضعيف الصوت لا تسمع التلامذة منه شيئا . قلت : لما سمعت هذا القول من مولاى فى المرة السابقة ، حققته فوجدته غير مطابق للحقيقة . فقال : انظر

(٢٧٤ مكـرر) هكـذا ورد فى الأصـل ، وسيـاق العبـارة يشـير إلى عـدم الاستخدام .

(٢٧٥) أى الشيخ شاويش .

وقس ما حققت على ما لم تحقق . ثم قال : إن محمد بك فريد قابل عبد الغنى شاكر ، وقال له : انظر كيف فعلوا بك ؟ إن أيام كرومر كانت أعدل !

فى يوم ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٨ ، حضرت مداولة مجلس شورى القوانين فى لائحة المعلمين الخديوية ، فتلوها مادة مادة ، ولم يبدوا من الملحوظات عليها إلا أمرا واحدا ، وهو اضافة آداب اللغة العربية إلى اللغة نفسها فى بروجرام القسم الثانى . وهى ملحوظة صائبة ، لأن المقصود فى الحقيقة ليس هو تعليم اللغة فى نفسها ، بل تعليم آدابها . ولذلك قلت لهم : الأحسن أن يقال : آداب اللغة العربية ، بدل أن يقال : اللغة العربية وآدابها .

وبعد انتهاء المداولة ، قال علوى باشا : إن سعادة ناظر المعارف اهتم اهتماما خاصا بوضع هذه اللائحة لمدرسة المعلمين ، التى عليها المعول فى تخريج الأكفاء ، ولذلك وجب شكر نظارة [ص ٤٣٠] المعارف على هذا الاهتمام ، كما يجب أن ننتقدها على ما يكون فيه محل للانتقاد . فصدق الكل على ذلك بالاتفاق . فقلت : إنى مسرور جدا من هذه الإحساسات ، وأرجو الله أن يوفقنا فى المشروعات التى نتشرف بعرضها عليكم إلى ما يستجلب رضاكم وشكركم . وانصرفت . ولم يحضر اسماعيل أباظة الجلسة ، ولكن له أذنابا كانت تتحرك ، ولكن حركات ضعيفة لم تؤثر شيئا .

وتوجهت فى الحال إلى[٢٧٦] مجلس النظار ، حيث وجدت الرئيس ورشدى ، وبلّغت ما كان لهم ، فَعَلا وجه الرئيس نوع من الكآبة ! ولم

---

(٢٧٦) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

يلبث رشدى إلا قليلا وانصرف ، وحضر سعيد ، فأعلمته بالخبر ، فبدت على وجهه علامات السرور منه .

وفى الظهر انعقد مجلس النظار ، وأهم ما دارت عليه المداولة ما يأتى :

أولا : ميزانية الاحتياطى ، وهى تشتمل على ما يزيد عن مليونى جنيه . وجاء فى خلال عرضها كلام عن مصروفات السودان ، فقلت : إن مجلس شورى القوانين يطلب احتساب فوائد على ما تصرفه الحكومة من أموالها ، وأن تشتمل الميزانية على بيان ذلك . فلم أكد أتمم عبارتى حتى أخذ بطرس يقول : إنى تكلمت فى هذه المسألة بمجلس شورى القوانين . وأخذ يشرح ما قال على طريقة عنيفة ! فأصررت على ما قلت ، وأبنت ما أراد مجلس شورى القوانين وما قاله على شعراوى مقترح هذا الطلب . والتفت يمينا وشمالا إلى أخوانى ، الذين كانوا حاضرين معى ، ليشهدوا بما سمعوا ، فسكتوا ولم يجيبوا ! فقال المستشار المالى : إن الإفادة الواردة من مجلس شورى القوانين لم تشتمل على فوائد ! قلت : اذن لا محل للمناقشة ! وأخبرنى سعيد بعد ذلك أن بطرس صلّح[٢٧٧] فى محضر مجلس الشورى بحذف الفوائد .

ثانيا : مسألة تشكيل قومسيون للحكم فى قضية قتل وقعت بطور سينا . فقلت : إنه يجب عرض هذه المسألة على مجلس شورى القوانين ، لأنها استثناء من القانون العام . فسكت الكل ، وهمس إلىّ رشدى بأن نظارة الحربية هى التى عرضت هذه المسألة . فقلت : ولكنك ناظر الحقانية ، ويهمك الدفاع عن القوانين ! فقال بطرس : إن لهذه المسألة نظائر كثيرة ، وقد جرى العمل فيها على هذه الطريقة .

---

(٢٧٧) أى غيَّر أو عدل .

قلت : ولكن ذلك فى رأيى خطأ ، وقد سبق أن عارضت فيه أيضا . وبما أن الهيئة تغيرت فلا بأس من كون الهيئة الجديدة تبحث فيه . فسكت اخواننا ، وانتهت المسألة على ذلك .

ثالثا : على تعيين الدكتور جرانفل رئيسا لإدارة المبانى والتنظيم بالداخلية . فأسر إلىّ رشدى ، بأن هذا غير موافق ! فقلت : اجهر برأيك ، وأبْده ! فلم يتجاسر أن يتكلم فيه ، وقال [ص ٤٣١] بطرس : لماذا هذا التعيين ؟ ينبغى أن نكون صريحين : هل المقصود تعيين هذا الشخص بمبلغ ١٢٠٠ جنيها ؟ وهل لم يكن من هناك من يصلح غيره ؟ فأجاب اسماعيل سرى بالسلب . فقال : ولكن هل النية معقودة على أن يترقى فى محله من يليه ثم من يليه ؟ قال المستشار المالى : نعم ! قال : والوظيفة الأخيرة ، هل يتعين فيها مصرى ؟ قال المستشار المالى : نعم ! قال بطرس : مادام الأمر كذلك ، لا بأس من التصديق على المسألة . قال رشدى : نعم ، فى محله ! . ولم يتكلم الباقون ، بما فيهم أنا ، لأنى وجدت أنه لا فائدة فى الكلام . غير أنى عند الانصراف قلت لبطرس متهكما : هل الذى أقنعك ، أن الوظيفة الأخيرة يتعين فيها مصرى ؟ فقال : نعم !

رابعا : الاتفاق بين نظارة الأشغال وقومبانية التلغرافات . حيث تأجل ، لإبهام المذكرة المقدمة بشأنه . ثم انفض المجلس ، بعد أن نبه بطرس على « قطة »[٢٧٨] بألا يبلغ إلى الجرائد ميزانية الاحتياطى .

فى يوم الثلاث الموافق ٢٩ ديسمبر ، بلغت بطرس ما تم عليه الأمر بيننا فى التلامذة . فقال : ينبغى أن نتفكر فى الأمر أيضا حتى يوم

---

(٢٧٨) هكذاتقرأ .

الخميس القابل ، أما أنا فإنى لا أبدى رأيى الا أخيرا . فقلت : ولماذا هذا التأجيل ؟ قال : هو كذلك ، لأنك أنت المسؤول وحدك !

قلت : إنى مسؤول عن التلامذة داخل مدارسهم ، غير أنى لست مسؤولا عما يحدث منهم فى الخارج ، وإنما المسؤول عن هذا هو نظارة الداخلية ، التى تحت إدارتها البوليس ، ولها المراقبة العامة . أما أنا فليس لى شىء من هذه المراقبة .

ويظهر لى أن تمنعه عن إبداء رأيه هو لأنه لا رأى له - كما ظهر فيما بعد ! فقد اجتمعنا يوم الخميس ، اجتماعا غير رسمى ، عند الحضرة الخديوية ، بمناسبة استقبال قنصل العجم . فعرضت جميع التلغرافات والعرائض التى وردت إلى من الأهالى والتلامذة فى موضوع المظاهرة ضد المؤيد ، وعرضت على الجناب العالى ما تم عليه الاتفاق بيننا من عدم عقاب التلامذة ، وعدم مس النادى بشىء الآن . ثم عرضت عليه المنشور الذى وضعته ، فقال بطرس : إن معناه موافق ، ولكن إنشاءه كإنشاء الجرائد ، فالأحسن تحويره باختصار .

ومن بين العرائض التى أطلعتهم عليها ، عريضة ممضاة من ثلاثة أقباط من طلبة مدرسة الحقوق ، يطعنون فيها على النادى لكونه يشتغل بالسياسة . فتناولها الجناب العالى وقال : إن هذه مهمة ! وتناولها بطرس فقال : ولكنها ممضاة من [ص ٤٣٣] أقباط ! والأقباط متهمون بممالأة حافظ عوض لأنه انتصر لهم ضد شويش . فإذا كان يمكن أن ينضم عليهم بعض المسلمين ، كان ذلك أدعى للاهتمام بموضوع هذه العريضة . فاسع فى أن يمضى عليها بعض المسلمين !

قلت : إن هذا شىء ليس من شأنى ، ولا يصح لى أن أتعرض إليه ، بل يجب الابتعاد عنه ، وأن نتلقى ما يرد علينا من تلقاء نفس

الطلبة ، لا بسعى ولا تحريك ! ثم أعاد لى هذا القول مرة أخرى بينى وبينه ، فأوريته عدم مناسبته .

ثم قال الجناب العالى : إن عبد الحميد أفندى سليمان أخبره بأن الذين أمضوا على عريضة التماس العفو ، من تلامذة المهندسخانة ، لم يمضوا عليها إلا واحدا بعد واحد فى الليل تحت الخفاء ، خشية من الطلبة الآخرين الذين كانوا يعيرونهم بالذلة والانكسار . ثم طلب أن يوزع المنشور فورا . فقلت : الأحسن تأجيله إلى ما بعد العيد ، لأن المدارس ستغلق ظهر هذا اليوم ، وربما وجدنا فى هدوئهم وسكونهم ما يساعدنا على العدول عن توزيعه عليهم . وساعد بطرس على ذلك .

وبعد استقبال القنصل وانصرافه ، عاد الخديوى إلى موضوع هذا الحديث ، وشدد فى مسألة الكلوب والتحقيق ضده ، فقال سعيد : إن الأحسن ترك الكلوب الآن ! فقال الجناب العالى : يلزم تبديد هيئة إدارته !

قال حشمت : ولكن القوانين لا تسمح لنا بذلك ، فالأحسن النظر فى طريقة شرعية . فقال سعيد : إن كل طريقة من هذا القبيل تسوء عقباها ، لأنها تفتح بابا واسعا للشر ، وتجعل مصر كاسطمبول ! فقلت : إن هذا الكلام فى محله . وأطرق(٢٧٨م) الخديوى مفكرا ، ثم قال سعيد : الأحسن الاحتيال فى الأمر ، والاعتدال فيه .

وكان بطرس قد انصرف ، ولكن قبل انصرافه كان رشدى عرض أنه ، بناء على التقرير الذى قدمه الشيخ على يوسف ، بَحَثَ المسألة ، فوجد أنه ليس من الممكن إدخال الشاويش وفريد فى التهمة ، لصعوبة

(٢٧٨ مكرر) فى الأصل : « أطلق » .

الإثبات ! فقلت : ولكن التقرير يشتمل على أسماء أشخاص آخرين ! قال : إن المبدأ الذى سارت[٢٧٩] النيابة عليه ، ألا تسير فى دعاوى القذف إلا بناء على طلب المصاب ، وبعد أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية . قلت : ينبغى أن يُعرَّف الشيخ على يوسف بهذا المبدأ حتى يتبصر فى الأمر ! ولما نزلنا ، رأيت رشدى مضطربا ، وأخذ يسألنى رأيى فيما يجب إجراؤه ، فلم أزد عما قلته سابقا .

[ص ٤٣٢]

أطلعنى بطرس على جريدة الأخبار ، وفيها أن الحكومة عرضت على الحضرة الخديوية محاكمة شاويش وفريد ، فأبى ذلك حرصا على حرية الصحافة ! . فقرأت هذه الجملة ، ونظر إلىّ بطرس بكيفية تدل على استغرابه من نشرها ! فقلت : هلا تعلم من الذى نشرها ؟ قال : شوقى ! قلت ، ولكن هذا لم يحصل ! قال : وهو من أغرب ما يكون ! ثم أردف ذلك بأن قال : لم يكن لى حاجة بقبول هذا العبء الثقيل ! قلت : ولكن الأثقال تأتى على قدر الهمم !

[ص ٤٣٣]

٦ يناير سنة ٩٠٩

وافق يوم العيد الأكبر الأحد ٣ يناير ، فلم أشعر فى نفسى سرورا باقباله ، وأخذت أفكر فى أحوال المحتفلين له ، القادمين من كل ناحية لحضور التشريفات الخديوية ، وفى الاهتمام الذى [ص ٤٣٥] يبديه كل منهم لنوال علامة من علامات الشرف التى يحلى بها صدره فى مثل هذا اليوم ، وفيما يحدثه الاشتغال باكتساب هذه الوسامات من المتاعب والمشقات ، وما يولده فى الصدور من الأحقاد والخصومات .

---

(٢٧٩) فى الأصل : « سرت » .

على أنها أصبحت لا تدل على منزلة الانسان من الهيئة الاجتماعية ، بل على ثروته أو محسوبيته ، وعلى كل حال على ضعف عقله ، لأنها لا ترفع من نفسه ، ولا تعلى من شأنه فى نفوس العقلاء .

وبدا [٢٨٠] لى أثناء هذا التفكر ، أن الإنسانية تغش نفسها ، وتعيش فى هذا الغش ! اخترَعت هذه العلامات لتحرك الهمم نحو الأعمال الصالحة ، شعورا منها بأن الأنفس لا تنجلب إلى هذه الصالحات إلا بجاذب من الوهم . وأن لذة النفس التى تحدث لها من مباشرة الخير غير كافية وحدها فى حملها على تكرار فعله ، والزيادة فيه . كالصغير يُرَغَّبُ فى المكتب[٢٨١] بالحلوى التى تقدم اليه ، ولو كانت هذه اللذة تدوم لكانت لمن يطلبها بهذه الوسائل وجهة[٢٨٢] ولكنها مؤقتة وزائلة .

لم أجد فى نفسى فرقا كبيرا بين الذى ينال شيئا من هذه العلامات بالرشوة ، ومن ينالها بعمل خيرى . لأن الذى يقصد اكتسابها بالعمل الصالح ، لا يريد العمل الصالح فى نفسه ، ولكنه يقصد اكتسابها ! كما أن الذى يريد اكتسابها بالرشوة لا يريد الارتشاء فى نفسه ، ولكنه يتخذه وسيلة لها !

اجتمعنا بين يدى الحضرة الخديوية ، وكانت[٢٨٣] على أشد حالات الانفعال . وجرى الكلام فى موضوع المديرين ، فتكلم فيه بكلام شديد سنفصله فيما بعد . قال : إن مدير الفيوم[٢٨٤] قدَّم

(٢٨٠) فى الأصل : « وبدى » .

(٢٨١) يقصد بالمكتب « الكُتَّاب » .

(٢٨٢) يقصد : عذر .

(٢٨٣) أى الحضرة الخديوية ، أى الخديو .

(٢٨٤) يقصد محمد محمود بك (باشا فيما بعد) .

استعفاءه ، وبلغنى أنه رُفض قبوله ، فهل هذا صحيح ؟ فقال ناظر الداخلية : نعم قدم استعفاءه. فقال : إن المبدأ الذى جرت الحكومة عليه ، منذ سبعة عشر عاما ، هو أن تقبل الحكومة كل استعفاء تَقَدم لها ! فيلزم قبول هذا الاستعفاء حتما ، حتى يشتغل هذا المدير بالسياسة مع لطفى السيد . فيشتغل أحدهما بالانجليزية ، والآخر بالفرنسوية ! وقد وقف اليوم أمامى متوكئا على سيفه ، وجَمع العمد بواسطة التليفون ليحضروا خطبة لطفى السيد . وأنا لا أقبل ذلك مطلقا . وكذلك مدير المنوفية(٢٨٥) جاء يبكى شاكيا من نقله إلى الدقهلية ! وهذه أحوال لا يمكن السكوت عليها !

ثم قال لبطرس باشا عند الانصراف : انظر لى هذه المسألة وابحث فيها . [ص ٤٣٤] وأضاف قائلا : وقد بلغنى(٢٨٦) أن فى نية البعض عمل مظاهرة ! واللازم اتخاذ جميع الوسائل لمنع ذلك .

ومن الغريب أننا اطلعنا فى يد منسفلد باشا ، حكمدار البوليس ، على كتابة من شخص يدعى ابراهيم منجد ، يُسفر فيها بعزمه على اعداد موكب للاحتفال بعيد الجلوس ! ويقول الحكمدار بأن هذا الشخص منظم جميع الحفلات والاعتصابات السابقة ! فسألته عن حاله وصناعته ، فقال إنه لا يدرى(٢٨٧) . فاستغربت من ذلك ، كما استغرب ناظر الداخلية ! ولم أتمالك أن قلت له : كيف تكون هذه سوابقه ، وحاله يظل مجهولا لكم ؟

---

(٢٨٥) هو شكرى باشا .

(٢٨٦) فى الأصل : « قال وبلغنى » ، وقد عدلنا الجملة كما هو فى المتن لتستقيم العبارة .

(٢٨٧) فى الأصل : « فقال : « لا يدرى » .

[ص ٤٣٥]

ولما نزلنا ، قال لى بطرس : أنظر كيف أن محمد سعيد لم يخبرنى بالأمر ![٢٨٨] ثم سأل محمد سعيد عن ذلك ، فأجاب بأنه لم يكن لديه وقت للاخبار ! ثم أخبرنى شكرى[٢٨٩] بأنه شكا للخديوى حالـه ، فأمره أن يأتى فى القبة اليه ، ووعدنى بالإخبار بنتيجة ما يكـون . ولم أخبر أحدا بهذه الحكاية مطلقا ، غير أنى علمت بأن الناس تناقلتها ، أو مايقرب منها ، وأنه اتصل شىء من ذلك بمحمد محمود نفسه مَعْزُوًّا إلى بعض النظار ، فعجبت لذلك !

[ص ٤٣٧]

وشـاع أن فى النية تعيـين الميرالاى ابـراهيم راجى بك مـديـرا للمنوفية . ورأيت أمس منشورا فى « الدسـتـور » ، كتابـة مصحوبـة بعريضة ممضاة من ثلاثمائة رجل من الطبقات المختلفة بالشكوى من الحزب الوطنى والتبرؤ [٢٩٠] منه . والعريضة مقدمة بعنوان السيرالدن غورست . ويقولون إن ذلك التعيين ثمن لهذه العـريضة ، غـير أنى أشك كثيرا فى حصول هذا الأمر .

٨ يناير سنة ٩٠٨

بلغنى أن الصورة التى تكلم بها الجناب العالى لنـا فى العيد عن حادثة محمد محمود ، تكلم بها أيضا عقب خروجنا أمام المستشارين ، وكان انفعاله شديدا . واستبقى بحضرته شيتى بك[٢٩١] عشرين دقيقة

(٢٨٨) يقصد بالأمر استعفاء مدير الفيوم .

(٢٨٩) مدير المنوفية المنقول إلى الدقهلية (٢٩٠) فى الأصل : « والتبرىء »

(٢٩١) مستر تشيتى هو : Mr. Arthur Chitty ، مستشار نظارة الداخلية منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس ١٩١٠ (أنظر حاشيتنا على ص ٤٢٤) .

وهو يحدثه فى هذا الخصوص . فلما خرج من عنده ، استدعى محمد محمود ، وخاطبه بهذا الشأن ، فأنكر ما نسب اليه واحتج بشدة عليه . قال محدثى : ولكنه كان ـ فى أثناء الاحتجاج ـ واضعا يديه فى جيبى بنطلونه أمام شيتى ، وعُد ذلك عليه . وقد طلب ناظر الداخلية من الخديوى أن يسمح بمقابلته ، فرفض ، وأحال المسألة على بطرس باشا .

[ص ٤٣٦]
وفهمت أمس ، ١٠ يناير سنة ٩٠٩ ، من محمد سعيد أن الخديوى رفض مقابلة محمد محمود ، وأنه مصر على قبول استعفائه ، وأنه أعطاه أجازة عشرة أيام حتى يهىء بطرس الوسائل لنهو المسألة .

وكنت دعوت محمد محمود يوم الجمعة للحضور عندى ، فحضر بعد تردد ، وفهمت منه أنه متأثر لكونى لم أكاشفه يوم العيد بالمسألة ، ولم أدخل بيته للمعايدة ، فوضحت له الحقيقة . ثم أخبرنى أنه مراقب ، وأنه يخشى الاجتماع بالناس ، حتى لا يمسهم ضر . فقلت : ذلك وهم منك ، فلا تطع الوهم ، ومن السهل تأويل حضورك برجاء تبديه . فقال ـ وقد انفعل ـ : أنا لست راجيا ولا أميل للترجى ! وانصرف تحت هذا التأثير ، بعد أن طلبت منه أن يمر بى ، ولكنى لم أره للآن .

يظهر لى من تصرفاته فى حادثته ، أنه يريد الجمع بين الوظيفة والإباء : يود البقاء فى الوظيفة ، ويريد أن يكون بقاؤه فيها مقرونا بالعزة والشمم . ولذلك لم يقدم الاستعفاء مباشرة ، بل أرسله ابتداء إلى عبد الخالق ثروت ، صديقه وصديق ناظر الداخلية ، ثم قدمه هو بنفسه ! على أنه إن كان اعتبر تقديم غيره عليه جارحا له جرحا لا يلتئم مع بقائه فى الوظيفة ، لما تشبث بهذه الوسائل التى لا تعتبر الا من قبيل

التحكك والاستعطاف - كما أشرت اليه بذلك وان لم يكن اعتبرها كذلك ، فكان الأليق به أن يسكت عن الاستعفاء ، وأن يلتمس الترقى بغير هذا الإباء .

[ص ٤٣٧]

اجتمعنا فى عابدين أمس - ٧ يناير(٢٩٢) - الساعة تسعة ونصف صباحا ، وجرى الكلام فى المسائل الآتية :

أولا : مسألة القاضى الشرعى ، فقال الخديوى : إن الأخبار الواردة عنها تفيد قرب انتهائها .

ثانيا : فى مسألة المديرين ، فقال : إن شكرى باشا حضر اليه ، وبكى بكاء مرا ، ولكن بلا دموع ، واشتكى من نقله إلى الدقهلية . وإنه بلَغ جنابه أن عمدة شبين كتب لجميع عمد المنوفية اشارة تلفونية بلزوم حضورهم إلى العاصمة فى العيد . ويقال ان هذا للاحتجاج ضد نقل المدير فى الظاهر ، وفى الباطن لحضور خطبة لطفى السيد . فقلت : أظن أن شكرى باشا عاجز أن يسعى هذا المسعى ! فقال الخديوى : لا ، إنه الذراع اليمنى للحزب الوطنى . فقال سعيد : إنى أعرفه من عشرين سنة ضعيفا ، ولكنه مستقيم ، ولما رأى بعض الناس يسعون ضده تغلل للباقى(٢٩٣) .

ثالثا : فى مسألة المظاهرة المزمع عملها ، فقال جنابه إنه سعى فى تبديدها ، فمدرسة على رضا لا تسير فيها ، وكذلك كثير غيرها . وفصل لنا كيفية هذا الافساد !

---

(٢٩٢) فى الأصل : « ٧ سبعة :

(٢٩٣) هكذا فى الأصل ، والعبارة غير مفهومة ، وقد تكون كلمة « تغلل » من الغل ، أى الحقد ــ أى كره الباقين .

ثم اجتمعنا بحضرته فى المساء ، بوليمة أعدها لأميرال الأسطول الاميركانى ، وحصل الكلام فى مسألة القاضى الشرعى ، فقيل إن الشيخ شاويش ذهب إلى الآستانة مصحوبا بعرائض تؤيد القاضى . واتفقت الآراء على كتابة تلغراف بالنص الآتى : « الشكوى التى أشرتم اليها ستتأيد بمخصوص[٢٩٤] ، فاهتموا بنهو المسألة » ! وكان البحث فى المسألة دائرا على النقطة الآتية :

[ص ٤٣٨]

هل للحكومة العثمانية حق تعيين القاضى ، أو هذا الحق للحكومة المصرية ؟ فاتفقت الآراء على[٢٩٥] أن الانتخاب من حق الثانية ، والتعيين من حق الأولى ، وأن يؤمر شكرى[٢٩٦] بالاستمهال حتى يَعْرض من يراد تعيينه على الأعتاب السنية للاقرار عليه .

عرضت على هذا الاجتماع خطابا ممضى من جمعية الإرهاب ، ينذرنى فيه كاتبه بسوء العاقبة إذا استمررت على تعقب الطلبة ومطاردتهم ! فقال الجناب العالى : إن هذا النوع من التهديد كثير ، فقد ورد عليه منه خطاب يقول له : صل فى مسجد كذا ، وعد من طريق كذا ، وارم ببصرك فيه إلى نقطة كذا تجد بها شخصا بيده منديل أبيض يشير به ، فهو أنا ! ثم انصرفنا على ذلك .

عند انصرافنا فى الصباح ، تكلم حشمت وسرى مع بطرس فى شأن زيارته لتهنئته بعيد رأس السنة ، الذى هو يوم أمس ، فقال : لا تتعبوا أنفسكم ، فالبيت مشغول الآن ، وليس فيه موضع لزائرين ،

---

(٢٩٤) أى بمبعوث .

(٢٩٥) أضيفت « على » ليستقيم المعنى .

(٢٩٦) أى محمود باشا شكرى . رئيس الديوان التركى الخديوى .

ثم انصرف . فقلت لاخوانى : وهل افتكر فيكم أحد فى عيدكم ؟ فأجاب سرى وحشمت معا : ولكن الرجل كان مسافرا ! فاستغربت جدا لذلك التملق أولا ، وهذه الاجابة[٢٩٧] ثانيا ، لأنه كان يوم العيد حاضرا ولم يسافر الا فى ثانيه ! ومع ذلك لم يعتذر بشىء ، لا عند سفره ، ولا بعد حضوره !

١١ يناير سنة ٩٠٩

أعد بطرس باشا فى مساء يوم ٨ يناير سنة ٩٠٩ ــ فى منزله بالفجالة ــ ليلة ساهرة سامرة ، دعا اليها نحو خمسمائة نفس من الأمراء والوزراء وكبار الموظفين والأعيان والذوات ورجال الشورى ، احتفاء بعيد جلوس الحضرة الفخيمة الخديوية ، فجدد بذلك عهد نوبار باشا الذى كان يحتفل بمنزله بهذا العيد . وكان المدعوون بملابسهم الرسمية ، والمنزل مزين بالأنوار ، وشخصت فيه رواية بالاشارات[٢٩٨] . ولم يدع فيها من أرباب الصحف أحد من أصحاب جرائد الحزب الوطنى ، ولذلك أغفلوا ذكرها ! وحضر جماعة من المتظاهرين ، وصاحوا بالدعاء للدستور ، وسقوط المنافقين ! وجلست فى ناحية بالقرب من المقصف أتجاذب أطراف الحديث مع جماعة من المعارف ، وأغلبهم من الأقباط .

ثم حضر شوقى[٢٩٩] ثملا ، وجلس بجانبى ، وأخذ يستعطفنى ، ويتبرأ من نسبة الوقيعة فىّ ، ويسألنى سبب نفورى منه ؟ فقلت له : السبب ظاهر ، وهو أنك لئيم وناكر للجميل ! فاضطرب ،

---

(٢٩٧) فى الأصل : « وهذه فى الاجابة » ، وقد حذفنا « فى » لأنها زائدة .

(٢٩٨) المعنى أن رواية قد مثلت تمثيلا صامتا .

(٢٩٩) أحمد شوقى الشاعر .

وحلف ثلاثا بالطلاق أنه لم يرتكب شيئا مما نسب اليه . فقلت : اذن وَجَبَ [ص ٤٤٠] علىّ تصديقك ، لأنى لا أريد أن أحول بين المرء وزوجه . ثم لازمنى حتى أوصلنى الى البيت ، وقال لى كلاما عن الحضرة الخديوية ، لم أرد أن أجاريه عليه ، ثم انصرف .

وكان صاحب الليلة[٣٠٠] يتودد للناس كثيرا ، ويؤانسهم ، ويجلس لملاطفة الكثير منهم ، ولم يفارق أخوه مجلسى حتى الانصراف . وكنت أقرأ على وجوه من أراه من الأقباط ــ وكانوا كثيرين ــ آيات البشر والسرور ، ولسان حال كل منهم يقول : إن لى نصيبا من هذا الاحتفال ! ــ شعور كنت أحس به ، وأتمنى أن يكون مثله فى قلوب المسلمين اذا نبغ فيهم نابغ ، واهتم بالاشتغال لهم .

يوم ١٢ يناير سنة ٩٠٩

علمت أن أربعة أشخاص أرسلوا تلغرافا لسمو الجناب العالى ، يطعنون عليه طعنا شديدا . وأنه تألف قومسيون من ناظر الحقانية والداخلية والنائب[٣٠١] العمومى ، وشفيق باشا ، لتحقيق هذه المسألة ، والبحث فيها اذا كان يجوز لعمال التلغراف أن يقبلوا مثل هذه الاشارة المملوءة بالطعن ؟ ولم أتذكر وجوه المطاعن[٣٠٢] ، وسأتحقق منها .

فى أثناء ذهاب الجناب العالى الى الاسكندرية ، فى مساء السبت الماضى ٩ يناير سنة ٩٠٩ ، حصلت فرقعة هائلة تحت القطار الخاص الذى كان يقله الى الاسكندرية عند وقوفه بمحطة طنطا ، واشتغل

---

(٣٠٠) يقصد بطرس غالى باشا .

(٣٠١) فى الأصل : « والنايب » .

(٣٠٢) يقصد أوجه المطاعن .

رجال الحكومة بالبحث عن سببه ، فلم يقفوا له على أثر . ويقال إن هـذه الحادثـة أزعجت سموه ، وأثـارت كثيرا من الشكـوك عنده ، واتهمت جريدة المقطم الحزب الوطنى بكونه السبب فيها !

يظهر من هذه الحوادث وأشبـاهها أن هنـاك حركـة ضد الهيئـة الحاضرة عموما ، والخديوى خصوصا ، فتظهر هذه الحركة تارة بمظهر الطعن عليه فى الجرائد المختصة بالحزب الوطنى والمشايعة لها ، وتارة بكتب التهديد ، وآونة برسائل القذف التلغرافية ، وحينا بالمظاهرات فى الطرق والشوارع ، واشراك رئيس الحزب الوطنى ، وبعض أعضائه معه فى الهتاف ، وزمانا بمثل تلك الفرقعة ! ولا يدرى إلا الله عاقبة هذه الحركة ، التى يمكن اعتبارها إرهاصا لحدوث انقلاب عظيم .

[ص ٤٣٩]

يوم ١٢ يناير سنة ٩٠٩

اطلعت عـلى أصل هـذا التلغراف ، فـوجدت فيـه تهكما عـلى الخديوى بمناسبة إحسانه على منكوبى إيطاليا بمبلغ مائتى جنيه ، مع أنه لم يقدم شيئا للمصابين بحريق ميت غمر والمطرية ، ولم يساعد الجامعة المصرية . ويظهر أنه مكتوب بخط واحد ، والامضاءات التى عليـه مخترعة ! وقد دخل به شفيق باشا أولا على ناظر الحقانية ، فدفعه اليه فى سكوت ، ضاغطا بيده يده تنبيها لعدم التكلم عنه !

فتركتهما ، وصعدت الى بطرس ، فسألنى عن المنشور الذى كنت أعددته للمدارس ؟ فقلت : لم أر الآن لإرساله موجبـا ، فالتـلامذة هادئون ، والنظام فى المدارس سائد ، وربما لا يكون من وراء نشره ـ فى وسط هذا الهدوء والسكون ــ إلا تشويش الأفكار . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فانه تقرر فى الأفهام أن الحكومة تدبر طريقة لوضع حد

لتلك المشاغبات ، فاذا ظهر هذا المنشور ــ دون غيره ــ من التدابير ، صح أن يقال فينا : تمخض الجبل فولد فأرا ! فوافق على ذلك .

ثم حضر سعيد ورشدى ، ودار الكلام فى تعيين مفتش انجليزى لاحدى المديريات ، فى الوظيفة الأخيرة التى خلت بسبب تعيين الدكتور جرنفل لإدارة التنظيم التى تحولت على الداخلية ــ فقال سعيد : إن جراهام متوقف فى تعيين وطنى ، وكادت المناقشة بيننا تفضى الى ما لاتحمد عقباه ! فقال بطرس : إنى تكلمت بذلك فى مجلس النظار ، تنبيها للأفكار ، وحتى يكون لسعيد سند فى المعارضة ، لأن هذه أول مرة سمع فيها أصحابنا مثل هذا الكلام .

ثم قال(٣٠٣) : وقد تكلم معى غورست فى هذا الشأن ، فقلت له : إننا تسامحنا ، اذ كان يمكننا أن نعين بدل الدكتور جرنفل وطنيا مارس البلديات ، كاسماعيل صدقى ، ولكنا لم نفعل ، واكتفينا بالوظيفة الأخيرة . فاذا كان لا يوجد وطنى أهل لأن يحل فيها بعد ست وعشرين سنة ، كان ذلك اقرارا بعجزكم ، وتفليس إدارتكم ! فوافقه على ذلك . وكانت تبدو على الرئيس عند إلقائه هذه الكلمات علامات الإعجاب بشجاعته الأدبية !

ثم انتقل الحديث الى مجلس الشورى ، بمناسبة قرب موعد انعقاد الجمعية العمومية ، قال سعيد : إن المراد معرفة المختص بعقدها : هل هو رئيس النظار ، أو ناظر الداخلية ؟ فانحط الرأى على أنه الأول .

ثم قال بطرس : إنا نريد عقدها فى أول فبراير ، قبل أن تجيب الحكومة الشورى(٣٠٤) على طلبه اشراك الأمة مع الحكومة فى الحكم .

---

(٣٠٣) فى الأصل : « قال » ، وقد أضفنا « ثم » لتستقيم العبارة .
(٣٠٤) أى مجلس الشورى .

فاذا سألَتْ الجمعية عما كان [ص ٤٤١] جواب الحكومة ، أهملنا مجاوبتها ، ثم حررنا الجواب على مجلس الشورى كما يأتى : إن الحكومة منحت مجالس المديريات الاختصاص (بكذا وكذا ـ وسرد بعض الأمثلة على ذلك ، كالاحتياطات الصحية وانشاء العزب وهدمها) ، وفى هذا معنى إشراك الأمة مع الحكومة فى الحكم ! والحكومة لا تتأخر عن الزيادة فى هذا المعنى كلما ساعد الإمكان .

قال ذلك والتفت الىّ قائلا : أليس هذا من رأيك ؟ قلت : ولماذا لايُعطى مجلس الشورى حق إبداء الرأى القطعى فى الأمور الأهلية الصرفة ، مثل القوانين التى لا تسرى إلا على الأهلين فقط ؟ لاشك أنهم أدرى بما يناسبهم منها ، وأعرف بها من غيرهم .

فقال : إن الانجليز[٣٠٥] لايريدون ذلك ! كيف وهم يعارضون فى الاحتياطات الصحية بحجة أن جراهام لا يرضى بها ؟ قلت : وهل لانجد سبيلا لاقناعهم بذلك ؟ قال : لاسبيل لهذا الاقناع !

قلت : هلا يمكن تخويل مجلس الشورى حق سؤال النظار عن الأعمال التى تتم فى نظاراتهم ؟ فقال : إن ذلك الحق لهم ، ولكنهم لا يعرفونه ! ، ولو كان فيهم رجال عارفون لاستعملوه ! قلت : إن الموجود فى القانون هو حق الاستعلام وطلب الايضاحات ، وأظن ذلك فيما يختص بالمشروعات العامة التى تعرض عليه لابداء رأيه فيها . على أنه اذا كان حق الاستعلام يشمل حق السؤال ، فليس على الحكومة من بأس أن توضح ذلك لهم . ولا وجه للانجليز فى المعارضة ، مادامت الحكومة لا تعطى شيئا جديدا ، ولكنها توضح معنى خفيا !

---

(٣٠٥) فى الأصل : « الإنجليزون » !

فقال : إن ذلك لا يمكن ! ولا يرضى به أصحابنا ! قلت : ليس لهم حجة فى منعه ، لأن توجيه السؤ ال للناظر ، لا يستلزم عند السائل كفاءة مخصوصة ، ولا يمكن أن يتأتى منه ضرر . لأنه ان كان السؤ ال فى غير محله ، كانت تبعة ذلك على السائل وحده ، وان كان فى محله استفاد العموم من جوابه . ثم يكون فى تقرير هذا الحق لمجلس الشورى سندا عظيما لنا معاشر النظار ، إذ يمكنني ــ حينئذ ــ أن أمتنع عن إمضاء أى عمل لا يكون وجه الصواب فيه بينا ، خشية التعرض لسؤ ال أعجز عن جوابه . فقال : يمكن عدم الجواب ! قلت : لا يمكن ! على أنه إن وقع ذلك مرة ، فلا يصح أن يقع مرات .

وكان محمد سعيد يساعدنى فى ذلك ، غير أن رشدى كان ساكتا كأن المسألة لا تعنيه ! فالتفت اليه وسألته عن رأيه ، فقال ــ بعد شيء خفيف من التردد ــ إن رأيى موافق لرأيك ! ولم يزد على ذلك .

ثم جرى الكلام فى اجتماع المستشارين اجتماعا دوريا بينهم ، وعرْض بعضهم على بعض جميع المسائل التى تختص بهم ، بحيث قلما يجرى شيء فى إحدى النظارات ولا يكون للمستشارين فى بقيتها علم بها ــ فقلنا : لم لا يكون لنا مثل هذا الاجتماع ، حتى يعلم كل واحد [ص ٤٤٣] منا خطة الحكومة فى المسائل العامة ، ويسير على مقتضاها ؟ فقال بطرس : لابأس من ذلك ، وان الأحسن الاجتماع عندى ، لأن الاجتماع هنا ربما تأول تأولا غير صحيح ، فقد حدث مثل ذلك فى عهد «بالمر[٣٠٦]» ، واعترض بأن مجلس النظار ينعقد أحيانا بدون حضوره .

---

(٣٠٦) هو Elwin Palmer المستشار المالى .

نقلت جريدة «القطر المصرى»[٣٠٧] الصادرة بتاريخ ٨ يناير سنة ٩٠٩ مقالة نشرتها جريدة العدل التى تطبع بالآستانة العلية ، مملوءة بالطعن على العائلة الخديوية ، وقد مهد « القطر المصرى » لنشرها[٣٠٨] بمقدمة يظهر فيها التبرؤ من مضمونها ، والوعد للرد عليه فى العدد التالى .

أطلعنى رشدى على هذه المقالة ، واستفتانى فيها اذا كانت تستحق العقاب ، فقلت : تستحقه بلا كلام ، ولكن يحتاج الأمر لقضاة يقدرون الأشياء حق قدرها ، ويبحثون عن الحقائق ، ولا يجرون خلف الأوهام . ويلزم الاحتياط جدا فى رفع الدعوى ، لأن كثيرا من الجرائد ــ «كالمؤيد» ــ نشرت مقالات جارحة ، ولم تقم الدعوى عليها ، بسبب تفنيدها لمضمونها . فأخشى أن يجد صاحب «القطر المصرى» من ذلك وأشباهه حجة للدفاع . وبالجملة فالمسألة تتعلق باستعداد القاضى .

ثم حصل الكلام فى الموضوع المذكور مرة أخرى ، وبعد طويل من الأخذ والرد ، تقرر اقامة الدعوى العمومية على صاحب تلك الجريدة .

وقد كان «اللواء» نشر مقالة فى خصوص القاضى الشرعى ، ومنازعة الحكومة له فى اختصاصه ، ونسب فيها الى الحكومة د س الدسائس ضده ، وخبث النية ، والعمل على محاربة الحق بالباطل ! وأريد إقامة الدعوى العمومية عليه بسبب هذه المقالة ، فأشرت بعدم

---

(٣٠٧) أنظر عن « القطر المصرى » حاشيتنا على صفحة ٧٨٦ من الكراسة رقم ١٥ من المذكرات .

(٣٠٨) فى الأصل : « نشرها » .

رفعها ، لأن الرأى العام[٣٠٩] الاسلامى مع القاضى ، ويعتبر مثل هذه المقالة دفاعا عن الدين ! فلا تخرج الحكومة من الدعوى — على فرض أن تكسبها — الا مخذولة أمام ذلك الرأى العام[٣١٠] . ومن جهة أخرى ، فان كاتب المقالة المذكورة ليس معينا ، ولا يبعد أن يلقوا تبعتها على عاتق رجل يسخرونه لذلك ، ممن لا أهمية لهم ، ولا يفيد عقابه ردعا ولا عبرة للغير . فالأولى صرف النظر عن الدعوى المذكورة .

انتهت مسألة محمد بك محمود ، مدير الفيوم ، بعد أن طال القول فيها . وقد كان الجناب العالى متشبثا برفته ، أو نقله الى أسوان حتى يستعفى من وظيفته — ولكن تراءى للجهة الأخرى أن فى تحقيق ذلك خطرا على الموظفين ، فلم توافق عليه ، وانتهى الحال على استبقائه . أما شكرى باشا فالدسائس كثيرة من حوله ، والأفكار حائمة على نقله للدقهلية .

[ص ٤٤٢][٣١١]

فى يوم الخميس ٢١ يناير سنة ٩٠٩ ، تكلم معى بطرس بشأن جواب الحكومة على طلب مجلس الشورى اشراك الأمة مع الحكومة فى ادارة البلاد ، فقال : إن هارفى[٣١٢] هيأ جواب الحكومة على هذا

(٣٠٩) فى الأصل : « الرأى الاسلامى » ، وقد أضفنا كلمة « العام » ليستقيم المعنى .

(٣١٠) أضفنا « العام » إلى « الرأى » ليستقيم المعنى .

(٣١١) كان سعد زغلول قد أحال الى هذه الصفحة بعلامة (×) قبل الفقرة الأخيرة من صفحة ٤٤١ . وموضعها هنا أفضل .

(٣١٢) فى الأصل : «هرفى » بدون ألف مد . والشكل الذى اوردناه فى المتن هو الأصوب (انظر هارفى فى الجزء الأول صـ ٢٩٣ حاشيه ٣٥٠)

الطلب على طريقة لم أوافق عليها ، لأنها تتضمن الاعتراف بعدم أهلية البلاد للحكم الذاتى ! ولا يمكننى أن أقول ذلك ، وأفضل اعتزال الأعمال على إبداء هذا الجواب ــ كما قلت له بذلك .

فقلت : إن الأحسن الاجتهاد فى أن نمنح شيئا للأمة . قال : ذلك غير متيسر ! قلت : حينئذ مادام الغرض رفض الطلب ، فلا أهمية للأسلوب الذى يحصل الرفض به ! قال : ولكن العرف خير من العنف ، وفرق بين الرد الخشن والرد الحسن .

ثم فى يوم الأحد ٢٤ يناير سنة ٩٠٩ ، أعاد الكلام فى هذا الموضوع أمامى وأمام سعيد ورشدى ، وترجانا أن نفكر فى المسألة . فاجتمعنا وتفكرنا فيها طويلا ، واتفقت الكلمة على الاجتهاد فى تخويل مجلس الشورى حق سؤال النظار ، كما اتفقت على أن المادة ٢٨ من القانون النظامى لا تعطى الحق لمجلس الشورى أن يطلب ايضاحات ، إلا فى الأمور الداخلة فى حدود اختصاصه ، ولما كانت اختصاصاته محدودة بابداء الرأى فى مشروعات القوانين والميزانية فقط ، فان كل ما عدا ذلك خارج عن حدوده ، ولا يتأتى له أن يطلب عنه إيضاحا .

[ص ٤٤٥][٣١٣]

ألم بى مرض فى مساء يوم الجمعة ١٥ يناير سنة ٩٠٩ ألزمنى الفراش لغاية يوم الأربع ٢٠ يناير سنة ٩٠٩ ، وقد أرسل الجناب العالى اسماعيل بك نيازى ، يسأل عن صحتى ، وأرسل بطرس باشا أرملى بك لهذه الغاية مرتين : قابلته فى أولهما ، ولم أرد أن أقابله فى الثانية ، ولم يحدث أثناء مرضى ما يهم ذكره .

---

(٣١٣) أثرنا ايراد هذه الصفحة قبل صفحة ٤٤٤ ، من أجل الترتيب الزمنى .

وقد خرجت يوم الخميس الى عابدين ، حيث انعقد اجتماع غير رسمى ، أشار الجناب العالى فى أثنائه الى الموظفين الذين يشتغلون بالسياسة ، والى وجوب صدهم عن هذا السبيل . وقال إن عنده رجلا يشتغل بها ، ولم ير له وجها من منذ ثمانية أشهر ! ولا يريد أن يفعل به شيئا حتى ينظر ما تفعله الحكومة فى مثله من موظفيها ! ثم تكلم عن القاضى الشرعى ، وكون مسألته موقوفة على تصديق السلطان .

قد كلفنى بطرس باشا أن أكتب شيئا عما تم من الاصلاحات فى خلال السنتين الماضيتين ، لكى يتضمنه خطاب الجناب العالى الذى سيلقيه عند افتتاح الجمعية العمومية . فأعددت ذلك على غاية من الاختصار ، بحيث لم يشتمل إلا على سرد ما تم من الاصلاحات فقط . فاستطوله بطرس ، وقال : إن هذا شىء كثير! فقلت : إن الأحسن أن يكون كثيرا ، وأن لك أن تختار ما تشاء أن يذكر . أما أنا فأرى ذكر الكل واجبا ضروريا . وانصرفت .

[ص ٤٤٤]

فى يوم السبت أول محرم سنة ٣٢٧ ــ ٢٣ يناير سنة ٩٠٩ ــ ورد تلغراف على النايب[٣١٤] العمومى وعلى حكمدار بوليس العاصمة من الغازى مختار باشا[٣١٥] ، يفيد قيام مندوب من طرف الحكومة العثمانية لأخذ أوراقه الخصوصية ، الموجودة بسراى الاسماعيلية تحت يد

---

(٣١٤) هكذا فى الأصل .

(٣١٥) هو أحمد مختار باشا ، الذى كان مندوبا ساميا بمصر ، وكان معروفا باسم أحمد مختار باشا الغازى ، وهو من رجال الحرب والسياسة ، كما أن له مؤلفات كثيرة باللغة العربية ، منها فى علم الفلك وأيضا فى الفنون الحربية . (محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة=

سكرتيره الخاص نورى بك ، الذى لم يعد له هو ثقة به ، ويطلب حجز هذه الأوراق ، والامتناع من تسليمها للمندوب المذكور . فأجاب النائب العمومى ــ بعد مشاورة نظارة الحقانية ــ بأن هذا لا دخل للحكومة فيه .

ثم عرض رئيس النظار المسألة على الجناب العالى فى التشريفات التى جرت احتفالا بأول السنة الهجرية ، فأحسست بأن جواب الحكومة لم يرق له . غير أنه لم يتكلم بشىء فى هذا الموضوع ، وطلب من رئيس النظار أن يعود إليه بعد الظهر . ثم اجتمع بالمعية بعد الظهر خلق كثير ، بينهم ناظر الداخلية ، ورئيس النظار ، وبعض الأفوكاتية ، وكان موضوع الاجتماع النظر فى طريقة لحجز الأوراق .

وأخبرنى[٣١٦] ثقة بأن الخديوى كان مضطربا أيما اضطراب ، كمن يمسه ضرر من الأوراق المذكورة اذا استلمتها الحكومة العثمانية . والظاهر أن نتيجة هذا الاجتماع كانت رفع المسألة لقاضى الأمور الوقتية بواسطة محامى مختار باشا ، ليأمر بتوقيع الحجز على تلك الأوراق .

= ١٩٠٤ - ١٩١٩ ص ١٣٣ ، الياس زخورة : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ص ٢٣٥ - ٢٣٧ . وابنه محمود مختار باشا تزوج بالأميرة نعمت الله هانم بنت اسماعيل ــ أى عمة الخديو عباس وأخت الأمير حسين .

وفى الترجمة التى وردت لمختار باشا الغازى فى الموسوعة العربية الميسرة ، جاء أن وفاته كانت سنة ١٨٩٩ ، على أن محمد فريد أورد أنه كان وكيل مجلس الأعيان فى الأستانة فى يوليه ١٩٠٩ ، كما أن ما ورد فى المتن من مذكرات سعد زغلول يؤكد ذلك .

(٣١٦) فى الأصل : « أخبرنى » ، وقد أضفنا الواو لسلاسة العبارة .

وفى اليوم التالى ــ الأحد ٢٤ يناير سنة ٩٠٩ ــ قدمت على نظارة الخارجية ، فوجدت عند بطرس : ناظر الداخلية ، والحقانية ، والمستشارين الخديويين الثلاثة ــ وبين أيديهم خطاب من قاضى الأمور الوقتية ــ الذى هو رئيس محكمة مصر ــ الى الحقانية يستفتيها فيما اذا كان نورى بك خاضعا لأحكام المحاكم المحلية ؟ وعلمت أنه أجيب بالايجاب . وكانوا يتباحثون فيما اذا كان القاضى يؤذن بالحجز ؟ وفيما اذا كان يمكنه أن يفصل فى الأمر فيما اذا حصلت معارضة بأن الأوراق المطلوب حجزها هى[٣١٧] من الأوراق المختصة بالحكومة العثمانية ؟

وأخذ كل يبدى رأيه على غير طائل ، فقلت : إن الأولى عدم الاشتغال بهذه المسألة ، وتركها للقاضى يتصرف فيها بحسب ما تمليه عليه الأحوال ، فانفض الجمع .

وعلمت أن القاضى أمر بتوقيع الحجز ، وأنه أخذ صندوق يقال إنه أهم الصناديق ، ووضعت بقيتها فى أودة ختم عليها بالشمع الأحمر بعد اتفاق بين الطرفين على ذلك .

وكان نورى رفع الأمر لوكيل الحقانية ، فأجابه بعدم التداخل . وخاضت الجرائد فى المسألة ، وجعلت جريدة «المؤيد» تطعن فى حكومة الأحرار[٣١٨] ، وتعد هذا العمل منها قبيحا مخالفا للدستور ، ولا تزال المسألة موقوفة على حكم القضاء .

---

(٣١٧) أضيفت « هى » لسلاسة العبارة .

(٣١٨) لعله يقصد حكومة الاتحاد فى تركيا .

[ص ٤٤٦]

يظهر أن الأفكار متـ... في تعيين البرنس حسين باشا كامل رئيسا لمجلس شورى القوانين . ويقال إن الغرض من ذلك استمالة المجلس للجناب العالى ! وبعضهم يقول إن الغرض منه التأثير على عقول أعضاء المجلس ، حتى يكفوا عن الاقتراحات التى تتأذى الحكومة الانجليزية من إبدائها . وكل يؤيد رأيه !

وقد فاتحت بطرس ــ أول الأمر ــ فى هذه الإشاعات ، فأيد وجودها ، ولم يشأ أن يزيد على ذلك . غير أنه قال : إنى اذا كنت من البرنس ، لا أقبل مثل هذه الوظيفة !

ثم فتح الكلام فى المسألة بعد ذلك بيومين ــ أي فى يوم الاثنين ٢٥ يناير سنة ٩٠٩ ــ بما يفيد صحة الإشاعات(٣١٩) . فقلت : ألا يخشى أن يسعى البرنس فى إعطاء المجلس سلطة واسعة ــ ربما كانت مضرة ــ حبا فى الاستئثار ؟ فقال : وهل فى العائلة الخديوية من لديه هذا الحب ؟

ثم دفعت إليه الجواب الذى أعددناه على طلب مجلس الشورى ، فلم يعترض عليه ، وقال : إنه أعد هو جوابا . وأخذ يبحث عنه بين أوراقه ، فوجده ، ثم دخل زائر ، فتاه منه !

تحتاج نظارة المعارف لأن يكون بها كاتب عربي مجيد ، ففكرت فى الأمر ، وملت الى تعيين السيد مصطفى لطفى المنفلوطى ، الذى لا أعرفه شخصيا ، ولكن تعجبنى كتاباته التى ينشرها فى «المؤيد» .

---

(٣١٩) فى الأصل) « يفيد الى » وقد حذفنا « الى » .

واتفق أن اجتمع عندى يوم الجمعة ٢٢ يناير سنة ٩٠٩ ، الشيخ على يوسف ، والدكتور صادق رمضان ، ومحمد بك صدقى ، وعلى بك بهجت . وجرى ذكر هذه المسألة أمامهم ، واظهرت رغبتى لهم ، ولكنى قلت بأنه محكوم عليه سابقا بالحبس بسبب قضية قصيدة الهجر[٣٢٠] ، فلابد من العفو عنه أولا . فقال الشيخ على يوسف : إن الجناب العالى قد عفا عنه بواسطة الشيخ محمد عبده ، وبناء عليه عاد للأزهر ، ثم أخذ يكتب فى المؤيد . قال : ومع ذلك إنى متكفل بالحصول على رضا الجناب العالى . فقلت : كذلك ، فلننتظر !

وفى مساء يوم السبت تكلم معى بالتلفون بأنه استرضى الجناب العالى ، فرضى ، وكلفه أن يبلغ بطرس باشا رضاءه ، وأن يتوسط لدىّ فى التعيين .

وفاتحنى بطرس باشا فى الأمر يوم الاثنين ، وقال لى إن تعيينه غير مناسب ، لسابقة الحكم عليه ! قلت إن هذا غير مانع ، لأن الحكم غير

(٣٢٠) قصة هذه القصيدة أن أحمد فؤاد ، صاحب جريدة الصاعقة ، طبع قصيدة كلها طعن بذىء فى الخديو عباس ، ووزعها على الجمهور يوم عودته فى ٣ نوفمبر ١٨٩٧ الى مصر ، وكان مطلعها : « عيد ، ولكن لا أقول سعيدُ ، وملك وان طال المدى سيبيد » ! فقبضت عليه النيابة ، ولما سألته فى شأنها قال إنه ناظمها وطابعها . ولكن ظهر من التحقيق ان الذى نظمها هو الشيخ مصطفى لطفى المنفلوطى ، بالاتفاق مع السيد محمد توفيق البكرى . وقد طلبت النيابة عقاب الشركاء وصاحب المطبعة ، ولكن المستر اسكوت ، المستشار القضائى ، تدخل من أجل البكرى ، فصدر الحكم على المنفلوطى بالحبس سنه ، وعلى أحمد فؤاد بالسجن عشرين شهرا . وقد شغلت هذه القضية الأفكار فى ذلك الحين .

مخل بالشرف ، قال : ولكن فى تعيينه ما يجعل محلا للانتقاد[٣٢١] بأن الشيخ على يوسف أصبح متصرفا فى كل شىء ! قلت : إن كان الأمر كذلك ، فما عليك الا أن تتكلم بذلك مع الشيخ على ! قال : إنى لا أريد الظهور ! قلت : إن المسألة ليست من مقترحات الشيخ على ، ولكنى أول من تفكر فيها ، ولا أرى ذلك الحكم مانعا . فقال : سنرى !

واذا الشيخ على قد دخل علينا ، فقال لى : إن المسألة محتاجة لاستئذان اللجنة المالية ، وربما أبدت صعوبات فيها ! وسنرى ماذا يكون . .

[ص ٤٤٧]

يظهر أن يوسف صديق سيتعين «قبو قتخداى»[٣٢٢] بالآستانة . وهى وظيفة قليلة العمل ، كثيرة الراتب . ويظهر أن تعيين يوسف صديق فيها بقصد أن يشتغل ــ تحت هذا العنوان ــ لحساب الجناب العالى فى المسائل التجارية ، التى فتحت الآن أبوابها فى الممالك العثمانية . غير أن قبول الباب العالى بهذا التعيين لم يتم بعد .

نشرت جريدة الأهرام مقالة بعدد يوم الاثنين ٢٥ يناير سنة ٩٠٩ نددت فيها بالوزارة الحاضرة ، وعموم الشكوى منها ، وقالت انها اذا استمرت على هذا المنوال ، ساءت الأحوال ، وصارت شرا من

---

(٣٢١) أى « لاثارة القول بأن » .

(٣٢٢) « قبو قتخداى » ، أو « قبو كتخدا » ، أو « قبو كخيا » ، هو منصب نائب الخديوية فى تركيا (مذكرات محمد فريد ص ٦٤ حاشية ٣ وقد نسبت إلى أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ ق ٢ ص ٧٢ ، ولكنى لم أجدها فى الموضع المذكور ! .)

السابقة . وأهم انتقاد على نظارة المعارف هو أنها عينت فى لجنة الترقى اثنين لا علاقة لهما بالتفتيش ، حتى ينفذا أغراض المحسوبية .

وقد كان المستشار يعارض فى تعيين هذين الموظفين ، فهل لأحد المقربين منه دخل فى هذه الكتابة ؟ سر ستكشفه الأيام .

٢٨ يناير سنة ٩٠٩

اعتصب طلبة الأزهر فى هذا الأسبوع ، وأبطلت الدروس بسبب ذلك ، وعقدوا عدة اجتماعات فى الجزيرة ، وفى المجلس ، ألقوا فيها كثيرا من الخطب الحماسية الحاثة على الاعتصاب ، حتى تجاب طلباتهم .

وهى ترجع الى تفضيلهم على طلبة مدرسة القضاء فى التوظيف ، ورفع مرتبات العلماء ، وتعيين الأكفاء ، وكون تعيين الموظفين فى الأزهر بالانتخاب .

وقد طافت جموعهم الشوارع ، واتصل خبرهم للخديوى ، فأمر بتأليف لجنة تحت رئاسة وكيل مشيخة الأزهر وبعضوية ثلاثة من العلماء واثنين : أحدهما تنتخبه نظارة الحقانية ، والثانى تنتخبه نظارة الداخلية . فانتخبت الأولى حسن بك جلال ، والثانية ابراهيم بك ممتاز

ولكن المعتصبين انتقدوا على تأليف اللجنة بأن فيها من يشكون منهم . ورغبوا تغيير تشكيلها ، وأن ينضم اليها عشرة منهم . وانتخبوا عنهم محاميا يدافع عنهم ، وأبوا العودة الى العمل حتى تنفذ هذه الطلبات .

والجرائد على اختلاف نزعاتها ـ الا جريدة المؤيد ـ تحضهم على الاعتصاب ، وتبدى انعطافا نحوهم ، وتصوب أعمالهم ! ويقال إن للحزب الوطنى يدا فى إيقاظ هذه الفتنة ، وبعض رجاله ينبثون فيهم ، ويحرضونهم على الاتحاد وعدم العودة الى العمل حتى ينالوا ما يطلبون . أما جريدة «المؤيد» فهى على عادتها فى المواربة ، فتخطئهم تارة وتصوبهم تارة . ولا يدرى الا الله ما تكون عاقبة [ص ٤٤٨]هذه الحركة ! ولكن مما لاريب فيه أنها وقعت أسوأ وقع لدى الجناب العالى ـ خصوصا وأن من بين ما يطلبون : جعل إدارة الأوقاف المرصودة عليهم تابعة لادارة الأزهر ، لا إلى مصلحة الأوقاف .

ولقد أظهر بعض تلامذة المدارس الأميرية ميلا الى هذه الحركة ، وأرسلوا تلغرافات الى بعض المقامات العالية ، يلتمسون فيها النظر فى شؤونهم . ويقال إن الكثير من المتحمسين فيهم يختلفون الى مجتمعاتهم ، ويلقون الخطب المهيجة ، ويكتبون لهم ما يطلبون .

وقد سرى روح الاعتصاب الى طلبة العلوم الدينية بالجامع الأحمدى ، ولكن شيخه أخذ الأمر بالحيطة ، وأبعد رؤوس الحركة عن المدينة ، فسكنت ثائرة الفتنة هناك على ما يظهر .

فى الساعة الخامسة من يوم الخميس ٢٨ يناير توجهت الى عابدين على موعد ، وبعد هنيهة حضر بطرس باشا ، ثم صعد حيث كان الجناب العالى مع شيخ الجامع الأزهر . وبعد نصف ساعة استدعيت الى الصعود ، فوجدت بالفسحة ـ التى ينتظر فيها عادة موظفو المعية وبعض المقربين ـ حسين رشدى باشا ، فأقبل علىّ يقول إنه يَنْتظر خروج بطرس باشا ليقول له كلمة . ثم دخل معى قاعة الاستقبال ، ثم انصرف .

ثم حضر الجناب العالى ، وجلس معى ، تاركا الشيخ حسونة وبطرس باشا فى أودة أخرى . فعرضت عليه مسألة التلميذ محمد عبد الله حسين ــ الذى أخبرنى عنه الشيخ على يوسف ــ اجمالا (وسأفصل هذه المسألة بعد) . ثم قال لى : إن شيخ الجامع الأزهر متوقف معنا فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسكين حركة الأزهر .

ثم دعانى لمتابعته الى حيث يوجد مع بطرس باشا . فقال هذا إن رشدى أيضا بالباب ! فنودى عليه . ثم حضر محمد سعيد .

وشرعنا فى الكلام على مسألة الأزهر ، فقلت للشيخ حسونة : لماذا سيادتك لا تريد أن تتخذ الاجراءات اللازمة لقمع تلك الفتنة ؟ قال : إنى منتظر أوامر الحكومة ، فاذا أمرتنى بشىء نفذته ، ولكنى لا أباشر شيئا من نفسى خيفة أن تتخلى عنى فى وسط الطريق !

قلت : إن الحكومة من ورائك ، فالجناب العالى مؤيدك ، ورئيس النظار يسندك ، والحكومة كلها معك ، فماذا تنتظر ؟ قال : أنتظر أن تكتب لى الحكومة ، حتى تكون مسؤولة ! قلت : إن كنت تريد ذلك فاكتب للحكومة ، وهى تجيبك الى طلبك .

وأخيرا استقر الرأى ــ بعد أخذ ورد ــ على رفت كل طالب وعالم يمتنع عن الدرس ، [ص ٤٤٩] وتوقيف كل من يريد منع غيره منهم ، وأن يصدر شيخ الجامع الأزهر بذلك اعلانا .

وعرضت أن يكون مع الشيخ موظف كبير يعاونه على الأعمال ، ولم يرغب الشيخ أن ينتخب موظفا من نظارة المعارف . ولما ذكر اسم فتحى[٣٢٢م] ، شدد الخديوى فى تعيينه فى هذه المأمورية بكلام فهمت

(٣٢٢ مكرر) يقصد فتحى زغلول ، شقيق سعد زغلول ، وكان عضوا فى=

منه أن المراد تعريضه لخطر هذه المسألة ! ولكن بطرس قال إن فى تعيينه لها ضررا به . ويظهر أنه أتى بهذا الدفاع إبعادا لذكرى دنشواى التى له نصيب منها ! ثم استقر الرأى على تعيين وكيل المحافظة .

وانصرف شيخ الجامع انصراف الشهم مسلما سلام أبى النفس !

٣ فبراير سنة ٩٠٩

وفى اليوم التالى أصدر شيخ الجامع القرار بالمعنى المذكور ، واتخذت الاحتياطات اللازمة حول الجامع والمساجد التابعة له . فلما رأى الطلبة ذلك أخلوا الأزهر ، وسافر بعضهم الى بلاده ، والبعض آوى الى مساكن بالمدينة . والجرائد لاتزال تطربهم ، وتحضهم على الاتحاد والاعتصاب ، حتى ينالوا مطالبهم .

وقد انعقد المجلس الأعلى للأزهر برئاسة الجناب الخديوى ، وأصدر قرارا يقرب من المعنى السالف ذكره — الا فيما يختص بطلبة السنة الأولى والثانية . فانتقدته جرائد الحزب الوطنى وأشياعها انتقادا مرا ، وكان كلام «اللواء» فيه شديدا جدا — خصوصا ضد الحضرة الخديوية .

وبلغنى من وكيل المحافظة أمس ، أن هناك جمعية سرية تدير ذلك الاعتصاب ، وتمد المعتصبين بالمال . وأخبرنى الشيخ أحمد ابراهيم ، المدرس بمدرسة القضاء — نقلا عن الشيخ النجار ، أحد المحاميين اللذين عينهما المعتصبون للدفاع عنهم أمام اللجنة التى تشكلت للبحث فى مطالبهم — أن أحمد لطفى المحامى هو السبب فى كل هذا

= المحكمة التى تشكلت برياسة بطرس غالى باشا لمحاكمة المتهمين فى قضية دنشواى .

الاعتصاب ! . وأن هذا المحامى[٣٢٣] ذهب لينصح موكليه بالرجوع الى العمل حتى تصدر اللجنة المذكورة قرارها .

وتدل ظروف الأحوال على[٣٢٤] أن الجناب العالى متأثر للغاية من هذه الحركة ، لأنها ضد ادارته الشخصية . ولكن مع كون الاجماع تقريبا على أن المحرك لهذه الفتنة أن الجناب العالى عين شابا فاسد الأخلاق مفتشا على الأزهر ، فسار فى تفتيشه سيرا زاد غضب العلماء وسخط الطلبة ـ فانه كان يحضر بعض الاجتماعات الخصوصية التى تعقد فى القبة أو عابدين للبحث فى هذه المسألة ! وقد رأيته مرة فى عابدين مع رئيس النظار والخديوى وشفيق باشا ، ثم انه حضر المجلس العالى الذى أصدر ذلك القرار ، وكان يتكلم بشدة ضد الأزهريين ، حتى إن شيخ الجامع الأزهر لم يستطع عليه صبرا ، وانصرف انصراف المستخف المتأفف [ص ٥٠١] المتألم . ويظهر أن الشيخ المذكور سئمت نفسه البقاء فى منصب محاط بمثل هذه التصرفات ، ولذلك عزم على الاستعفاء ، وسمعته يتكلم فيه أمس مع رئيس النظار ، وهو يجتهد فى إرجاعه عن عزمه

فى يوم الاثنين أول فبراير ، انعقدت الجمعية العمومية ، حيث أقبل الجناب العالى مع سر تشريفاتى خديوى ، فاستقبله رئيس المجلس والنظار ، وبعض أعضاء الجمعية . وريثما وصل إلى قاعة الاستقبال ، وقف على بعد مترين من الباب ، وعن يمينه رئيس الجمعية ، وعن يساره النظار على شبه نصف دائرة .

ثم تقدم الأعضاء المعينون حديثا ، لحلف اليمين القانونية ، وفى مقدمتهم الشيخ عبد الرحيم الدمرداش . وكان دخوله بغير احترام ،

---

(٣٢٣) أى الشيخ النجار .

(٣٢٤) أضيفت « على » .

فسلم على الخديوى باليد ، وحلف اليمين رافعا رأسه رفع المستخف بمن أمامه ، ثم ولى مدبرا من غير أن يسلم سلام الانصراف !

وشعرت أن ذلك أثر فى الجناب العالى ، كما غضب له رئيس الجمعية . وكان سكرتير الجمعية هو الذى يلقن صيغة اليمين للحالف .

وعلى مقدار تهور الدمرداش فى الاستخفاف بمقام الخديوى ، كان انكسار غيره من الحالفين وضِعَتِهم ، بحيث كان يبدو على حركاتهم ، وتضاعيف وجوههم ، وكيفية إقبالهم وادبارهم وتسليمهم - أنهم قوم ضربت عليهم الذلة والمسكنة ، وأنهم يشعرون فى أنفسهم بأنهم غير أهل للوصول إلى ذلك المقام ، والوقوف فيه . وكنت أشعر وقت حلفهم أنهم يحلفون ، لا لأن يعقدوا عهدا بينهم وبين الله على أن يخدموا بالذمة أوطانهم ، ولكن للدلالة على مقدار طاعتهم للخديوى واخلاصهم له ، حتى إن البعض منهم كان يقول : أحلف بالله أنى أكون صادقا للخديوى ، ومطيعا لأوامره - عوضا عن أن يقول : « مطيعا لقوانين القطر » !

وبعد أن تم التحليف دخل الخديوى قاعة الاجتماع ، ونحن من خلفه . فتلا خطبته ، وكان فى تلاوتها أربط جأشا ، وأسهل تعبيرا ، وأبسط وجها منه فى المرة الأخيرة . وعقب تلاوتها صاح رئيس الجمعية بالدعاء له ثلاثا ، وردد دعاءه كل الحاضرين ، ثم انصرف .

[ص ٥٠٠] (٣٢٥)

وبعد أن ودعناه ، عدنا إلى قاعة الاجتماع حيث انعقدت الجمعية ، فتُلى محضر الجلسة السابقة ، والأوراق المتعلقة بالانتخاب

---

(٣٢٥) وردت هذه الصفحة بعد صفحة ٤٤٩ ، بسبب خطأ فريدة كابس فى=

الأخير ، وتقرر تلاوة ردود الحكومة على اقتراحات الجمعية السابقة إلى الغد ، ثم انصرفنا جميعا [ص ٥٠١] إلى سراى عابدين للتشكر .

وهذه أول مرة اشترك النظار فيها مع أعضاء الجمعية فى هذا الغرض ، فاختلى رئيس الجمعية بالخديوى هنيهة ، ثم دعينا للدخول فى قاعة الاستقبال ، وأراد القاضى أن يتقدم على النظار ، فسبقه رئيسهم ، ولحقناه . ولما استقر بنا المقام ، أبدى الجناب العالى للرئيس سروره من رؤ يته أعضاء الجمعية العمومية ، وأمله فى أنهم [ص ٥٠٢] يخدمون البلاد خدمة حسنة . ثم دارت[٣٢٦] كؤوس القهوة عليهم ، فشربوها .

وانصرفوا مسلمين باليد ، ومنهم من كان يتمكن من تقبيل يد الجناب العالى ، ومنهم من لم يتمكن من تقبيلها ، وقبلها محمود باشا سليمان ظهرا لبطن مرتين ! وهوى على شعراوى لتقبيلها بشدة ، فانزاح طربوشه حتى كاد يسقط لولا أن سنده بيده ! أما الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، فإنه ألقى السلام من بعد ، وانصرف انصراف المستخف أيضا .

ثم قال الجناب العالى إن الشيخ حسونة أجابه ـ عندما طلب منه أن يذهب إلى ناظر الحقانية ، ليبلغه ما استقر عليه الأمر بينهما ـ بأنه ليس بقواص حتى يؤدى هذه المأمورية !

ثم قال : إن أهالى مطوبس كتبوا الىّ تلغرافا بالتماس النظر فى أمر الأزهريين ، وهذه أول بلد كتب الىّ أهلها ! هلا يعلم فتح الله بركات

الترقيم ، ولأن هذه الصفحة كانت هى الصفحة الخلفية لصفحة ٤٤٩ ، فلذلك تأكد عدم وجود صفحات ناقصة .

(٣٢٦) فى الأصل : « دارات » .

شيئا من ذلك ؟ قلت : لا أدرى ، ولا أعرف أن أحدا من ذلك البلد له اشتغال بمثل هذا الأمر إلا تلميذ بمدرسة الحقوق ! ثم انصرفنا .

وفى الساعة ثلاثة بعد الظهر حضر عندى البرنس حسين ، وجلس قريبا من ساعة ونصف ، تكلم فى أثنائها على موضوعات شتى ، وكان يؤكد لى فيها مرارا شدة احترامه لشخصى ، وميله لى ، وأمله فى أملا كبيرا . وقال إنه تقابل فى أوروبا مع الجناب العالى غير مرة ، ونصحه بأن لا يتوجه إلى اسطامبول[٣٢٧] شفاها وكتابة ، لأن حزب تركيا الفتاة غير راض عنه ، وهو لا يريد أن يصرف شيئا من المال فى سبيل استرضائه . فلم يصغ ، وتوجه اليها ، وحدث له ما حدث . وإن له أصدقاء كثيرين من حزب تركيا الفتاة ، وكان يمد بالمال سرا رئيس مجلس المبعوثان ، وله به رابطة شديدة . ولما قدم من أوروبا جلس مع الخديوى ، ونصحه بأن لا يشتغل بالجرائد ، وأن يبعد عنه المنافقين ، وامتدحنى له كثيرا . ثم جاء إلى مصر ، وعرض عليه الخديوى منصب الرئاسة للجمعية العمومية ، فطلب أن يجتمع أولا بغورست وبرئيس النظار ليستطلع طلعهم[٣٢٨] ، وبعد ذلك قبل . وفهمت منه أن غورست لم يعطه وعدا بتوسيع اختصاصات مجلس الشورى .

ولكثرة كلامه ، وانتقاله بسرعة من موضوع إلى موضوع آخر - لمناسبة وغير مناسبة - وخلطه كثيرا من المسائل ببعضها ، لم أدرك مغزى كلامه ، وأرانى عاجزا كل العجز عن تلخيصه ! غير أنه كان يطلب الاتحاد معنا على خدمة البلد ، وأن يكون فتح الله بك بركات من أعوانه . فقلت له : إنى أخدم كل فكر صالح لبلادى ، وكن واثقا

---

(٣٢٧) هكذا فى الأصل .

(٣٢٨) هكذا فى الأصل ، ويقصد : ليستطلع اتجاهاتهم .

بأنك مادمت مشخصا لهذا الفكر ، فإننا كلنا من أعوانك . ثم انصرف .

وقد انتقد - فى أثناء حديثه معى - الشيخ عبد الرحيم الدمرداش فى استخفافه بالخديوى ، وكيفية تحليف اليمين للأعضاء ، [ص ٥٠٣] وتلقين صيغته لهم ، ووقوف الخديوى بالقرب من الباب على مرأى من الرائحين والغادين . وكذلك انتقد محمود سليمان - بصفته وكيل المجلس(٣٢٩) - لكونه جاهلا . ولم يوجه هذا الانتقاد لشواربى مع أنه لم يكن أفضل منه ! وتأفف من لطفى السيد وما كتبه عقب تعيينه ، ونسب ما حكاه عنه إلى رواية ابراهيم سعيد وعلى شعراوى ، اللذين(٣٢٩م) قال أمامهما الحديث المروى فى الجريدة . وتألم من الجرائد وتهورها ، وود لو تقيد حريتها ! كما انتقد الخديوى فى اتخاذه صفية(٣٣٠) له - إلى غير ذلك مما تنقل فى الكلام فيه .

وفى يوم الثلاث ٢ فبراير سنة ٩٠٩ انعقدت الجمعية العمومية ، وتليت ردود الحكومة على اقتراحات الجمعية السابقة . ثم عرض مشروع ضرْب ضريبة(٣٣١) على مبانى العاصمة ، لانشاء مجرور(٣٣٢) لها . فاتفق الكل على لزوم انشاء المجرور المذكور ، ولكنهم اختلفوا اختلافا عظيما فى الشروط اللازمة لتنفيذه ، فمنهم من اشترط تعيين ثلاثة أشخاص من أهل الخبرة لدرس المشروع ، ومنهم من اشترط فى

---

(٣٢٩) فى الأصل : « وكيل للمجلس » .
(٣٢٩ مكرر) فى الأصل : الذين .
(٣٣٠) يقصد « خليلة » .
(٣٣١) أى فرض ضريبة .
(٣٣٢) أى : « مجارى » .

قبوله تشكيل مجلس بلدى للعاصمة ، ومنهم من اشترط عرض النفقات اللازمة له على مجلس الشورى فى ميزانية خاصة ، أو ضمن الميزانيـة العامة .

وقد لاحظت أن أغلب الأعضاء ضعاف الرأى ، حجتهم قاصرة ، وفيهم جبن . فان الواحد منهم كان يبدى رأيه ، فإذا نوقش فيه تلعثم ، وإذا كان المناقش له رئيس المجلس أو رئيس النظار تقهقر واسترخى ، وانتهى بالاستسلام .

ولاحظت أن اسماعيل أباظة سلك طريقا خداعا ! فإنه بعد أن بين أن من يُطلب منه صرف[٣٣٣] شىء ، لـه الحق أن يراقب صرفه[٣٣٤] ، وأوضح سوء تصرف الحكومة فى كثير من الأعمال على كيفية لا توجب الارتياح لتصرفها ، واشترط لتقرير الضريبة المطلوبة تشكيل مجلس بلدى ، وشدد فى ذلك - تنازل عن هذا الشرط لمجرد أن قال رئيس النظار إن الحكومة ساعية فى تشكيل هذا المجلس ! وعرض بدل هذا الشرط رجاء الحكومة فى انشائه ! وسرعان ما كتب هذا ، وعُرض على الهيئة لأخذ الآراء عنه .

وسلك على شعراوى مثل هذا الطريق ، فاشترط أن تعرض مصروفات المجرور على مجلس الشورى فى ميزانية خاصة ، أو فى الميزانية العامة ، ثم تنازل عنه عند ما قيل له إن هذا تحصيل حاصل .

والظاهر أن كلا من هذين الرجلين كان يسعى لغرض واحد ، من غير اتفاق بينهما ، فاختار كل منهما الطريقة التى يخدع الغير بها . وقد أقرت الهيئة[٣٣٥] مشروع الحكومة ، ولكنها شفعته بالرجاء أن تداوم سعيها فى تشكيل المجلس البلدى .

---

(٣٣٣) أى دفع مبلغ .

(٣٣٤) أى « انفاقه » .

(٣٣٥) أى الجمعية العمومية .

[ص ٥٠٥]

وقد تكدرت ، لأنى رأيت الأسئلة توضع بغير صراحة ، والأعضاء يتناقشون من غير أن يفهم بعضهم بعضا ، والجبن مستول على أغلبهم ، والجهل عاما فيهم . فقد رأيت عبد اللطيف الصوفانى - وهو أجرؤ هم[٣٣٥م] قلبا ، وأغلظهم طبعا - يقول : إنه إذا كان يلزم تقديم الطلبات فى يوم واحد ، والمداولة فيها بعد ذلك ، كان هذا حجْرا على الأفكار - فامتعض البرنس من ذلك ، وقال له : ماذا تقول ؟ ليس هناك حجر على الأفكار ، شيل[٣٣٦] هذه الكلمة !

فانخفض صوت الصوفانى ، وقال : إنى سحبت كلامى ! ثم قال : إنا نريد أن يكون عندنا سعة فى الوقت كافية للمداولة فى الاقتراحات ، ولقد تعودنا أن يدركنا أمر قفل[٣٣٧] الجمعية ريثما تنعقد ، وإنا هاهنا نخشى أن نفاجأ فى كل لحظة بأمر فض اجتماعنا ، فأردت أن أساعده[٣٣٨] .

فقلت : من ذا الذى قال إن وقت اجتماعكم قصير ، وإن لتقديم الطلبات وقتا مخصوصا ؟ فجاوبنى بشدة : إنى سمعت ذلك وقاله بعض الناس !- شدة كان يلزم أن يقابل بها طلب سحب كلامه الذى كان له الحق فيه[٣٣٩] ، لا الكلام الذى وجه اليه بقصد إيضاح هذا

(٢٣٥ مكرر) فى الأصل : أجرأهم . .

(٣٣٦) أى : « اسحب » .

(٣٣٧) أى : انهاء الجلسة ، وفض اجتماعها .

(٣٣٨) هكذا فى الأصل : والمقصود : أن يكون هناك سعة فى الوقت .

(٣٣٩) أى ان شدة عبد اللطيف الصوفانى كانت فى غير موضعها ، وانه كان يجب ان يستخدم هذه الشدة مع البرنس حسين كامل حين طلب اليه سحب كلامه الذى لم يخطىء فيه .

الحق(٣٤٠) . وقام عبد الحميد عمار ـ بعد انتهاء جمع الآراء فى مسألة المجرور ، وبعد اعلانها بزمن ـ فاعترض على كيفية أخذ الآراء ! وقال إن الكاتب الذى كان يجمعها لَم يسأل كل واحد عن رأيه ، ولكنه كان يقف على رأس كل صف ، ويكتبه كله قابلا(٣٤١) ـ إذا أجابه أولهم بالقبول !

فرد عليه بعض الأعضـاء بأن الأمـر انتهى ! فاردت استجـلاء الحقيقة ، ومعاونة المعترض على ظهورها ، فقلت : هل هناك غيرك يعضدك فى هذا الاعتراض ؟ فقال : نعم . قلت : من هم ؟ لهم أن يتكلموا ! . فلم يتكلم أحد ! مع أن اعتراضه كان وجيها ، ولكن لم يجرؤ أحد على أن ينصره !

[ص ٥٠٤]

وانعقدت الجمعية فى يوم الأربع ٣ فبراير سنة ١٩٠٩ ، وبدىء بتلاوة محضر الجلسة السابقة ، ثم الاقتراحات التى تقدمت ، وأعجبنى [ص ٥٠٥] اقتراح على بك الجزار بالنفى(٣٤٢) الادارى للأشقياء ، من جهة جرأتـه على قـول الحق ، واقتداره عـلى إيضاح رأيـه . كما أعجبتنى بعض الاقتراحات المختصة بالشكوى من المجالس الإدارية ، وبطلب تحويل المخالفات التى تحكم فيها على المحاكم الاعتيادية .

ولقد طلب الكثير منهم إشراك الأمة مع الحكومة فى إدارة البلاد ، بنفس الصيغة التى طلب بها مجلس الشورى سابقا هذا الأمر . وعلمت أن ذلك نتيجة سعى أباظة باشا وشيعته .

---

(٣٤٠) أى لكى يوضح الصوفانى حقه .

(٣٤١) أى : بالموافقة .

(٣٤٢) فى الأصل : « النفى » .

ومما يوجب الاستغراب إن هذا الطلب لا يختلف عن طلب مجلس النواب ، ولكني أرى مع ذلك ارتياح هيئة الحكومة له ، ثم اقبال الناس عليه ! ويظهر لى أن أحد الطرفين [ص ٥٠٧] خادع بهذه الطريقة ، والآخر مخدوع ! لأن هذه الصيغة تمكن الحكومة من أن تجيب بأن الاشتراك المطلوب مشروع فيه ، وسيتم معناه بالتدريج ! والأمة تفهم أن معنى هذا الطلب تشكيل هيئة نيابية يكون اختصاصها النظر فى الأمور التى اشتمل الطلب المذكور على بيانها .

وأغرب من ذلك أن الجرائد ، التى تصيح صباح مساء بطلب الدستور ، لم تفطن لهذه الخديعة ، وأكثرت من الثناء على مقدمى هذا الاقتراح .

ولم يمكن تلاوة جميع الاقتراحات ، وانفضت الجلسة على أن تعود فى اليوم التالى . وعند الانصراف قال لى البرنس : إن الجندى لم يقبل ما عرضت عليه من دعوة أعضاء الجمعية العمومية إلى وليمة ، بسبب ما بث إليه من الدسائس .

٤ فبراير سنة ٩٠٩

نشر « اللواء » مقالة عنوانها « سعد زغلول باشا يرقى أقاربه : السكرتير العام لنظارة المعارف ! » بتاريخ ٣ فبراير سنة ٩٠٩ ، ذكر فيها أنى أحاول أن أعين أحد أقاربى[٣٤٣] لتلك الوظيفة . وهو أمر لم يخطر لى على بال . ولكن يظهر أن خصومنا لما عجزوا عن انتقاد الأعمال الخارجية ، لجأوا إلى الانتقاد على أوهام يصورونها لأنفسهم ، ولا يمكن تكذيبهم فيها ! فإذا تصادف وصار شىء من هذا الوهم

---

(٣٤٣) فى الأصل : « وظائفى » ، وهى سقطة قلم .

حقيقة ، قالوا : كذلك قلنا[344] من قبل ، وما كنا من المفترين ! وإذا لم يتحقق قالوا : قد نجح سعينا ، ومنعنا بجهادنا ما كان فى النية اتمامه ! غش وافتراء على الله والناس ، يدفعون قيمته كل يوم .

انعقدت الجمعية العمومية فى يوم الخميس ٤ فبراير سنة ٩٠٩ ، وتمت تلاوة الاقتراحات ، واستراحت الجلسة هنيهة ، تداول فيها الرئيسان مع أباظة باشا فى شأن فض الجمعية يوم الأحد ، واتفقوا على ذلك ، وعلى ألا تتداول الجمعية فى شىء إلا بعد ظهر يوم السبت ، عندما يتم جمع المسائل التى من موضوع واحد ببعضها ، والمداولة فى كل موضوع على حدته .

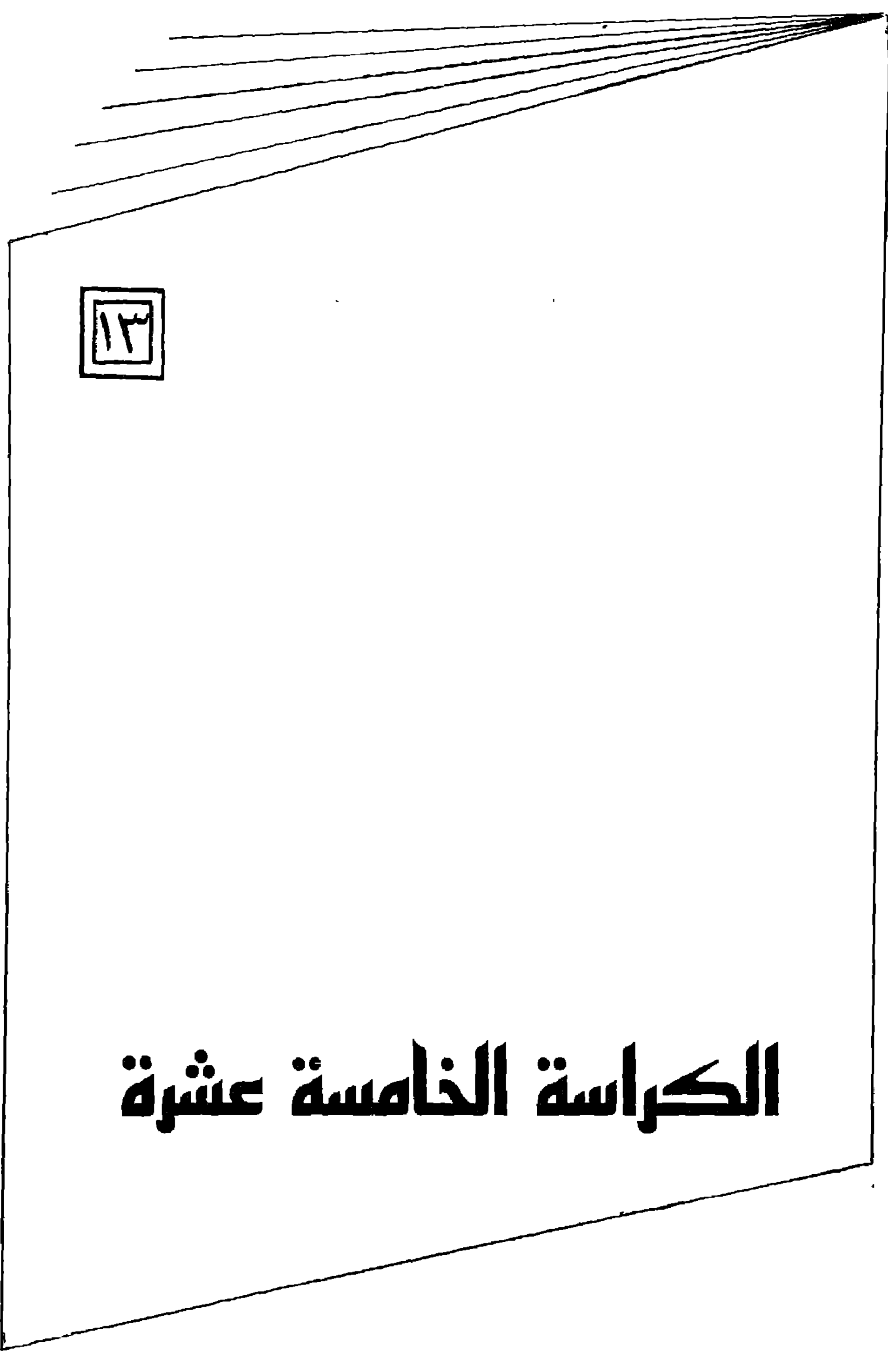
ولما أعيد افتتاح الجلسة ، أعلن الرئيس ذلك ، فطلب فتح الله بك بركات أن يحول كل موضوع ، بعد جمع مسائله ، على لجنة تؤلف ممن لهم المام به للبحث فيه . فقال رئيس النظار إنه لا حاجة لهذه اللجان ، لأن الجمعية لا تضع قوانين ولا تصدر قرارات ، ولكنها تحوِّل على الحكومة . فمحمود عبد الغفار عضد رأى فتح الله بك ، الذى قال بأن آراء الجمعية يجب أن تُبدى بعد كمال الرّويّة ، حتى لا يُعترض عليها بمثل ما رُميت به فى المرة السابقة من أنها أنهت النظر فى أكثر من مائة اقتراح فى قليل من الزمان ! فلم يجد الرئيس من جواب إلا أن الجلسة قد انفضت ! وأعلن الرئيس انفضاضها . [ص ٥٠٦] وقال بعض متملقيه ـ كمحمود فهمى ومقار ـ : حقيقة أن الجلسة انفضت ولا يجوز الكلام بعد انفضاضها ! فقال فتح الله بك : ولكنى بدأت الكلام بالاستئذان عما إذا كان يسوغ لى إبداء شىء بعد اعلان

---

(٣٤٤) فى الأصل : « كنا » ، وهى سقطة قلم .

الانفضاض ؟ فأمرت بالكلام ! ومع ذلك فإن كان الأمر كما ذكر فسنعود إلى الكلام فى هذه المسألة فى يوم السبت القادم .

وعند انصرافنا أمسك بى صوفانى بك وقال لى : ما هذه الحال ، إن صدرى يضيق بما أراه ، وقد سمعنا أن الجمعية ستنفض قريبا ، فماذا نصنع ؟ . فقلت إن لكم أن تدافعوا عن حقوقكم ، وتبدوا ما تشاؤ ون من الرغائب . وإن مركزى لا يسمح لى أن أتكلم بالنيابة عنكم . قال : إن الأمل فيك كبير ، لأنك منا . قلت : إن لكم حقوقا فاستعملوها ، انى معكم .


١٣
الكراسة الخامسة عشرة



الكراسة الخامسة عشرة

من ص ٧٦٠ الى ص ٨٢٨
من ٦ فبراير ١٩٠٩ _
الى أول يونية ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

* قضية اشراك الجمعية العمومية فى الحكم .
* مشكلة الأزهر :

ـ اضطرابات الأزهر
ـ مشكلة خليل باشا حمادة وطلبة الأزهر
ـ الخلاف حول فكرة العفو الشامل « amnistie»
ـ التحقيق مع خليل باشا حمادة
ـ مسألة شراء سكة حديد الواحات والعودة الى تلغراف لورد جرانفيل .

* مشكلة قانون المطبوعات .
* التفكير فى وضع قانون للمظاهرات والاجتماعات .

---

* محاكمة أحمد حلمى صاحب «القطر المصرى»
* فكرة سعد زغلول فى ترجمة الكتب الأجنبية
* التعليم الصناعى .
* مسألة الرتب والنياشين ودور الخديوى عباس .
* مسألة استعفاء السيد البكرى .
* مسألة الشركات الاحتكارية فى مصر ، وتواطؤ الخديو مع شركة زرفوداكى .
* تعليم الدين بالمدارس .

سطر سعد زغلول بخط يده على هذه الكراسة ، وهى ليست بخط يده ، النقاط الآتية :

قانون المطبوعات ــ مسألة سكة حديد الواحات ــ خطة النظارة .

كذلك فقد حدد مدة الأحداث التى تناولتها الكراسة بالفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ الى أول يونيو سنة ١٩٠٩ ، وعاد فحددها لغاية ٢٢ أبريل سنة ٩٠٩ . وصححتها كما أثبتناه .

(ص ٧٦٠)

فى الساعة عشرة ونصف من صباح يوم ٦ فبراير سنة ٩٠٩ اجتمعنا بسراى عابدين ، لاستقبال قنصل هولاندا ، الذى قدم مع شخص واحد من حاشيته وألقى خطابه المعتاد شفاها ، ثم انصرف .

وقبل حضوره تكلم الجناب العالى فى سياحته بالوجه القبلى ، فقال سعيد : هل قبل التماس الخواجه عبد النور[٣٤٥] تشريف الجناب العالى له . فقال جنابه مبتسما : ان كثيراً من الناس يطلبون زيارتهم .

---

(٣٤٥) هو فخرى عبد النور ، الذى أصبح بعد تأليف الوفد المصرى عضوا بارزا فيه . وقد ولد بمدينة جرجا فى ١٥ يونيه ١٨٨١ ، وتوفى بالقاهرة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٢ . وكان قد انضم الى حزب الأمة فى عام ١٩٠٨ ، واتصل بأحمد لطفى السيد ، وانضم للوفد المصرى بعد تأليفه ، وكان عضوا فيما عرف باسم « الطبقة الثالثة للوفد » بعد اعتقال الطبقتين الأولى والثانية ، واعتقل فى ١٤ أغسطس ١٩٢٢ ، كما اعتقل مرة ثانية فى ٥ مارس ١٩٢٣ ، وأصبح عضوا فى مجلس النواب ، ومات فى المجلس يوم ٩ ديسمبر ١٩٤٢ (أنظر لمعى المطيعى : فخرى عبد

وأخذ يستفهم عن مكان منزله من البحر[٣٤٦] . فقال سعيد انه متصل به ، وبه سلم عظيم ، الى غير ذلك من المسهلات . وتكلم كلٌّ بكلمة فى هذا الموضوع . ثم جرى ذكر عائلة البطارسة[٣٤٧] وبشرى بأسيوط [٣٤٨] ، وأمين العارف بجرجا[٣٤٩] . وكان حشمت يمتدح هذه العائلات ، خصوصا القبطية منها ، وبطرس يساعد ببعض الكلمات . وقال سعيد : ان سنوت[٣٥٠] ــ أخا بشرى ـ مستعد لأن يدفع ألفى جنيه مساعدة للجامعة ، اذا تشرف بهذه الزيارة ! فهش الجناب العالى لذلك .

ثم تكلم جنابه فى الأزهر ، وشروع الطلبة فى العودة اليه ، وقال إنه انتظم فيه نحو الستين درسا ، ولولا أن شيخه الحالى مصيبة وبلية ، لكان الأمر انتهى من زمان .

وكنت فى كل ذلك ساكتا . ثم دعانى بطرس اليه ، فوجدت رشدى وروكاسيرا[٣٥١] عنده ، فسألنى عما اذا كان يحسن القاء جواب

النور ، مقال بجريدة الوفد يوم ١٠/ ٩/ ١٩٨٧ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ ــ ١٩٣٦)

(٣٤٦) يقصد بالبحر النيل الذى تقع عليه جرجا .

(٣٤٧) عائلة بطرس غالى باشا بمديرية بنى سويف ، أنظر الياس زخورا : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ص ٨٦ .

(٣٤٨) هو بشرى حنا ، أخو سينوت حنا ، من عائلة مالكة كبيرة فى أسيوط .

(٣٤٩) اسمه أمين العريف ، عضو الجمعية العمومية عن مديرية جرجا . (محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابيه)

(٣٥٠) سينوت حنا .

(٣٥١) شارل دى روكاسيرا ، المستشار القضائى لنظارة المالية .

الحكومة على طلب اشراك الأمة معها فى الحكم ، على الجمعية شفاها ، أو يرسل اليها به كتابا بعد انفضاضها ؟ فقلت : الأحسن الأول ، لأنه طلب سبق تقديمه من زمان طويل ، وسكوت الحكومة عن التعرض له عند خوض أعضاء الجمعية العمومية فيه غير مناسب ، واذا قبلته الجمعية من غير اعتراض كان ذلك أقطع لألسنة الناقمين . فمال الكل الى ذلك الآروكاسيرا ، حيث قال : إنه لا يحسن أن تواجه الجمعية العمومية بمثل هذا الجواب . فقال رشدى : إنه جواب سديد ، ولو كنت عضوا فى الجمعية العمومية لشكرت الحكومة عليه ، وطلبت تسجيله عليها(٣٥٢) . فقلت : لو كنت عضوا فى هذه الجمعية ، لقلت : إن هذا الجواب استخفاف بالأمة ، وضحك على ذقونها(٣٥٣) !

ثم نزلنا حتى وصلنا الى سلم النظارة ، فتنبه بطرس الى أنه نسى ورقة فى مكتبه ، وهمَّ بالعودة للبحث عنها ، فأسرع رشدى وصعد فأحضرها ، مع أن كثيرا من الموظفين كانوا موجودين ، وفيهم سكرتيزان لبطرس(٣٥٤) !

ثم انعقدت الجمعية بعد الظهر ، وتأخرت نصف ساعة ، فوجدتهم يتجادلون فى اقتراح فتح الله بك بركات تحويل الاقتراحات

---

(٣٥٢) يقصد تسجيله لها ، أى لصالحها .

(٣٥٣) يفهم من هذا التعليق نقد سعد زغلول لموقف الحكومة الذى تعترض فيه على اشراك الجمعية العمومية معها فى الحكم ، ويبين تقييمه الصحيح لهذا الموقف .

(٣٥٤) هذه الملاحظة توضح شخصية سعد زغلول التى تنفر من الملق والتملق وتحرص على الكرامة .

على لجان لبحثها ، فكان بطرس يقول : إن [ص ٧٦١] هذا ضد القانون ، وإن وظيفة الجمعية العمومية تحويل ما يقدم لها من الاقتراحات ، كالعرائض[٣٥٥] . وتلا نص المادة المختصة بالعرائض . واسماعيل أباظة كان يعضده فى ذلك بشدة ، ويقول : إنه لالزوم لأخذ الآراء على هذا الاقتراح ، لأنه مخالف لنص القانون . وكان الصوفانى يعضد الاقتراح ، غير أنه تقرر رفضه بأغلبية ضعيفة .

ثم حصلت المناقشة فيما اذا كان من اللازم تحويل الاقتراحات المختصة بالأمن العام على الحكومة ، أو على مجلس الشورى ؟ فتقرر الأول بأغلبية ضعيفة أيضا . ومن العجيب أن أغلب الذين كانوا من رأى عدم تشكيل اللجان ، وفى مقدمتهم أباظة باشا ، كانوا من رأى التحويل على مجلس الشورى ! .

ثم حصلت المداولة فى طلب إشراك الأمة مع الحكومة ، فأقروا عليه جميعا ، الا الدمرداش[٣٥٦] ، فانه طلب أن يكون تأليف المجلس الجديد من جميع العناصر المؤلفة للأمة المصرية ، لا فرق بين أجنبى ووطنى[٣٥٧] ! فاستنكر جميع الأعضاء طلبه ، وصاحوا جميعا برفضه .

---

(٣٥٥) أى أن وظيفة الجمعية العمومية تحويل ، وليس بحث الاقتراحات .

(٣٥٦) هو الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، وهو عضو منتخب عن محافظة مصر فى الهيئة النيابية الخامسة عن المدة من أول فبراير ١٩٠٩ الى ٣١ مارس ١٩١٢ .

(٣٥٧) هذا الطلب يصل الى مرتبة الخيانة الوطنية . وليس واضحا اذا كان وراءه تأثير بريطانى ، أو أجنبى بصفة عامة ، لأننا سوف نرى هذا الاقتراح يبرز الى الوجود مرة أخرى على يد وليم برونييت ، المستشار =

وقد كان رئيس النظار أشار بحيادة[٣٥٨] الوزراء عن اعطاء الرأى فى مسألة الاقتراحات المختصة بالأمن العام ، فطلب الدمرداش اثبات امتناعهم فى المحضر ، فقلت لبطرس : الأحسن التصويت . وكنا من رأى التحويل على الحكومة .

وبعد أن تداولت الهيئة فى بعض الاقتراحات الأخرى ، وقف بطرس ليتلو جواب الحكومة ، فوقف معه الرئيس وبعض الأعضاء ، فقلت : الأحسن الجلوس . فجلسوا إلا بطرس ، وتلا جواب الحكومة ، ومضمونه : أنها تريد إشراك الأمة معها فى إدارة البلاد الداخلية ، وأنها بدأت فى ذلك بحضور النظار جلسات مجلس شورى القوانين ، وباستنارة هذا المجلس فى لوائح التعليم ، وبالمشروع الذى وضعته لتوسيع اختصاص مجالس المديريات ، وأن فى نيتها السير فى هذا السبيل حتى تصل بالتدريج الى الاشتراك المطلوب !

فأطرق القوم إطراق الآمل أدركه اليأس . غير أن شواربى قال بصوت ضعيف : متشكرين ! ثم أعلن الرئيس انفضاض الجلسة .

وعند الانصراف ، أبدى علوى[٣٥٩] لرئيس النظار عبارات الشكر ، على طريقة يشم منها رائحة الملق ، ولكن بعض الأعضاء

المالى بالنيابة ومستشار دار الحماية ، فى نوفمبر ١٩١٨ ، فى مشروع قانون نظامى لمصر عرف باسمه ينزل بها الى مرتبة المستعمرات ، ويتلخص فى انشاء مجلس شيوخ خليط من المصريين والأجانب ، يملك السلطة التشريعية ، ومجلس نواب يؤلف من مصريين .

(٣٥٨) هكذا فى الأصل بتاء مربوطة .

(٣٥٩) الدكتور محمد علوى باشا ، عضو مجلس شورى القوانين المعين فى ١٩ يناير ١٩٠٧ بدلا من محمد صدقى باشا ، الذى فصل من وظيفته

كالصوفانى[٣٦٠] أدركنى ، وقال : ما هذا الجواب ؟ قلت : هذا جواب ذلك الطلب ! قال : ما كنا ننتظر ذلك !

وكان بطرس مملوءا من الفرح والسرور ، كمن انتصر انتصارا باهرا ، وقال : أليس هذا عظيما ؟ قلت : عظيم ! قال : إن الأمر تم على ما يرام .

ثم انطلق الى عابدين مع سعيد ليخبر الخديوى [**ص ٧٦٢**] بما تم ، ولما وصل اليه ، تظاهر ــ كما روى لى سعيد ــ بالتعب ، وأخذ يردد أنفاس من كان يجهد نفسه اجهادا شديدا ، حتى أخذت الخديوى الشفقة عليه ، وشرع يقول له : مسكين بطرس ، انك تعبت كثيرا !

وقد علمت فى المساء أن أعضاء الجمعية العمومية اجتمعوا ، وتداولوا بينهم فى الطريقة التى يسلكونها للاحتجاج على ذلك الجواب ، فمنهم من رأى وجوب الاعتصاب ، ومنهم من رأى الاستعفاء ، ومنهم من رأى مواجهة الحكومة فى الجلسة التالية بالاحتجاج . وقد وجدتهم فى الصباح هائجين ، حتى قال لى بعضهم : ما هذه المراوغة التى تستعملها الحكومة مع الأمة ؟ فقلت : لا تتهوروا ، ولا تندفعوا فى سبيل الطعن على الحكومة ، وارجعوا باللائمة على أنفسكم ، فان

= لمرضه ، وكان بحكم عضويته فى المجلس عضوا فى الجمعية العمومية ، التى كانت تتألف من الوزراء الستة ، وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثين ، ومن ٤٦ عضوا آخرين منتخبين على درجتين . (انظر أيضا عن محمد علوى باشا : الجزء الأول من المذكرات ، ص ٢٤٠ حاشية ١٩٤ .

(٣٦٠) عبد اللطيف الصوفانى بك .

الجواب من جنس السؤال ، ومن راوغ فى السؤال ، عليه أن ينتظر المراوغة فى الجواب[٣٦١] !

ثم وجدت البرنس[٣٦٢] فى ناحية من قاعة الاجتماع ، يتحدث مع محمود عبد الغفار[٣٦٣] ، ووجدت بطرس فى قاعة الانتظار ، فأخبرته بهياج الأعضاء ، فاكترب . وحضر البرنس ، فأخبره بأن كثيرا

---

(٣٦١) تعتبر اجابة سعد زغلول بمثابة تحريض لأعضاء الجمعية العمومية للوقوف موقفا حازما من الحكومة لحملها على قبول اشراك الجمعية معها فى ادارة شئون البلاد الداخلية .

(٣٦٢) يقصد بالبرنس ، الأمير حسين كامل باشا ، الذى عين رئيسا لمجلس شورى القوانين فى ١٨ فبراير ١٩٠٩ .
والأمير حسين كامل باشا هو ابن الخديو اسماعيل ، وقد ولد فى ١٩ صفر ١٢٧٠ هـ (١٨٥٢ ـ ١٩١٧) ، وتعلم فى باريس ، وعاد الى مصر ، فعينه أبوه فى بعض المناصب الادارية ، ثم ناظرا للمعارف ، فناظرا للحربية ، فناظرا للأشغال العمومية ، فناظرا للمالية . وعندما نفى الخديو اسماعيل الى ايطاليا رافقه الأمير حسين كامل ، ثم عاد الى مصر بعد بضع سنوات ، وعين رئيسا لمجلس شورى القوانين فى ١٨ فبراير ١٩٠٩ ، ثم ولى الحكم بلقب سلطان فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، بعد اعلان بريطانيا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وخلعها الخديو عباس حلمى من منصب الخديوية بحجة انضمامه لأعداء بريطانيا . ثم تعرض لحادثى اعتداء على حياته : الأول فى ٨ إبريل ١٩١٢ ، والثانى فى ٩ يوليه ١٩١٥ ، وتوفى فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ .

(٣٦٣) محمود عبد الغفار باشا ، عضو مجلس شورى القوانين المنتخب عن مديرية المنوفية فى ١٩٠٥ ، وتجدد انتخابه فى الهيئة النيابية الخامسة عن المدة من ١٩٠٨/٢/٢٥ الى ١٩١٣/٦/٢٠ .

منهم وفدوا عليه أمس جماعات ، وكلهم مستاء من ذلك الخطاب . فقال بطرس : ولكن على شعراوى أخبرنى بغير ذلك ! فقال البرنس : إنه كان مستاء بالأمس . وقبل أن ندخل قاعة الجلسة حضر السكرتير ، فقال له بطرس : ماذا صنعتم بكلامنا ؟ قال : أثبتناه كما هو . قال : ولكن . . . [٣٦٤] فأجاب السكرتير : ومع ذلك ستطلعون عليه سعادتكم بعد الجلسة .

عقب تلاوة محضر الجلسة السابقة ، قام يحيى باشا[٣٦٥] فقال : إننا نعلم أن ليس من حقنا المناقشة فى الأسباب ، ولكن هذا لا يمنعنا من ابداء استيائنا من جواب الحكومة . فقال له بطرس : إن هذه مناقشة فى الأسباب ، ولاحق لكم فيها . فأعاد يحيى بشدة ما أبداه ، والتفت الى إخوانه وقال لهم : هل أنتم موافقون ؟ فصفقوا ، وقالت بعض أصوات منهم : موافقون . فاغتاظ بطرس ، وعلت الكآبة وجهه .

ثم شرعوا فى المداولة فى بقية الاقتراحات ، وكان بطرس وعلى شعراوى يستعجلون الناس فى ابداء آرائهم ، ويقول شواربى ــ عقب كل اقتراح رُفض أو تحويل على الحكومة ــ : غيره . . شهِّل !

---

(٣٦٤) النقط الثلاث بأصل المذكرات .

(٣٦٥) أحمد يحيى باشا ، المندوب المنتخب فى مجلس شورى القوانين عن الثغور وهى : الاسكندرية وبور سعيد ودمياط ورشيد والاسماعيلية والعريش ، وهو بحكم عضويته فى المجلس عضو أيضا فى الجمعية العمومية .

وقد أردت أن أرد على جميع الاقتراحات ، فعارض بطرس ، وقال : إنه ليس فى الوقت سعة !. ولم أرد أن أجعل هذه مسألة بيني وبينه ، خصوصا أمام [ص ٧٦٤] البرنس ، فقلت : إذا سكت عن كل شيء ، فلا يمكنى السكوت عن التعليم الدينى .

وقلت[٣٦٦] : ان بروجرامه تعدل ، وجعل خمس[٣٦٧] حصص فى كل أسبوع بكل الفرق ، ولا حاجة لتعليمه بالمدارس الثانوية ، وسوف ننظر فى وضع نمر له فى الامتحان بعد إدخال الديانة المسيحية بالمدارس . وفصلت ذلك تفصيلا شافيا ، وقع لدى الجميع موقع الاستحسان ، فصفقوا لى تصفيقا حادا . كما حصل ذلك منهم عقب ما قلته ، ردا على سؤال بعضهم عن لغة التعليم فى مدرسة المعلمين ، من أن فى النية جعله فيها ، وفى غيرها من المدارس ، باللغة العربية ، متى ساعد على ذلك وجود المعلمين الأكفاء ، الذين تبذل النظارة الآن عنايتها فى تربيتهم . وقد تكلم الصوفانى بشدة بمناسبة الاقتراحات المختصة بالأمن ، ومجالس التأديب ، وغير ذلك .

ثم عند الشروع فى قراءة الأمر العالى بانفضاض الجمعية ، وقف يحيى باشا ، فطلب إثبات قوله فى المحضر ، فعارض فى ذلك بشدة بطرس ، وأخذ يأمر الكاتب بالتلاوة ، ويحيى يطلب الاثبات ، وأخيرا حصلت التلاوة ، وانفضت الجمعية انفضاضا باردا ، ورأيت البرنس مضطربا .

---

(٣٦٦) فى الأصل : « فقلت » .
(٣٦٧) فى الأصل : « خمسة » .

وقابل ــ فى طريقه ــ بطرس أمين الشمسى(٣٦٨) ، فوبخه توبيخا شديدا ، وواجهه فى طريقه محمود باشا فهمى(٣٦٩) ، فقال له : انك مثل السيد البدوى ، وسيدنا الحسين ! ثم التفت فوجدنى من خلفه ، فمسح على كتفى وقال : وسعادتكم كذلك !

[ص ٧٦٣]

٩ فبراير سنة ٩٠٩ (الثلاث)(٣٧٠)

بلغنى أن بطرس باشا أرسل فأحضر لديه محاضر الجمعية العمومية ، ولكن بعض الأعضاء كانوا سبقوه ، فأخذوا صورة حرفية منها ، خصوصا ما اشتمل على كلامه . ولا ندرى كيف ساغ نقل هذه المحاضر ، وكيف رئيس المجلس يرضى به ؟ مسألة فيها نظر !

وقد ظهرت جرائد يوم الأحد ، وحكى بعضها عبارة إعلان يحيى بالاستياء ــ مجرد رواية بدون تعليق ــ ولكن فى اليوم التالى كتب اللواء مقالة شديدة ضد رئيس النظار ، كما كتبت الجريدة ضد الوزراء جميعا . أما المؤيد فلم يقل شيئا ، وشغل أعمدة جريدته بأخبار الأزهر وسياحة الجناب العالى !

---

(٣٦٨) أمين الشمسى باشا ، عضو الجمعية العمومية عن مديرية الشرقية ، وقد وردت العبارة هكذا فى الأصل ، ويقصد سعد زغلول أن بطرس قابل فى طريقه أمين الشمسى .

(٣٦٩) محمود فهمى باشا ، عين عضوا فى مجلس شورى القوانين فى ٩ نوفمبر ١٩٠٤ بدلا من محمد شواربى باشا الذى عين وكيلا للمجلس ، وفى ١١ ابريل ١٩١٠ عين رئيسا للمجلس بدلا من الأمير حسين كامل باشا المستقيل .

(٣٧٠) يقصد : الثلاثاء .

إن الحركة التى بدت من بعض أعضاء الجمعية العمومية بالنسبة لجواب الحكومة ، تدل على أن هناك روحا ــ وإن كانت هذه الروح الى الآن ضعيفة وجاهلة ــ لأن هذه الحركة ضد السلطتين الشرعية والفعلية ، فتحرك الأعضاء بها دليل على أن حياة الاستقلال بدأت تدب فيها ، وهى بداية ملأت قلبى سرورا ، وجعلتنى أتعشم فى المستقبل خيرا ، خصوصا اذا استمرت الصحافة على حريتها ، واستمر الاحتلال منكمشا عن التداخل فى جزئيات الأمور(٣٧١) .

[ص ٧٦٤]

٩ فبراير سنة ٩٠٩

رأيت أن أتخلف عن حضور افتتاح قناطر إسنا ، واتفقت مع بطرس على ذلك ، وقابلت الخديوى بمحطة مصر عند ذهابه الى الصعيد ــ وكان سعيد هناك ــ فاستحسن بقائى .

وتكلم مع سعيد فى الأزهر ، بكلام شف عن عدم رضائه عن شيخ الجامع ، وعن عدم رغبته فى تنفيذ ما وعد به المعتصبين ، وعن عزمه على انتهاز هذه الفرصة لمعاقبة من يريد من الطلاب والعلماء ، ولذلك أمر بابقاء الأمر حتى يعود ، وبمخابرته بالتلغراف عن كل ما يحصل . وقال له سعيد : انا ننظر فى كل هذه الأمور مع سعد باشا . قال : عظيم . وتحرك الوابور .

---

(٣٧١) تؤكد هذه الفقرة موقف سعد زغلول فى معسكر القوى الوطنية ، رغم موقعه فى الحكومة ! وتعد إرهاصا بما صار اليه سعد زغلول الزعيم ، كما تعد شاهدا آخر على إفك الباحثين الذين إفتروا على سعد زغلول .

ورأيت فى اليوم التالى إعلانا من مشيخة الأزهر ، يأمر الطلاب بعدم العودة اليه ، حتى يجتمع مجلس الأزهر الأعلى بعد عودة الجناب العالى ، وينظر فى القرار السابق صدوره بمنعهم من الدرس ، ويعدهم فيه بتحقيق مطالبهم الحقة(٣٧٢) .

[ص ٧٦٥]

١٠ فبراير سنة ٩٠٩

ألم ببطرس باشا مرض ، ألزمه المنزل أمس ، ويقال إن السبب فى هذا المرض ، ما حصل فى الجمعية العمومية يوم الأحد الماضى .

---

(٣٧٢) لكى نفهم مشكلة الأزهـر ، التى سوف تشغـل حيـزا من هـذه الصفحات ، وتشغل الخديو والنظارة والانجليز ، فإن الخديو عباس حلمى كان قد أصدر فى عام ١٩٠٧ قانونـا لنظام الأزهـر والمعاهـد الدينية ، أضاف الى العلوم الدراسية علوما جديدة ، وجعل الإمتحان فى العلوم الحديثة اجباريا ، بعد أن كان اختياريا فى قانون ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م) ، وأوجب الامتحان فى كل قسم من الأقسام الابتدائية والثانوية والعالية للحصول على شهادته .

لكن الثورة على هذا القانون لم تلبث أن قامت فى الأزهر ، على حين أنها لم تقم فى المعاهد الدينية (التى كانت تابعة للمجلس الأعلى للمعاهد الدينية) لأنها ألفت هذا النظام الجديد ، أو لأن شيوخها أخمدوا الفتنة قبل أن تظهر . وحينئذ وجد علماء الأزهر وطـلابه أنهم وحـدهم ، وأحسوا أن الاصلاح نافذ لا محاله ، وتطور الأمر الى استقالة الشيخ حسونة النواوى كما سيرد ذكره

(أنظر : وزارة الأوقاف وشئون الازهر : الأزهـر ، تاريخـه وتطوره ١٩٦٤)

نشرت الجرائد ملخص الأبحاث المهمة التى دارت فى الجمعية العمومية ، ولكنها لم تشتغل للآن بالبحث فيها اشتغالا يليق بها . والظاهر أن السبب فى ذلك عدم وجود سبب شخصى يحملهم على الاستمرار فى الطعن ، والتوسع فيه ، لأن الشخصيات[٣٧٣] هى التى تدفع فى الأغلب الى النقد والقدح ، ثم اشتغالهم[٣٧٤] بالأزهر ، وبأخبار احتفال قناطر إسنا ، وسياحة الخديوى فى الوجه القبلى .

ولقد أخبرنى المستشار بأن حشمت باشا رجا الخديوى أن يزور عائلة ويصا بأسيوط ، فأمره الخديوى أن يصحبه إليها ، فوصل جرجا ، ولم يجد محلا يأويه سوى نزل حقير بها .

١٥ فبراير سنة ٩٠٩

زار الجناب العالى ، فى سياحته التى ابتدأها فى ٩ فبراير سنة ٩٠٩ فى الوجه القبلى ، لمناسبة افتتاح قناطر إسنا ، كثيرا من الأعيان والوجوه فى بيوتهم ، وفى الخيام التى نصبها بعضهم لهذه الغاية . وقيل إن من هذه الزيارات ما هو مُشترى ! ومنها ما القصد منه النكاية بعدو المَزُور ، كزيارة مصطفى خليفة عدو محمود باشا سليمان . وعلمنا أن هذا الأخير سعى فى التشرف بهذه الزيارة ، ولكنه لما أحس بعدم الاجابة ، استرد دعوته .

وأجمعت الجرائد والرواة على [٣٧٥] أن جنابه العالى كان يلاطف المحتفلين به ملاطفة جذابة ، وخص مكاتبى الجرائد بالكثير من

---

(٣٧٣) يقصد سعد زغلول بالشخصيات : « الدوافع الشخصية » .

(٣٧٤) يقصد اشتغال الصحف .

(٣٧٥) « على » غير موجودة بالأصل .

لطفه ، وحضـر تأسيس مـدرسة ويصـا بأسيـوط ، وكان للعـائلات القبـطية ــ حتى الحـديثة منهـا ــ نصيب وافر من التفـاته السـامى . والفضل فى ذلك ــ على ما يظهر ــ لحشمت باشا[٣٧٦] .

نشرت «الجريدة» بالعدد الصادر منها بتاريخ ١٤ فبراير سنة ٩٠٩ كتابا مفتوحا الى ناظر الحقانية رشدى باشا ، تنتقد عليه فيه خلطه فى انتخاب القضاة ، وقعوده عن السعى فى إصلاح مدرسة الحقوق التى تشتغل لحساب نظارة الحقانية . وأسلوب المقالة جميل فى نوعه ، ولكنه شديد جدا فى موضوعه ، وقد ختم بهذه العبارة : فلا بمنبـع القضاء

---

(٣٧٦) أحمد حشمت باشا ، كان مديرا لأسيوط ، وقد ولد فى ١٥ محرم ١٢٧٥ هـ فى كفر المصيلحة من مديرية المنوفية . تعلم فى مدرسة الحقوق ، التى كان يطلق عليها اسم « مدرسة الادارة » . وأرسلته الحكومة إلى « إكس ـ ان ـ بروفانس » فى فرنسا فى بعثة لاستكمال تعليمه والحصول على شهادة الليسانس ، وعاد الى مصر عام ١٨٨١ حيث عين محامياً لدى ضبطية القاهرة بصفة مندوب لقسم قضايا المالية والداخلية ، وبعد احتلال بريطانيا لمصر وقمع الثورة العرابية ، انتـدب مأمـورا للتحقيق ومسـاعـدا لمحـامى الحكـومـة فى لجنـة تحقيق جنـايـات الاسكندرية ، ثم عين عضوا فى لجنة أخرى لبيع أملاك العرابيين . وفى سنة ١٨٨٤ عين رئيسا لنيابة محكمة الاسكندرية ، ثم وكيل النيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف الأهلية ، ثم وكيلا لمحكمة طنطا ، ثم رئيسا لمحكمة المنصـورة الأهلية فى الـزقازيق ، وفى أواخـر سنة ١٨٩٤ عين مديرا لجرجا ، وبعد عامين عين مديرا لأسيوط ، وقد أنعم عليه الخديو عباس برتبة ميرميران الرفيعة مع لقب باشا . (انظر أيضا حاشية رقم ١٥٧) .

تعتنى ، ولا بانتخاب الرجال تعتنى ، فبماذا تشتغل ؟ ولقد رأيت مملى الكتاب المفتوح قبلَ نشره بقليل يخاطب [صن ٧٦٦] ناظر الحقانية بمعناه ، فأخجله .

٢٠ فبراير سنة ٩٠٩

اجتمعنا فى يوم الاثنين ١٥ فبراير فى سراى عابدين ، وأهم مادار الحديث عليه ، مسألة الجامع الأزهر . وكان الجناب العالى يتكلم فيها بحدة زائدة ، وانفعال شديد ، وكان يسب الشيخ حسونة[٣٧٧] سبا فظيعا . وكان بطرس باشا يقول : إن شيخ الجامع يريد الاستعفاء ، ولكنه هو الذى يمنعه .

فلما رأيت شدة تأثر الجناب العالى من الشيخ ، وافراطه فى سبه ولعنه أمامنا ، رأيت أنه يستحيل بقاؤ ه فى منصبه ، وعز علىّ أن أرى كرامته فى خطر الاحتقار ، فقلت : الأحسن ألاّ يمنع الشيخ من الاستعفاء ، وأن يترك لشأنه . وكررت ذلك لبطرس بعد الانصراف ، وقلت : إنه لاخير فى استبقائه على هذه الحالة ، اذ يستحيل عليه معها أن يجلب نفعا أو يدفع ضرا . وكان بطرس يقول : إن استعفاءه فى الظروف الحاضرة يزيد الناس تعلقا به ، ونفورا من غيره !

توجهنا فى الساعة اثنين ونصف الى استقبال الدوك[٣٧٨]

---

(٣٧٧) الشيخ حسونة النواوى . تنظر ترجمته فى الجزء الأول من المذكرات ، ص ٤٥٣ حاشية ٧٢٤ .

(٣٧٨) يقصد الدوق ، وقد كتبها سعد زغلول على شكل « دوق » فيما بعد . وهو Duke of Connaught وله ترجمة فى الجزء الأول ص ٣٩٧ حاشية ٦٣٦ ، وهو قائد القوات البريطانية فى البحر المتوسط .

دوكونوت . وأقبل الجناب العالى وبيده ورقتـان ، ناولهـما الى بطرس متبسـما ، وكنت بجانبـه ، وعلمت أنهما يختصان بـاستعفـاء الشيـخ حسونة . وبعد الاستقبال تـوجهنا الى سـراى عابـدين ــ حيث نزل الدوق ــ لكتابة أسمائنا فى سجل تشريفاتـه ، فاستـدعينا للحضـرة الخديوية .

ودار الكلام فى الاستعفاء ، وكان الجناب العالى يقول : الأحسن أن يطرد ، لا أن يقبل استعفاؤه ! ولم يجبه أحد الى ذلك . وأخيرا تقرر أن يجرى فى قبول الاستعفاء ما قضت به العادة فى مثله ، ولمح بأنه يريد تعيين الشيخ شاكر شيخا للأزهر . ثم انصرفنا .

وعقد مجلس الأزهر الأعلى ، وتقرر فيه أن يعفى عمن يلتمسون العفو من الطلبة فى ظرف خمسة عشر يوما ، وأن يتـولى خليل بـاشا حمادة ــ مؤقتا ــ إدارته . غير أن بطرس باشا كان لاحظ أن الطلبة ربما ينفرون منه ، لصداقته للشيـخ شاكـر ، فتولى خليـل حمادة[٣٧٩] فى الصباح إدارة الأزهر .

ولكنه استعمل الشدة على ما يظهر ، حيث ضرب كثيرا من الطلبة بنفسه ، وبواسطة أعوانه . وهاج الأزهر لذلك هياجاً عظيما ، وظهرت الجرائد بعد ذلك تنادى بالويل والثبور وعظائم الأمور ، وتعلن استياء الناس من هذه المعاملة ، واستمرت على كتابة الفصول المؤثرة للآن .

---

(٣٧٩) خليل باشا حمادة ، مدير الأوقاف منذ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ ، وكان من قبل أمينا لجمرك الاسكندرية (مذكرات أحمد شفيق ، جـ ٢ ، قسم ٢ ــ جمع مادة هذه الحاشية سامى عزيز) .

[ص ٧٦٨] والناس فى هرج ومرج شديد ، وكتب كثير منهم تلغرافات لكثير من الجهات العالية ، يبدون استياءهم ، ويلتمسون حل المسألة . وتوافدت الوفود على رئيس النظار ، وناظر الداخلية ، يلتمسون النظر فى الحالة .

[ص ٧٦٧]

دعينا للاجتماع بالقبة يوم ١٧ فبراير فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، وحضر الجلسة خليل حمادة باشا ، وشفيق باشا ، الذى كان لابسا جاكتة ملونة ! ودار الكلام على مسألة الأزهر ، فقلت : إن الاشاعات كثيرة ، ويتهمون خليل حمادة بأنه استعمل الضرب . فأخذ خليل ينكر . وقال بطرس : إن المحافظة[٣٨٠] تؤكد الضرب فى الأحوال التى بعثتها . ولكن الخديوى كان يحاول تأييد خليل . وقلت : إن الأحسن ، حسما للمسألة ، اصدار العفو عن الجميع بلا استثناء . فلم يقبل الخديوى . قلنا : الأولى المسامحة حينئذ . فقال جنابه : إنا نجمع العلماء ليطلبوا المسامحة مدة شهرين .

وأبدى سروره من انفصال الشيخ حسونة . وقال إنه يتحمل خمس عشرة مصيبة ، من مثل الحوادث الأخيرة ، ولا يتحمل حسونة شيخا على الأزهر ! قال بطرس : إن هذا الرجل يستحق الاعجاب ، لأنه فضل أن يحرم نفسه من ألفين وأربعمائة جنيه ، على فقره . فقال الخديوى : إنه غنى ، ويملك أرضا بالقبة ! وأخذ فى سبه ولعنه .

---

(٣٨٠) يقصد المحافظة على الأمن والنظام .

ثم حصل الكلام فى الشيخ عاشور ، فقلت : ان الكلام كثير فيه ، والاستياء عام منه . فقال : ولكنهم يطعنون أيضا على الشيخ شاكر وغيره . قلت : ولكن هناك فرقا بين الطعنين ! وكان يساعدنى سعيد ، أما حشمت فلم ينطق ببنت شفه ، وأمر بالبحث عمن كان فى سن القرعة من رؤساء العصبة[380م] ، لادخالهم الجهادية . وانصرفنا على عدم تقرير شىء ، ولكنه كان ميالا للمسامحة مدة شهرين . وعند انصرافنا تخلف حشمت وسعيد ، فكلَّمه حشمت فى وجوب العفو .

ثم فى اليوم التالى وجدنا مجلس الشورى هائجا ، وحصل ما هو مشروح فى الصفحة المقابلة[381] .

[ص ٧٦٨]

وكان انعقد مجلس الشورى فى يوم الخميس ١٨ فبراير سنة ٩٠٩ ، فهمَّ على شعراوى باشا ـ فى آخر الجلسة ـ أن يتكلم فى هذه المسألة ، غير أن البرنس دعاه اليه ، ورجاه فى العدول عن الكلام ، وألهاه كل من سعيد ورشدى عنه ، وقفلت الجلسة .

(وقد نظر فى هذه الجلسة لائحة امتحان الدراسة الثانوية ، ولائحة الساقطين فى شهادتها ، فاعترض اسماعيل أباظة على كونها وضعتا فى شكل قرار وزارى ، لا فى شكل قانون . وتقرر ـ بعد مناقشة جرت بينى وبينهم ـ رجاء الحكومة فى أن تضعها فى شكل قانون) .

(٣٨٠ مكرر) أى عصبة الطلبة الذين قاموا بالاضطرابات .

(٣٨١) كان سعد زغلول قد قطع الكلام فى صفحة ٧٦٨ ليفصل الأمر فى صفحة ٧٦٧ المقابلة ، ثم أحال الى صفحة ٧٦٨ مرة أخرى .

وأبدى الشيخ حسونة بعض ملحوظات لا أهمية لها ، واعترض اسماعيل أباظة بعض اعتراضات ، كانت الجرائد أبدتها ، ثم عدل عنها ، بعد أن أبنتُ الحقيقة فيها . وكانت المناقشة خالية من التعصب ، ومملؤة بالاعتدال .

ثم قدم محمود باشا سليمان اقتراحا بتعديل القانون النظامى فيما يختص بالانتخاب بمجلس الشورى ، وتخويل هذا المجلس حق ابداء الرأى القطعى فى القوانين التى تسرى على المصريين فقط . فتأجل النظر فيه إلى أول أبريل . ويظهر أن السبب فى ذلك(٣٨٢) هو غضبه من عدم زيارة الخديوى له ! ويصح أن يكون مثل هذا السبب هو الذى دفع شعراوى إلى الكلام فى الأزهر !

وكنا(٣٨٣) اجتمعنا مع البرنس حسين قبل انعقاد هذه الجلسة ، ورأينا منه أنه يخاف التداخل فيها بنفسه ، ويريد أن يكون معه وفد من الشورى . ورأيناه يتألم من الأعضاء الذين يسعون لحل بعض المسائل بدون استشارته ، ورجانى أن أبلغ بطرس منعه لشعراوى عن الكلام فى الأزهر .

ثم اجتمعنا عند بطرس ، وتكلمنا فى مسألة الأزهر ، فقلت : الرأى عندى أن يصدر عفو عنهم ، وأن يصدر من الخديوى شىء يدل الكافة على أنه غير راض عن الأعمال التى صدرت من خليل حمادة ، لأن هذه المسألة ليست من المسائل الهينة ، والسخط عام ، والتأثر شديد ، ولا نغتر بسكوت الانجليز ، فإنهم إن سكتوا الآن ، فلا يبعد

(٣٨٢) أى فى تقديم محمود باشا سليمان اقتراحه بتعديل القانون النظامى .

(٣٨٣) أضيفت ليستقيم المعنى .

أن يتحركوا غدا ، ويتخذوا من هذه الأعمال حجة علينا ، ولا يبعد أيضا أن يسأل البرلمان عنها . ولقد كنا فى أول المسالة غير مهتمين بها لعدم تعلق[٣٨٤] الأزهر بالحكومة ، ولكن ما حصل أخيرا ، يلصق المسؤلية بنا ، ويبعثنا على الاهتمام .

[ص ٧٧٠]

وكان بطرس حائرا فى أمره ، وانصرفنا على أن لا شئ . ثم حضر إلىّ سعيد بعد الظهر ، وتوجهنا إلى بطرس ، فوجدنا عنده اسماعيل أباظة ، فجلسنا فى قاعة أخرى . وحضر بطرس وقال إنه أرسل اسماعيل أباظة إلى الخديوى ليفهم حقيقة الحال هو وشفيق باشا ، ويوقفاه على خطارة الأمر ، وعموم الاستياء ، وأن الحل الوحيد لها هو : العفو العام .

فجلسنا إلى الساعة الثامنة ، وحضر – فى الأثناء – رشدى ، واستمررنا فى المداولة ، فرأى رشدى أن نعرض على الخديوى العفو العام (amnistie)[٣٨٥] فقلت : إن هذا لا خير فيه ، لأنه يكون موضوع الانتقاد ، حيث يقال إننا استصدرناه حماية لخليل حمادة . ثم انصرفنا حتى نرى نتيجة كلام أباظة .

وفى الصباح دعانا بطرس إليه ، وفهمنا منه أن الخديوى رفض رفضا باتا العفو ، وحلف ألا يصدره ، ولو خرج عن ملكه ! فتداولنا

---

(٣٨٤) أى لعدم تبعية الأزهر للحكومة .
(٣٨٥) بالفرنسية : أى عفو عام .

فى الأمر ، وقلنا إن هذا الأمر محتم ، ولابد من عرضه . وقال سعيد : إذا لم يقبل فليس لنا غير الاستعفاء ، ووافقته على ذلـك ! [ص ٧٦٩] غير أن بطرس قال : إن الاستعفاء فى مثل هذه الحالة يزيد الأمر إشكالا ، ويجعل مركز الخديـوى صعبا جـدا ، خصوصـا بعد استقالة شيخ الجامع . فقلنا : ولكن ليس لنا من حيلة سوى ذلك .

[ص ٧٧٠]

ثم إنضم الكـل[٣٨٦] ، وسبقنا بـطرس إلى القبـة ، ولحقنـاه ، فتكلم معنا الخديوى بكلام شـديد ، بـأننا نتخـلى عنه فى الـظروف الحرجة ، ولا نساعده ! وأخذ يقول : لماذا يبالَـغ فيما ينسب اليـه ، ويُشدَّد فيه ، ولايُهتم بما يرتكب من الجرائم من غير أتباعه ؟ وأشار إلى إخلاء سبيل المحضر الذى أعلنـه شخصيا ، والعمـدة الذى زور فى مسألة راجى[٣٨٧] وأبو نصير الذى تعين ابنه عمدة وليس له ملك ، وغير ذلك ــ مما دل على شدة انفعاله .

واخيراً قبل أن يعفو ، وأن يعلق تنفيذ قانون الأزهر . وقال غضبا مستشيطا غيظا : سـأترك هـذا الأزهر لتيـوسه والخنـازير التى فيـه !

---

(٣٨٦) كان سعد زغلول قد وضع علامة (×) بعد هذه الجملة ، ليحيـل القارىء الى الاضافة التى سطرها فى الصفحة ٧٦٩ المقابلة ، ولكنا فضلنا إجراء هذا التعديل لأنه يتفق مع سياق الكلام .

(٣٨٧) قراءة ترجيحية .

ولا أختصه بأية مساعدة ، واكتفى بالمعاهد الدينية الأخرى[٣٨٨] ، وفى مدرسة القضاء كفاية للحكومة . وكانت تعلو وجهه ــ فى هذه الأثناء ــ كدرة الغضب ، ويسود ما حول عينيه . ثم انصرفنا .

وقال لى عند الانصراف : كن معنا ، واشتغل ، ولا تتأخر عنا . قلت : إنى باذل جهدى ، ولم يكن لى شغل فى هذه الأيام إلا هذه المسألة .

ثم توجه بطرس إلى الوكالة البريطانية ، ووصلنا المنزل ، ومكثنا[٣٨٩] نتروى فيها نتداول فيه ، وكتبنا عبارة الأمنستيه (amnis-tie) :

[ص ٧٦٩]

« بناء على التماس حضرات علماء الأزهر الشريف ، وما جبلنا عليه من الشفقة والرحمة ، والعناية بالمعاهد الدينية ،

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

قد عفونا عفوا تاما عن جميع الأفعال المخالفة للقوانين الجنائية أو التأديبية التى وقعت خارج الأزهر ، أو داخله ، فى أول محرم سنة

---

(٣٨٨) كانت المعاهد الدينية ــ كما ذكرنا ــ تابعة للمجلس الأعلى للمعاهد الدينية ، وليس الى مجلس الأزهر الأعلى ، وهذا هو سبب قول الخديو إنه سيكتفى بالاصلاح فى المعاهد الدينية ، وأن فى مدرسة القضاء الشرعى الكفاية .

(٣٨٩) فى الأصل : « مكثنا » دون واو .

١٣٢٧ ، بسبب اعتصاب طلبته ، أو بمناسبة هذا الاعتصاب ، سواء كان حُكم فيها ، أو لم يحكم لحد الآن .

المادة الثانية

على نظار حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ، كل فيما يخصه(٣٩٠) » .

[ص ٧٧٠]

ثم توجهنا إلى بطرس . وفى الطريق قلت لسعيد : إن هذا العفو سيرد عليه اعتراض شديد من جانب الانجليز . والمصريون(٣٩١) سيقولون إنه لم يصدر على هذه الكيفية ، الا تخليصا لحمادة باشا ، الذى كان مأمورا بالضرب(٣٩٢) من الخديوى ، وأن النظار آلات فى يد الخديوى ، يستعملها لأغراضه ، وأنهم يتلاعبون [ص ٧٧١] بالقوانين ، ارضاء لشهواته ، وسترا لهفواته ، وأننا قوم لا نصلح لحكم أنفسنا ، إذ ليس فينا قدرة على مقاومة ظلم الحاكم .

قال : لا أظن ذلك يحصل . قلت : ظنه واعتقده ، ولا يبعد أن يتكلم البرلمان الانجليزى فى شأنه . قال : إنى لا زلت مستبعدا ذلك . قلت : سأذكرك بهذه المحادثة التى وقعت ونحن مارون بشارع المناخ ! وسأكتبها فى مذكراتى . قال : أتكتب مذكرات ؟ قلت : نعم .

---

(٣٩٠) صيغة هذا الأمر كتبها سعد زغلول فى صفحة ٧٦٩ المقابلة لصفحة ٧٧٠ ، دون أن يحيل اليها بعلامة « × » . وقد وضعناها فى هذا الموضع حسب السياق كما هو واضح ـ أى بعد عبارة : « وكتبنا عبارة الأمنستيه » .

(٣٩١) فى الأصل : « والمصريين » .

(٣٩٢) أى بضرب الطلبة .

ثم وجدنا شفيق عند بطرس ، وبعد أن اطلع[٣٩٣] على عبارة الأمنستيه (amnistie) دفعها إلى شفيق ليطلع عليها الخديوى . ثم تكلم بعبارات مبهمة ، أخذت منها أن القصد تعيين شيخ للأزهر ، ثم انصرف شفيق .

وقال بطرس إنه تقابل مع غورست ، ووجد عبد الخالق ثروت قد عرض عليه المسألة ، وأنه استحسن « الأمنستيه » . فأعدت ما قلته لسعيد فى شارع المناخ ، فقال بطرس : إن ما قلتَه[٣٩٤] الآن قد قيل فعلا[٣٩٥] ، ولذلك ودّ غورست أن يكون العفو مصحوبا بعدم إثبات التهمة على خليل . قلت حينئذ : الأحسن أن يكون العفو قاصرا على ما وقع من الأزهريين ! قال : هذا غير ممكن ، لأنه لو لم يكن خليل حمادة ، لما حصل هذا العفو . قلت : إنى كلما تفكرت فيه استأت منه . ثم خضنا فى الحديث على موضوعات شتى .

وكان بطرس رشح عفيفى لمحافظة اسكندرية ، ورشدى يساعده ، فعارضت فى ذلك ، لما أعلمه من معائبه !

وقال لنا بطرس فى أثناء أحاديثه : إنه وكثيرا غيره أفهموا الخديوى سوء الحالة بأوضح ما يكون من العبارات ، ولكنه لم يتأثر لها .

ثم انصرفنا فى نحو الساعة الثامنة ، وتعشينا فى الكلوب ، ما عدا حشمت ، وعدنا فى نحو الساعة عشرة ونصف ، فرأيت خبر العفو

---

(٣٩٣) أى بطرس .

(٣٩٤) أى ما قاله سعد

(٣٩٥) أى قاله غورست .

شائعا ! ولكنى كنت أقول إنه لم يحصل ، والمساعى مبذولة فيه ، واستغربت شيوع الخبر !

وفى الصباح ، حضر رشدى ، وقال إنه غير مرتاح « للأمنستيه » ، والأحسن أن نضيف شيئا عليها . قلت : إنى ما ارتحت إليها أبدا ، ولا شىء أحسن من قصر العفو على الأزهريين . فانطلق إلى مستشاره[٣٩٦] ليخبره بحاصل الأمر .

ثم رأيت حشمت بعابدين ، فقال : إن المسألة أُشكلت ، حيث ان غورست لايريد « الأمنستيه » ! كما أخبر الرئيس بذلك ، الذى استدعاه الخديوى ، وهو الآن فى حضرته . ثم حضر المستشار المالى ــ وكان فى سفر ــ فاستفهم عن المسألة ، فلخصتها اليه ، وقلت : إن الاستياء عام ، وإن خليل باشا حمادة أخطأ فى اجراءاته .

ثم حضر الباقون ، وانعقد مجلس النظار ، فاعترضت على عدم تعيين على أبو الفتوح قاضيا بالاستئناف ، مع خلو هذه المحكمة من الأكفاء [ص ٧٧٣] الكثيرين ، وعلى تعيين أحدث الرؤساء عهدا ، وأصغرهم محكمة ، فى الاستئناف . وقلت : إنى لا أفهم أن شخصا يصلح لأن يكون رئيس محكمة مهمة ، كمحكمة الاسكندرية ، أو مصر ، ولا يصلح أن يكون قاضيا فى الاستئناف !

فقال بطرس والخديوى : ولكن نظارة الحقانية رأت ذلك ! قلت : هذا ملحوظ أبديته ، ولكم الرأى فيه . فقال لى رشدى سرا : إن الأحسن أن لا تتمادى فى الاعتراض ، حتى لا تضطرنى إلى مس رئيس اسكندرية ! قلت : هذا لا يهمنى ، قل ما تشاء !

---

(٣٩٦) يقصد مستشاره الانجليزى فى الوزارة .

ثم عرض الخديوى ما ينوى أن يفعله فى مسألة العفو ، من جعله قاصرا على الأمور التأديبية ، ومن ايقاف العمل بالنظام الجديد . ولم يذكر شيئا عن خليل حمادة . وذهبت إلى الديوان قبل أن يتقرر الأمر ، لأنى لم أرد أن أنتظر مع رشدى وحشمت فى الدور الأسفل ، وبطرس وغورست والخديوى يتداولون فى الدور الأعلى ! وألح رشدى علىّ أن أبقى ، فأبيتُ ، وقلت : إن جد أمر فأخبرونى .

ثم علمت منهم ــ بعد ذلك ــ بما تقرر من استمرار التحقيق مع حمادة ، والعفو عن الأزهريين بالنسبة للاعتصاب ، وايقاف العمل بالنظام الجديد . وظهرت الجرائد حاملة لعبارته ، مطلقة ألسنة الثناء على النظار ، وكان اللواء أكثرها اطراء لهم ، ونسب اليها[٣٩٧] الاقدام والشهامة وغير ذلك من الأوصاف ، ووعد بالتكلم على رئيسها فى الغد .

وقد اجتمع[٣٩٨] من حزب الأمة وغيره خلق كثير ، وتوجهوا إلى بيت الشيخ حسونة ، يقدمون لشهامته واجب الاحترام . وحضر بعضهم إلىّ رافعا ألوية الشكر . وكان رشدى وسعيد حاضرين ، فقلنا : الأحسن أن يكون الشكر للجناب العالى .

ثم اجتمعنا بسراى عابدين فى المساء ، على الوليمة التى أعدت للدوق دو كونوت ، وكان المدعوون يبلغون تسعين ، فأقبل الجناب العالى علينا ، فقلت : إن العفو أحدث تأثيرا حسنا فى النفوس ، والناس على اختلافهم ممنونون منه ، وشاكرون لكم على إصداره .

---

(٣٩٧) أى الى النظارة .

(٣٩٨) فى الأصل : « قد » بدون واو .

فأخذ يذم العلماء ، ويشير إلى مدرسة القضاء وأهميتها ! ومن ألطف نكتة أنه قال لبطرس : ادخل حيث يوجد الدوق ، واقترب منه حتى يراك فيكلمك ! فانطلق بطرس ، وأغربنا جميعا فى الضحك !

[ص ٧٧٢]

وقلت لبطرس : نحمد الله على صدور الأمنستيه (amnistie)[٣٩٩] ، فإن ذلك كان يكون سبة لا تمحى ، وجريمة لا يغتفرها العقلاء . فقال : إنى لم أنم ليلى ، وبكرت إلى غورست فأعجلته عن ميعاده ، وكان ما كان ! ــ اشارة إلى إن العدول عن الأمنستيه (amnistie) حصل بمساعيه ، وأن السهاد لازمه للبحث عن مخرج من ذلك المضيق !

ولكن سعيد أخبرنى ــ بعد ذلك ــ أن السير إلدُن غورست أرسل إلى بطرس باشا خطابا ، قبل أن يتوجه اليه صباحا ، بعدم صدور الأمنستيه ، وأنه توجه إليه بناء على هذا الخطاب ! وعلمت من غورست نفسه ما يؤيد هذه الرواية .

[ص ٧٧٣]

كانت[٤٠٠] الوليمة شهية ، وملابس النساء جميلة ، والسرور عام . وبعد الأكل تحدث الدوق قليلا مع حشمت ، ومع بعض من يصادفهم ، ثم انفض الجمع .

---

(٣٩٩) أى على عدم صدور عفو شامل ، واقتصاره فقط على الأزهريين .

(٤٠٠) فى الأصل : « وكانت » : لأنه كان كلاما موصولا قبل أن يقطعه سعد زغلول بالتفصيلات التى أحال اليها فى صفحة ٧٧٢ المقابلة .

وجلسنا مع الخديوى ، وتلا شفيق العبارة [ص ٧٧٥] المكتوبة بالعفو ، وفيمن يعين شيخا للأزهر ، فذكر سليم البشرى(٤٠١) ، وبخيت(٤٠٢) ، وأبو الفضل(٤٠٣) ، وكل أبدى رأيه فى كل ، وتأجل الأمر إلى غد . ثم دار الحديث فى شأن حمادة باشا ، ومساعدته على كيفية سنفصلها بعد .

وعند الانصراف تكلمنا فى عبارة امتداح « اللواء » للوزراء دون الخديوى ! ، فقال بطرس : إن ذلك حصل لإغضاب الخديوى ! قلت : ومن ذا الذى أعطى كل هذه المعلومات « للواء » ؟ قالوا : لا ندرى !

ثم عدنا إلى منزلى فى نحو الساعة ١١ ــ الحادية عشرة(٤٠٤) ــ ما عدا حشمت ، ووجدنا « المؤيد » قد نشر عبارة الأمنستيه تقريبا بالحرف ، فدهشنا ، وعلمنا أن المعية هى التى تبوح بالأسرار ! وقال سعيد : إن الخديوى أمره بالانتظار عند شفيق ، فوجد الشيخ على يوسف ، والشيخ شاكر ، وخليل باشا حمادة : فدعاهم الخديوى

---

(٤٠١) الشيخ سليم البشرى المالكى كان شيخا للأزهر من ١٣١٧ الى ١٣٢٠ هـ . (١٩٠٠ ــ ١٩٠٤)

(٤٠٢) الشيخ محمد بخيت ، تولى منصب مفتى الديار المصرية ، وتوفى سنة ١٩٣٥ ، ووقف فى حياته مكتبته على مكتبة الأزهر ، وعدد مجلداتها ٣٣٦٥ مجلدا فى فنون مختلفة يغلب عليها الفقه الحنفى (انظر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ١٩٦٤) .

(٤٠٣) الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى ، تولى منصب شيخ الأزهر من ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ الى ١٣٤٨ (١٩٢٩) .

(٤٠٤) فى الأصل : الحادية عشر بدون تاء .

اليه ، وقص عليهم جميع ما حدث معنا بالحرف الواحد ، وما قاله كلّ . وقال لهم : إن غورست قال إنه يريد الاعتدال فى التحقيق ، ومساعدة حمادة على قدر الامكان .

فاستغربنا من هذه الأحوال ! ثم قلت لهم : الرأى عندى فى حمادة أن يعترف ، لأن ذلك أشرف له ، وأقطع لألسنة أعدائه ، وأشد إبعادا للتهمة عن الخديوى ـ خصوصا إذا كان الضرب مستعملا فى الأزهر واسطة للتأديب ـ فيقول : إنى تعينت بصفة رئيس مؤقت لهذا المعهد الدينى ، وإنى مسْلم ، ومن القواعد الدينية التى من أخص اختصاصات هذا المعهد القيام بتعليمها ، أنه يجوز الضرب للتأديب ، [ص ٧٧٤] بل إن لجنة المراقبة نفسها أصدرت منشورا من بضع سنوات بإباحة ضرب الزوج لزوجته ، عملا بهذه القواعد[٤٠٥] ! [ص ٧٧٥] وعلى هذا جرى العمل فى هذا المعهد ، فان شيوخه تؤدب بالضرب ، وبالحبس أحيانا ، فلما عهد إلىّ بهذه المأمورية ، ورأيت هياج الطلبة واضطرابهم ، أردت أن أستعمل معهم شيئا من الشدة ، التى ألفوها ، والتى يأمر دينهم بها فى مثل هذه الحالة ، فضربت بعضهم ضربا خفيفا ، لم يترك أثرا على أجسامهم ، هذا ما قصدت ، ولم أرد به إلا اطفاء الفتنة .

إذا قال ذلك حمادة باشا ، كان أنفع من كل وجه ، وأليق بالشهامة ، وأحفظ للكرامة . وعلى فرض أن يحكم قاضى عليه بعد هذا الاعتراف ، فلا يمكنه أن يحكم بأزيد من غرامة ، ولا يكون حكمه

---

(٤٠٥)نقلت هذه العبارة الى هذا الموضع ، وكان سعد زغلول قد أحال اليها بعد كلمة « المعهد » التى سترد فى المجلة التالية . .

فى هذه الحالة مخلا بالشرف ، ولا باعثا على سوء الظن بالمعية . فوافقنى أخوانى على ذلك ، وانصرفنا للتأكد من تلك العادة .

حضر حمادة فى الساعة تسعة ونصف صباحا ، ونصحته بأن يفعل ذلك ، فوجدت منه استعدادا عظيما . وقال : إن هذا هو رأيى ، وإنى كنت أوزع على بعضهم نقودا لا سترضائه ! فقلت له أن يتمهل حتى نتحقق من عادة الأزهر فى الضرب . ثم علمت أن الشيخ سليم البشرى جلد أحد المجاورين [ص ٧٧٧] فى زاوية العميان خمسين جلدة !

٢١ فبراير سنة ٩٠٩

قابلت بطرس ، فوجدت لديه رشدى والشيخ بخيت والشيخ أبو الفضل وشفيق ، ويطلب الشيخان المذكوران أن تحفظ الحكومة مرتبات العلماء التى تخصصت لهم فى الميزانية الجديدة ، بمناسبة النظام الحديث الذى تقرر ايقافه ، وتعيين لجنة للبحث فى تعديل النظام : فقيل لهما : الأحسن انتظار[٤٠٦] تعيين شيخ للجامع حتى يمكن البحث فى هذه الطلبات .

فانصرف الشيخ أبو الفضل ، وبقى بخيت ، وأخذ بطرس يكلمه فى شأن التأثير على محمد شعبان ، الشاهد ضد حمادة ، والشيخ يقول له : لا يمكنه العدول عن شهادته الأولى .

ثم انصرف بخيت ، فقلت : ان عندى رأيا فى المسألة . وشرعت فى ابدائه ، فقال بطرس ـ قبل أن أتم كلامى ـ : ان هذه

(٤٠٦) فى الأصل : « الانتظار » .

(   )[٤٠٧] لا يمكن التعويل عليها . وهز كتفيه . فقلت منفعلا : الأولى لك أن تتأمل فى كلامك قبل إبدائه ، وألا تحكم بالسخافة على رأى قبل أن تعرفه ، وليس هذا الرأى سخيفا ، ولكنه عين الصواب ، وأليق بالكرامة من الالتجاء إلى التلفيق ، والمساعى التى تحط من الكرامة ، ولا تليق بشأن الحكومة ، ولقد بحثت فى هذه المسألة بحثا دقيقا ، ووافقنى رشدى عليها ، فلا تعجل بالحكم عليها قبل أن تدرك حقيقتها . فصدق رشدى على ما قلت[٤٠٨] [ص ٧٧٦] ثم قال :[٤٠٩] إن سعيدا[٤١٠] غير موافق ! فاستفهمت منه : على أى شىء ؟ فقال : على عدم السعى عند الشهود . فقلت : له الحق فى ذلك ، ولكن ماذا قال فى ذلك ؟ قال إنه متردد . قلت : فليحضر أمامى ، وأنا أقنعه [ص ٧٧٧] فاصفر . واستمررت فى ابداء رأيى إلى آخره ، فانهزم انهزاما شديدا . ودخل شفيق أثناء الحديث ، فأسمعته رأيى بشدة ، وقلت : إنه هو الواجب الاتباع ، والا أصاب حمادة ما أصاب على رضا باشا وشهوده .

ثم دخل النائب العمومى ، وتبينا ـــ مما عرضه ـــ أنه لم يتهم حمادة إلى الآن إلا سبعة أشخاص ، لم يترك الضرب آثارا على أجسامهم

---

(٤٠٧) فى الأصل : « صغرنه » وهى كلمة لا معنى لها حاليا ، ولكن سعد زغلول فسرها بمعنى « سخافة » أو « فكرة سخيفة » . وقد تكون الكلمة من « الصغر » ، وقد تكون كتبت خطأ .

(٤٠٨) كرر سعد زغلول هذه العبارة فى الصفحة المقابلة (٧٧٦) فى الاضافة التى استكمل بها الرواية .

(٤٠٩) أى بطرس باشا .

(٤١٠) فى الأصل : « سعيد » .

مطلقا ، ولم يدع منهم بالضرب على الأرجل إلا اثنان فقط . ثم أبديت له رأيى ، فقال : إن هذا كان رأيه ، وأشار به على خليل حمادة من قبل . فزاد انهزام بطرس وخذلانه ، وأخذ يتلمس الوسائل للاعتذار عن رأيه الأول .

ثم انصرفنا على ذلك ، وقد بلغت الحدة منى مبلغا شديدا ، وعجبت لحكومة تدار بمثل هذه الأخلاق السافلة !

قابلت غورست الساعة عشرة من صباح اليوم ، ودار الكلام فى مسألة الأزهر ، وتفاصيلها ، ومدرسة القضاء الشرعى ، التى قال عنها بأن سيكون لها شأن عظيم بعد هذه الحوادث . واتفقت معه على إلغاء تعلم اللغة الانجليزية بالقسم الفرنسوى بمدرسة الحقوق ، وعلى النظر فى طريقة تضمن تقوية تلامذة القسم الانجليزى فى اللغة الفرنسوية ، وعلى النظر فى طلبات تلامذة مدرسة [ص ٧٧٩] الحقوق الفرنسوية ، وعلى نقل ناظرة المدرسة السنية لمدرسة معلمات الكتاتيب ، لأن ذلك خير من استئناف الحكم ، الذى قلت عنه إنه لعبة لاعب ، وانه لا يمكن صدوره من أشخاص يقدرون المسؤ ولية قدرها . فوافقنى على ذلك . وطال الكلام فى هذه المواضيع ساعة ونصف .

[ص ٧٧٨]

تعين للتحقيق على بك أبو الفتوح ، وكرشو[٤١١].وكان ذلك

---

(٤١١) كيرشو Kershaw ولعله نفس القاضى كيرشو ، الذى لعب دورا فى محاكمة أحمد ماهر والنقراشى فى قضية اغتيال السردار لى ستاك . بعد اعتراف شفيق منصور عليهما . فقد برأتهما المحكمة بأغلبية الآراء =

باتفاق ناظر الداخلية والحقانية . فلم استحسن تعيين كرشو ، وقلت : لماذا لا يباشر التحقيق النائب العمومى وحده ؟ فقالوا : تحتم أن يكون كرشو فى التحقيق ، فلم يقبل رشدى ذلك حفظا لكرامة النايب(٤١٢) العمومى ، واختار تعيين أبو الفتوح . قلت : كنت أحب أن نكون نحن أول من بدأ فى التحقيق وباشره ، لا أن نؤمر به أمرا على هذه الصورة !

[ص ٧٧٩]

٢٢ فبراير سنة ٩٠٩

ظهرت الجرائد أمس ، وأغلبها يثنى على الوزارة بالنسبة لحل مسألة الأزهر ، واختص « اللواء » رئيسها بكثير من الثناء ، معيرة به كبار المسلمين ، الذين لم يحسنوا معاملة الأزهريين (وهناك شىء يلقى فى روعى أن لرشدى يدا فى كتابة « اللواء » بخصوص هذا الثناء) . ثم طاف وفد من حزب الأمة على النظار والمعية ، لتقديم واجب الشكر على هذا الحل .

غير أنى سمعت من مصادر مختلفة أن هذا العفو لم يرض الناس ، بل سخر منه بعضهم ، وقال : عمّ هذا العفو ؟ وما هو الذنب الذى ارتكبه الطلبة أو العلماء ، حتى يُمن عليهم بالعفو عنهم ؟ إنهم لم يفعلوا شيئا إلا أن طلبوا التمتع بحقوقهم ، فضربوا وأهينوا . فعلمت — من

= ولكن القاضى كيرشو . الذى كان يرأس المحاكمة ، قدم استقالته من منصبه . فأتاح للحكومة البريطانية تقديم مذكرة تعرب فيها عن عدم ارتياحها للحكم .

(٤١٢) هكذا فى الأصل .

ذلك ــ أن الجرائد لا تعبر عن آراء الأمة ، فى هذه الحادثة ، وأنها تريد أن توهمهم أن صياحها أفاد الطلبة ! ولا يبعد مثل هذا الغرض على حزب الأمة !

يظهر أن غورست لم يهتم بمسألة الأزهر ، الا بمحرك من حكومته . فقد بلغنى أن مسألة الأزهر ستكون موضوع سؤال فى البرلمان الانجليزى هذا اليوم !

٢٥ فبراير سنة ٩٠٩

شكى إلىّ بعض تلامذة مدرسة الحقوق ، يوم الثلاث ٢٣ فبراير سنة ٩٠٩ ، من كون ناظرهم نقّص من نمر أخلاقهم . فوعدتهم باشكائهم ، فخرجوا راضين . وكتب « اللواء » فصلا يشكرنى فيه على هذه المقابلة ، ومهد لهذا الشكر بمقدمة طويلة ، يثنى فيها على نفسه ، بعدم التغرض والانصاف ، وانزال الناس منازلهم . فعجبت من كون هذه الجريدة لم تجد من أعمالى شيئا يستحق مدحها ، إلا حسن مقابلة تلامذة مدرسة الحقوق ! وهو دليل على ضعف عقلها من جهة ، وعلى أنها تحت تأثير التلامذة من جهة أخرى !

[ص ٧٨٠]

تكلمت مع المستشار فى ادخال بعض إصلاحات على اللجنة العلمية الادارية ، منها : تغيير بعض أعضائها ، وأن يضاف إليها ــ عند النظر فى كل أمر فنى ــ عضوان اختصاصيان بالفن المنظور . فقال : إن السير إلدن غورست يرى الغاءها ، لأنها وجدت قبل وظيفة المستشار ، فلما أنشئت هذه الوظيفة ، كان لا معنى لدوامها !

قلت : إن هذا خطأ مبين ، لأن المستشار يستحيل أن يجمع من المعارف فى شخصه ما يتوزع على أعضاء اللجنة ، فهو ـ إن كان رياضيا ـ لا يكون حقوقيا ، ولا طبيبا . ولكن الأعضاء يمكن أن يكون فيهم من كل نوع ، ومن مجموعهم تتحصل النظارة على الفوائد المطلوبة . فبهت .

أخذ طلاب الأزهر يعودون إلى دروسهم ، ويراقبهم فى ذلك أعضاء لجنة الاتحاد الأزهرى . وهو دليل على أن روح الاعتصاب لم تزل منبثة فيهم ، وأنهم لم يتحصلوا على تمام ما يرضيهم ، وأنهم لا يبعد عليهم أن يعودوا إلى الاعتصاب إذا لم ينالوا مطالبهم .

ويظهر أن الأولى فى حل مسألتهم أن يعهد إلى علماء الأزهر بانتخاب شيخ عليهم ، وأن يكون المجلس الأعلى للمعاهد الدينية تحت رئاسة أحد النظار ـ فإن اعطاءهم حق انتخاب شيخهم يرضيهم من جهة ، ويفرق بين رؤسائهم ، ولا يجعل الحكومة مسؤولة عمن تجتمع له الأغلبية . وترؤّس[413] أحد النظار على المجلس الأعلى يُبعد إدارة هذه المعاهد عن المعية ، ويجعلها مستقلة بنفسها ، غير تابعة لسلطة سوى سلطة هذا المجلس الأعلى ـ هذا هو الإصلاح ، ولكن من ذا الذى يعرضه ؟ وفى عرضه مسٌّ بالخديوى ؟

---

(٤١٣) فى الأصل : « وترأس » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

[ص ٧٨١]

أول مارس سنة ٩٠٩

اجتمعنا يوم الخميس ٢٥ فبراير بسراى عابدين ، للاحتفال باستقبال قنصل جنرال ألمانيا ، وعرض سعيد أن يخول للأزهريين حق انتخاب شيخهم ، وعضدته فى ذلك بالأوجه السالف ذكرها . فقال رشدى : إن فى تخويل هذا الحق لهم ، نوعا من استقلالهم ! ووافقه الخديوى على ذلك .

وجرى ذكر بخيت ، فقلت : إنه أقوى العلماء حزبا ، وأوسعهم نفوذا ، وكان الخديوى يظهر الميل إلى تعيينه شيخا . فقال قائل منا : إنه وضع شروطا لقبول هذا المسند ! فتبسم الخديوى ضاحكا ، وهَمَّ أن يقول : إن هذا الاشتراط معمول فى رؤساء النظار ، غير أنه لم يكمل الجملة ، بل عدل عنها ، وقال ساخرا : مثل البرنس حسين باشا ، حيث طلب مهلة ثمانى وأربعين ساعة[٤١٣م] للتفكر فى قبول مسند رئاسة مجلس الشورى !

وتكلم فيمن يصحبهم معه إلى بور سودان ، فاقتصر على حشمت ، واسماعيل سرى ، وأبدى بطرس تردده فى السفر . كما أشار[٤١٤] بتأجيل تعيين شيخ الأزهر إلى أجل ما .

ثم انصرفنا ، فعرضت عليه[٤١٥] ــ عند الانصراف ــ مسألة العفو عن تلميذ الحقوق ، فقبل العفو عنه بعد تردد خفيف ، والاشارة

(٤١٣ مكرر) فى الأصل : « ثمانية وأربعين ساعة » .
(٤١٤) أى الخديو .
(٤١٥) أى على الخديو .

بعدم ربط العفو عنه بالعفو عن الأزهريين . وقد كان حصل بينى وبين بطرس كلام فى شأن هذا التلميذ ، قبل المقابلة وبعدها ، ليس الآن وقت تفصيله .

فى يوم السبت ٢٧ فبراير سنة ٩٠٩ كنت فى موكب الخديوى ، بمناسبة الاحتفال بعودة المحمل ، وكان يظهر عليه السرور ، كلما رأى ازدحاما هادئا ، أو داعيا له . ولم يتكلم مع القاضى ، إلا بعض كليمات خفيفة . وحشر نفسه فى الكلام الشيخ الرفاعى – شيخ الجامع الأحمدى سابقا – بمناسبة عودته من الحج ، وكان جل كلامه معنا ، وبالأخص مع بطرس .

ثم رأى[٤١٦] بين العلماء الشيخ بخيت ، فقال مخاطبا ناظر الحقانية : أرى هذا الوجه القبيح هنا ، فمره أن يسافر ، ولا يعود ، فقد كفانا منه ما كفى . وفى أثناء السير معه ، تكلم عن هدوء[٤١٧] التلامذة ، وقال : يظهر أنك قابلت وفدا منهم ، وجاملتهم فى المقابلة باجابة طلباتهم ؟ قلت : نعم . وشرعت أقص عليه قصتهم ، فلم يلتفت ، وأغضى عن الاصغاء مرتين ، إغضاء شعرت منه أن هذه المقابلة لم تقع عنده موقعا حسنا . وكان يقول : إن الشعب هادىء[٤١٨] ، وإنما يحركه المفسدون [ص ٧٨٢] ونحن[٤١٩] نؤمِّن

---

(٤١٦) أى الخديو .

(٤١٧) فى الأصل : « هدو » بدون همزة مفردة .

(٤١٨) فى الأصل : « هادئى » ، وهو خطأ ، ولكن الكراسة مكتوبة بغير خط سعد زغلول .

(٤١٩) أى الذين يسمعون الخديو .

على ذلك . ثم دعانا بطرس للاجتماع عنده بعد الظهر من ذلك اليوم ، ولكن لم نفهم للاجتماع موضوعا .

وقبل هذا الاجتماع ، كنت مع حشمت ورشدى فى منزلى ، وحصل الكلام فى حمل بخيت على السفر طبقا للأمر ، قلت لرشدى : إن هذا الأمر ثقيل ، فتلطف فى تنفيذه ، لأن الحكومة كلفته باطفاء الفتنة ، وعشمته من قرب أو بعد بوظيفة مشيخة الأزهر ، فلا يحسن — وقد أشرفت مأموريته على الانتهاء ، وكلل مسعاه بالنجاح — أن توليه الحكومة ظهرها ، وتخشن له حسن المعاملة . وأرى أنه لا يجدر بحكومة تحترم نفسها ، أن تمنى الناس بالأمانى الكواذب ، وتلجأ اليهم فى وقت الشدة ، ثم تتنكرهم[420] عند زوالها ، فإن هذا يرفع الثقة بها ، ويبعث على سوء الظن فيها ، ويضاعف السخط عليها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لهذا الشيخ نفوذا واسعا فى الأزهريين ، ظهرت أماراته فى هذه الأيام ، لانقيادهم إليه ، وحسن اتباعهم لنصيحته ، حتى يخيل لى أن له يدا فى حملهم على الاعتصاب ! فاذا كشرت له الحكومة الآن عن نابها ، خيف أن يعود الأزهريون إلى الفتنة مرة أخرى .

وبعد مداولة ، تقرر ذلك ، فاستدعاه رشدى ، وفهم منه أنه يريد وظيفة الافتاء ، وأنه سيسافر فى اليوم التالى صباحا .

قرأ محمود باشا صدقى[421] — فى بعض الجرائد — أن الحكومة

---

(٤٢٠) هكذا فى الأصل بدلا من « تتنكر لهم » الذى هو التعبير الصحيح لغويا .

(٤٢١) محمود باشا صدقى هو محافظ القاهرة . وهو عديل سعد زغلول =

شارعة فى تحويله على المعاش ، فتكلم مع الخديوى فى ذلك صبيحة يوم ٢٥ فبراير ، فأكد له أن هذه الاشاعة لا حقيقة لها على الاطلاق ، وأنه باق فى وظيفته ، حائزا لثقته . فشكره ، وانصرف فرحا جذلا ، وكتب إلى قرينته فى البيت ، يبشرها بكذب الاشاعة .

ولكن الخديوى ــ عقب انصراف محمود من لدنه ــ تكلم مع سعيد فى تعيين مصطفى ماهر محله ! كما أخبرنى سعيد بذلك فى الحال اجمالا ، ثم فصل الأمر فى المساء تفصيلا !

١١ مارس سنة ٩٠٩

انتهى التحقيق فى حادثة حمادة باشا بالأزهر ، وحصلت عدة مداولات ، عقب انتهاء التحقيق ، فى ايجاد المسوغات لحفظ الدعوى ، وتعيين من تلقى عليه تبعه هذا الحفظ ! فان الآراء كانت مجمعة كلها على الحفظ ، رعاية للخديوى ، وإنما يراد تعليل هذا الحفظ بمسوغات تجعلها مقبولة لدى الرأى العام الانجليزى والمصرى . وحصلت عدة اجتماعات لهذه الغاية ، وكان على أبو الفتوح ، وكرشو ، اللذان باشرا تحقيق هذه الدعوى ، رفعا للنائب العمومى تقريرا أثبتا [ص ٧٨٣] فيه أن حمادة باشا استعمل الشدة ، وخالف قانون التأديب ، وصرح بأن بعض الأحزاب تداخل فى القضية ، لا للتلفيق ، ولكن لحمل المضروبين على الشكوى . ولم يبديا فيه رأيا بحفظ الدعوى ، وغاية ما قالاه فى صالح حمادة ، ان الدعاوى مبالغ فيها ، وإنه لم يكن عنده ــ فيما ثبت عليه منها ــ نية جنائية .

=وصديقه والعبارة من أول هذه الفقرة حتى كلمة « تفصيلا » ــ فى نهاية الفقرة التالية لها ــ مكتوبة بخط سعد زغلول .

وما عدا ذلك ، كان التقرير كله ضده ، حتى قلت : إنه إن كان ما جاء فيه صحيحا ، فالرأى عندى إحالته على محكمة الجنح ! وترتب على ذلك أن قرأنا أوراق الدعوى ، فرأيت بعد قراءتها ، أنه لا يحسن حفظها ، وأن الأولى الاحالة ، حتى يأخذ القانون حقه من الإحترام ، وحتى لاتُتهم الحكومة بالمحاباة ـ خصوصا وأن الأعين مفتوحة عليها ، ومسؤ وليتها عظيمة . نعم إن القاضى العادل لا يحكم فيها بأزيد من غرامة ، ولكن الأشرف للحكومة تحويلها .

فلم يُصغ لهذا الرأى ، وبُذلت مساع فى تغيير التقرير ، الذى رفعه المحققان ! وسهَّل هذا التغيير أن كرشو زعم أنه لم يكن مقرا على كل ما فيه ، وأنه لا يعرف العربية التى تحرر التقرير بها ! فوضعا تقريرا غيره بالفرنسوية ، وهو الذى نشرت ترجمته العربية بالجرائد .

وكان النائب العمومى يريد أن يكون الحفظ من الحقانية ، وهى التى تأمر به ، أو على الأقل تصدق عليه ، وناظر الحقانية لا يود أن يتحمل فيها مسؤ ولية ما ، ولو بالموافقة على رأى النيابة العمومية ! ولكنه كان - مع ذلك ـ يسعى جهده فى حفظها ! واستمر الأخذ والعطاء فى هذه المسائل ثلاثة أيام تقريبا .

وأخيرا قلت لهم : إن الأحسن سلوك الطريق الثانوى فى هذه المسألة - كسائر المسائل التى من جنسها - فيما يتعلق بكيفية حفظها . فالقاعدة أن القضية تنتهى بأمر يصدر ممن تولى تحقيقها ، وللنائب العمومى أن يقبل هذا الأمر ، أو يرفضه ، ولناظر الحقانية أن يأمر النايب العمومى بما يراه موافقا للصالح العام . ولهذا يجب على المحققين أن يصدرا أمرا بالحفظ أو الإحالة - على حسب مايريان - وعلى النائب العمومى أن يصدق على هذا الأمر ، أو ينقضه ، وعليه أن

يحيط نظارة الحقانية علما بما تم فى الدعوى بتقرير يرفعه إليها ، وعليها إذا لم تكن موافقة أن تصدر أمرها بما تراه .

فقبل هذا الرأى ، وجرى العمل عليه ، ونشر كل من أمر الحفظ وتقرير النائب العمومى فى الجرائد ، فلم تبد واحدة منها أقل ملحوظة عليهما ، وخدع « اللواء » قراءه بأن وعد أولاً بالكلام عليهما ، ثم أجل تنفيذ هذا الوعد ثانية ! وانتهى بالسكوت التام كأنه لم يكن هو المؤجج لنيران الحادثة التى انتهت بهذين الأمرين ! أو كأنه غريب بالمرة عن الحادثة !

أما « الجريدة » فاستندت فى [ص ٧٨٤] سكوتها على المبدأ القائل بأن كل قضية يلزم أن تنتهى ! ويظهر لى أن لشخصية النائب العمومى والمحقق دخلا كبيرا فى هذا السكوت ، وأن « اللواء » ربما كان مستمالا ببعض المساعى الخصوصية ، ويؤيد ذلك سكوته عن الطعن فى المعية ، خلافا لعادته .

وعقب صدور هذين الأمرين ، أنعم الجناب العالى على « دلاور »(٤٢٣) برتبة المتمايز ! ومع كون هذا لم يكن وقت الانعام على الموظفين ، ومع كون « دلاور » لعب فى حادثة الأزهر دورا مهما ، وكان مشتركا فيما أسند اليه من ضرب الأزهريين - كما أقر هو بذلك - فان الجرائد لم توجه لهذا الانعام أى انتقاد ، بل انها لم تنتقد على هذا الموظف

---

(٤٢٣) هو محمد بك على دلاور ، كان مدير الادارة والحسابات بوزارة الاوقاف (أنظر مذكرات أحمد شفيق ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ــ جمع المعلومة سامى عزيز) وقد كتب محمد فريد عن محمد بك دلاور فى يوليه ١٩١٣ باعتباره « وكيل الخاصة الآن » . أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ص ٤٥

شيئا ، حتى فى الأوقات التى كانت متهيجة فيها ضد خليل حمادة !!

والمتتبع لحادثة الأزهر يمكنه أن يستنتج النتائج الآتية :

أولا : أن الخديوى لا يحترم أى حق ، حتى ما كان من الحقوق المقدسة ، ولا يمنعه مانع من انتهاكها ، متى دعت الى ذلك فائدة خاصة ، أو شهوة انتقام .

ثانيا : أن رجال الحكومة ضعاف بازائه ، وأنه لا يمكنهم أن يقاوموا إرادته ، إلا إذا كانوا مسنودين بقوة أخرى من الأمة ، أو من الدولة المحتلة .

ثالثا : أن علماء الأزهر ضعاف العزيمة ، صغار الأحلام ، واسعو الذمم ، لأنهم كانوا يقررون كل ما يطلبه الخديوى منهم ، ويشهدون الزور ، تقربا منه - كما فعل أبو الفضل وكيل مشيخة الأزهر - ويحملون غيرهم على كتمان الشهادة أو تزويرها .

رابعا : أن الجرائد تضلل العامة ، وتضحى المبادىء للأشخاص[٤٢٤] .

خامسا : أن حزب الأمة الذى ظهر فى هذه المسألة ، لم يتحرك لها بحركة ذاتية منه ، بل بدافع من مدير الجريدة ، الذى حمل أعضاء هذا الحزب على القيام بنصرة الأزهريين . فقام كثير منهم ، لا لهذه النصرة ، بل للانتقام من الحضرة الخديوية ، لأسباب مختلفة ، ترجع كلها لفوائد شخصية لا لأمور

---

(٤٢٤) يقصد سعد : تضحى بالمبادىء من أجل الأشخاص . ونوجه نظر القارىء إلى خطورة التحليل السياسى من جانب سعد زغلول من موقعه كعضو فى النظارة .

عامة . ولما كانت هذه الحركة غير ذاتية ، لم تلبث حتى سكنت ، كأن لم يكن شىء ، وكأن الأزهريين حصلوا على كل شىء وأجيبت مطالبهم !

ولقد هم بعضهم ، فى جلسة فى مجلس الشورى ، بطلب وضع نظام للأزهر يكفل تقدمه ، ولكنه قعد عن هذا الطلب لأول إشارة ، ولم يعد إليه مرة أخرى ! والكل يعلم أن علة الخلل فى الأزهر ارتباطه بالمعية ، ولكن لم يجسر واحد منهم أن يطلب انفصاله [ص ٧٨٥] عنها ! ولم تبحث الجرائد فى هذا الموضوع ، إلا جريدة واحدة هى جريدة الدستور(٤٢٥) ، حيث طلبت تتبعه لنظارة المعارف ، ولكن من الأسف أن هذه الجريدة موصوفة بالتطرف ، وقراؤ ها قليلون .

---

(٤٢٥) جريدة الدستور صدرت فى ١٦ نوفمبر ١٩٠٧ موالية للحزب الوطنى ، وأخذت فى مهاجمة سياسة الاعتدال التى اتبعتها بعض الصحف ، تقصد « الجريدة » ، وكانت ترى فى ظهور « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » للشيخ على يوسف علامة ضعف للحركة الوطنية . وقد انضمت الجريدة رسميا للحزب الوطنى فى أعقاب وفاة مصطفى كامل . وكان صاحب الجريدة هو محمد فريد وجدى ، الذى لم يلبث أن أعلن خروجه على الحزب الوطنى بعد أن اتبع الحزب سياسة عدائية ضد الخديو عباس ، وأخذت الجريدة ترتدى منذ ذلك الحين ــ أى منذ ٢٠ ابريل ١٩٠٩ ــ الثوب الذى ظل يميزها عن سائر الصحف اليومية ، وهو غلبة الموضوعات الدينية والاجتماعية ، حتى توقفت عن الصدور فى ٩ ديسمبر ١٩٠٩
(د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ــ ١٩١٤ ــ القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٠)

عندما توجه بعض أفراد من حزب الأمـة للمعية ، للشكـر على العفو عن الأزهريين ، تكلم على باشا شعراوى مع على بك جاهين ، فى شأن إصلاح الأزهر . واختلفت الروايات فى الكلام الـذى صدر منه ، فعلى جـاهين يقـول إنه قـال له : إننـا نرجـو أن تبلغ الحضرة الخديوية ، بأننا نتعشم ألا تتكرر حادثة الأزهر مرة أخرى . ويقول على شعراوى وبعض من كان معه إنه قال : نرجو وضع نظام للأزهر يكفل عدم العود الى مثل هذه الحوادث مرة أخرى . ويظهـر أن الخديـوى مصدق للرواية الأولى ، ولا شك فى أن هذا التصديق يضاعف تأثره من حزب الأمة .

شاعت فى الجرائد إشاعات بأن الحكومة عازمة على حل الجمعية العمومية ، ومجلس الشورى . وقال بعض الجرائد : إن هذا انتقام من أعضاء هاتـين الهيئتين ، الـذين بدت منهم فى هـذه الأيام حـركات لا تروق للسلطتين . وكنت أهزأ بهذه الاشاعات ، وأستبعد كل البعد صحتها . ولكنى علمت أن لها منشأ ، وأن البرنس حسين كان يسعى فيها هو والخديوى ! وأن القصد منها التخلص من الأعضاء المشاغبين !

ولكن بطرس باشا أظهر أن أغلب هؤلاء من الأعضاء الدائمين الذين لا يسكتون ولو بالحل ! وسمعت أن الشيخ على يوسف يقرر هذه الحقيقة فى أذهان من يريد الاشتراك فى أسهم جريدته ، حيث يمنيهم بالتعيين فى المجلس الجديد ! وتأيد هذا عندى بما علمته من أن الجناب العـالى كان يتفـاوض مع الشيـخ على ، والشيـخ شـاكـر ، فى هـذا الخصوص أمام بعض النظار .

ومن الغريب أن هذه المسألة ـ مع خطارتها [٤٢٦] ، وبلوغها الغاية القصوى فى الأهمية – لم تعطها الجرائد حقها من النقد ، حتى الجرائد التى تنادى صباح مساء بسلطة الأمة ، وبمجلس النواب !

إن تفكُّر الخديوى فى حل هاتين الهيئتين ، يدل – بنفسه[٤٢٧] – على مبلغه من الاستبداد . وانصرافُ الجرائد عن الاحتجاج ضد هذا التفكر يدل على مبلغ الضعف فى الأمة . وينتج من الأمرين معا أن الأمة المصرية ، لا يمكنها – وحدها – أن تحفظ الهيئة النيابية ، وأنها لو كانت خالية من الاحتلال الأجنبى ، سهل على حاكمها أن يستبد فيها ، وأن يشكل حكومتها [ص ٧٨٦] بالشكل الذى يشاء[٤٢٨] .

نعم لو كانت فكرة الحل مبنية على أسباب غير ما بدى[٤٢٩] من بعض الأعضاء من الاستقلال ، وغير ما قام بالخديوى من شهوة الانتقام – كنت أعذر هذا الانصراف ، ولا أذهب بالاستنتاج الى ذلك الحد ، ولكن لا سبب فى تولد هذه الفكرة عنده الا ما ذكر ! وقوَّاها فى خاطره البرنس حسين ، لأنه يرى أن الأعضاء الدائمين يجب أن يكونوا

---

(٤٢٦) صحتها « خطورتها » ، من خطُر خطرا وخطورة ، وقد أبقيناها فى المتن لاستعمالها كثيرا فى لغة تلك الأيام .

(٤٢٧) أى : فى حد ذاته .

(٤٢٨) يدل هذا النص على ثورة سعد زغلول على الاستبداد ، وغضبه لعدم قيام الصحف الوطنية بواجبها فى الاحتجاج على الخديو ، وخشيته مما قد يؤدى اليه إليه من عجز الأمة المصرية عن حفظ الهيئة النيابية لو استمر هذا الوضع . (أنظر مقدمتنا للجزء الأول من المذكرات ، وردنا على من أساءوا فهم هذا النص ـ ص ١١٩ ـ ١٢٠) .

(٤٢٩) هكذا فى الأصل ، وصحتها : « بدا » أو « تبدى » .

مع الحكومة دائما - ظالمة أو مظلومة ! - ويتأثر من كونه يرى بعضهم على خلاف ذلك . ولا يبعد أن يكون أراد بهذه الفكرة التقرب للخديوى ، الذى يبحث عن طريقة لنكاية المغضوب عليهم من الأعضاء ، كالدمرداش[٤٣٠] ، وعلى شعراوى ، ومحمود سليمان .

١٥ مارس سنة ٩٠٩

اجتمعنا بعابدين يوم الجمعة ١٢ مارس سنة ٩٠٩ . وقبل الصعود قال لى بطرس : إن العلماء المدرسين بمدرسة القضاء ـ ما عدا الشيخ عبد الغنى محمود ـ يجتمعون بمنزل أحدهم ، الشيخ مصطفى عبد الرازق ، ابن المرحوم حسن باشا عبد الرازق ، لتدبير المشاغبات الأزهرية ، ويستعملون اسمك واسم أخيك فى هذه الاجتماعات ، للتأثير على العقول بأنكما من حزب الأمة ، ومن أنصار الحركة الأزهرية ! فقلت : هذا شىء غريب ، قال : يمكنك أن تنبه عليهم بالكف عن هذه الاجتماعات .

فصرفت الحديث وقلت : إنى أريد السفر هذا العام باكرا ، لزيارة تلامذة الإرسالية بانجلترا . فقال : الأحسن تأخير ذلك الآن .

ثم صعدنا إلى الخديوى ، ودار الكلام فى القضية المرفوعة ضد صاحب « القطر المصرى »[٤٣١] ، وما حصل من القاضى من تأخيرها

---

(٤٣٠) الشيخ عبد الحميد الدمرداش ، عضو الجمعية العمومية عن محافظة مصر .

(٤٣١) القطر المصرى جريدة أصدرها أحمد حلمى بعد خروجه من « اللواء » ، وقد صدر أول أعدادها يوم ٢٤ أبريل ١٩٠٨ ، وقد التزمت فى كافة أعدادها بمبادىء الحزب الوطنى ، حيث كان أحمد =

إلى خمسة أبريل .. واستُنكر ذلك . وعلى تعيين شيخ الجامع الأزهر ، ثم أرجىء . ثم على الكلام عن الاجتماعات السالف ذكرها ، حيث فتحها الخديوى ، ولكنه لم يشر فيها أثناء حديثه بشىء إلينا . وعلى الحج ، فعرضت أن أمير الحج السابق تظلم لى من أن الداخلية لم تكتب له خطابا بنتيجة ما رأته الحكومة فى شأنه . فقيل : إن غرضه الحصول على تعويض عن المدة التى اضطر إلى الإقامة فيها بالمدينة ! قلت : وهذا الطلب حق ، وأظن أن المحاكم تؤيده . فأظهر الخديوى ميله لعدم

= حلمى الشخصية الثانية بعد مصطفى كامل فى جريدة « اللواء » قبل خروجه منه . ولكن الحزب الوطنى نأى بنفسه عن القطر المصرى نظرا لموقفها المتطرف الذى كان يمكن ان ينزل بالحزب أضرارا فادحة لو وافق على علاقته معها ، فقد كانت من الجرائد القليلة التى لم تتوان عن انتهاز كل فرصة لاثارة الجيش المصرى ضد الوجود الاحتلالى ، كما تطرفت فى اتجاهها الاسلامى ، وتطرفت فى عدائها للخديو عباس الى حد تجاوز موقفه السياسى إلى شخصه ثم الى الأسرة الخديوية برمتها ، مما أدى الى تقديم أحمد حلمى للمحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية ، وحكم عليه بالحبس مدة عشرة شهور ، عدلت فى الاستئناف الى عام كامل مع الشغل ! ولم تلبث دار المعتمد البريطانى أن عصفت بالجريدة كلها مع مطلع ١٩١٠ ، فصدر الأمر بمنعها عن الصدور (أنظر : د. يونان لبيب : المرجع المذكور ص ١٣٩ ــ ١٤٢)

ورأينا الشخصى أن تجرؤ « القطر المصرى » على الخديوى والعائلة الخديوية ، كان وراء الدور الخطير الذى لعبه الخديوى عباس فى اعادة العمل بقانون المطبوعات الذى صدر فى أيام أحداث الثورة العرابية وبطل العمل به منذ عام ١٨٩٤ . فقد كان هو الذى حمل جورست على السعى لدى حكومته لاقناعها بضرورته . كما سيتضح من هذه الأوراق من المذكرات .

الإعطاء . ثم انتهى بإحالة المسألة علينا ، ففحصناها عندنا ـ بعد العودة من عابدين ـ واتفقنا على أن له حقا فى التعويضات . ثم اجتمعنا ـ عقب ذلك ـ معا هنا ، وتذاكرنا فى لائحة المعاشات ، وقررنا أكثر التعديلات التى أدخلها مجلس شورى القوانين .

[ص ٧٨٨]

بحثت مسألة مدرسى مدرسة القضاء من العلماء ، وتبين لى من نتيجة البحث صحة الخبر ، فأمرت عاطف بك بأن ينصحهم بالعدول عن تلك الخطة ، لأنها مضرة بمدرسة القضاء . فتكلم بذلك مع الشيخ مصطفى عبد الرازق ، فما كان منه الا أنه قدم استعفاءه ، مفضلا البقاء فى جمعية العلماء على التدريس بمدرسة القضاء . ولما عرضتُ ذلك الأمر على الخديوى ـ فى صبيحة يوم الأحد ١٤ مارس سنة ٩٠٩ ـ طلب قبول استعفائه ، رغما عما لا حظته من أن الاستعفاء يسهِّل له المجاهرة بما لا يرضى ، والاقدام على ما كان يحجم عنه قبله .

فى يوم السبت ١٣ مارس ، انعقد مجلس النظار تحت رياسة الجناب العالى بعابدين ، ومما عرض فيه : تعيين فريد أفندى سابه (نجل سابه باشا مدير البوستة سابقا) بمرتب شهرى ١٢ جنيها ، وقيل انه متخرج من مدارس فيكتوريا . فعارضت فى هذا التعيين ، باسم نظارة المعارف ، بأنه مخالف للقانون من وجهين : كون هذا الشخص غير حامل لشهادة مصرية ، وكونه مطلوبا تعيينه بذلك المرتب ، مع أن الشهادة الثانوية المصرية لا تعطى الحق إلا فى التوظف بثمانية جنيه . فقالوا : الأولى تعيينه بثمانية جنيه ، نظرا لخاطر أبيه . فتوهمت أن أباه هو سابا زكى[٤٣١م] ، باشكاتب محكمة الاستئناف ، ومات فقيرا ،

(٤٣١ مكرر) فى الأصل : « زكا » .

وترك عائلة ليس لها ما تعيش منه ، فسلمت . ولكن تبين أنه سابا باشا ، فأسفت على التسليم .

ثم جاء دور المناقشة فى لائحة المعاشات ، وألح المستشار المالى فى نظرها فى الجلسة ، وطلبنا تحديد جلسة خاصة لها . فعارض المستشار المالى ابتداء ، وجاء فى معارضته أنه مصمم على الأحكام التى وردت بها ، وأنه لا يقبل تغييرا فيها . ثم تأجل النظر فيها إلى يوم الخميس القادم .

حادثة سكة حديد الواحات[٤٣٢]

وجاء دور المناقشة فى مشروع عرضه المستشار المالى ، فيما يختص بشركة « كويرا بسبون[٤٣٣] أوف استرليمتد » . هذه الشركة نالت فى سنة ١٩٠٤ امتياز إنشاء سكة حديد تصل شاطىء النيل بالواحات الخارجة ، وأنشأتها فعلا . فالمستشار المالى يريد أن تشترى الحكومة هى السكة الحديدية ، بشروط مخصوصة مدونة بالمذكرة المقدمة من المستشار .

وكنا تكلمنا فى هذا الموضوع ، وقال سعيد : إنه موضوع مهم ، والأحسن تأخيره ، فلم أقرأه . فلما جاء دور المناقشة فيه ، طلب سعيد تأخيره ، لزيادة التأمل فيه . وعضدت هذا الرأى ، معلنا بأنى لم

---

(٤٣٢) ورد هذا العنوان فى صفحة ٧٨٧ المقابلة .

(٤٣٣) هكذا فى الأصل ، ولعلها « كوربراسيون » وهو الأرجح ، اذ معناها شركة . وكانت مذكرة المستشار المالى تقضى بأن تشترى الحكومة الشركة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه (مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ ، قسم ٢ ، جمع المعلومة سامى عزيز)

أقرأه . فقال المستشار المالى إنه لا يسمح بتأخيره مطلقا ، وإن المناقشة تجب فيه حالا ، لأن[٤٣٤] موضوعه مسألة [ص ٧٩٠] مالية ، وقد درستها درسا دقيقا جدا ، وقد أرسلت من ثلاثة أيام ، وثقوا بأنها فى صالح الحكومة . فقلت : إنه يسرك كثيرا أن يصدق مجلس النظار عليها بعد معرفته بها .

فاشتد المستشار المالى فى القول بعبارات شديدة ، تشير إلى أنه مستقل وحده بالتقرير فى المسائل المالية . فأخذ بطرس يلخص المسألة ، ودخل رشدى فى الكلام عنها . وأشار الخديوى بنهوها ، فقلت : إنى لم أقرأها ، وأفوض الرأى فيها لمن قرءوها[٤٣٤م] . فسكت الباقون . وتصدق على هذا الاتفاق بهذه الصورة !

ثم نزلنا وقد أخذت الحدة منا كل مأخذ ، وكان أشدنا حدة سعيد ، أو بعبارة أخرى كان هو المحتد . ثم توجهنا إلى بطرس باشا فى نظارة الخارجية ، وقلنا إن هذه الحالة لا يمكن استمرارها ، فإما أن نكون أحرارا فى تقرير المسائل وبحثها ، وحينئذ يجب أن تعرض علينا مع كافة مستنداتها ، وأن يكون فى وقت يسع دراستها ، وإلا فالأولى ألا تعرض علينا ، حتى لا نشترك فى المسئولية عنها . فتقرر ذلك .

كما تقرر أن نجتمع اجتماعا ـ غير رسمى ـ فى يوم الأربع من كل أسبوع ، عند الرئيس ، للمداولة فيما يكون هناك من المسائل .

قابلت الخديوى ، يوم الأحد ١٤ مارس . وبعد الكلام فى مسألة مدرسى مدرسة القضاء على ما سبق ذكره ، سأل عن حالة التلامذة ،

---

(٤٣٤) فى الأصل : « قال لأن » وقد حذفنا قال للتكرار .

(٤٣٤ مكرر) فى الأصل : « قرأوها » وهو خطأ ، لأن الهمزة مضمونة وممدودة فى وسط الكلمة .

فقلت : إنها الآن أهدأ من قبل ، وإن كثيرا مهم فهم الحقيقة ، وفى ظنى أن هدوءهم لم يكن لقرب الامتحانات فقط . ثم سأل عما إذا كان فى النية تغيير « هل »[٤٣٥] فقلت : كان فى النية ذلك ، وتكلمت مع بطرس فى شأنها ، وهو مشتغل بها ، والصعوبة فى عدم وجود وطنى يملأها ، وفى أن تعيين ايموس بها يكلف الحكومة نفقات كثيرة ، ويحمل نظار المدارس العالية على أن يعاملوا مثله .

ثم تكلمت عن المدرسين الانجليز ، فقلت : إن فيهم ضعفا ، هو السبب فى استخفاف التلامذة بهم ، وشدة تذمرهم . ولو أن فيهم قوة ، لكان لهم سلطان على تلاميذهم ، ولكانوا أنصارنا على هديهم ، وحسن إرشادهم .

ثم سأل عن مسألة التلاميذ فى المعرض ، فقلت : إنى حققتها ، ونتج من أقوال نظار المدارس الانجليز أنه مبالغ فيها كثيرا . وقلت : ان ماحصل هو طبيعى فى كل اجتماع مؤلف من عدة آلاف من صغار ، فى مكان ضيق . فقال : هل أخبرت السير إلدن غورست بنتيجة التحقيقات ؟ فقلت : لا . قال : اخبره بذلك .

[ص ٧٨٩]

وفتح مسألة المستشار المالى ، وما حصل منه بجلسة مجلس النظار ، وقال إنه رجل أحمق سريع التأثر . قلت : إنا لا نقصد معاكسته ، ولكنا نروم أن نفهم ما نقرر . فقال : هذا حق لكم . قلت : ولكنا لا نتمكن ـ فى كثير من الأحيان ـ أن نتكلم أمام سموكم ، بكل ما يدور بخلدنا . ولو أن ما حصل منه بالأمس وقع فى

---

(٤٣٥) Hill ناظر مدرسة الحقوق الخديوية .

محل آخر ، لأريناه وجه الخطأ فى كلامه . فقال : إنى أعرف ذلك ، وسيجتمع مجلس النظار ، اجتماعا عاديا فى كل أسبوع فى يوم معين ، وربما أحضر فيه مرة ، ولا أحضر المرة الأخرى . ثم قلت : ان الأحسن أن يكون بالجلسة محضر يشتمل على بيان آراء كل واحد . قال : كذلك يكون ، ولكن قطة وزكى ضعيفان ، وليسا أهلا لوظيفتهما . فلم أجاره على ذلك . وصرفت القول إلى موضوع آخر .

وكنت غير ممنون من نتيجة المحادثة ، لأنى أحسست أن فيها شيئا من التكلف والخديعة ، ولكنى لم أتحرز من شىء ، بل قلت كل فكرى بعبارات تليق بالمقام .

[ص ٧٩٠]

وانصرفت بعد أن أبدى لى شيئا من المجاملة ، فقابلت بطرس فى نظارة الخارجية ، وفهمت منه أن غورست تكلم معه [ص ٧٩١] فى شأن المستشار المالى ، وذكّره بتلغراف جرانڤيل الذى يقول فيه : إن الحكومة المصرية يجب عليها أن تعمل بنصائح انجلترا ! فقال له بطرس : إن الأحسن أن يتكلم مع المستشار المالى فى أن يخفض من حدته ، ويلين من جانبه . قال : إنه ما دامت المسائل مسائل مالية ، واتفق المستشار المالى فيها مع ناظر المالية ورئيس النظار ، وجب نفاذها . قال بطرس : ولكن للآخرين حق النظر والبحث فيها .

قلت لبطرس : إنا لا نريد معارضة ، ولكنا نريد فهما . ولا يمكن أن نكلَّف بعدم فهم الأشياء التى نقررها !

ثم ناولنى عريضة مجهولة الاسم ، يتهم فيها كاتبها فتحى بتحريك الفتنة الأزهرية ! فقلت : إن هذه من ألاعيب الأطفال .

اجتمعنا عندى أمس ـ ١٤ مارس سنة ٩٠٩ ـ وقررنا جعل منزلى مركزا لجميعنا ، حيث نجتمع فيه كل يوم من الساعة أربعة إلى الساعة السادسة ـ لشغل أو لغير شغل ـ وتداولنا فى كثير من مواد لائحة المعاشات ، وفى تنقلات المديرين .

١٦ مارس سنة ٩٠٩

نظرت أمس غورست ، وأفهمته عن نتيجة التحقيق الذى عملته فى مسألة حادثة التلامذة بالمعرض . قال : ولكن عندى تقارير ، أحدها من ولس[٤٣٦] ، تفيد صحة ما نشرته الايجبسيان جازيت تقريبا . ولقد تجاوز التلامذة حدودهم ، وزهدونا فى الاعتناء بهم ، فأصبحنا نرى أن نهملهم وشأنهم ، لأن الجهلاء أحسن حالا منهم ، ولا تتضرر البلاد بهم أكثر من تضررها بهؤلاء التلامذة الذين نقصت تربيتهم ، وقلّت آدابهم . ولذلك عزمت ألا أحضر ، ولا يحضر الخديوى لهم ملعبا ، ولا نشجعهم فى أمر من الأمور .

فسكت هنيهة ، ثم قلت : ولكنهم صغار ، وعلينا واجب تربيتهم ، فاذا كان فيهم اعوجاج ، وجب علينا تقويمه بكل الوسائل . ونعلم أن حالتهم هى نتيجة ظروف كثيرة تحدث فيهم هذا الأثر ، فالواجب توجيه العناية لهذه الظروف ونتيجتها ، واستعمال ما بأيدينا من الوسائط لتحسين أحوالهم . فقال : إننا ننظر الآن فى شىء من هذه الوسائل ! ولم يبينه ، وما أردت الاستفسار عنه .

---

(٤٣٦) ويلز ، سيدنى هربرت : Mr. Sidney H. Wells ، عضو مجلس المعارف الأعلى . اقرأ ترجمته فى الجزء الأول ص ٢١١ حاشية ٩٩ . وقد كتبت فى الأصل : « ولس » .

ثم تكلم فى مسألة المستشار المالى ، وقال : يظهر أنكم أبديتم شيئا من عدم الثقة به ! على أنه رجل وافى الذمة ، دقيق البحث ، مجتهد فى عمله . والمسألة التى ناقشتموه فيها ، مسألة مالية ، هو المسؤول عنها .

قلت : إن المستشار المالى أخطأ فهم قصدنا . وما أظهرنا شيئا من عدم الثقة به ، وكل ما طلبنا هو أن يؤجل البحث[ص ٧٩٢] فى الاتفاق حتى يدرسه من لم يدرسه منا ، ويوفيه حقه من البحث . وفى الحقيقة أنى لم أكن اطلعت عليه ، لأنه ورد بعد ظهر يوم الخميس ، ومن المستحيل أن لا يكون للانسان ثقة بأمر لم يعرفه . وليس المستشار مسؤولا وحده عما يقرره مجلس النظار ، بل المسؤولية مشتركة بين جميع من اشتركوا فى إصدار القرار . ويلزم المستشار المالى أن يعرف أننا تربينا تربية قضائية ، وتعودنا ألاّ نقر على شىء قبل فهمه وبحثه ، فلا يقع فى وهمه أننا غير واثقين به إذا طلبنا فهم قضية عرضها ، أو بحثنا فى مسألة طلب تقريرها . وأرجوك أن تفهمه هذه الحقيقة ، لأننا لا نريد معارضة ، ولكننا نريد العمل بإخلاص . فقال : سأتكلم معه فى ذلك ، ويمكنك أن تتكلم أنت أيضا معه .

ثم نقلت الكلام إلى مسألة ناظرة المدرسة السنية ، فلم يرد الدخول فيها ، بل قال : إنها مسألة إدارية ، يمكنك التصرف فيها مع دنلوب بحسب ما تريان ، وما علىّ إلا أنى لا أعيرها أذنا واعية اذا حضرت إلىّ ، ولا أفتح لها صدرا .

فانصرفت إلى نظارة الخارجية ، ووجدت بطرس والمستشار المالى ورروكاسيرا يتباحثون فى قانون المعاشات ، فأخذت طرفا من المناقشة معهم فيه ، ولم أتمكن من الكلام مع بطرس فى الشؤون السالف ذكرها ، وأرجأنا ذلك إلى اليوم .

لم يحضر رشدى لاجتماع أمس ، وحضر سعيد فى نحو الساعة السادسة ، وأخبرتهم بما دار بينى وبين غورست فى موضوع المستشار المالى . وأظهر حشمت استياءه من البحث فى موضوع لائحة المعاشات مع المستشار المالى بدون حضوره .

وقد قلت لهم : يلزمنا أن نحدد لنا خطة نسير عليها فى مجلس النظار : إما أن نختار لأنفسنا أن نكون جمعية صم بكم ، نصدق على كل ما يرفع لنا ــ وفى هذه الحالة يجب أن نعتبر أنفسنا رؤساء مصالح ، لا أعضاء فى هيئة مجلس النظار ــ وإما أن نعتبر أنفسنا هيئة عاملة باحثة مقررة . والخطة الأولى لا تكلفنا شيئا ، ولا تعرضنا لأى خطر ما ، بل تضمن لنا الدوام . أما الطريقة الثانية ، فهى المحفوفة بالأخطار واختيارها يلزم له استعداد خاص .

فقال سعيد : إن هذه الفكرة سابقة أوانها . قلت : فما رأيك ؟ قال : رأيى أن أعتبر نفسى وزيرا عاملا ، وأبدى رأيى فى كل مسألة ، بحسب ما تقتضيه ذمتى ، مهما كانت النتيجة . قلت : إذن تختار الشقة الثانية ! قال : لا ، لأنى لاأريد الارتباط بغيرى ، بل أفعل ذلك وحدى ! قلت : اذا لم ترتبط فيه بغيرك ، فلا يكون هناك من تأثير ، اذ ما الفائدة فى أن تنادى[ص ٧٩٣] ولا سميع ؟ وأن تبدى رأيا إلى قوم غير مستعدين لفهم قيمته ؟ إنما تتحقق الفائدة اذا اتحد الكل على العمل ، واشتركوا فى الاجتهاد للوصول إلى الحقيقة . ولا أريد أن تتحد أفكارنا فى كل مسألة ، ولكن أريد أن تتحد أبحاثنا ، وأن يكون كل منا مطلعا على مفصلاتها ، أما الآراء فكل حرٌّ فى رأيه يبديه كيف يشاء . وهذا هو الذى أبتغيه ، فان كنتم متفقين عليه كنت أولكم فى السبق إليه ، والا فالأحسن أن ننام والسلام .

فأمَّن الكل على ذلك ، ولكن قال اسماعيل سرى : انى لست بقانونى مثلكم ، وأغلب المسائل التى تعرض علينا قانونية . فقلت : تتبع فيها ما تراه أحسن الآراء . ثم انصرفنا ، وأنا شاعر وواثق باخلاص سعيد ، ومتردد فى الباقى .

ويظهر لى من ظروف الأحوال أن الخطة التى اخترتها صعبة ، لأن نجاحها يتوقف على قبول الرئيس لها ، وسيره فيها . لأنه إذا كان منفردا عنا أصبح مركزنا صعبا ، ووجب علينا أن نتخلى عن العمل اذا خالفَنا فى الرأى . وهو إن وافق عليها فى الظاهر ، فلا بسير بمقتضاها فى الباطن ، حرصا منه على استئثاره[٤٣٧] بالسلطة ، وظهوره بمظهر العامل الوحيد فى كل شىء ، وحرصه على إرضاء القوّى من السلطتين ، مهما كانت النتيجة مضرة بالبلاد

ويُسهِّل عليه ذلك كثيرا ما فى بعضنا من الضعف والجبن ، فقد سمعت رشدى يقول له عند الانصراف من مجلس النظار : يعجبنى تلخيصك المسائل ، ووضعها فى الموضع الذى تظهر فيه حقيقتها ، فقد وضعت هذه المسألة (يشير إلى مسألة الاتفاق مع شركة الواحات الخارجة) موضعا دقيقا جدا ! على أن الرئيس هو الذى كان أول المصدقين على هذا الاتفاق ! وكان أول المساعدين على تقريره ، مع طلب الأغلبية لتأجيله ! ثم إنه لا يبت[٤٣٨] أمرا فى نظارته ــ مهما كان حقيرا ــ إلا بعد عرضه على الرئيس ، وأخذ رأيه فيه ، فقد[٤٣٩] امتنع أن يسلم الجرائد الأهلية صورة تقرير النايب[٤٤٠] العمومى فى حادثة

---

(٤٣٧) فى الأصل : « استئثارته » .

(٤٣٨) أى حسين رشدى .

(٤٣٩) فى الأصل : « حتى فقد » ، وقد شطبت « حتى » .

(٤٤٠) هكذا فى الأصل .

الأزهر ، بعد أن أرسل للجريدة الرسمية لنشره ! حتى يستشير الرئيس ! ولهذا أرى أن رأى سعيد هو الأوفق بكرامة الانسان ، وإن كان لا فائدة فيه مباشرة .

[ص ٧٩٤]

٢٦ مارس سنة ٩٠٩

فى يوم الأربع ١٧ مارس ، اجتمعنا بمنزل رئيس النظار بعد الظهر ، للمداولة فى قانون المعاشات ، وقال لنا : إن المستشار المالى لم يقبل مسألة احتساب المعاش بجزء من خمسين ، لا من ستين ، لأن ذلك يستدعى زيادة فى المصروفات ، ويحمل على معاملة الموظف السودانى على هذه القاعدة ، وهو أمر لا تطيقه الحكومة . ولكنه قبل التعديلات الأخرى المختصة بالورثة ، وبالموظفين الذين ما هيتهم أقل من ٣٠٠ جنيه .

ثم مد[٤٤١] بساطا أخضر على طاولة أمامه ، وأنشأ يقول : إن الحكومة اشتغلت بأمر المطبوعات[٤٤٢] من مدة عام ونصف ، وحصل التكلم فيها فى الصيف الماضى مع جراى ، وسعى غورست لدى حكومته سعى المجد ، ومن سعيه أن حمل اللورد كرومر على أن يخطب فى شأنها ، تمهيدا لما يراد من تقييدها . وانتهى الحال بقبول ذلك ، ولهذا وضع هذا المشروع !

ووضّح مضمونه إجمالا ، ثم تلاه مادة مادة . ومفاده أن الحكومة أهملت تطبيق قانون سنة ١٨٨١ ، رغما عن طلب الجمعية العمومية فى

---

(٤٤١) أى بطرس غالى باشا .

(٤٤٢) يقصد قانون المطبوعات .

سنة ١٩٠٢ ، ومجلس الشورى فى سنة ١٩٠٤ ، ولكن الصحافة تجاوزت الحد ، وتطرفت فى كتابتها تطرفا مضرا بمصلحة البلاد ، فلذلك تقرر تنفيذ هذا القانون على الصحف ، والمطابع التى تطبع فيها هذه الصحف ، ولكن يعفى ما يثبت وجوده عند صدور هذا القرار من التأمين ، وتعطى له رخصة .

فتناقشنا فيه مدة طويلة ، غير أنه[٤٤٣] لم يكن يناقش مناقشة الزميل للزميل ، ولا مريد الاقناع مع من يريد الاقتناع ، بل مناقشة شبيهة بأمر الآمر للمأمور ، أو الأستاذ للتلاميذ ! ولذلك كان يكثر من القول : كل ما تقولون معلوم ومحسوب ، وقيل أضعافه وأضعاف أضعافه ، وأهم منه ! لا تتعبوا أنفسكم ، هكذا يراد ! أنا عارف الذى ستقولونه إلى آخره !

وكانت أهم الاعتراضات التى أبديناها منحصرة فى الأوجه الآتية :

أولا : أن قانون المطبوعات الصادر فى ٨١ ، ألغى بقانون العقوبات الصادر فى سنة ٨٣ .

ثانيا : أن هذا القانون غير منطبق على الأجانب ، فلا يفيد تطبيقه على الوطنيين ، لسهولة احتمائهم فى الأجانب واستعارة أسمائهم .

ثالثا : لأن هذا القانون صارم ، وضع فى زمن الثورة العرابية ، والمادة ١٣ منه نقلت من الأحكام العرفية التى أعلنتها فرنسا فى سنة ١٨٧٨ .

---

(٤٤٣) أى بطرس غالى باشا .

رابعا : أن العودة إليه بعد إهمال تطبيقه مدة طويلة ، وبعد أن خطت البلاد فى الحرية[ص ٧٩٥] خطى واسعة مباغتة ــ تزعج النفوس من مأمنها ، وتثير على الحكومة غضب الأمة ، ويجد أعداؤها مجالا للطعن فيها ، فيقولون إن الحكومة لما ارتفع[٤٤٤] ضغط الاحتلال عنها ، وأرجع لخديويها شيء من السلطة ، سلبت الناس حريتهم ، وصادرت الصحافة فى قوام حياتها ، سترا لأعمالها الظالمة ، وإخفاء لاستبدادها .

قلنا : وإنا مع ذلك نرى أن الصحافة تجاوزت حدها ، ويجب تأديبها ، ونرى فى تطبيق قانون العقوبات عليها كفاية ، والحق أن الحكومة أهملت تأثر[٤٤٥] الجرائد، ومطاردتها قضائيا ، حتى ظنت أنها فوق القانون . ولو التفتت الحكومة إلى محاسبتها على تهورها ووقاحتها بالطريقة القضائية ، لقومت كثيرا من اعوجاجها ، وكفت الأمة كثيرا من شرورها . فقد قال جارو : إن اشتمال قانون المطبوعات على معاقبة من يعيب فى حق رئيس الجمهورية ، ومن ينشر ــ بسوء قصد ــ أخبارا كاذبة يترتب عليها تكدير الراحة العامة ــ كاف لحماية أية حكومة غير حرة شر خصومها .

فما بالك بقانون العقوبات المصرى ، الذى اشتمل على هذه النصوص وكثير غيرها ، خصوصا المادة المتعلقة بمعاقبة التحريض على كراهة الحكومة ، واحتقارها ، ومعاقبة الطعن على الأمم الأجنبية وحكوماتها ، وملوكها ، وعلى الطوائف والأديان . ولا يقال إن القضاة

---

(٤٤٤) فى الأصل : « لم ارتفع » .
(٤٤٥) أى تتبع أثر الجرائد .

أظهروا استخفافا بهذه النصوص ، لأن الحكومة لم ترفع أمر الصحافة اليهم إلا مرتين :

مرة ضد رئيس تحرير اللواء ، وحكم فيها بالبراءة أولا ، لأن الحكومة وقت أن أقامتها لم تكن تعلم بمنشور السردار الذى استند الدفاع عليه . وثانيا لأن من تولى من رجالها[٤٤٦] البحث عن أوجه النقض والابرام وتحريرها ، أغفل أهم الأوجه ، وتشبث بأضعفها ، فكانت النتيجة ما تشكو الآن منه .

والقضية الثانية ــ وهى القضية التى أقامتها ضد صاحب « القطر المصرى » ــ لم يفصل فيها لغاية الآن ، وإن كان يلام على القاضى الابطاء فى فصلها . وليس هذا كافيا للتخوف من القضاة ، ورفع الثقة منهم ، على أنهم إذا كانوا غير جديرين بالثقة ، فالأولى النظر فى إصلاحهم ، لا فى تقييد حرية الصحافة .

وكان أهم الأجوبة على هذه الاعتراضات أن قلم القضايا[٤٤٧] ، بحث فى الأمر ، ومن رأيه أن القانون باق (والحق معه) ، لأن قانون العقوبات وضع لمعاقبة الأشخاص ، وقانون المطبوعات لمعاقبة الجرائد والمطابع . ولأن هذا الأخير لم يكن من بين القوانين التى اشتمل قانون العقوبات الجديد على كشف ببيان الملغى منها (ولأن المادة من قانون[ص ٧٩٧] المطبوعات (٢٠) نصت بأن تطبيق أحكامه لا يمنع من محاكمة من يستحق المحاكمة أمام جهات القضاء) .

---

(٤٤٦) فى الأصل : « ومن تولى من رجالها » ، وقد عدلنا العبارة ليستقيم المعنى .

(٤٤٧) فى الأصل : « قلم قضايا » .

ثانيا : أن القانون سينطبق على الأجانب ، لأن فرنسا هى التى كانت تعارض ، ولكنها عادت الآن إلى الاتفاق . ولا يهم بقية الدول أمر الصحافة ، واذا التجأ الأجانب إلى المحاكم ، فالحكومة مستعدة للدفاع عن نفسها ، ولدفع ما يحكم به عليها من التعويضات .

ثالثا : أن العمل بهذا القانون لا يكون إلا لبضعة أشهر ، ثم تضع الحكومة غيره مما يكون أخف منه . وهى تريد أن تبتدىء بالأشد حتى يظهر فضلها عند وضع الأخف !

رابعا : أن هذا الانتقاد محسوب ، ولكن لا أهمية له ، ولا للصياح الذى يشايعه ، فانه لا يلبث حتى يزول ، ولا يبقى له فى النفوس أثر !

بعد أن طالت المناقشة ، على هذا النحو ، أبدى الرئيس رغبته فى نظر المشروع وامضائه بجلسة الغد (الخميس ١٨ مارس سنة ٩٠٩) ، فلم نقبل ، وأجمعنا على إرجائه حتى يتم البحث فيه . وبعد جهد جهيد قبل ذلك .

ثم خفنا أن يفاجئنا فى الغد باتفاق مع الخديوى على نظره ، فاجتمعنا بعد الساعة التاسعة من ذلك اليوم عندنا بالمنزل ، واستمر الاجتماع إلى الساعة الواحدة بعد نصف الليل ، وتداولنا فى الأمر طويلا ، ثم قررنا تأخيره ، فإن وجدنا اتفاقا على إمضائه رفضناه بتاتا .

وفى الصباح اجتمعنا بعابدين ، فاستُدعى الرئيس ، كما رأينا أباظة باشا صاعدا خلفه ! ثم استُدعينا للصعود ، فصادفنا هذا الشخص نازلا ! ولم يأت ذكر فى الجلسة لهذا المشروع .

ولما نزلنا ، تكلم رشدى مع بطرس فى شأنه ، فهز كتفيه ، وقال : إنها مسألة سياسية ! فانقلب رشدى إلىّ يقول : إن الرئيس يريد بهذا

الوصف أن نقبله أو نعتزل . وعلته علامات الاضطراب ! فقال سعيد : إن هذا المشروع صعب للغاية ، ولا يصح تنفيذه . فهب فيه بطرس ، وامتعض ، ومنع رشدى من الكلام فيه مع المستشارين الخديويين . وحصلت بعد ذلك اجتماعات كثيرة حضر بعضها حشمت ، وبعضها بطرس .

[ص ٧٩٦]

واجتمعنا عند بطرس فى مساء اليوم ، وكنا مصريين جميعا على الرفض قبل الاجتماع به . فلما تكلمنا معه ، طالت المناقشة من الساعة أربعة إلى الساعة ثمانية ، وكنت أنا الذى أناقشه . وأحسست من اخوانى الفتور ، لأنهم تخلوا عن مساعدتى أثناء المناقشة ، فأعلنت فى آخرها أننى تعب ، ودعوتهم للكلام .

وانتهى الأمر فى هذه الجلسة ، بأن يُقبل المشروع ، لكن يناط تنفيذه بلجنة تؤلف فى الداخلية من مستشارها ، ومستشار خديوىٍّ ، والنائب العمومى . وانصرفنا على أن يعرض بطرس هذا الرأى على غورست .

انصرفنا(٤٤٨)، فلم أنم ليلى ، وأصبحت محزونا ، فاستدعيت رشدى وسعيد ، وكشفت لهما عن رأيى ، فوافقانى عليه ، وتمنينا جميعا لو رَفض(٤٤٩) أمر تشكيل هذه اللجنة ، حتى يكون لنا سبيل فى الانفكاك من اتفاق أمس .

---

(٤٤٨) فى الأصل : « وانصرفنا » .
(٤٤٩) أى جورست .

وفى الظهر أعلننـا[٤٥٠] بطرس بـرفض غورست لهـذه اللجنة ! ففرحنا ، وقلنا لبطرس : إذاً نحن فى حل من رأينا ، وإنا على اتفاق من ضرر هذا المشروع بنا . قال سعيد : إن هذا المشروع يعد خيانة للأمة وللخديوى . فامتعض بطرس من هذا الكلام ، واشتد فى القول مع سعيد . ثم اجتمع هو[٤٥١] ورشدى بالخديوى يوم الأحد فى القبة .

[ص ٧٩٧]

وكان الخديوى قد دعا[٤٥٢] فى يومى السبت والأحـد ، رشدى وسعيد ، وكان معهـما فى اليوم الأول حشمت ، فـأحالهم أولا عـلى بـطرس . ثم اجتمـع سعيـد ورشـدى بـالخـديـوى يـوم الأحـد فى القبة[٤٥٣] . فأقنعاه بفساد المشروع ، وأعلن عدم رضاءه عنه ، وكلف سعيد ورشدى بأن يخبرا بطرس بذلك .

---

(٤٥٠) فى الأصل : « أعلنا » .

(٤٥١) أى سعيد .

(٤٥٢) فى الأصل : « ودعى الخديوى » ، وقد حذفنا الواو ، واستبدلنا بالياء الأخيرة ألفا .

(٤٥٣) أجرينا تصرفا فى بداية هذه الفقرة بسبب احالة الى الصفحة المقابلة (٧٩٦) كتبها سعد زغلول لمزيد من التفاصيل . وكـان قد وضـع علامة (×) عقب عبارة : « فأحـالهم أولا على بـطرس » ، وروى التفصيلات التى قرأها القارىء فى ص ٧٩٦ ، وانتهى بعبارة : « ثم اجتمع هو (سعيد) ورشدى بالخديوى يوم الأحد فى القبة » . ولما كان عرض ما كتبه سعد زغلول على هذا النحو يؤدى الى خطأ فى الفهـم ، فقد انتقلنا الى صفحة ٧٩٦ قبل علامة (×) التى وضعها سعد زغلول على نحو ما قرأ القارىء ، ثم أحدثنا تصرفـا عند اسئنـاف الكلام الوارد فى ص ٧٩٧ ، فبدأنا الفقرة بعبارة « وكان الخديوى قد دعا =

وكان رشدى [ص ٧٩٨] تكلم مع مكليرث[٤٥٤] ، فكتب اليه أن يقابل السير الدن غورست . كما كان سعيد تكلم مع شيتى .

ولما أبلغا بطرس خبر عدول الخديوى ، انزعج عن كرسيه ، وصاح : هل الخديوى قال ذلك ؟ قالا له : نعم .

ثم انطلق رشدى إلى غورست ، وعاد مضطرب البال ، مبلبل الخاطر . وفهمنا منه ـ بكل جهد ـ أن غورست مشدد فى تنفيذ المشروع ، ويقول إنه من الضعف العدول عنه ، وإنه لا ينفذ الا بعد سلوك الطريقة القضائية ، وأنه ربما وافق على وضع المشروع فى قالب يفيد هذا المعنى . فاتفقنا على أن نصور هذا القالب ، فصورته على الطريقة الآتية :

« من حيث أن الحكومة وضعت قانونا للمطبوعات فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ولكنها تسامحت فى تنفيذه سنة ١٨٩٤ ، كما تسامحت فى تنفيذ قانون العقوبات الصادر بعد ذلك . وحيث انه ترتب على هذا التسامح أن خرج كثير من الجرائد عن حده ، وسلك فى التطرف طريقا مضرا بالآداب ، ومكدرا للراحة العامة ، حتى عمت الشكوى منها ، وطلبت الجمعية العمومية فى سنة ١٩٠٢ ، ومجلس شورى القوانين فى سنة ١٩٠٤ ، وضع حد لهذه الحالة السيئة .

= بدلا من : « ودعى الخديو » ، ثم كررنا عبارة : « ثم اجتمع سعيد ورشدى بالخديوى يوم الأحد فى القبة » ، فى أعقاب عبارة : « فأحالهم أولا على بطرس » ، حتى لا يعود ضمير الجر المنفصل فى كلمة « فأقنعناه » على بطرس ــ وهو الاسم السابق مباشرة ــ ويعود الى الخديوى ، وهو الصحيح

(٤٥٤) فى الأصل : « مكليرس » .

« وحيث أنه ، تلافيا للضرر الذى ينجم عن تمادى الصحافة فى هـذه الخطة ، يجب عـدم التسامـح فى قانـون المطبـوعـات وقـانـون العقوبات ، غـير أن الأفضل البـدء[٤٥٥] بالـطريقة الأولى ، فـإذا لم تنجح[٤٥٦] تعين السـير فى الطريقـة الثانيـة ـ لهذا[٤٥٧] قـرر مجلس النظار :

أولا : استلفات النائب العمومى لاقامة الدعاوى بخصوص المخالفات التى تقع من الجرائد ، والعناية بشأنها .

ثانيا : ايقاف العمل بالمادة ١٣ من قانون المطبوعات ، حتى تتبين نتيجة الطريقة القضائية ـ أو ما فى معنى ذلك » .

وكلفنا رشدى بأن يعرض هذا المشروع على بطرس باشا صباحا ، فعرضه عليه ، فلم يرد أن ينظر اليه وألقاه ، وقال : إن هـذا عمل صغار ! فعاد رشدى غضبا مرتبكا .

واجتمعنا فى عابدين لدى الحضرة الخديوية ، وكان تثاقل بطرس عن الحضـور فى الميعاد المعـين ، ولما استبـطأه الخديـوى ، استعجله بالتليفون . وكان استدعى اليه سعيد ورشدى ، ثم استدعـانا بعـد برهة . وكان بطرس ممتلئا غيظا ، فقال : هل منعتكم عن المناقشة ؟ قلت : لا . فقال : إنى ناقشتهم فى هذا الموضـوع ، غير أن الـذى أحرجنى هو إشاعة[٤٥٨] المداولات التى تجرى بيننا . وأخذ يتكلم فى

---

(٤٥٥) فى الأصل : « البدأ » .
(٤٥٦) فى الأصل : « ينجح » .
(٤٥٧) فى الأصل : « ولهذا » .
(٤٥٨) أى اذاعة أو إفشاء .

عدم استحسان هذه الاذاعة . [ص ٧٩٩] ويقول الخديوى : إن هذا شيء لا أهمية له ، وهو حاصل من سبع(٤٥٩) عشرة سنة ـ وكان يقول ذلك كمن يدافع عن نفسه !

قال بطرس : إنهم عرضوا علىّ مشروعا الآن سخيفا لا يصدر إلا عن قليل الخبرة بالأمور ، والعارفين بالأحوال . فلم نشأ أن نرد عليه ، خصوصا وقد قال له الخديوى : إنكم ستتناقشون فى الموضوع بالاتحاد ، ويتقرر ما تتفق عليه كلمتكم ، وانى مسرور منكم ، ومن خطة البحث التى جريتم عليها .

ثم انصرفنا ، فقلت لبطرس : ما سر هذه الحالة ؟ قال : إن رشدى أذاع بأن هناك خلافا بين النظار ، وأنى مع الخديوى وغورست فى طرف ، والبقية فى طرف آخر . فلم أقل شيئا ، وانصرفت .

وقد أطلع سعيد « شيتى » على المشروع الذى وضعناه ، واجتمعنا فى المساء عندى ، واتفقت كلمتنا على رفض المشروع الأصلى ، مهما كانت النتيجة .

وكان سعيد قد أخبرنى(٤٦٠) إنه تقابل مع الخديوى ـ بعد أن استقبل غورست ـ فرآه مضطربا وقال له : « إن غورست ملح فى انفاذ المشروع الأصلى » . وكان ذلك من الأسباب التى حملتنا على التصميم السالف ذكره .

---

(٤٥٩) فى الأصل : « سبعة عشر » .

(٤٦٠) فى الأصل : « وقد أخبرنى سعيد » . وقد أعدنا صياغة العبارة بما يخدم السياق .

وفى الساعة عشرة مساء ، حضر عندى شفيق باشا ، وقال لى : إن الخديوى موجود الآن فى مركز حرج ، لأنه هو الذى حمل غورست على السعى فى وضع هذا المشروع ، فسعى فيـه لدى حكـومته حتى أقنعها بضرورة وضعه ، ثم خابرت هى الدول فى شأنه ، واستحصلت على رضاها . فإذا توقفتم أنتم فى إمضائه ، كان هذا الرفض ضربة قاسية للخديوى أمام غورست ، ولهذا[٤٦١] أمام حكومته ، ولهذه أمام الدول أجمع . ولذلك يرجوكم الخديوى ألا تشددوا فى الأمر ، حتى لا يقع فى هذا الحرج . وفهمت منه أنه حمل مثل ذلك إلى محمد سعيد .

فقلت : إنا لم نكن نعلم بكل ذلك . ولا نريد أن نضع الخديوى فى هذا المأزق ، وليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديوى ، ونصبر على ما يصيبنا منها .

ثم حضر سعيد ، وعلى أثره إسماعيل أباظة ، وقد كانت الصلة انقطعت من بيننا من أكثر من عام ، فسلمت عليه ، وزاد علىّ شفيق أن السير إلدن غورست يعتذر ــ عن كتمان أمر المشروع عليكم ــ بأنه لم يرد اذاعته حتى يتم الحصول على رضا الدول بـه ، وكان نبـه على بطرس بالكتمان ، فالخطأ راجع إليه وحده .

وقد كانا أعطيا خبرا لرشدى وحشمت ، واجتمعنا كلنا فى منزل الأول ، واتفقت الآراء على قبول المشروع انقاذا للخديوى من الورطة التى وقع فيها . وقال لنا أباظة : إن بطرس بات أمس مستعفيا ، لما رآه من حرج مركزه . وبما أن إخلاصكم للحضرة الخديوية قضى عليكم بقبول المشروع ، فهو يرجوكم أن تكونوا بالقبـة غدا فى السـاعة ١١ [ص ٨٠٠] صباحا ، وسيكون بطرس فيها قبلكم .

---

(٤٦١) أى لجورست .

وفى صبيحة يوم الثلاثاء تقابلنا مع بطرس فى الاستعراض ، فوجدناه عابسا مكفهر الوجه ، يمضغ أسنانه ، فسلم ببرود ، خصوصا على سعيد ورشدى .

ثم اجتمعنا فى القبة ، ووجدنا بها أباظة باشا ، ولما استقر بنا الكلام ، أخذ الخديوى يتكلم بكلام متقطع ، يشير إلى انتهاء المسألة . فأشار بطرس إلى مسألة المداولات واذاعتها ، وألح فى ذلك ، فوافقته على رأيه ، لأنى أحسست بأنه يريد بذلك افهام الخديوى ! لأنه هو الذى يذيع الأخبار للمقربين منه !

وعند الانصراف ، قال الخديوى : إنكم ستعملون على تطبيق هذا القانون بكل دقة ، فقال بطرس ضاحكا بصوت عال : إن أفندينا أرسلهم للقضاء ! يشير بذلك إلى اقتناع الخديوية بكفاية الطريقة القضائية عن تطبيق قانون العقوبات .

فقال قائل منا : حيث تقرر المشروع يجب علينا الدفاع عنه ! قلت : إن هذا مغاير لضميرى ، ولا يمكنى أن أدافع عن شىء ضد ضميرى ، حتى إننى[٤٦٢] كنت أضعف الناس حجة عندما كنت أدافع فى قضية لا أعتقد صحتها .

وخرجنا مكتئبين ، ودعانى بطرس للركوب معه ، وأخذ يشكو من الخديوى ومعاملته ، وأنه هو كان من منذ ثلاث سنوات معارضا فى تقييد الصحافة ـ مع أنه كان موضوع انتقادها ـ وأن الخديوى هو الذى دفعه لهذا الطريق ثم تخلى عنه ، وأنه أسمعه كلاما مرا بينه وبينه أشد من الكلام الذى أسمعه إياه بحضورنا . فقلت : لقد أحسنت فيما

---

(٤٦٢) أضيفت « إننى » ليستقيم المعنى .

فعلت من التشديد على كتمان المداولات ، لأن هذا يعطل علينا أعمالنا . وشكا من خفة رشدى ، فدافعت عنه . ورأى أن يتوجه توا الى منزله ، فحملته أن يذهب للنظارة ، حتى لا يدع مكانا للقيل والقال . فمضينا اليها ، ولم يتركنى حتى انصراف الدواوين .

وبعد ذلك أخبرنا سعيد بأن شيتى تكلم مع غورست فى المشروع الذى وضعناه أخيرا ، فاستحسنه ! وذهبت مع سعيد إلى شيتى ، فقال لنا ذلك ! فاستغربنا كل الاستغراب من هذا الأمر ، حتى قال لنا شيتى إن غورست صلّح فيه بعض الشىء .

فذهبت إلى بطرس فى يوم الأربعاء ، وتكلمت معه فى هذا المشروع ، فقال : إن غورست لم يقبله ، وحلف هو يمينا ألا يقبله . قال : لأن الجرائد أشاعت الخلاف ، ولا سبيل للتعليل . فتوجهنا لشيتى ، فاندهش الرجل لكلام بطرس ، وذهب إلى هَرفى ، المستشار المالى ، ليتحقق منه عما إذا كان ما كُتب موافقا لرأى غورست ؟ فقال إنه موافق . وذهب إلى بطرس ، ثم توجه إلى غورست ، وكتب إلى شيتى بأن هذا موافق تماما .

فاجتمعنا فى بيت بطرس بناء على دعوته فى الساعة أربعة ، من يوم الأربع ، فتشاغل ساعة فى قراءة [ص ٨٠١] الجرائد ، وكان مآل(٤٦٣) المشروع الذى يريد تقريره ما يأتى : تطبيق قانونى(٤٦٤) العقوبات والمطبوعات ، وتفضيل الأول على الثانى ، ما لم يقرر مجلس النظار خلاف ذلك .

---

(٤٦٣) فى الأصل : « وكان صار مآل » .

(٤٦٤) فى الأصل : « قانون » .

وكنا اتفقنا أن نسلك مع بطرس طريق الملاينة والمحاسنة ، فأتينا له من هذا الباب ، وهو يحاول ويحتج بعدم رضاء غورست ، ونحن نقول له إن استرضاءه ليس بصعب على دهائه ! ولم نزل به حتى قبل قبولا موقوفا على رضاء غورست . غير إنه حلف ألا يتقرر ذلك فى قرار واحد ، بل فى قرارين مختلفين : قرار هو المشروع الأول ، وقرار هو التعديل الذى أدخلناه ، مع حذف عبارة التفضيل .

وفى أثناء المناقشة أراد أن يخرجها عن مركزها ، فقال لسعيد : إنك تكلمت بأن هناك خلافا ، وأنكم عولتم على الاستعفاء ، وحسبتم مدة خدماتكم ، فتبين أنك تستحق ٥٥ جنيها ، وسعد خمسين ، ورشدى ٣٦ جنيها ! فقال سعيد : لم أقل لأحد ! قال : لا ، بل قلت إلى إسماعيل أباظة . قال : نعم ، لأنه كان يعترض علينا اعتراضا شديدا ، فأعلمته بالحقيقة لما[٤٦٥] عرفت أنه واقف على دخائل المسألة ، وحقائقها !

قلت : إن الكلام مع اسماعيل أباظة لا شىء فيه ، لأن له صفة أدخل فى الرسمية منا ! فانه فى يوم الخميس التالى لليوم الذى عرضت المشروع علينا فيه ، كان يتداول معك ومع الخديوى فى شأنه ، ونحن فى الانتظار ! وهو الذى كلفه الخديوى مع رئيس ديوانه أن يتوسط لدينا فى التساهل ، ودعا سعادتكم للتوجه إلى القبة كما دعانا ، وقال إنك كنت مستاء من الخديوى ومنا ، وصممت بل بت مستعفيا ! فشخص نراه يتداخل فى أمورنا إلى هذا الحد ، لا يعاب علينا أن نفضى إليه بشىء مما يجرى بيننا ، لأنه ربما كان أعرف بها منا !

---

(٤٦٥) فى الأصل : « لم » .

فتعلثم الرئيس عند ذلك ، وأخذ يبحث عن جواب ، فلم يوفق لقول سد يد ، وانصرفنا مستغربين ومندهشين من هذه الحيل الدنيئة .

وفى الصباح أخبرنا بأن غورست قبل مشروعنا . ثم انعقد مجلس النظار ، وتُلى القراران ، وتصدق عليهما . وما نشعر بعد ذلك إلا وانطلق الخديوى يعنفنا بكلام لم أستطع أن أعى منه ، لكثرة ما فيه من الخبط والخلط ، إلا أنه استاء من تشبثنا فى وضع القرار الثانى بعد قبول الأول . وتأكدنا أن قصده من هذا التعنيف تبرئة نفسه أمام غورست ، فانه مدحه كثيرا . ثم عنف رشدى على عدم عزل رشاد — رئيس محكمة مصر — أو نقله إلى اسكندرية .

وانصرفنا وقد بلغ منا الاستياء مبلغه ، وتداولنا فى الاستعفاء [ص ٨٠٣] فأظهر رشدى ضعفا شديدا ، لأنه كان مشغولا بمسألة رشاد ، وبالتماس الوسائل لتنجيزها مع المستشار على ما يريد الخديوى ، وتركنا وصعد لديه لمحادثته فى هذه المسألة . فرأينا أن هذا ليس حال من يريد الاستعفاء ! وتكلمنا فى طلب ايضاح من الخديوى — قبل الاستعفاء — عن سر هذه المسألة ، وأن نطلب منه جلسة . ولكن لم نتفق على من يرفع هذا الطلب ، فقلت لهما : إن كل قرار نأخذه الآن ربما فاته الصواب ، فالأحسن أن نجتمع بعد الظهر للمداولة فيما يكون .

فاجتمعنا ، وأخبرنا سعيد بأنه دعى إلى القبة غدا ، فقررنا انتظار نتيجة هذه المقابلة . فعاد سعيد فى الغد ، وأخبرنى بأن الخديوى استاء من كوننا لم نعرض عليه التعديل الأخير . قال : فقصصت عليه القصة من أولها إلى آخرها . وأبلغه الخديوى أنهم كانوا يريدون سوءا به ، وهو الذى دافع عنه . وأظهر له الممنونية من النظار ، وعدم الممنونية من

إذاعة الأخبار . قلنا : لقد فاتتنا الفرصة فى هذه الدفعة ، والفرص الآتية كثيرة .

كنا ارتبطنا ارتباطا شديدا ، وتحالفنا على البقاء والاستعفاء معا ، ولكنى لما آنست ضعفا من رشدى قلت لهما : إنى أريد الاستقلال عنكما بالاستعفاء ، فإن لى حالا ليست لكما ، فلست على رأى مستشارى ، ولا أستطيع تنفيذ كل ما يراد منى ، والخديوى غير ممنون ، والرئيس محتال ، والجرائد كاذبة ، والأمة غافلة ، وعندى من المال ما يكفينى ، أما أنتما فمتفقان مع مستشاريكما ، ولكما حال خصوصية مع الخديوى ، ولم تتعود الجرائد الطعن عليكما ، وليس عندكما ما يكفيكما من المعاش ، فخليانى أستريح . فعارضا فى ذلك ، وحلفا أن يخرجا إذا خرجت ، فلم أجد فى نفسى قوة تحملنى على أن أدفعهما إلى هذه الغاية .

صدر القراران ، فأسخطا[466] الكافة ، وانطلقت الجرائد فى انتقادهما ، والطعن على الوزراء فى اصدارهما . غير أن الجرائد الأفرنجية لم تكن كلها ناقمة عليهما ، بل منها من كان راضيا عنهما ، والساخط منها كانت لهجته أخف من لهجة الجرائد العربية . وقد امتلأت أعمدة جريدة اللواء الصادرة يوم السبت ٢٧ مارس سنة ٩٠٩ بالقذف والطعن والتحريض ، وكل ما من شأنه اثارة النفوس وحملها على بغض الحكومة ، والخروج عليها . وكانت بعض الجرائد الأفرنجية ـ قبل صدور هذين القرارين ـ تنشر من حين إلى حين ، أخبارا عنى وعن سعيد ، وتزعم أنى محرك الخلاف ، ويعضدنى سعيد على استحيائه ! وأشار « البروجريه » إلى أن هذا الخلاف لا يقف

---

(٤٦٦) فى الأصل : « فأسخط » .

[ص ٨٠٤] عند هذه المسألة ، بل يتعداها إلى غيرهـا ، لأنه خلاف فى المبدأ .(٤٦٧) .

[ص ٨٠٢]

٢٩ مارس سنة ٩٠٩

كان حشمت يحضر بعض جلساتنا ، ولكنه كان متورطا فى الاتفاق معنا ، فلا يبدى فى نفسه رأيا ، ولا يسارع إلى استحسان المخاطرة ، بل كان أسرعنا إلى استحسان كل ما من شأنه الاستبقاء ! وكان سكوتا فى حضرة بطرس باشا ، لا يتكلم ولو قليلا . أما رشدى فكان يتكلم ويروح ويغدو ، ولكن عزيمته كانت تضعف أمام أية صعوبة تعترضه . وقد كنت أرى لغو قانون المطبوعات بقانون العقوبات(٤٦٨) ، وأقول انه من العار علينا ونحن من رجال القانـون أن نبنى قرارنـا على قـانون باطل ، وأن الأولى بنا أن نفارق مراكزنا حفظا لماض مجيد قضيناه فى احترام القانون ، وتأييد العدالة .

فذهب رشدى إلى روكاسيرا ، وحادثه فى الأمر ، ثم عاد مخبرا بأن من رأى روكاسيرا عدم لغو القانون ، مع أن روكاسيرا أخبرنى أمس فى مجلس المعارف الأعلى ، بأن من رأيه أن قانون العقوبات لـوحظ فيه الغاء قانون المطبوعات ، وأن محكمة اسكندرية المختلطة حكمت بهذا المعنى ، وأنه كان من رأيه أن يبدأ بتعديل القانون على طريقة موافقة

---

(٤٦٧) نظرا لسياق الكلام ، فقد انتقلنا من صفحة ٨٠٤ الى صفحة ٨٠٢ ، وهى صفحة مقابلة لصفحة ٨٠٣ ، سطر فيها سعد يومية ٢٩ مارس سنة ١٩٠٩ ، حتى لا يختل ترتيب الحوادث .

(٤٦٨) يقصد أن قانون العقوبات يتضمن الغاء قانون المطبوعات .

لروح العصر ، ثم يعرض التعديل على مجلس شورى القوانين . وأنه ألح فى ذلك كثيرا على بطرس باشا ، وتكلم به مع رشدى .

ولم يخبرنا رشدى بكل ذلك ! مع أن مسألة البدء(٤٦٩) بالتعديل كنت اتفقت فيها مع اخوانى ، وألححت فى طلبها على بطرس ، وكنت أقول له : أى اعتراض لديك على هذه الطريقة ؟ فما كان جوابه الا أن يقول : هكذا يراد !

وقد فاتحت رشدى فى هذه المسألة أمام سعيد ، فاصفر ، ولم يأت بجواب سديد . أما سعيد فملأنى عجبا بشمائله ، ولم تزدنى الخطة التى سار عليها الا احتراما له ، فلم يعتوره ضعف فى عزيمته ، ولم يسكت عن حق ، ولم ينطق بباطل فى كل هذه الحادثة . ولو أن رشدى كان أشد عزما مما رأينا ، لكان لنا شأن آخر ، ليس فى هذه الحادثة فقط ، بل فى كل الحوادث الأخرى المماثلة لها .

[ص ٨٠٤]

زرت أمس ٢٨ مارس غورست لكونه كان مسافرا إلى سوريا ، فقلت : إن الوقت غير مناسب لسفرك ، ولا لسفر الخديوى . قال : إنى لا أتغيب غير أسبوع . قلت : وهو أصعب أسبوع ، والقلق فيه أشد من غيره . فقال : ولكن يظهر أن لخلاف النظار ، واشاعتـه ، دخلا فى هذا الاضطراب ! لأن ذلك حصل مرتين : مرة بسبب مسألة الواحات(٤٧٠) . والأخرى : بسبب قانون المطبوعات . والنظار أحرار

---

(٤٦٩) فى الأصل : « البدأ » .

(٤٧٠) يقصد مسألة سكة حديد الواحات .

فى المناقشة فيما بينهم ، يبدى كل رأيه كما يشاء ، ولكن يبقى هذا الأمر مكتوما بينهم ، حتى يحفظ احترام ما يقررون فى نفوس العامة .

قلت : أرجو أن تسمع ما أقول . إن لاذاعة أخبار النظار ومداولاتهم منشأ آخر تعرفه ! ويعرفه رئيس النظار[٤٧١]! ولقد تكلم هذا الأخير بذلك كلاما فى حضرة الخديوى ، أرجو أن يكون نافعا ! — وهنا أتيت ببعض التفاصيل التى لا أهمية لذكرها .

ثم تكلم فى « اللواء » ، واللهجة الشديدة التى استعملها يوم السبت الماضى ، وفى الألعاب الرياضية . فلم يبد رأيا قاطعا . ووجدت بطرس قد تكلم معه فى شأن « اللواء » .

ثم حضرنا وليمة أعدت فى عابدين لأخى امبراطورة الألمان ، وكان الخديوى هاشا باشا فيها . تكلم مع سعيد فى إعطاء رتب لمن تحولوا على المعاشات وبعض الموظفين ، ومعى فى شأن من يشتركون من مدرسى مدرسة القضاء فى الاجتماعات الأزهرية ، ومع رشدى فى شأن رشاد[٤٧٢] ، وعدم موافقة مكلريث[٤٧٣] على نقله أو عزله بعد أن استمال بطرس غورست له .

وقد دعينا للاجتماع بالقبة أمس بعد الظهر ، فاجتمعنا ، وجرى ذكر الخطب التى تلقى فى المجتمعات لمناسبة تقييد حرية الصحافة ، وتهور الخطباء وتهييجهم الخواطر ضد الخديوى والنظار ، وحملهم

---

(٤٧١) يقصد أن منشأ اذاعة الأخبار هو الخديو .

(٤٧٢) رئيس محكمة مصر (أنظر صفحة ٨٠١) وكان الخديو يريد عزله أو نقله .

(٤٧٣) فى الأصل : « مكلرس » .

السامعين على الخروج عن الطاعة . وأظهر الخديوى استياءه من الهلباوى ، وخطابته فى نادى حزب الأمة ، لكونه موظفا بالأوقاف .

وتقرر منع المظاهرات بكل الوسائل الممكنة ، وفوض الأمر فى ذلك لناظر الداخلية ، كما فوض الخديوى الأمر إلىّ فى مسألة الألعاب الرياضية .

ثم ركبنا الوابور معه ، ودعا(474) للركوب معنا الشيخ شاكر ، والشيخ عاشور ، اللذين كانا موضوع التفاته فى الطريق ! فتأثرت من ذلك تأثرا شديدا . وقلت فى نفسى : ما أسوأ حالنا ، فقد أسخطنا الأمة بتقييد حرية الصحافة ، وكان نصيبنا من الأمر أن نكون فى مستوى(475) واحد مع عاشور ، الذى كثيرا ما تكلمنا فيه أمامه ! . ولما وصلنا محطة مصر نزلنا(476) ، إلا الشيخ شاكر فإنه صحبه إلى بنها .

وقد رأيت هذه الملحوظات عند سعيد ، الذى أطلعنى على [ص ٨٠٥] جواب من خالد الفوال(477) ، ينصحه فيه بالاستعفاء حفظا لكرامته ، بعبارة شديدة التأثير ، صادرة عن إخلاص فى الود . فقلت لسعيد : إن الفرصة قد فاتت ، وما الاستعفاء الآن بمخفف من ضر ، ولا واق من خطر ، وفرص الزمان كثيرة ، فلا تفكر فيما مضى الا من جهة اتخاذه عبرة فى المستقبل ، ودرسا نستفيد منه فى أعمالنا .

---

(٤٧٤) فى الأصل : « ودعى » .

(٤٧٥) فى الأصل : « مستو » بدون ياء .

(٤٧٦) غير موجوده فى الأصل ، والكلام مقطوع .

(٤٧٧) خالد الفوال هو مستشار بقلم قضايا الأوقاف . وكان محمد فريد سيىء الظن به ، فقد وصفه بأنه « من جواسيس المعية ، وحضر معى مؤتمر =

أشاعت الجرائد أن الحكومة تشتغل بوضع قانون للمظاهرات والاجتماعات . وفى الحقيقة أن الحقانية تشتغل بذلك ، ورأيت رشدى منهمكا فيه انهماكا شديدا ، وحاول أن نشاركه فى العمل ، فقلت له ولسعيد : ما أشد تناقضنا ! إنا عارضنا بالأمس تقييد حرية الكتابة ، والآن نشتغل فى تقييد حرية الكلام ! أليس الأنسب بمعارضتنا الأولى أن نعارض فى كل تقييد للحرية ، أو على الأقل نترك العمل فيه لغيرنا ؟

قالا : إن عملنا نتيجة طبيعية للوقاية من الخطر الذى ينجم عن تقييد الصحافة ! قلت : إنى لست على هذه الفكرة ، ولا نتقى الخطر بخطر ربما كان أشد ! والوقاية من الخطر الحالى ليس بوضع قوانين سالبة للحرية ، بل باتخاذ احتياطات ادارية وقتية تكون على مقدار الضرورة التى تدعو اليها . وأنا معكما فى اتخاذ هذه الاحتياطات ، لا فى تقييد حرية الكلام والاجتماعات .

يوم ٨ أبريل سنة ٩٠٩

فى يوم الأربع ٣١ مارس[٤٧٨] سنة ٩٠٩ اجتمع خليط من طلبة الأزهر والمدارس ومن العامة فى حديقة الجزيرة ، وألقيت خطب ،

= جنيف فى سبتمبر ١٩٠٩ ، وكان جاسوسا من قبل المعية والحكومة معا ! وكان وقتها محاميا ، فكوفىء على تجسسه بأن عين فى الأوقاف . وكان سيىء السيرة قبيحها ، مرتكب للدنايا مع حميه شوقى بك الشاعر ، ومحمود بك حسنى ، وحسن رضا وغيرهم ممن لا خلاق لهم ! » . وقد توفى فى يناير ١٩١٤ ، وعلق محمد فريد على وفاته بقوله : « الله يتولى محاسبته ، وقد سبقه الى القبر زميله فى الفجور والتجسس حسن رضا ، وقريبا يلحق بهم شوقى أيضا »!

(٤٧٨) فى الأصل : « ٣١ ابريل » . وواضح الخطأ لأن اليومية كتبت فى ٨ ابريل .

وتليت قصائد كلها حماس ، وطعن على الحكومة والمحتلين ، والخديوى ، والوزراء ، لتقييد الصحافة . ثم طافوا فى شوارع القاهرة ، صائحين بهذه الكلمات : ليحيى العدل ، يسقط الظلم ، يحيى « اللواء » ، يسقط قانون الصحافة . ثم فرقهم البوليس ، عندما أرادوا الاجتماع بساحة عابدين ، فتفرقوا بدون مقاومة .

فى يوم الخميس حصل مثل ذلك من طلبة الأزهر والمدارس ، وأراد البوليس أن يفرقهم فى ساحة الأوبرا ، فحصلت بعض المعارضة من طلبة المدارس ، فاستعمل الشدة فيهم ، ولكن لم تحدث نتائج سيئة تستحق الذكر .

تقرر محاكمة من تطرفوا وعرفوا من الخطباء فى اليومين المذكورين ، ودُعوا إلى النيابة العمومية فى اليوم التالى . وقد انتقد كثير من الجرائد الأوروبية سلوك البوليس فى الحادثة الأخيرة [ص ٨٠٦] وسلقته جرائد الحزب الوطنى بألسنة حداد ، فتابعها فى ذلك بعض الجرائد الأخرى ، لكن المسألة ــ كما سمعتها من كثير من الذين شاهدوها ــ لم تكن مهمة ، ويحصل كثير مثلها فى مثل الظروف التى حدثت فيها ، ولم يكن منشأها إلا عدم تعود الشعب ــ من جهة ــ على احترام البوليس ، وعدم تعود البوليس ــ من جهة أخرى ــ على التصرف فى مثل هذه الحوادث .

وقد كان الاستعداد كثيرا من جهة البوليس والحكومة ، فقد وضعت قوة من الجيش تحت إمرته . وكذلك استعد جيش الاحتلال ، وشوهد قائده فى ساحة الأوبرا مع ياورانه ، لأن الاشاعات كانت كثيرة عن عزم المتظاهرين على الاخلال بالراحة ، والفتك برجال الحكومة . ولذلك رأى حكمدار البوليس - من الاحتياط - حراسة النظار ببعض رجال البوليس السرى .

وقد رأيت أن هذه المبالغة فى الاحتياط لا لزوم لها ، وأردت إرجاع من تعين لحراستى مرتين ، فلم يقبل الحكمدار . وأخبرنى سعيد باشا أنه ألح فى ذلك ، فقلت : الأحسن أن يَطَّرِدَ ذلك دائما ، لأن مباشرة هذه الحراسة فى زمن دون آخر ، يكون موجبا للقلق وسوء الظنون . وفى هذه الأثناء وردت علينا كثير من خطابات التهديد ، ولكنا لم نعبأ بها .

فى يوم الاثنين ٥ أبريل سنة ٩٠٩ عاد الجناب العالى من سياحته ، فاستقبلناه فى سراى القبة ، ووجدنا بها الشيخ سليم البشرى ، فاحتفى الخديوى به احتفاء جعلنى أظن أنه ترشح لوظيفة مشيخة الأزهر . ثم قص علينا حديث سياحته ، وأظهر امتنانه مما لقيه فى طريقه من احتفاء الأهالى به ، وانصرافهم عن الأمور التى يشتغل بها كثير من سكان العاصمة . وشممت من كلامه عدم الممنونية من السردار . ولم يرد فى حديثه شىء عن الثغر الذى افتتحه ، ولا عن حكومة السودان ! . وأبدى تأسفه من عدم موافاته بالأخبار أثناء رحلته ، وخص بالمؤاخذة بطرس وسعيد .

وأظهر الاستياء من الطلبة وتصرفهم ، وأمر أن يبطل الاحتفال بالألعاب الرياضية . فأردت استمالته إلى إقامته ، وعضدنى سعيد ، فلم نفلح . ولكن بطرس قابله فى الصباح ، فوجده قد غير فكرته ، فأمر باقامة الاحتفال ، ولكن بدون حضوره وبدون حضور النظار ، ما عدا ناظر المعارف .

اتفق « اللواء » « والجريدة » على ألا يذكرا شيئا عن رحلة الخديوى إلى بور سودان . وزار جنابَه عند عودته أمين باشا الشمسى ، واسماعيل باشا أباظة ، وسليمان أباظة ، وأكد بعضهم أن الخديوى

كان [ص ٨٠٧] مترددا فى هذه الرحلة ، ولم يحمله عليها الا أباظة بقصد أن يزوره .

ويقال انه سيطوف الوجه البحرى ، أو أغلب جهاته ، عند توجهه إلى الاسكندرية ، بقصد أن يبرهن ، بما يلاقى من الاحتفاء به ، على إخلاص الرعية له ، خلافا لما يشاع فى هذه الأيام من انحرافها عنه .

تريد الداخلية أن تطلب لبعض العمد رتبا ووسامات ، ولكنها تخشى ـ إذا فتحت هذا الباب ـ أن يدخل منه الخديوى لاعطاء غيرهم من الأعيان ممن يريدون التحلى بهذه الامتيازات بوسائل غير شريفة ! وكان الخديوى يلح عليها فى أن تقدم الكشف اللازم بأسماء من تريد الانعام عليهم ، وهى تماطله ، باتفاق بطرس مع ناظرها ! وأخبرنا بطرس أنه تكلم فى هذا الشأن مع غورست لكى يثنيه[٤٧٩] عن عزمه ، ولكن يظهر أن الخديوى يريد ألا ينتظر هذه الفرصة ، وأن ينعم على من وعدهم بالاحسان إليهم ، ثم يترك من عداهم !

ولقد أظهر رغبته فى إعطاء خليل جمال الدين رتبة الباشوية ، بعد أن عينه محافظا للقنال . وسترا لقصده ، رغب أن ينعم أيضا بها على اسماعيل بك صدقى وحلمى بك ! وقال الناس فى ذلك إن « رفيقة »[٤٨٠] الخديوى تسكن بيت جمال الدين بلا أجرة[٤٨١] ، ولهذا كان موضوع هذه التعطفات ـ مع أنه[٤٨٢] كان أبعد الناس

---

(٤٧٩) أى لكى يثنى غورست الخديو عن عزمه .

(٤٨٠) أى عشيقة الخديوى .

(٤٨١) أى بلا ايجار .

(٤٨٢) أى خليل جمال الدين .

عنها[٤٨٣] ، بسبب عدم معرفته لغة أجنبية ، ولم يتعين للقنال محافظ من يوم انشائه يجهل احدى اللغات الاجنبية .

ومن هـذا البـاب انـه كـان يـريـد تعيـين عبـد الغنى شـاكـر سكرتيرا[٤٨٣م] لمجلس الأزهر العالى ، ولم يؤخره عن تنفيذ رغبته إلا معارضة الشيخ شاكر .

فى مجلس الشورى خلط وخبط كثير . فـالرئيس غـير راض عن الأعضـاء يـرميهم بـالجهـل والتقلب فى الآراء ، وهم ينسبـون اليـه احتقارهـم والاستبداد فيهم والميل إلى تنفيذ رغبات الخديوى ضدهـم . وقد أحدث امتياز بعضهم عن بعض فى الدعوة[٤٨٤] إلى بور سودان تنافرا بينهم ، وانقسموا بسببه على أنفسهم . وسيكون ما يبدونه من الآراء فى المسـائل العمـومية ، تـابعا لما حـدث فى نفـوسهم بسبب اختلافهم مع الرئيس ، وقربهم وبعدهم من الرضاء العالى .

(ص ٨٠٨)

١٤ أبريل سنة ٩٠٩

تحقق ما قلناه سابقا فى جلسة أمس لمجلس الشورى . فقد طلب فيها على شعراوى الغاء قانون المطبوعـات ، وتبعه من لم يُـدعوا إلى الحفلة السابق ذكرها ، وخالفه الذين دعـوا اليها ، فقـالوا بـوجوب بقائه ، وكانت الغلبة لهم بثلاثة عشر صوتا يضادها عشرة ، وكـادوا

---

(٤٨٣) أى عن وظيفة محافظ للقنال .

(٤٨٣ مكرر) فى الأصل : « سكرتير » .

(٤٨٤) فى الأصل : الدعوى .

يرفضون اقتراح محمود سليمان ــ المختص بالمجلس النيابى ــ لولا أن بعضهم طلب تأجيله إلى يونيه ، فتأجل إليه .

لم يحضر هذه الجلسة من النظار إلا ناظر الداخلية ، وذلك لأن الرئيس أبى أن يحضرها ، خشية مواجهته بما لا يرضاه من الاعتراضات والاقتراحات . وفى حضور البقية دونه اظهار لتهرب الرئيس ، فاستحسن غيابه الكل الا ناظر الداخلية .

قابلت يوم الجمعة ٩ أبريل سنة ٩٠٩ السير إلدن غورست ، وفهمت منه عدم حصول مخابرات مع الدول فى شأن قانون المطبوعات ، وإنما هو يظن أن الحصول عليه سهل ، وأنه ساع لذلك . قال لأن استرضاءها[٤٨٥] بعد اصداره وقد تم أمره ، أقرب منه قبله ! ثم حصل الكلام فى شأن التلامذة الذين يقبلون فى الامتحان من غير مدارس الحكومة ، والذين يقبلون فى المدارس الثانوية والابتدائية . ولم يقر الرأى على شىء بعينه .

وانصرفت آسفا مستاء من عبارة قانون المطبوعات . وفاوضت سعيد فى الأمر ، فاستاء ، وتفاوضنا طويلا فيه ، وفى الحيل التى استعملت لتقرير قانون المطبوعات ! ثم قابلت رشدى فى المحطة يوم السبت ١١ أبريل سنة ٩٠٩ ، ولمَّحت إليه بهذه المسألة .

فى يوم السبت ١١ أبريل ، اجتمع مؤتمر الآثار المصرية بالأوبرا الخديوية ، وافتتحه سمو الخديوى ، ورأيت أن أتغيب عنه بالسفر لشم النسيم .

---

(٤٨٥) فى الأصل : « استرضاءهن » ــ أى الدول ، والصحيح استرضاءها كما أثبتنا فى المتن .

١٧ أبريل سنة ٩٠٩

لم يكن قرار الشورى بالموافقة على تنفيذ قانون المطبوعات بالأمر المنتظر ، ودهش كل من الخديوى وغورست وبطرس باشا دهشا شديدا ، عندما بلغهم خبر صدوره ظهر يوم الثلاث ١٣ أبريل ، وكانوا مجتمعين بسراى عابدين ، وفرح بطرس به فرحا شديدا جدا ، وبالطبع غورست .

ويحاول بطرس أن يقرر فى الأفهام أن هذا القرار صدر من تلقاء نفس الأعضاء ، لا بسعى ولا إيعاز ــ وهو مخالف للحقيقة ، لأن الذين أصدروه هم ثلاثة من طائفته ، والبقية من الذين دُعوا [ص ٨٠٩] إلى بور سودان دون إخوانهم .

وهذا القرار ، وإن كان يسند الحكومة ويستر غلطتها من جهة ، فانه يضعف الأمة ويكشف عورتها من جهة أخرى ! ويؤيد ما كان يقوله اللورد كرومر فى كتاباته من أن أعضاء الشورى يصدرون فى آرائهم عن إيعاز الخديوى ، ويدل على أن هذه الأمة لا تصلح الآن لحكم نفسها بنفسها .

ولم يكن من لم يشترك فى هذا القرار من الأعضاء ، بأوسع كفاءة وأفضل شعورا وأنبل قصدا من الذين اشتركوا فيه ، لأنهم لم يخالفوا إخوانهم حبا فى الحرية ودفاعا عنها ، بل انتقاما من الحكومة ، لأنها لم تشملهم برعايتها كما شملت إخوانهم . ويؤيد ذلك أن أكثرهم كانوا على رأيها فى القرارات التى أصدرتها الجمعية العمومية ، مما لاحظنا عليهم فيها عند الكلام على هذه القرارات .

أشعر الآن بهدوء فى الأفكار ، وانكماش فى الأنفس ، وهبوط فى الحركة الوطنية ، حتى إن الجرائد المتطرفة لطفت من حدتها ، وتحرَّت

فى كثير من عباراتها التأدب فى النقد ــ حتى التى احتمت منها بدول أجنبية!

والسبب فى ذلك ــ على ما أظن ــ أن مصدر هذه الحركة نفسها لم يكن فى الأمة نفسها ، بل فى ولى أمرها الذى تعودت الخضوع اليه من عدة أجيال ، ورسخ فى طبعها الاستعباد له . فهو الذى بعث فيها هذه الحركة لتنصره ضد الاحتلال وقت الخلاف مع عميده ، فلما زال هذا الخلاف ، وحل محله الوفاق ، تخلى عن امداد هذه الحركة ، فاستمرت بعد تخليه عنها بقوة القصور الذاتى(٤٨٥م) .

ولكنه أخذ الآن يعاكسها ، فلم تجد شيئا يسندها ، فهبطت ، ولابد أن يلازمها هذا الهبوط ما دام المدد(٤٨٦) منقطعا ، والمعاكسة مستمرة ، حتى تعود لحالتها الأولى . ولا يحفظها من ذلك الا أحد أمرين : إما الخلاف بين السلطتين ، أو حدوث ما يوجب الجلاء ، مع تغير فى صفة الحاكم أو شخصه !

دافع صاحب « القطر المصرى »(٤٨٦م) عن نفسه ، وأيده المحامون عنه ــ وهم من أركان الحزب الوطنى ــ بأنه لم ينشر ما اتهم به إلا لاخلاصه للسدة الخديوية ! وقال محاموه : إنهم لم يأتوا للدفاع عنه الا ليبينوا للملأ شدة إخلاصه واخلاصهم لهذه السدة ، وأنهم أبعد الناس عن أن يطعنوا فيها ، أو يشيروا إليها بكلمة جارحة !

(٤٨٥ مكرر) يحدد سعد زغلول هنا دور عباس حلمى ودور مصطفى كامل والحزب الوطنى فى الحركة الوطنية ، بدقة وتحليل صائب .

(٤٨٦) فى الأصل : « الأمد » .

(٤٨٦ مكرر) أحمد حلمى .

فأيد هذا الدفاع ـ على هذه الطريقة ـ ظنى فى كثير من أرباب الأقلام ، ومحررى الصحف ، وأعضاء الأحزاب ، بأنهم ليسوا برجال مبادىء ، ولا من أولى العزم ، ولا من أرباب المقاصد السامية ، بل هم قوم ضعفت [ص ٨١٠] نفوسهم ، وذهب الحياء عنهم ، ولم يجدوا أمامهم مايردعهم ، فتظاهروا بالوطنية ، واتخذوا السباب سلاحا يشهرونه على كل من خالفهم فى الميل ، ولم يجدوا فيه ما يساعدهم على نوال أغراضهم . ولذلك لم يجرءوا[٤٨٧] أن يؤيدوا ما كتبوا بالبرهان ، ولم يجسروا أن يقولوا : نعم طعنا وقلنا ، لأن ما قلناه هو الحق ! ونشرناه للناس ليعرفوه ، وليميزوا بين الخبيث والطيب ! وعلى الذين يعتقدون أن قولنا باطل ، ويجدون فى وجدانهم ما يساعدهم على الحكم ـ عليهم أن يصدروا أحكامهم ! ـ لأنا قد[٤٨٨] وطدنا أنفسنا على تحمل العقاب فى سبيل تقرير الحقيقة التى وقفنا أنفسنا لتبيانها .

لم يقولوا هذا القول ، وما استحوا أن يقولوا إن قضيتهم قضية الحرية ، ولهذا لم أتاثر للحكم الذى صدر بالحبس عشرة أشهر ، وتعطيل الجريدة مدة ستة أشهر ، لأنى أرى السجن أولى لمثل هؤلاء السفهاء الجبناء .

٢٢ أبريل سنة ٩٠٩

فى يوم الثلاث عشرين ٢٠ أبريل سنة ٩٠٩ ، استدعانى بطرس مع سعيد لديه صباحا ، فوجدناه مضطربا ، ويقول إن مجلس الشورى يريد العود إلى الكلام فى قانون المطبوعات ، ودبر لذلك أن يسأل فتح

---

(٤٨٧) فى الأصل : « يجرأوا » ، وهو خطأ .

(٤٨٨) فى الأصل : « وقد » .

الله بك بركات ناظر الداخلية أن يجيب عن السؤ ال ، الذى وضعه إليه فى الجلسة السابقة بخصوص تطبيق قانون المطبوعات على الأجانب أيضا . فأرجوكما أن تحضرا هذه الجلسة ، وتُبينا للأعضاء غرض الحكومة من تنفيذ هذا القانون .

فقلت : إنى لم أشعر بشىء من ذلك ، وإنى ، وإن كنت أول الأمر مترددا فى تنفيذ هذا القانون ، غير أن سفاهة بعض الجرائد ، وتعمدها تغيير الحقائق ، وتصديها للحط من كرامة من كانوا أشد الناس دفاعا عنها وتعرضا للخطر فى سبيل المحافظة على حريتها ــ أَخْرَجَنى من هذا التردد ، بل جعلنى ألوم نفسى عليه ، وأستحسن هذا القانون ، لأنه لا معنى لحماية السفهاء ، والذين يتاجرون بالحقائق ، ويضللون عقول العامة .

ثم توجهنا إلى مجلس شورى القوانين ، فلم نجد لذلك الذى تخوف الرئيس منه أثرا فى نفوس الأعضاء !

ولما جاء دور المداولة فى لائحة علنية الجلسات ، اجتهدت فى أن أحمل المجلس على أن لا يبيح الدخول الا لمندوبى[٤٨٩] الجرائد المعترف بها من الحكومة ، حتى يكون هذا منهم تصديقا ضمنيا على قانون المطبوعات . فنجحت فى ذلك ، ووافقنى عليه حتى أغلب الذين كانوا ضد هذا القانون فى الجلسة السابقة .

---

(٤٨٩) فى الأصل : « لمندوب » .

[ص ٨١٢][٤٩٠]

٢٤ أبريل سنة ٩٠٩

وقد تداول المجلس فى لائحة علنية الجلسات ، فأدخل[٤٩٠م] عليها كثيرا من التعديل . ولم يجد أباظة تعليلا لجعل بعض الجلسات سرية ــ مع كون المجلس غير مختص الا بالقوانين فقط ــ إلا تحاشى الجرائد . ثم عرض بمحمود سليمان وعلى شعراوى ، وعنفهما على طعن « الجريدة » فى المجلس .

وفى اليوم التالى ــ أى يوم الأربع ٢١ أبريل سنة ٩٠٩ ــ نظر المجلس فى اللائحة التى وضعتها نظارة المعارف ، للاعفاء من القرعة العسكرية بالنسبة للمدارس الصناعية . فتليت أولا تلاوة بسيطة ، ثم أخذ فى مناقشة موادها .

ورأى بعض الأعضاء ، أن فى اشتراط تصديق المعارف على بروجرامات المدارس التى تريد الإعفاء ، إجحافا بها . فقلت : إن الحكمة فى هذا الشرط ، ألا يصيب الإعفاء الا الذين تتأكد نظارة المعارف من اشتغالهم بالصناعة على وجه مفيد . ولا محل للخوف من كونها تمنع تعليم بعض الصنايع ، لأنه لا فائدة لها من ذلك . ويجب تحسين الظن بالحكومة فى مثل هذه المشروعات . على أن من يريد أن يكون حرا فى عمله ، ألا يطلب الاعفاء .

فاشتد الجدال فى هذا الشأن ، حتى قلت : إنى لا أغير من هذه المادة حرفا واحدا . فانتهز أباظة هذه الفرصة وقال : اذا كان الأمر

---

(٤٩٠) توجد فى صفحة ٨١١ الخالية عبارة : « مسئلة ترجمة الكتب الى اللغة العربية » ، وهى بخط سعد زغلول .

(٤٩٠ مكرر) فى الأصل : « فأدخل » .

كذلك ، فلماذا قدمت لنا اللائحة ؟ وإن هذا غير مناسب لكرامة المجلس ! فقلت : إن هذا رأى المعارف . وأخيرا تقرر طبع اللائحة وتوزيعها ، وتأخيرها إلى الجلسة القادمة . وكان ناظر الداخلية يؤيد ـ بعض الأحيان ـ جانب المعارضين .

ثم اقترح أباظة تعيين لجنة لتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ، فطلبت منه بيان الأحكام المحتاجة للتعديل . قال : إنى أحس بالحاجة اليها ! وهذا الاحساس عام لدينا جميعا !

قلت : إننا لسنا فى مقام إحساس ، بل فى مقام تشريع ! على ان هذا الاحساس ، ان كان عاما فيكم جميعا ، فقد انتهى الأمر ، ولهذا يلزم جمع الآراء للتحقق من وجوده ! . فصرح البعض بأنه لا يحس بذلك ! وانتهى الأمر على تأجيل النظر فى هذا الاقتراح لشهر يونيه .

فى هذا اليوم : الأربع ٢١ أبريل سنة ٩٠٩ ، اجتمعنا بمنزل بطرس ، وأخبرته بما صرحت به للمستشار بمناسبة انشاء الفصول ، ولولز ، بمناسبة تعيين بعض الانجليز ـ مما سبق شرحه . فوافق على رأيى فى جميع ذلك .

ثم تكلمت فى مدرسة الحقوق ، واللغة التى يجب التعليم بها فيها ، فقلت : إن أفضل طريقة لحل هذه المسألة هى الطريقة التى اتبعتها جميع الأمم فى ترقيها ، [ص ٨١٣] وهى ترجمة أمهات الكتب فى العلوم المختلفة إلى اللغة العربية[٤٩١] ، وبهذا تنتقل الينا العلوم نفسها ، وحينئذ نتمكن من التدريس بلغتنا ، ومن تعليم لغة أجنبية .

---

(٤٩١) فى الأصل : « باللغة » . والترجمة تكون الى لغة أجنبية ، ولا تكون بلغة أجنبية .

أما إذا بقينا على هذه الحالة ، فيستحيل علينا أن نستغنى عن المعلمين الأوربيين ، وينحصر العلم فيمن يكون ملما بلغة أجنبية الماما تاما ، ولكن بقية الأمة ـ وهى الأغلب ـ تستمر محرومة منه .

وللوصول إلى هذه الغاية ، يلزم : إما انشاء قلم للترجمة بنظارة المعارف ، وإما تخصيص مبلغ لمكافأة كل من يترجم كتابا من تلك الأمهات .

فاستحسن الكل هذه الطريقة ، وغمغم بطرس ولم يبد شيئا مفيدا ، بل فهمت منه الهرب من هذه المسألة . سألنى عما إذا كان هناك مانع يمنع من اعتبار[٤٩٢] شهادة الليسانس ، التى تصدر من مدرسة فرنسوية بفرنسا ، للطلبة الذين يؤدون الامتحان الأخير فى الحقوق بهذه المدرسة ، ويؤدون الامتحانات الأولية فى القاهرة أمام مندوب فرنسوى ومندوب من الحكومة المصرية ؟ فقلت : إنى لا أرى مانعا من الوجهة العلمية ، ولكن إن كان هناك مانع من الوجهة السياسية ، فأنت به أدرى !

ثم تكلمت فى هذه المسألة يوم الخميس مع دنلوب ، فوجدته معارضا فيها ، قال : لأنها تفتح بابا للكلام فى البكالوريا ! ولأنه ربما حصلت من المندوب محاباة للمصريين ! وبلّغت بطرس اعتراضات دنلوب ـ وكان ذلك بحضور عبد الخالق ثروت باشا وسعيد باشا ـ فقال : إن قنصل فرنسا يرغب التساهل معه فى هذه المسألة . قلت : إذا كانت حكومة فرنسا تقبل ـ فى نظير هذا التساهل ـ شهادة الليسانس المصرية فى تحصيل الدكتوراه الفرنسوية ، كان ذلك مفيدا لنا ، لأن كثيرا من تلامذتنا يودون أن يتحصلوا على هذه الشهادة ،

---

(٤٩٢) يقصد الاعتراف بهذه الشهادة .

ولا يعوقهم عنها إلا عدم اعتبار الليسانس المصرية أساسا لها . فقال : إنه يمكننى أن أحصل منه على ذلك ، قلت : إن هذا أفضل ما يكون .

٢٩ أبريل سنة ٩٠٩

فى يوم الاثنين ٢٦ أبريل سنة ٩٠٩ ، انعقد مجلس النظار بسراى عابدين ، تحت رئاسة الخديوى ، ولم يكن فيه شىء يستحق الذكر . وبعد انتهائه ، أشار الخديوى إلى أن علوى باشا لم يحسن معاملة مستر مكلى فى مؤتمر أمراض العيون الذى انتدب إليه بروما . فتكفل بطرس بالنظر فى هذه المسألة .

وقال الخديوى : إن مركز محمد فريد فى الحزب الوطنى متزعزع ، ويراد تعيين الهلباوى مكانه . وإنه أخذ قبل سفره ٥٠٠ جنيه ، منها ٣٥٠ جنيها من حسن بك خيرى ، و٥٠ جنيها من محمد الشريف ، والباقى من آخرين .

وقبل انعقاد الجلسة ، كان أخبرنى بطرس بأنه يراد [ص ٨١٥] تأخير النظر فى لائحة المعافاة من القرعة العسكرية بمجلس شورى القوانين ، فلا فائدة لأن تذهب إليه ! قلت : لا تلتفت إلى قول أباظة ، والأحسن أن أحضره غدا لئلا يظن أنى هارب . فسكت . وعند نزولنا ، سألنى عما إذا كان الخديوى تكلم معى فى ذلك . فقلت لا . فهز رأسه مستغربا ! ثم خشيت أن يكون فى الأمر حيلة ، فذهبت إلى المجلس ، وفهمت من البرنس حسين أن بطرس هو الذى أرسل اليه بطلب التأخير ، فلم أعارض .

وفى يوم الخميس ٢٩ أبريل سنة ٩٠٩ أخبرنى ولز ، بأن الخديوى كلمه فى تشريفات الوداع عن هذه اللائحة ، وأبدى رغبته فى تحرير

كشف بالصنائع التى يباح تعليمها فى المدارس الصناعية . فأجابه بالكلام معى فى هذه المسألة .

وفى يوم السبت أول مايو ، توجهنا إلى الخديوى بالقبة ، ونزلنا معه بالقطار إلى مصر . وفى هذه الأثناء فاتحته فى تلك المسألة ، فقال : نعم ، تكلمت فيها مع ولز ، وكنت أريد التكلم معك بشأنها ، ولكن علمت بأنها تأخرت فى مجلس الشورى ليونيو ، فانتظرت عودتها من مجلس الشورى إلى مجلس النظار والتكلم فيها ، ولما رأيت ولز فى التشريفات ، فاتحته فيها .

فأفهمته حقيقتها إجمالا بحضور بطرس وسعيد ورشدى ، وقلت إن هذا الكشف لا يفيد فى المقصود شيئا ، لأن تقرير التفتيش يعطى للنظارة حقا ، إذا كانت متعنتة فى إبطال الصناعة التى تريدها بحجة عدم انتظام تعليمها . ولا مرد لكلمتها ، لأنها هى وحدها القاضى فى الموضوع .

فنظر الخديوى إلى رشدى ، ودعاه للكلام . فقلت : إنه من(٤٩٣) رأيى هو وبطرس معا . فقال بطرس : إنى كنت معك قبل أن أعرف إلغاء قسم الصناعة بمدرسة المنصورة ، أما الآن فمن رأيى تحرير الكشف المذكور . قلت : تحرير هذا الكشف لا يضر النظارة بشىء ، ولا يفيد فى منع الضرر الذى تخشون منه . فقال سعيد : يلزم أن يكون الاعفاء واجبا عند استيفاء الشروط . قلت : إن نظارة المعارف فى هذه الحالة لا شأن لها ، بل الأمر يرجع حينذاك ــ فى الوجوب وعدمه ــ إلى المستشار المالى والسردار . فاذا أمكن الاتفاق معهما على هذا الوجوب فلست بمعارض .

---

(٤٩٣) أى رشدى .

وكان الخديوى انصرف عنا ، ثم عاد الينا وقال : على ماذا اتفقتم ؟ قلت : اتفقنا على تحرير الكشف . قال سعيد : وعلى وجوب الاعفاء . قلت : على تحرير الكشف فقط ! وأخبرت بملخص هذه الحكاية دنلوب وولز .

[ص ٨١٤]

وركبت مع بطرس فى عربته ، وأطلعته على ملخص تاريخ المدرسين الانجليزيين اللذين يراد تعيينهما للتدريس بالعربية ، وهو الذى أشرت إليه (   )[٤٩٤] ، فقرأه وقال : ماذا اتفقت عليه مع غورست ؟ قلت : علقنا البت فى الموضوع على أبحاث المفتشين . قال : ليس لك الا أن تمضى مع هذا الاتفاق .

(ص ٨١٦)

٥ مايو سنة ٩٠٩

فى يوم الأحد ٢ مايو سنة ٩٠٩ ، تكلم معى المستشار فيما ينبغى أن يجاب به مستشار الحقانية ، خصوصا فيما يتعلق بعدم قبول فتح امتحانين فى السنة الواحدة . وقال : « إن الحادثة التى أشرت إليها ــ وهى حادثة أحمد أمين ــ عرضتها على المستشار المذكور فقال إنها لا تنطبق على هذه الحالة » .

فتأثرت لذلك وقلت ــ وقد ملأنى الغيظ ــ ما هذه المسألة ؟ أيراد أن أتعهد بألا أرتكب مثل الخطأ السابق ؟ إنى لا أفعل ذلك ، وليس للحقانية مراقبة علينا فى تنفيذ قوانيننا . قال : إن المستشار القضائى

---

(٤٩٤) كلمة مطموسة . وقد وردت كلمة « اللذين » فى هذه الجملة فى شكل : « الذين » .

لا يقبل إذن رئاسة الامتحان . قلت : إن كان يرفض القبول ، لعدم اعطاء هذا التعهد ، فانى لا أعطيه ، ويتعين غيره لرئاسة الامتحان .

قال : إنى أتخلى عن كل مسؤولية فى هذه المسألة ! قلت : افعل ما تشاء ، إنى لم أفهم ماذا تريد ؟ إن هذه المسألة كانت موضوعا لمناقشة ، تداخل السير إلدن غورست فيها فى العام الماضى ، وانتهى أمرها من ذلك العهد ، فلماذا تجديدها ؟ ان ناظر الحقانية أخبرنى بأن مستشارها لا يريد جوابا على خطابى ، وأنه كتبه تذكيرا ، واقتنع بما قلته . ولو كنت محلك لأجبت على هذا الخطاب من غير عرضه على الناظر .

قال : إنك تتهمنى بأنى أضع العقبات فى طريقك ! قلت : لم أتهمك . قال : يظهر من حالك أنك تتهمنى . قلت : لا أسمح لك أن تتكلم بظاهر حالى ، بل يلزم أن تعتبر صريح مقالى ، ولو كنت أريد توجيه هذه التهمة اليك لصرحت بها من غير خوف ولا وجل ، إذ لا أخشى فى الحق أحدا .

فقال : إنى مضطر لرفع الأمر إلى السير غورست أو إلى بطرس باشا . فقلت : اشْك لأيهما ، وأنا مستعد للدفاع . إنى إلى الآن لم أشك لأحد ، ولكن شكواك ستفتح أمامى بابا واسعا للكلام . فان كنت تعتبر ما قلته لك الآن جارحا ، فإنى أعلنك بأنى مصمم عليه ، ومكرر له ، ومستعد لكتابته . فلا تتأخر طرفة عين عن الشكوى لمن تشاء ، إذ لا أرى — فيما قلت — من عيب سوى أنه مملوء باللطف وحسن المجاملة .

فقال : إنك لو تعلم المتاعب التى تحملتُها وقت تغيير الوزارة لما عاملتنى هذه المعاملة ! قلت : أرجوك إن كنت عملْت شيئا فى مصلحتى

أن تقولَه لى لكى أشكرك عليه ، فـانى أجهل أن لـك دخلا فى هـذا التغيير ! قال : إنه لا لزوم لذلك الآن . قلت : إن لم تقله فانى أعتبر نفسى بريئا من كل دين لك . قـال : إنى كنت أنتظر منـك شكرى [ص ٨١٧] على ذهابى للمستشار القضائى وتكلمى معه فى شأن الامتحان . قلت : لم أر فيما فعلته شيئا تستحق عليه الشكر ، فلم تقم الا بالواجب عليك ، ولستُ مكلفا بالشكر لك على شىء يَلْزمك القيام به . قال : إنى تركت أشغالى وجلست للمفاوضة معك مدة طويلة ، وكثير من الموظفـين ينتظرون . قلت : إنـك كما تـركت عملك لهذا الحديث ، فانى تركت عملى أيضا له ، ومن الواجب عليك أن تحضر للمفاوضة فى كل ما يتعلق بالأعمال(٤٩٥) . ثم قلت : الأولى أن ترفع شكواك . قال : إنى لا أريد أن أشكو ، قلت : هذا شغلك ! ولكنك لا تكرر أن كلامى جارح لك .

وجاء فى كلامه أن قال : هل تريد أن المستشار القضائى يسحب خطابه ؟ قلت : إنك تغير كلامى ، وإذا استمررت على تغييره ــ كما فعلت ــ فإنى أقطع الحديث معك . وأخيرا انصرف . وكان قال لى إن بطرس باشا تكلم معه ثلاث مرات بشأن أن يشكو إليه فى كل خلاف يحدث بيننا .

فى هذا اليوم توجهنا إلى الاسكندرية ، وقصصت على بطرس باشا ورشدى كل هذه الحكاية من أولها إلى آخرها ، فاستغرب بـطرس . فقلت له : إنى تعبت جدا ، ولا أستطيع على هذه الحالة صبرا ، فإن لم تنظروا فيها يـزيلها ، فـانى أفارقكم . فقـال : لا تعجل فى الأمـر ،

---

(٤٩٥) فى الأصل : « ومن الواجب عليك أن تحضر عليك للمفاوضة فى كل ما يتعلق بالأعمال » . وقد حذفنا كلمة « عليك » المكررة .

وسننظر فيماذا يكون ، وقد أخبرت الجناب العالى بطرف من ذلك . وقلت له : إنى فى غاية التعب من مثل هذه الأحوال . فأخذ يسهل على الأمر .

وقال : إننا نحن الذين نسبب لأنفسنا المشاكل ، فان غورست كان متساهلا معنا ، ولكن من بعد أن علم بأن حزب الأمة يريد أن يكتب عريضة لا نجلترا بطلب إرجاع اللورد كورمر ، تغير حاله ، وأصبحت حالتكم كلكم جميعا صعبة عن ذى قبل ، لأن الانجليز ــ الذين كان يراد اخراجهم ــ باقون .

قلت : إنه لم يكن من السهل على أن أسمع ــ بعد كل المتاعب التى أتحملها من الناس ــ عدم ثقتهم بنظارة المعارف ، حتى صرح بذلك بعض أعضاء الشورى فى الجلسة التى قبل الأخيرة .

قال الخديوى : إن الأحسن أن يكون مجلس الشورى معك دائما ، وإنى ممنون من أنه حصل صلح بينك وبين أباظة ، سواء كان ظاهريا أو حقيقيا ، فإنه على كل حال يمكنك من الكلام معه والاتفاق على ما فيه الصالح . ثم سألنى ــ على مائدة الغداء ــ عن أمين سامى(٤٩٦) ، وفهمت منه أنه غير راض عنه . فقلت : إن معاشه تام ، ولكن ليس من يخلفه فى وظيفته ، إذا خلت منه . وأشرت إلى بعض الصعوبات التى نلاقيها فى انتخاب [ص ٨١٩] بعض المدرسين .

---

(٤٩٦) أمين سامى باشا ، صاحب كتاب « تقويم النيل » ، وهو من رجال التعليم ، وكان ناظرا لمدرسة المبتديان فى عام ١٨٩٢ .

٨ مايو سنة ٩٠٩

فى يوم الأربع اجتمعنا ـ كالعادة ـ بمنزل بطرس باشا . ودار الكلام فيما يرغبه البرنس حسين من تعيين مدة مخصوصة من السنة لا شتغال مجلس شورى القوانين . فلم يقر الرأى على أمر معين .

ثم دار الكلام[٤٩٧] على الرتب والنياشين التى أنعم بها على الأعيان فى هذه الأيام . فقال بطرس : هل قرأتم الفصل المنشور فى « الجريدة » عنها ؟ قلنا : قرأناه ، وهو شديد فى لهجته ! فتبسم وقال : أقول لكم بيننا ما صنعت ، تكلمت مع شفيق[٤٩٨] أن يعرض على الخديوى إقامة الدعوى بخصوصه على هذه الجريدة ! وأشار بعينيه اشارة تدل على أنه قصد من ذلك اعنات الخديوى . فقال بعضنا : إنه يُحكم عليه[٤٩٩] .

قلت : لا أظن أن يُحكم عليه بشىء ، لأن القاضى يعتقد صحة ذلك الفصل ، ومن الصعب أن يخالف فيه ضميره ، وكذلك سعادة الرئيس يعتقد هذا الاعتقاد بعينه ، فلا يمكنه أن يسعى فى استصدار حكم عليها ! فسكت الجمع .

ثم انتقل الحديث إلى مسألة تعيين « رودك » مدرسا بالمهندسخانة ، فقال سرى باشا ـ جوابا لسؤالى عن كفاءة هذا الرجل ـ بأنه يجوز أن يكون كفئا ! ـ ولم يبد قولا صريحا ! ـ فقلت : إنى منصوح بسؤالك ! فقال بطرس : إنك لم تنصح بهذه النصيحة إلا بعد الاستيثاق من سرى ! وأرى تعيين ذلك الشخص بصفة

---

(٤٩٧) فى الأصل : « ثم الكلام » .

(٤٩٨) أحمد شفيق باشا .

(٤٩٩) أى على مسئول « الجريدة » .

مؤقتة . فضحكت وقلت : إنهم لا يطلبون غير ذلك ! وليس هذا بحل ، بل هو تنفيذ لما يراد !

ثم انتقل الحديث إلى مشروع نفى الأشقياء ، فاختلفت الآراء فى السلطة التى يعهد اليها بالحكم فى مسائل النفى ، فرأى سعيد أنها تكون سلطة قضائية يديرها القاضى الجزئى ، بلا استئناف ، ورأى بطرس أنها تكون إدارية ، تتصرف فيها لجنة مؤلفة من بعض رجال القضاء والادارة . وهذا مطابق لرأيى ، وقد تكلمت به من قبل مع فتح الله بك بركات ، فأبداه فى الجمعية العمومية التى انعقدت فى أوائل فبراير الماضى . ثم حضر البرنس حسين ، وانصرفنا .

[ص ٨١٨]

جلسنا فى سراى رأس التين حتى الساعة ثلاثة وربع ، حيث ودعنا والدة الجناب العالى . وعدنا فمكثنا بحضرة الخديوى إلى الساعة الرابعة ، وعلمنا منه ــ فى هذه الجلسة ــ أنه مسافر إلى الآستانة فى نحو ٣١ مايو ، وأنه لا يقيم بها إلا قليلا من الأيام ، ثم يسافر إلى بعض الجزر ــ وأظنها طاشورة[٥٠٠] ــ وأنه عازم على الحج فى العام المقبل .

انتقدت جريدة الاهرام ــ فى عدد يوم الاثنين ٣ مايو سنة ٩٠٩ ــ عدم احتفال الحكومة والأمة المصرية بارتقاء السلطان محمد الخامس إلى عرش السلطنة السنية ، ونقلت عبارة الوقائع المصرية[٥٠١] ، التى نشرتها بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٩٣ ــ ٢ سبتمبر ١٨٧٦ ، عن الاحتفال بجلوس عبد الحميد ، وما حصل بشأن تولية السلطان مراد . فقال رشدى ــ عند قراءة هذه العبارة يوم الثلاث ٤ مايو سنة

---

(٥٠٠) طاشوزة هى Thassos،وهى جزيرة تتبع اليونان حاليا .

(٥٠١) فى الأصل : « الوقايع » بالياء .

۹۰۹ ، أثناء العودة من الاسكندرية بقطار الساعة ۷ صباحا ــ إنه حصل كلام من الخديوى مع بطرس أمامه فى شأن الاحتفال بالسلطان الجديد ، فقال بطرس : إنه لم تجر العادة بذلك ، وأن ما تضمنته الرسميات من الاحتفال بالسلاطين السابقين ، مخالف للحقيقة ، وبناء عليه عدل عن الاحتفال بالسلطان الجديد .

[ص ۸۱۹]

۱۱ مايو سنة ۹۰۹

فى يوم الاثنين ۱۰ مايو سنة ۹۰۹ ، انعقد مجلس النظار بنظارة الخارجية ، برئاسة بطرس باشا . ووجدت عند قدومى سرى وحشمت واقفين بالأودة الكبرى ، وبطرس مع المستشار [ص ۸۲۰] المالى فى الأودة الصغرى ، فسألتهما عن وقوفهما بهذه الحالة ؟ فقالا : هكذا حصل !

ثم حضر البقية ، وانعقد المجلس ، وكان فيه طلب بعض رتب ونياشين لمن تحولوا على المعاش من الموظفين . فقال بطرس : إن الجناب العالى يهتم بمسائل الرتب ، فكان الألزم عرضها فى الجلسة التى تنعقد تحت رئاسته . قلنا : فلتؤخر إليها . فقال : لا لزوم فى هذه الدفعة . ثم تأجل النظر فى اقتراح مجلس شورى القوانين ، بخصوص مياه العاصمة ، إلى جلسة أخرى ، تحت رئاسة الجناب العالى .

ثم جاء النظر فى لائحة تشغيل الأطفال بمعامل القطن ، فرأى رشدى ، ورأيت معه ، تحويلها ابتداءً على مجلس شورى القوانين ، ثم على محكمة استئناف اسكندرية المختلطة . ورأى بطرس العكس ، ووافقه المستشار المالى . وكانت حجتنا أن فى طريقتها تطويلا واضاعة

للزمن ، وأن رأى مجلس الشورى استشارى ، بخلاف رأى المحكمة المختلطة فإنه قطعى ، ولأنه يهم المحكمة المختلطة ـ قبل أن تبدى آراءها ـ معرفة رغبات الأمة فيها . فأصر بطرس على رأيه ، ولم يبد الباقى رأيهم ، واعتبر سكوتهم ميلا مع الرئيس . فتقرر التحويل على المحكمة المختلطة .

وفى نهاية الجلسة عرضت مسألة التلميذ عباس حلمى(٥٠١م) ، وقلت : إن أباه وعمه التمسا منى الآن العفو عنه ، وقال أبوه إن المسئولية فى خروج التلامذة عن حدودهم واقعة على الحكومة ، لأنها أرخت العنان للحزب الوطنى وجرائده حتى أفسدوا الناشئة ! وإنى(٥٠٢) قلت لهما : بأن يكتبا عريضة للنظر فيها . فقال بطرس : بعد تقديم العريضة ننظر فى الأمر .

ثم فهمت من اسماعيل سرى أن « ولز » كتب إلى برى ، بالعدول عن تعيين رودك ، عندما أخبرت بطرس بما تم عليه الاتفاق بشأنه مع ولز .

١٢ مايو سنة ٩٠٩

حضر أمس ولز ، وتكلم فى مشروع ادخال النسيج فى مدرسة الصنايع . وبعد مناقشة طويلة ، استقر الرأى على وجوب معرفة ميول التلامذة قبل إحضار المعلم الانجليزى ، فإن وجد عدد كاف من التلامذة الحاملين للشهادة الابتدائية ، حصل الشروع فى احضار ذلك المعلم ، وأنشأ(٥٠٣) ذلك القسم ، والا فلا . وكان يظن أن هذه

(٥٠١ مكرر) أنظر صفحة ص ٧٢٥ من الكراسة ١٤ من المذكرات .

(٥٠٢) أى سعد زغلول .

(٥٠٣) أى أنشأ « ويلز » .

المسألة لا تعرض على اللجنة العلمية فما فوقها ، فأفهمته بوجوب ذلك ، خصوصا بالنسبة للوجهة المالية ، فضعفت عزيمته ، وخف إلحاحه .

كان عَرض(٥٠٤) علىَّ ــ فيما سبق ــ أمر مدرسَين في مدرسة الزراعة نسب اليهما أنهما نشرا شيئا في اللواء ، ضد ناظر هذه المدرسة ، وطلب مني معاقبتهما . فسألته عما يثبت هذه التهمة عليهما ؟ [ص ٨٢١] قال : مما يثبتها أن الكتابة المنشورة تشتمل على أمور لا يعلم بها غيرهما ! ثم إن هذه الكتابة في مصلحتهما !

فقلت : إن الخطة التي جرت عليها النظارة ــ في هذا الباب ــ هي عدم العقاب ! فان الجرائد تنشر كثيرا كتابات في قضية الست جونستون لفائدتها ، وفيها أمور لا يعلمها غيرها ــ ومع ذلك فلم نستطع سؤالها عنه ! فاللازم التسوية في المعاملة بين جميع الموظفين . فبهت ، ولم يسعه إلا الموافقة .

ثم قال : ولكن هذين المدرسين كانا كلفا بالتدريس لأطفال تابعين للمستر براون ، في مقابل (٥٠٥) أن يُلقِي هذا الأخير بمدرسة الزراعة بعض الدروس مجانا ، فبعد أن قبلا ، وباشرا العمل بعض أيام انقطعا عنه بدون إخبار أحد ! قلت : يجب تحقيق هذه التهمة ، ثم عرضها عليَّ .

فعرضها أمس ، ورأيت أن المتهمين لم يستجوبا عن هذه التهمة ، وزعم هو أنه كان عرض على مسألة ذلك التكليف ، ووافقت عليه !

---

(٥٠٤) أي ويلز .

(٥٠٥) في الأصل : « في مقابلة » ، وقد غيرناها كما هو في المتن لسلاسة العبارة ، وحتى لا يساء فهمها .

فصرحت بأنى لا أتذكر هذه المسألة مطلقا ، وأنه ليس لناظر المدرسة ، ولا لى ، تكليف أحد المدرسين بشىء خارج عن حدود وظيفته . فان كلفناه ، ولم يقبل ، فلا سبيل لنا عليه . ولذلك لا يمكن اتهامهما بعصيان الأوامر ، إنما الشىء الذى يمكن مؤاخذتهما عليه ــ إن ثبت ــ هو انقطاعهما عن العمل بعد قبوله ، ومباشرته بدون إخبار الناظر . ولكن يلزم قبل توجيه أى مؤاخذة اليهما ، سؤالهما فى هذا الشأن . فقال : إننا متأكدون من أنهما لم يخبرا الناظر ، ولكنهما أخبرا المستر براون ، وشكيا اليه . قلت : إنه ــ بقطع النظر[٥٠٦] عن اعتبار هذه الشكوى وعدم اعتبارها ــ فإنه من اللازم ، قبل مؤاخذتهما ، سؤالهما ليدافعا عن نفسهما ! فقال : الأحسن أن أكتب للناظر بعدم أحقيتنا فى تكليفهما ، وبأنه إذا اعتبر للمسألة أهمية بعد ذلك يجرى تحقيقا عنها . قلت : إن المسألة بيدنا ، ولا أستسحن هذه الطريقة ، واللازم اجراء التحقيق حتى نتبين الحقيقة فى هذه المسألة .

فحاول كثيرا ، وطال الأخذ والرد فى هذه المسألة ، وكانت يده ترتعش ، ولونه يمتقع ويصفر كلما شددت فى وجوب سؤال المتهمين . وكان تارة يدعى أن لنا الحق فى هذا التكليف ، وتارة يسلم بعدم الأحقية فيه ، ويطلب توقيع العقاب حفظا لكرامة الناظر وتأييدا لسطوته ، ومرة يدعى بأنه عرض المسألة من قبيل الاستشارة ، ويزعم مرة أخرى أنه ، بصفة كونه مديرا ، له حق الانذار وقطع الماهية لغاية ١٥ يوما . وأفهمته خطأه فى ذلك .

ولما طال أمد الجدال ، واشتد بى الحال ، قلت : إنى بصفتى ناظر المعارف ، أريد أن أعرف الحقيقة فى هذه المسألة ! فخفض صوته ،

---

(٥٠٦) فى الأصل : بقطع الناظر .

وغمغم بعض كلمات ، تُرجمت بأنه قابل [ص ٨٢٢] مع الأسف ! ولما سألته عن سبب الأسف ؟ قال : لأنه حضر لاستشارق ، وأنا أكلمه بصفتي ناظر المعارف [٥٠٧].قلت : إنى لا أفهم معنى هذه الاستشارة ، ولا معنى كونها غير رسمية ، لأنه ما دام مدير إدارة الصناعة والزراعة يتكلم مع ناظر المعارف ، فالأمر رسمى .

ثم انتقلنا لحديث آخر فى الموضوعات الآتية :

(١) قال إن حسنى بك ، المدرس بمدرسة الزراعة ، لا يمكن تعيينه وكيلا فيها ، لكسله واهماله . وأنه يريد تعيين خلافه ممن لى ثقة شخصية بهم . قلت : سأنظر فى ذلك .

(٢) تعين ناظر للمهندسخانة ، فاستحسنت تعيين وكيلها تحت الاختبار . قال : ولكنه يتناول الآن تعويضا عن مسكن ، وإذا تعين ناظرا سكن فى منزل الناظر ، فانقطع التعويض بالطبع عنه ، فاذا لم تظهر التجربة لياقته ، فماذا نصنع من جهة سكناه ؟ قلت : سأنظر فى ذلك .

(٣) إضافة لفظة « زراعية » فى عنوان لائحة المدارس الصناعية . فقلت : الأحسن أن تحصل هذه الاضافة فى القرار الوزارى الذى سيصدر بتنفيذ هذه اللائحة .

(٤) التوقيع على شروط تجديد مدة « كارترايت » ، المدرس بمدرسة الزراعة .

---

(٥٠٧) أى بصفة رسمية . ومعنى العبارة أنه حضر لإستشارة سعد زغلول بصفة غير رسمية ، ولكن سعدا أبى ألا يتكلم معه بصفته الرسمية كناظر للمعارف ! وفى الأصل : « أكلفه » ، وقد عدلناها إلى « أكلمه » ليستقيم المعنى .

١٣ مايو سنة ٩٠٩

اجتمعنا أمس بمنزل بطرس باشا ، ولم يحضر سعيد ولا حشمت لسفرهما فى الواحات .

فقصصت عليهم حكاية ولز فى المدرسَين الوطنيين اللذين كان يريد عقابهما ، فاستغرب الجميع منها ! ثم آراء غورست فى تأخير عبارة تعميم الامتحان بمدرسة الحقوق ، وعدم مس بروجرام التعليم بالمدارس الثانوية ، وما جرى بينى وبين دنلوب ، بشأن إرسال تلامذة بفرنسا حتى يتربوا معلمين ـ فلم أظفر منهم بفائدة فى الموضوع ، وإنما قال بطرس : سأتكلم مع غورست بعد ذلك .

قلت : أريد أن أعرف الطريقة التى نسلكها فى التعليم : إما طريقة وطنية ، أو طريقة أجنبية ، لكى نعمل لكلٍ عمله . وإلا كوْن الطريقة أجنبية فى ظاهر وطنى فهو[٥٠٨] غش يصعب على الاستمرار فيه !

ثم قلت لاسماعيل سرى : هل تفتكر أن التلامذة الذين يتلقون الرياضيات[٥٠٩] باللغة العربية فى المدارس الثانوية ، يستطيعون تلقى العلوم الهندسية باللغة الانجليزية ؟ قال : لا . قلت : بعد سنتين سيكون تلامذة مدرسة المهندسخانة من هذا النوع ! وقد حاولت أن أرسل من المهندسخانة تلامذة فى العام الماضى ، [ص ٨٢٣] فسدوا[٥١٠] الطرق أمامى ، وقالوا : إن الاشغال محتاج لثمانية وثلاثين

---

(٥٠٨) أضيفت « فهو » لربط المعنى .

(٥٠٩) فى الأصل : « الرياضات » .

(٥١٠) أى الانجليز .

مهندسا ، فلا نسمح لـك إلا بواحـد فقط . وفى العام قبله أرسلت واحدا بعد شق النفس ــ وقصصت عليهم حكاية عبد المجيد أفندى عمر .

ثم قلت لبطرس باشا : ماذا ترى فيما قاله غورست ، بشأن أول درس يجب على الموظف الانجليزى تعلمه عند دخوله فى خدمة الحكومة المصرية ؟ فاكفهر وجهه ، وتغير لونه ، وأخذ يؤول هذه العبارة بغير المقصـود منهـا ! فقلت : إنها عـين مـا قصـد كـرومـر بعبـارة كـون الانجليزى ــ مهما صغر ــ يرأس المصرى مهما كبر ! وحالة الوزارة فى الزمنين واحدة !

قـال بطرس : إن هنـاك خلافـا ، لأن الأولى كانت سـاكنـة ، والانجليز يتحركون ، أما الآن فالوزراء يتحـركون ! قلت : ولكنهم يتحركون بحركة غـير ذاتية(٥١١) ، والمحـرك لهم الانجليز عـلى رأى غورست ! وعلى هذا الاعتبار تكون الوزارة الأولى أصـرح ! ـ وعلى الأقل لم تكن تكلَّف بتبرير أعمال مخالفة لاعتقـادها ! ثم خضنـا فى أحاديث شتى لا أهمية لإثباتها .

قال رشدى : إنا نريد أن نعين بلجيكيا مكان ويلمور ، لأنهم أبوا أن يعين مصرى فيه . قلت : مادام هـذا البلجيكى لا يعرف اللغـة العربية ، فلا خير فى تعيينه . وإذا لم يكن بد من تعيين أجنبى فى هذه الوظيفة ، فيلزم أن يكون عارفا باللغة العربية .

فقال : لو قلت ذلك عينوا انجليزيا يعرف العربية ! قلت : ليس عندهم من يجمع ــ إلى هذه المعرفة ــ شهادة الليسانسيه ، ولو كنت

---

(٥١١) فى الأصل : « بحركة بغير غير ذاتية » ، وقد حذفنا « بغير » .

مكانك لعارضت أشد المعارضة فى ذلك . فتلعثم رشدى . وعند ذلك ذكرته بما كان طلبه منى ــ وهو مدير الأوقاف ــ فى محفل حاشد من الناس ، من رفت المدرسين الانجليز ! قال : كنت اذ ذاك لا أعرف أسرار الحكومة !

١٧ مايو سنة ٩٠٩

أخبرنى سعيد أنه وقع بينه وبين شيتى خُلْف[٥١٢] فى مسألة مراقبة لجان الأشقياء بمعرفة مفتشى الداخلية الانجليز ، فقد رفضها سعيد[٥١٣] بعد أن ألح شيتى فى تقريرها ، ولما رأى هذا الأخير تصميمه على الرفض ، انصاع اليه وأعلن بأنه رأى الحق معه !

نشر « المؤيد » بتاريخ ١٥ الجارى استعفاء السيد البكرى من شورى القوانين ، بناء على ما قاله غورست فيه ، وعلى كون المجلس ــ بشكله وحدوده ــ لا يمثل الأمة ولا يدل عليها . ولصدور هذا الاستعفاء من رجل لم يأنف الذلة فى مواقف كثيرة ! ولم يألف الشهامة [ص ٨٢٤] ، فقد خطر[٥١٤] بفكرى أن هذه حيلة دبرت لحمل الأعضاء على الاستعفاء ، حتى يحسن التخلص من الذين لم ترق للجناب العالى والحكومة حركاتهم فى هذه الأيام ، مثل شعراوى ، ومحمود سليمان ــ خصوصا وأن أسلوب الاستعفاء يقدح فى مجلس الشورى أكثر من الاحتجاج على غورست ! لأن مفاده أن منح الأمة الدستور متوقف على سير مجلس الشورى بالحكمة والاعتدال ، وهذا

---

(٥١٢) أى خلاف .
(٥١٣) فى الأصل : « فرفضها » .
(٥١٤) أضفنا « فقد » لسلاسة العبارة .

السير غير ممكن بالنسبة للحالة التى عليها المجلس ، فلزم استعفاء السيد منه ، حتى لا يتحمل المسئولية عنه !

وقد رأيت اللواء تكلم ـ فى عدد أمس ـ بهذا المعنى تقريبا ، ورأيت بطرس لاحظه ، ولكنه ألقاه على طريقته . وقال سعيد : إنه خطر بباله أن ذلك الاستعفاء ربما كان باغراء ، لا نحراف غورست الآن نوعا ، حتى يريه الخديوى عاقبة انحرافه . قال : ولكنى بعد أن قرأت اللواء عدلت عن هذا الفكر ، وسيكشف الاستقبال[٥١٥] خفايا الأمور .

أول يونيه سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار تحت رئاسة بطرس باشا غالى بمنزله ، فى يوم الجمعة ٢٨ مايو سنة ٩٠٩ ، وحصلت المداولة فيه على زيادة ماهيات رجال موسيقى الجيش ، فتقررت . وعلى تمديد الاتفاق المعقود مع شركة الملح والصودا .

وبيان ذلك أن الحكومة تنازلت للسنديكا[٥١٦] المصرى ـ الذى حلت هذه الشركة فيما بعد محله ـ عن احتكار استخراج الملح وبيعه ، وحفظت لنفسها الحق أن تلغى الاحتكار ، وفى هذه الحالة يكون للشركة حق الانتفاع بملاحات المكس .

(٥١٥) أى المستقبل .
(٥١٦) السنديكا هو اتحاد شركات احتكارى . وتوجد أنواع من هذه الاتحادات الاحتكارية . منها الكارتيلات ، والتروستات ، تقتسم السوق .

ثم أبطلت الحكومة الاحتكار ، واتفقت مع هذه الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٥ على أن يكون لها حق الانتفاع ـ أيضا ـ بسائر ملاحات الحكومة مدة ست سنوات ، اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٦ ، وحرّمت الحكومة على نفسها الانتفاع مباشرة من ملاحاتها فى أثناء هذه المدة . ثم مدت الحكومة هذه المدة ـ أيضا ـ فجعلتها عشرين سنة ، عوضا عن ستة !

لكن الشركة لم تكتف بعد ذلك بهذا التساهل ، ورغبت فى تمديد آخر ـ أى زيادة عشر سنوات على المدة السابقة ـ وأن تتنازل الحكومة لها ، بدون ضمان ، عن جميع حقوقها فى ملاحات دمياط ! فقبلت نظارة المالية منها ذلك ، وعرضت هذا الأمر على مجلس النظار ، للاقرار عليه ، وجاء فى المذكرة المقدمة منها بتاريخ ١٨ مايو سنة ٩٠٩ أن الحكومة تعتقد أن لأهالى دمياط حقا فى ملكية الملاحات المذكورة ، لأن بعضهم بيده سندات الملكية ، والبعض الآخر واضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية .

فعارضت أنا وسعيد معارضة شديدة فى هذا الاتفاق ، وقلنا إنه لا يليق بالحكومة أن تسلط [ص ٨٢٥] شركة أجنبية على جماعة من رعاياها لتتقاضاهم حقا تعرف هى أنه ليس لها ـ خصوصا مع ما تعلمه من ضعف الأهالى وقوة الشركات الأجنبية . وما دام الأمر يدور على اتفاق ودى ، فالأليق بشأن الحكومة أن تحسم النزاع ، ولا تترك[٥١٧] مجالا لتسلط القوى على الضعيف .

---

(٥١٧) فى الأصل : « تطرق » .

فدافع بطرس عن المشروع دفاعا شديدا ، وقال : إن الحكومة عند الاحتكار دفعت للأهالى مبلغ ۱۰,۰۰۰ جنيه ! وليس بمعلوم سبب هذا الدفع ! وعلى كل حال فليس للأهالى من حق ! وكان يساعده أحيانا المستشار المالى . ولكنى اشتددت فى المعارضة ، فتردد هذا الأخير ، وقال : إنه غير متشبث بهذا الاتفاق ، والمسألة تحتمل البحث . وقال سرى : الأحسن تأجيلها ، واستشارة قلم قضايا الحكومة[٥١٨] .

ثم تأجلت ، وانصرف المستشار المالى ، فقال بطرس : ألا تدرون أن يد الخديوى فى هذه المسألة ؟ إن هذه الشركة لزرفوداكى[٥١٨م] ، ويريد جنابه مساعدته فيها ! فاستغربنا وقلنا : ويل لنا بعد ذلك من ولى الأمر ؟ ولكنه لم يفاتحنا فيها .

---

(٥١٨) وفى الأصل : « واستشارة قلم قضايا » وقد أضفنا كلمة « الحكومة » ليستقيم المعنى .

(٥١٨ مكرر) يقصد بيت زرفوداكى بالأسكندرية ، وكان الخديو مشتركا معها فى صفقة استبدال تفتيش مشتهر بأرض وقف بجوار الكوبرى الأعمى (كوبرى الجلاء حاليا ، بحيث يكون ثمن تفتيش مشتهر زيادة على ثمن أرض الأوقاف بعشرين ألفا من الجنيهات ، ولكن عند عرض الأمر على مجلس الأوقاف الأعلى فى عهد كرومر (١٩٠٤) قلب الوضع ، فقدر أرض الأوقاف بثمن يزيد على أرض مشتهر بعشرين ألفا ، وقرر أن يدفع زرفوداكى عشرين ألفا حتى يكون ثمن التفتيش ١٣٠ ألفا فقط ، مما أغاظ الخديو الذى كان يرغب ــ كما كتب أحمد شفيق ــ فى بيع تفتيش مشتهر ، والاشتراك مع زرفوداكى فى الأراضى التى تشترى من الأوقاف (أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن . ص ٤٥ ــ ٤٦) .

١٢ يونيه سنة ٩٠٩

فى يوم الأربع ٩ يونيه سنة ٩٠٩ ، اجتمعنا بمنزل بطرس باشا ، وكان أهم ما دار البحث فيه هذه المسألة . فأخذ بطرس يؤيد الاتفاق المعروض ويقول : إنى افتكرت حلا للمسألة لو قبلته الشركة كان أحسن حل ! ذلك أن هناك بدمياط سبعة عشر ملّاحة لم يُثبت الأهالى ملكيتهم لها ، فالحكومة تتنازل الى الشركة عن حقها فيها ، ثم تعفيها[٥١٩] من المبلغ الذى تدفعه سنويا للحكومة فى مقابلة امتياز النطرون ، وأن تمد لها أجلها !

فقلت : إن الحكومة لا تدعى حقا فى تلك الملاحات ، ولا معنى للتنازل لها عن المبلغ المذكور . واشتد الجدال بيننا ، حتى أحرج ، فقال : إن الخديوى وعد الشركة ! قلت : قطعت جهيزة قول كل خطيب ، لم يعد للمناقشة معنى ، ووجب علينا الطاعة وتنفيذ هذا الوعد ــ لا لأن للشركة حقا ، بل لأن وعد الخديوى واجب الوفاء .

قال : وكذلك غورست يريد نهو المسألة ، ورجال الشركة يوهمون بأن لديهم مكاتبات من كرومر وغيره ، فالأحسن أن ننهى المسألة غدا . قلت : رأيى معروف ، واذا كان هناك أمر من الخديوى ، فمطاع .

وكان الكل سكوتا الا سعيد ، فانه كان ــ أحيانا ــ يساعدنى ، مع أنه أخبرنى بأن الخديوى أرسل اليه ــ مع شفيق ــ يوصيه بمساعدة الشركة .

---

(٥١٩) فى الأصل : « تعافيها » .

[ص ٨٢٦]

وفى يوم الخميس ١٠ يونيه ، ذهبت فى الساعة ١١ لحضور مجلس النظار بنظارة الخارجية ، فوجدت حشمت واقفا بالغرفة المعدة لانعقاده ، وأفهمنى أرملى أن بطرس مع المستشار فى أودته . فدفعت الباب ودخلت ، وتبعنى حشمت . وكانا يتكلمان فى مسألة الشركة المذكورة ، ووجه بطرس محتقن !

وفهمت أن المستشار لم يكن يوافقه فى المسألة . وأخيرا قال له : الأحسن أن نبعث بسندينو[٥٢٠] لسعد ، وهو يناقشه . وفى آخر الجلسة أعيد الكلام فى المسألة ، فطلب رشدى ـ بصورة الاستفهام ـ أن يقبل ما عرضه بطرس . ولمعارضة المستشار المالى ، تأخرت[٥٢١] الى اكتوبر .

ثم تداولنا فى المسائل المعروضة ، ومنها لائحة المعافاة من القرعة العسكرية . فرغب المستشار المالى أن يُنظر ما طلب من التعديل فيها بمجلس المعارف الأعلى . فقلت : إن هذا مضيع للزمن بلا فائدة ، خصوصا وأنى قبلت هذه التعديلات ، اذ لا أهمية لها .

وحينئذ دارت المناقشة فى هذا الموضوع ، فكان من رأى بطرس ، والمستشار المالى أن الناظر[٥٢٢] لا يسوغ له ، فى مجلس الشورى ، أن يقبل عن الحكومة شيئا ، بل اذا طلب منه أمر يؤجل النظر فيه . قلت : إن هذا يضيع من فائدة حضور النظار فى مجلس الشورى ، ويسقط من كرامتهم . ولا يمكنى أن أتناقش فى أمر لم أكن حرا فى إبداء الرأى فيه . فقال رشدى : إنه يلزم فى هذه المسألة المخصوصة تنفيذ

---

(٥٢٠) هكذا تقرأ .

(٥٢١) أى تأجلت .

(٥٢٢) يقصد هنا سعد زغلول .

ما اتفق عليه ناظر المعارف مع مجلس الشورى ، وفيها بعد لا يتعهد الناظر بشىء . قلت له : هذا رأيك ! قال : كيف العمل ؟ فقال سعيد : ان مركزنا فى مجلس الشورى يكون حرجا جدا . ولقد أحرجونى فى هذا اليوم ، حتى كنت لا أدرى ماذا أقول لهم .

قلت : أنا لا أفهم أنى أكون ملزما بتأجيل النظر فى مسألة اتضح الحق فيها من المناقشة وضوحا جليا ، ولم يكن للتعديل أهمية فيها . لأنى اعتبر نفسى ــ بمجلس الشورى ــ ممثلا لمجلس المعارف الأعلى ومجلس النظار ، ومعتبرا عارفا بكل ما يصح قبوله ، وما لا يقبل . والأحسن ــ فى هذا الموضوع ــ أن كل مشروع يعرض على مجلس الشورى نتداول جميعا فيه ، ويعرف كل منا مقدار ما يصح التساهل فيه من تعديله ، وما لا يصح ، حتى لا يتخبط فى المناقشة بمجلس الشورى بشأنه .

قال بطرس : ومع ذلك لا ينبغى له أن يقبل التعديل ، إذ لا يمكن التمييز بين المهم وغير المهم . قلت : انى أفضل فى هذه الحالة ألا أحضر مجلس الشورى ! قال هذه مسألة أخرى . ثم انفض المجلس ، وانصرف المستشار المالى .

وأخذ بطرس ينفخ ، ويحمد الله على تأخير مسألة الملاحات ! [ص ٨٢٧] كأنه لم يجادل عنها بالأمس ، ولم يلح فى مساعدتها ! فقلت له : إنى كنت أحب أن تعضدنا ــ خصوصا أمام المستشار المالى ــ فى مسألة شورى القوانين ، لأن الطريقة التى يراد أن نسير بها فى مجلس الشورى ، طريقة غير مفيدة من جهة ، ومحطة بنا من جهة أخرى ، فقال : أنا كنت أقول ذلك لأجل أن أستلفته هو لما أنهاكم عنه ، فإنه يتفق باسم الحكومة أحيانا ! فأردت أن أفهمه ــ بطريق

الاشارة ــ أنه لا ينبغى له ذلك ، وأخذ يكرر هذا القول ، فقلت : ولكنها اشارة بعيدة تكاد ألا تفهم ! .

وقال سعيد ــ فى مسألة الملاحات ــ إنه يظهر أننا كلنا مُوَصّون[٥٢٣] ماعدا سعد ! غاية ما فى الأمر أنى صرحت[٥٢٤] وغيرى لم يصرح ! ثم سأل رشدى : هل لم يتكلم معك أحد فى هذه المسألة ؟ فأنكر ! فألح عليه الحاحا شديدا ، وذكر له اسم شفيق[٥٢٥] . فقال : إنه تكلم معى بعض كلام خفيف ! وسئل حشمت ، فقال : ان هذه الحالة تصفية للماضى . وانصرفت مع سعيد وقد بلغ منا الاستغراب مبلغه !

حضرت مجلس الشورى يوم الثلاث أول يونيه سنة ٩٠٩ . ولما دارت المناقشة فيه على لائحة معلمات الكتاتيب ، طلب مرقس بك سميكه[٥٢٦] ألا يُجعل الامتحان فى الدين شرطا فى قبول التلميذات بها ، حتى يصح بذلك لغير المسلمات الدخول فيها .

فاستغربت من هذا الطلب ! خصوصا وأن هذا الطالب[٥٢٨] كان يُلقى للانجليز[٥٢٩] أنهم لا يريدون أن تختلط بناتهم ببنات المسلمين ،

---

(٥٢٣) أى : أوصوا بالقبول من قبل الخديو .
(٥٢٤) أى كنت صريحا ، أو صرحت بذلك ، أو اعترفت .
(٥٢٥) أحمد شفيق ، رئيس الديوان الخديوى .
(٥٢٦) مرقس بك سميكة عضو معين فى مجلس الشورى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ ، وقد عين بدلا من باسيلى تادرس باشا الذى فصل من وظيفته لمرضه .
(٥٢٨) أى مرقس سميكة .
(٥٢٩) أى يقول للانجليز ، أو يُفهِم الانجليز .

لفساد أخلاق هؤلاء ! وأن هذا هو السبب فى عـدم وجود قبـطيات بالمدرسـة السنية التى لا دخـل للديانـة فيها . وقلت إن المسيحيـات لا يرغبن فى الدخول فى هذه المدرسة . واذا أقبلن عليهـا ، ننظر فى شأنهن . فاكتفى بذلك ، وانتهت المسألة عند هذا الحد .

غير أن الجرائد الانجليزية أكبرت شـأنها ، واتخذتهـا دليلا عـلى التعصب الدينى ، وأن مجلس الشورى عبارة عن جمعية محمدية تألفت لنصرة الاسلام ، لا للنظر فيما يقتضيه الصالح العام . وثارت ثائـرة الجرائد القبطية ، وزعمت اضطهاد الأقباط !

حصـل ذلك والجـرائد الاسـلامية سـاكنة سـاكتة ، كـأن الأمر لا يعنيها[٥٣٠] ! فحركت من ساكنها ، وأوعزت الى الجرائد المسيحية بحقيقـة الأمر ، فنشـرتها ، بعـد أن صبغتها بصبغتهـا ! فسعيت أن أوضح ذلك فى مجلس الشورى ، ونتج عن هذا المسعى أن ألقى علىّ ابراهيم بك عبد العال ، نائب الفيوم ، سؤالا فى هـذا الموضـوع ، فبينت الحقيقة فيه بيانا شكرنى عليه الأعضاء الأقباط .

وخلاصة هذا البيان أن هذه المدرسة خاصة بالمسلمين ، وأن هناك مدرسة عامة لهم ولغيرهم ، وأن ليس [ص ٨٢٨] لغير المسلمين أن يـطلبوا تعـديل بـروجرامـات مدارس المسلمـين حتى يكون لهم حق الدخول فيها ، بل لهم أن يطلبوا أن يكون لهم مدارس مثلهم ، وعلى الحكومة أن تنظر فى طلبهم اذا سمحت لها الظروف بذلك .

ثم تقابلت مع بطرس ، وسألته رأيه فيما قلت ؟ فقال : حسن . وسارع الى الكلام عن[٥٣١] مرقس سميكه ، فامتدحـه بملء فيـه ،

---

(٥٣٠) فى الأصل : « لا يعنيهم » .

(٥٣١) فى الأصل : « الكلام على » ، والغرض : « التحدث عنه » .

وبالغ فى نباهته ، وذكائه . فقلت : ولكن الروح التى ينبعث عنها مثل هذا الكلام لا خير فيها ، لأنه ليس من مصلحتكم التنبيه بالفوارق بيننا وبينكم ، ولا الظهور أمامنا بمظهر المهضومى الحقوق الذين يريدون الحصول على حقوقهم ! وكان على سميكه ـ وهو عضو فى مجلس المعارف الأعلى ـ أن يكلمنى فى هذا الشأن ، قبل أن يرفع صوته فى مجلس الشورى بهذا الكلام ! فقال : إنه ولد مجنون !

عند نهاية الجلسة سألنى علوى باشا[٥٣٢] السؤالين الآتيين : ما الذى جرى فى التقرير الذى قدمه للمعارف محمود بك عبد الغفار ؟ وهل للتعليم باللغة العربية علاقة بالسقوط فى امتحان الدراسة الثانوية ؟ فأجبت عن الأول بأنى مهتم بتحقيق مشتملات التقرير المذكور . وأرجأت الإجابة عن الثانى الى غد .

وتكلمت مع دنلوب فى شأنه ، فحاول أن يجعل للتعليم دخلا فى السقوط فى القسم الأول ، فطلبت منه البرهان ، فلم يستطع اليه سبيلا . ثم حصل الاتفاق على الجواب الآتى : « إنه لا علاقة للتعليم باللغة العربية فى السقوط المذكور » . ثم توجهت إلى مجلس الشورى ، وألقيت عليه هذا الجواب ، فكان له أحسن تأثير على الأعضاء وعلى غيرهم من الحاضرين ، وعده بعضهم جرأة منى تستحق الاعجاب ، وأبدى له البرنس حسين امتنانا عظيما .

---

(٥٣٢) محمد علوى باشا .



الكراسة الرابعة عشرة



الكراسة الرابعة عشرة

من ص ٧٢١ الى ص ٧٥٨
من ٣ مارس ١٩٠٩ –
الى ١٢ يناير ١٩١٠

محتويات الكراسة :

- اندلاع المظاهرات فى أعقاب صدور قانون المطبوعات .
- تهديد سعد زغلول بالقتل .
- فكرة سعد زغلول فى احياء الترجمة .
- محاربة الأزهر لمدرسة القضاء الشرعى .
- انابة سعد للقيام مقام رئيس النظار أثناء تغيبه .
- مشكلة القاضى الشرعى التركى .
- مسألة المندوب العثمانى .
- تأزم العلاقات بين سعد زغلول وصحيفة « الجريدة » .
- تفكير سعد زغلول فى الاستقالة .
- بيع سعد أراضيه فى قرطسة تمهيدا لاستقالته .
- العلاقة بين سعد زغلول وأخيه فتحى زغلول .



[ص ٧٢١]

٣٠ مارث سنة ١٩٠٩

شاعت اشاعات كثيرة ، عند اشتغالنا بالنظر فى تقييد الصحافة ، عن تهيج الخواطر ، وتناقلت الناس ــ حتى النساء ــ هذه الاشاعات ، ومنها أن جماعة من طلبة المدارس أقسموا بالله أن يقتلوا كل ناظر اشترك(٥٣٣) فى التصديق على مشروع التقييد ! . ونقل ذلك حسين صدقى الى خالته ، فملأ قلبها رعبا ، ورأسها وهما .

فلما كان يوم الجمعة الماضى ، اجتمع خلق كثير من تلامذة المدارس والعمال فى الجزيرة ، وخطب فيهم بعضهم ، ثم ساروا الى منازل النظار ــ الا رئيسهم لبعده ــ والى عابدين ، وهم يصيحون بالألفاظ الآتية : « فليسقط الظلم . . فليسقط قانون المطبوعات . . فليحيى العدل . . الخ » .

فلما أحست بهم حرمى ، ظنت أن الساعة قد أتت ! فلم يسعها

---

(٥٣٣) فى الأصل : « اشتر » بدون كاف .

الا أن دقت التليفون لى فى الكلوب ، وقالت : إن كثيـرا من الناس أحاطوا بالمنزل وهم يصيحون . وكان سعيد معى ، فنزلنا وتوجهنا الى المنزل ، ورأيت حرمى فى حـالة صعبـة من الخوف والاضـطراب ، فهدأت روعها .

وخرجت مع سعيد الى منزله ، ولم تكن حرمه فيه . ثم حضر رشدى ، وسرنا الى منزله ، فعلمنـا أنه حصـل به مـا حصل عنـدى . ثم الى عابدين ، فلم نجدهـم قد حضروا ، فانصرفنا الى الكلوب . وهناك أخبرتنا عـابدين بـالتليفون أنهم حضـروا ، فقصدنـاهـم فوجـدناهم عائدين هادئين . فأخبر سعيد الخديوى فى القبة ، وأحضر الحكمدار ، ولم نجد لديه علما بالتفصيل . ثم عدنـا الى الكلوب حيث تعشينا ، وبقينا فيه الى منتصف الليل .

[ص ٧٢٢]

وقد أحضرت حسين[٥٣٤] يوم السبت ، واستمعت[٥٣٤م] منـه عما قاله لخالته ، فلم يرد أن يقول شيئا . قلت : إن الأمر خطير ، وهذه مسألة تتعلق بالحياة ، فأخبرنى بما علمت منها حتى أحتـاط لنفسى . فقال : إن بعض تلامذة من الحقوق كانوا يتحدثون فى مسئلة تقييـد حرية المطبوعات ، فقالوا : إنه لا يحسن السكوت ، ولا ينفع الاقتصار على الكلام والمظاهرات ، بل لابد من العمل ، لابد من قتل النظار الذين يصدقون على هذا المشروع . وحلف منهم جماعة ــ يبلغ عددهم عشرة ــ على ذلك . ولم يعين منهم الا اسم مصـطفى الشوربجى ، وأمين الرافعى ، ورفيق رفعت ــ قريب توفيق رفعت القاضى بمحكمة استئناف مصر ــ ولكنه كان يعرف الباقى ، وتكتم .

---

(٥٣٤) حسـين صـدقى

(٥٣٤ مكـرر)فى الأصل : « يوم واستمعت » ، وقد حذفنا كلمة يوم .

وإنى أحس أن له ميلا معهم ! . وقد أخبرت بهذه العبارة زملائى والخديوى ، وبناء على ذلك ، وعلى أنهم سمعوا مثل هذا من مصادر أخرى ، تقرر أن يصاحب النظار حرس خفى على العجلات ، وتخصص لكل ناظر عجلتان تتابعانه بالتناوب .

وبعد أن حصل ذلك ، شعرت أن هذا غير لائق ، وأنه ربما كان فيه ما يحرض الجهلاء بنا ، ويوهمهم أن التعدى علينا من الأمور الهينة ، فنبهت على الحارسين أن يفارقانى فى أول النهار .

وأخبرت الخديوى بذلك ، فقال : الأحسن [ص ٧٢٣] التحفظ ، لأن الحقودين[٥٣٥] كثير . وكنا اذ ذاك سائرين فى جنينة القبة الى المحطة يوم ٢٨ مارث .

وقد تحدث الناس بذلك ، وكتبته جريدة « الوطن » ، فى سياق التنديد على الحزب الوطنى ، بالعدد الصادر يوم ٢٩ مارث . وكلما سألت واحدا عن مقالة الناس وأفكارهم ، يقول : إن الاستياء عام جدا . ونشرت جرائد أمس اعلانات عن حصول مظاهرة كبرى اليوم ــ ٣٠ مارث ــ وغدا ، ويوم الجمعة . وخففت جرائد[٥٣٦] . .

وقد صدرت أوامر للبوليس باتخاذ الاحتياطات اللازمة . وحصلت المظاهرة فعلا آخر النهار ، حيث اجتمع فوق الألف وخمسمائة نفس فى حديقة الجزيرة ، وخطب الخطباء فيهم ، ثم ساروا فى الشوارع صائحين : فليحيى العدل ، فليسقط[٥٣٧] قانون

---

(٥٣٥) قراءة تقريبية .

(٥٣٦) انقطع الكلام .

(٥٣٧) فى الأصل : « فليحيى » ! ــ وهى سقطة قلم .

المطبوعات ، فليسقط الاستبداد وحكومة الفرد ــ الى غير ذلك من الصياح . وقبض البوليس على بعض التلامذة ، الذين كانوا يسخرون من رجاله عند مسيرهم .

ولقد كنت أمس على أشد حالات القلق ، لأنى أشعر بأن فى النفوس هياجا ، وأن الجبان اذا حكم الجولة ، كان حيوانا مفترسا . وقد اجتمعنا بالأمس عند بطرس ، ورأيته مهموما ، كثير التفكر ، وتعلو شفتيه طبقة بيضاء ، وعيونه حمراء ، ويُظهر الشجاعة ، ولكن الخوف يملأ جوفه .

وكنت تكلمت مع دنلوب فى شأن ما يجب اتخاذه من الاحتياطات والاجراءات فى شأن مظاهرة الطلبة ، التى أعلنوا عن [ص ٧٢٤] مباشرتها اليوم ، فوجدته يريد أن لا يبدى رأيا فيها ، وقال : إن غورست لا يريد الدخول فيها . فقلت : إن من رأيى منعها تنفيذا للمادة ٨٧ من قانون نظام المدارس . فبعد تردد قال : وإنى معك .

وذهبت الى رئيس النظار ، فلم يوافقنى على استعمال القوة للمنع ، وإنضم اليه سعيد ورشدى والمستشار المالى ، وطلبوا منى أن أتعرف أسماء الذين يترأسون على هذه المظاهرات .

حالتى النفسية :

كنت شديد الفكر ، كثير الوهم ، أتوقع أن يتعدى علينا المتظاهرون ، لأن فيهم قوما ضعاف الأحلام ، قصار النظر ، وربما هيجتهم الخطابة ، فانسابوا علينا ، وانقضوا انقضاض الذئاب على الفريسة . وكانت جنازة إمرأة والد عبد الرحيم صبرى قد توفيت ، ولابد من السير خلفها . فسرت لا من غير خوف ، وكنت كلما لمحت تلميذا توهمت فيه شقيا . ولكن زالت هذه الحالة بعد الساعة ٧ مساء .

ولما أصبحت ، وجدت جريدة مصر قد كتبت فصلا فى شأن حديثنا نحن الثلاثة مع محرر جريدة « لو جورنال دو كير » ، وحملت فيه علىّ من دون أصحابى ! . فضقت من وقاحتها ، وقلت : ربى إنى تبت إليك أن أدافع عن قوم لا خلاق لهم إن (   )[٥٣٨] . ولما وردت البوستة ، استلمت فيها كتابا مرشوقا بالدبوس ، فيه يقول الكاتب : قد خنت أمتك [ص ٧٢٥] ولابد من قتلك ولو بعد حين ! . فلم أتمالك أن قلت فى نفسى : لعنة الله على هذه الأمة ، انها لا تكره إلا أبناءها المخلصين (   )[٥٣٩] .

وانقبض صدرى من هذه الساعة ، حتى اجتمعت فى نظارة الخارجية بسعيد وعبد الخالق ورشدى ، وتكلمت بلهجة شديدة ضد الجرائد السفيهة عموما ، « واللواء » خصوصا . وقد استغرب الحاضرون حدّتى ، وفسرت لهم بعد ذلك سببها .

---

(٥٣٨) كلمتان غير مقروءتين ، وقد تكونان : حصلهم اليأس ، أو حضهم الناس .

(٥٣٩) كلمة غير مقروءة . والعبارة كلها تشبه عبارة مصطفى كامل فى خطابه الى صديقه فؤاد سليم حجازى يوم ٢٩ أغسطس ١٨٩٥ ، التى يقول فيها : « دعنى بالله عليك من هذه الأمة التى ابتلانى الله بأن أكون واحدا من أبنائها » . ولا يجب أن تحمل على ظاهرها ، فهى تعبير عن معاناة الزعيم النفسية حين يجد أن عمله من أجل أمته لا يلقى التقدير الكافى ، أو يلقى النكران . ولكن شدة ايمان الزعيم بأمته يدفعه الى التمسك بالدفاع عن مصالحها ، رغم كل ما يلقاه على يدها ، حتى تستقر له الزعامة ، وتدين الأمة بها له ــ كما حدث بالنسبة لمصطفى كامل فيما بعد ، وكما حدث بالنسبة لسعد زغلول . =

٣١ مارث

تظاهر كثير من الناس والطلبة ، وطافوا الشوارع بعد أن خطبوا

خطبا مهيجة فى حديقة الجزيرة ، وألقوا أشعارا غاية فى الحماسة ، وتقرر محاكمة الخطباء على تهييجهم ، وطعنهم فى الخديوى ووزارته . وقبض على تلميذ من الخديوية يدعى عباس حلمى ، وآخر من يدعى مختار ، من مدرسة الفنون الجميلة ، وحكم على كل منهما — فى اليوم التالى — بالحبس ٢٠ يوما ، نظير تعديهما على رجال البوليس بالضرب . وقد رفت الأول لذلك .

ثم حصلت مظاهرة أخرى فى اليوم التالى من الطلبة فى الجامع الأزهر ، والمدارس على اختلاف أنواعها . ولكن البوليس أراد صرف المتظاهرين فى ساحة الأوبرا[٥٤٠] ، وصدهم عن السير فى شارع كامل ، فلم يمتثلوا ، فاستعمل الشدة معهم ، بأن زحف عليهم بخيله ورجله ، ورش الماء عليهم بمضخات الحريق ، فتفرقوا .

ولكن نلاحظ أن سعد زغلول عانى على يد مصطفى كامل ما كان يعانيه مصطفى كامل على يد خصومه حتى دفع الأخير الى الكتابة لصديقه فؤاد سليم حجازى فى يوم ١٦ يونية ١٨٩٥ يقول : « إنى لا استطيع الاعتماد على أحد من أبناء جنسى ، وانى اذا صودرت (أى منعت من العمل) يوما بأى صورة كانت ، لا أجد من أمتى عضدا أو نصيرا » ! على أن الأمة المصرية لم تخذل مصطفى كامل ، كما أنها لم تخذل سعد زغلول ، رغم كل ظلام اليأس الذى ملأ قلب كل منهما فى فترة من الفترات ! .

(٥٤٠) فى الأصل : « الأوبيرا » .

وناوت الجرائد ، فى اليوم التالى ، بالويل والثبور وعظائم الأمور ، واتهمت رجال البوليس بالقسوة البالغة ، والشدة الفائقة .

ولما اتصل خبر الحادثة لبطرس تأثر تأثرا شديدا ، وكنا يوم جمعة ـ الذى تلى آخر مظاهرة ـ عنده ، فلم يرد أن نفارقه ، [ص ٧٢٦][٥٤١]

وعزم[٥٤٢] أن نتغدى معهم[٥٤٣] ، وكنت أنا وسعيد . وقد حلف أنه تأسف أكثر منا لاصدار قانون المطبوعات . ومما قال فى هذا اليوم ، أنه كان يستعمل كجاسوس أيام الثورة العرابية[٥٤٤] . وأنه ترجى جورست أن يمنع الخديوى من اعطاء الرتب والنياشين[٥٤٥] .

وقد ركبت معه الى مولد النبى ، وكان خائفا يترقب . وكان الطلبة قد نصبوا خيمة فى مدخل المولد ، وعلقوا فى جوانبها فانوسين مكتوبا عليهما أحاديث وآيات مثل : « وشاورهم فى . . .[٥٤٦]

---

(٥٤١) هذه الصفحة سطر سعد زغلول فى أولها ما يشبه عنوانا فرعيا نصه : « رأى بطرس فى عبد السلام المويلحى » . ثم نسى أن يذكر هذا الرأى !

(٥٤٢) أى بطرس غالى .

(٥٤٣) أى نتغدى فى بيته .

(٥٤٤) يريد أن يبرهن على ثوريته .

(٥٤٥) وضع سعد عنوانا فرعيا لهذه العبارة نصه : « سعى بطرس فى ابطال الرتب والنياشين » .

(٥٤٦) الكلام مقطوع .

[ص ٧٢٧]

١٠ مايو سنة ٩٠٩

أرى أن يترجم الى العربيـة أصول العلوم المـوجودة فى الكتب المعتبرة .

ولقد أشرت الى ذلك فى حديث لى مع غورست ، فتهرب منه . وتحدثت فيه مع دنلوب ، وبويت كربنتر[٥٤٧] وغيرهما ، فلم يبـدوا معـارضة . ويلوح فى خـاطرى أن نفعـل ذلك من ايـراد الكتبخانـة الخديوية ، الذى يربو الآن عـلى مصاريفهـا ــ إن لم نجد من المـالية مساعدة عليه . واذا تعذر علينا ذلك ، وجب هز همة الأوقاف نحو هذه الغاية .

يجب أن تكـون غايـة عملى جعـل التعليم أهليا ــ أى بـاللغـة العربية ــ فى المدارس المختلفة . وقد أشار الى ذلك السير[٥٤٨] إلدون غورست فى تقريره عن سنة ٩٠٨ . وللوصول الى هذه الغـاية يجب أولا : ترجمة الكتب الموضوعة فى أصول العلوم على اختلاف أنواعها . ثانيا : تربية المدرسين . وقد أخذت فى الثانى .

غير أنه يلزم لذلك النظر فى عدد من يلزم من المدرسين للمدارس الثانوية والعالية كل سنة فى المواد المختلفة ، والعمل على تخريج العدد المناسب .

---

(٥٤٧) بويد كربنتر ، المفتش الأول بنظارة المعارف .

(٥٤٨) فى الأصل : « السر » .

وبما أن الشروع حصل فى العلوم الرياضية ، فاللازم أن ينظر من الآن فى أن تلامذة المهندسخانة والطب يهيئون لأن يكون منهم معلمون فى هذه المدارس . ثم يلزم ارسال بعض تلامذة مدرسة الحقوق الى أوربا لتعلم فن الحقوق(٥٤٩) .

[ص ٧٢٨]

إنه يصعب على التلامذة ، الذين تلقوا الرياضيات باللغة العربية فى المدارس الابتدائية والثانوية ، أن يكملوها باللغة الأجنبية فى مدرسة الهندسة . ولذلك يلزم النظر فورا فى أن يكون التدريس فى هذه المدرسة اعتبارا من سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١١ باللغة العربية .

أما فى مدرسة الحقوق فاللازم الاشتغال من الآن بها ، وأما مدرسة الطب فقد أبتدىء بالأشتغال بها ! .

ويظهر لى أنه يلزم أن يعلّم القسم العلمى كله باللغة العربية ، وأن يكون التدريس العالى بها أيضا .

[ص ٧٢٩]

فى يوم ١٨ مايو سنة ١٩٠٩

حالتى اليوم : لم يكن الخديوى نصيرا لى ورئيس الوزارة بطرس يشكونى اليه . ورئيس الجامعة المصرية يتنكرنى ويريد أن يكون للجامعة علاقة بدنلوب دونى ! . ودنلوب حانق على حاقد يشكونى للسير إلدون غورست فى خصوص تعيين الانكليز(٥٤٩م) للتدريس فى

---

(٥٤٩) يلاحظ استخدام سعد زغلول لفظ « فن » بدلا من « علم » .

(٥٤٩ مكرر) فى الأصل : « الانكليزى » .

المدارس الثانوية باللغة العربية . ومستر ولز غضبان لأنى[٥٥٠] لم أوافقه على معاقبة بعض المدرسين الوطنيين حفظا لنفوذ ناظر المدرسة الذى يريد أن يستبد فيهم ، ولا على تعيين رودك ، المرفوت من الأشغال ، لعدم الأهلية . وكاربنتر وسوانسن فى حنق شديد ، لأنى سألتهما عن سبب عدم عرض الميزانية علىّ قبل عرضها على برنار بيك . انى فى وسط هذه الأهوال أغاضب كل انسان ! . اذ أقترح ارسال بعض . . .[٥٥١]

[ص ٧٣٠]

٢٣ مايو سنة ٩٠٩

وطنى		
٢٤	٤٧	خديوية
٢١	٣٧	سعيدية
٣٤	٥٤	رأس التين
٢٣	٥١	توفيقية
١٠٢	١٨٩	

فى المدارس الثانوية عدد ١٨٩ موظفا ، منهمماية موظف وطنى و٢[٥٥٢] لم يتجاوز ماهية أعلاهم ٣٥ جنيه ، ولا ينقص أدناهم عن ٦ جنيه ، وليس فيهم ـ مع ذلك ـ من يتناول هذا المبلغ الا ثلاثة ، ومن

---

(٥٥٠) هذه الكلمة مكتوبة مجزأة ! فقد كتب سعد زغلول « لا » فى آخر السطر ، و« نى » ـ وهى تكملتها ـ فى أول السطر التالى ! .

(٥٥١) الكلام مقطوع . ويوجد فى نهاية الصفحة كلمة غير مقروءة ، مكتوبة بحروف لاتينية .

(٥٥٢) هكذا ورد فى الأصل ، ويقصد ١٠٢ من الموظفين الوطنيين .

يتناول ٣٢ جنيه واحد ، ومن يتناول ٢٨ جنيه واحد ، ومن يتناول ٢٤ جنبه أربعة ، والباقى ما بين ستة وعشرين . وليس من الأجانب من يتناول أقل من ٢٤ جنيه ، وأعلاهم ١٠٠٠ جنيه ! .

نشر المستشار اعلانا فى الجرائد الانكليزية فى سنة ٩٠٧ ، ثم فى سنة ٩٠٨ ، مفاده أن الانكليزى يمكنه ــ بعد تثبيته فى الخدمة ــ أن تزيد ماهيته تدريجيا من ٢٤ جنيه الى غاية ٣٢ جنيه . فاذا أمضى الامتحان الراقى ، ومكث خمس سنوات من تاريخ خدمته ، ترشح للدرجة التى من ٣٥ حنيه الى ٤٥ جنيه ــ متى حسنت الشهادة فى حقه .

يزعمون أن هذا الاعلان صدر ونشر ، ولكنى لا أعرفه ، ولم يعرض على ، ولم أعلم بمصرى يفيد من الاقرار مطلقا[٥٥٣] .

[ص ٧٣١]

وقد رأيت هذا الاعلان ، وهو محرر على هيئة مذكرة ، ومعنون بأنه مذكرة سرية ، ويشتمل على ذلك المضمون . ولم ينشر فى الجرائد ، ولكن الذى نشر فى الجرائد ، هو اعلان عن خلو بعض الوظائف فى نظارة المعارف ، ودعوة المترشحين الى أن يتقدموا الى هذه الوظائف ، وأن يطلبوا البيانات اللازمة من المستشار . وهذه المذكرة هى تلك البيانات .

وقد أطلعنى مغربى بك اليوم ــ ٢٤ مايو ــ على مذكرة مرفوعة من اللجنة الادارية العمومية الى مجلس المعارف الأعلى ، مما جاء فيها أنه

---

(٥٥٣) قراءة اجتهادية ، وقد أضفنا « من » ليستقيم المعنى .

يلزم تشجيع خمسين موظفا انكليزيا ، واحداث درجات راقية كل سنة ، لمن يمضى الامتحان الراقى منهم ، ويكون لبث فى نهاية درجته ثلاث سنوات . وهذا الشرط غير موجود فى الاعلان السالف بيانه ، انما الشرط أن يمضى فى الخدمة ثلاث سنوات زيادة عن السنتين الأولبين(٥٥٤) فقط .

هذه المسألة تجعلنى ابحث عن المذكرات التى كانت تقدم الى مجلس المعارف الأعلى عن الميزانية ، من يوم أن تقررت هذه العادة ، لأنها توضح سير المعارف .

[ص ٧٣٢]

فى يوم ٢٧ مايو سنة ٩٠٩

أخبرنى عاطف أمس وأول أمس أن الشيخ شاكر ، وكيل مشيخة الأزهر ، أحضر بعض المدرسين فى مدرسة القضاء الشرعى من العلماء ، ونبه عليهم ألا يدرسوا فيها ، أو يتركوا الأزهر ! . فكتب اليه شيخهم ، الشيخ عبد الغنى محمود ، بأن الجمع بين الاثنين جائز ، ولا مانع منه . وقبل الشيخ طموم أن ينقطع عن المدرسة الى الأزهر ، لأن راتبه حصل فيه ١٢ جنيه ، ولم يجب الشيخ أحمد بجواب قاطع .

وهذا بداية حرب للمدرسة . وأخبرنى المذكور — أيضا — أن الشيخ شاكر يطرد من الأزهر كل مجاور رآه ، أو علم أنه يذاكر للدخول فى امتحان المدرسة . قال : وهو يفعل ذلك كله باسم الخديوى .

---

(٥٥٤) فى الأصل : « الأولتين » .

انظر يا رعاك الله حالتى بين هذه الأحوال : محتل طامع فى البلاد يريد ألا ينبغ فيها نابغ ، ويأخذ الطريق على كل راق ! وأمير يعاكس الاصلاح ، ويعمل غاية جهده فى هدم ما بنى منه ! وأمة غافلة ، أو لاهية ، أو مشتغلة بالسفاسف والهذيانات ! وأنا بين هذه العواصف لا يستقر لى حال من القلق ، ويخطر فى البال أن أدع الأمور تجرى فى أعنتها ، وأتوكل على الله الخالق البارى .

٣ يونيو سنة ٩٠٩

قال مستر ولز إنه يثق بمستر هولت ، ولذلك عرض تعيينه بصفة مؤقتة .

[ص ٧٢٣]

شرعت فى ارسال بعض التلامذة من مدرسة الحقوق للبلاد الأورباوية ، فحصل تلكؤ وتثاقل واعتراضات ساقطة . وأخيرا قر الرأى على ارسال أربعة .

وأراد ناظر المدرسة ارسال عزيز حسنى ، فعارضت تحقيقه ، فحصل الحاح فى تعيينه ، وتوسط فيه بطرس(٥٥٥) ، وغورست ، وجلبرت(٥٥٦) ، ورشدى . وقبلت على شرط أن يكون خامس . ثم قيل إن الأحسن أن يكون الارسال الى لوزان ، بناء على رأى مستشار فى محكمة الاستئناف يدعى (   )(٥٥٧) . وانتهى الأمر على أن ابحث الحالة ، فبحثتها ، وتبين أن الدكتوراه ليس لها درس خاص فى هذه

---

(٥٥٥) وقد تقرأ « مغربى » ، وان كان الأرجح ما أثبتناه فى المتن .

(٥٥٦) قراءة ترجيحية .

(٥٥٧) اسم غير واضح .

المدينة . ورأيت ألا ارسل اليها لهذا السبب ، ولكونها ( )[٥٥٨] ، وان يكون الارسال الى « فرانسا » ، وكتبت بذلك من أوربا الى بطرس وسعيد ، ثم . [٥٥٩]

حضرت فى بورت سعيد واستقبلني وكيل المحافظة بأمر من[٥٦٠] بطرس ، وعلمت فى الطريق أن اشاعات انتشرت بتغيير فى الوزارة ، بأن ينقل رشدى رئيسا لأقلام المعية بعد توحيدها ، وشفيق للمعارف ، [ص ٧٣٤] وسعيد للحقانية . وقد قال المقطم ــ بعد أن نشرها ــ أنه لم يعثر لها على أثر فى الدوائر الرسمية ، غير أنى وجدتها مطابقة لما كنت أحس به . ومع ذلك فلم أحفل بها ، لأنى عقدت النية على أن لا أعبأ بمثل هذه[٥٦١] الوظيفة ، وأن أسير على طريقتى من ارضاء الذمة ، والاتكال بعد ذلك على الله .

وقد حضرت الى العاصمة فى صالون خاص ، واستقبلنى رجال المعارف على المحطة ، وكان معى كل من عبد اللطيف المحامى وحسن صبرى . وتقدمنى الأول عند وصول القطار ، ومكث مانعا لى من النزول ــ بمكالمته مع آخر مدة ــ تضجر فى أثنائه مغربى .

حضرت الى الديوان فى اليوم التالى ، وقابلت بعض الموظفين الذين تواردوا للسلام . ونظرت فى بعض الأعمال .

---

(٥٥٨) عبارة غير مقروءة .

(٥٥٩) الكلام مقطوع .

(٥٦٠) قراءة اجتهادية .

(٥٦١) غير موجودة فى الأصل ، وأضيفت ليستقيم المعنى .

وعلمت من فؤاد أن سعيد تأثر من كونى لم أكاتبه فى أمر تحويل تلامذة الارسالية على مصلحة الصحة ، دون الاكتفاء بكشف أطباء النظارة ، وأنه ــ نظرا لذلك ــ أبى أن يكشف عليهم بواسطة هذه المصلحة ، وأنه كان مشمئزا ، شديد الوطأة(٥٦١م) ، لا يسمع لأحد فى المعارف قولا . [ص ٧٣٥] وقال لى المغربى : إنه مثلك فى الفكر والمشرب .

وعلمت أن مظاهرة حصلت يوم الأحد الماضى من بعض الطلبة لعبد العزيز الشاويش ، وقرر المتظاهرون أن يصنعوا له وساما . وأن ناظر الداخلية لما علم بالمظاهرة ، حضر الى مصر ، واستحضر بعض أرباب الصحف ، ونصح لهم ألا ينفذوها(٥٦٢) .

حضر شخص يدعى خلاط ، يقول إن ناظر الداخلية تكلم معه بالتليفون بأن(٥٦٣) بطرس باشا يرغب أن يعرف أسماء الخمسة أشخاص الذين يراد ارسالهم الى أوروبا . وجلس من غير استئذان ! وبلغنى الرسالة ، فقلت له : إنى قادم الى اسكندرية غدا ، وأتكلم معهم فى هذه المسألة . ولم أعلم السبب فى كون سعيد تكلم معى بواسطته على هذه الطريقة !

طلبت مس جوسو(٥٦٤) مقابلتى ، فقابلتها فى الحال الساعة ١,٤٠ .

(٥٦١ مكرر) فى الأصل : « الوطئة » .
(٥٦٢) هكذا تقرأ ، اى نصحهم الا ينقذوا الفكرة .
(٥٦٣) فى الأصل : « أن » .
(٥٦٤) هكذا تقرأ : ، او « موسو » .

قابلنى رشدى فى المحطة يوم ٩ سبتمبر ـ بمحطة سيدى جابر ـ وحكى لى أن بطرس كتب اليه خطابا فى شأن الحديث الـذى نقلته عنه[٥٦٥] جريدة « الكورييه أدريان » فى الآستانة . وأنه أجابه عليه ، وقال أن لاشىء من الاشاعات المغرضة بصحيح . ثم رافقنى الى منزل زيزينيا ، وتركنى وعاد الى المحطة لأنه كان متوجها الى مصر .

فدخلت على بطرس ، فوجدت[٥٦٥م] لديـه سعيد وحشمت ، ورأيت الأخير مكتئبا لم يحينى بتحية . وطال الحديث بيننا ، وهو لم ينبس [ص ٧٣٦] ببنت شفة . وتوهمت من ذلك أن فى الأمر شيئا . وقال سعيد إن هناك إشاعة بأنك ستعين رئيسا للنظار ! فلم أستحسن هذا من سعيد أمام بطرس .

ولما انفردت به قال : إنه ورد اليه خـطاب من باريس من منـذ شهر ، بهذه الاشاعة ، عن كلوب (   )[٥٦٦] ، والراوى حسن صبرى ، فقلت : اذا كان الأمر كذلك ، فالاشاعة كاذبة ، لأن صبرى كان معى ، ولم يقل لى شيئا من ذلك .

أمضى بطرس جميع القرارات التى تقررت بالمجلس يوم سفره ، وكذلك الخطابات اللازمة لتنفيذها ، على أن الزمن الذى مضى ما بين انفضاض الجلسة[٥٦٧] فى الساعة ١١ ، وقيامه الساعة ٤ بعد الظهر ـ

---

(٥٦٥) أى عن رشدى .

(٥٦٥ مكرر) فى الأصل : « وجدت » .

(٥٦٦) كلمة قد تقرأ « فرادى » .

(٥٦٧) فى الأصل : « انعقاد انفضاض الجلسة » . وقد حذفنا كلمة « انعقاد » ليستقيم المعنى .

لا يسع النظر فى هذه الأعمال كلها(٥٦٨) مع تحضير لوازم السفر ، التى كان يقول عنها انه لم يعدها لغاية الآن ! (انعقاد مجلس النظار) .

لما عرض بطرس تعيين خلف له ، قال : اذا كنت أسافر ، فيكون فى الخارجية رشدى ، وفى الرئاسة سعد . ولم يجاوب الخديوى الا بالكلام فى مسئلة عزيز باشا عزت !

بعد عودتى ، رأيت لهجة جرائد الحزب الوطنى متغيرة ، وتكيل لى كثيرا من المدح لسبب ولغير سبب ! ولا أدرى لذلك من باعث ! وقد قال لى الشيخ على يوسف انه سئل عن هذا الانقلاب فى اسكندرية ! .

وأظن أن ذلك كان من الخديوى . ولكنه(٥٦٩) قال(٥٧٠) : إنه لا يظن أن له يدا فى ذلك . ولكن دعهم يتخبطون فى ظنونهم ، والله علام الغيوب .

[ص ٧٣٧]

لم تنشر الإدارة الصادرة باقامتى مقام بطرس مدة تغيبه ، الا فى يوم السبت ١٩ سبتمبر سنة ٩٠٩ ، ولم يخاطبنى الخديوى فى شأن هذه النيابة . وفى ليلة التبريك برمضان ، عندما اجتمعنا لديه ، قال إن بطرس الآن فى البحر ، وكان يلزمه أن يستريح بعد كل هذا العناء ، خصوصا والكل ضده الآن . فقلت : نعم ، انه تعب كثيرا ، والسفر فيه راحة له .

---

(٥٦٨) أضفنا : « كلها » لتوضيح المعنى ، إذ أن سعد زغلول يرى أن الوقت كان أقصر من أن يتسع لأداء هذه الأعمال كلها مع تحضير لوازم السفر ! وأن أداء بطرس كل تلك الأعمال يثبت أنه لم يكن صادقا فيما ذكره من أنه لم يكن قد أعد بعد لوازم السفر .

(٥٦٩) أضفنا : « ولكنه » ليستقيم المعنى .

(٥٧٠) فى الأصل : « فقال » .

ثم تكلم عن القاضى الجديد ، وقال : إنه يلزم الآن تنظيف المحكمة الشرعية ! أليس كذلك ياسعد باشا ؟ قلت : نعم ! وكان لسان حاله عند النطق بهذه العبارة يقول : إنا نريد رفت صاحبك بتصديق منك . فقلت : نعم .

ثم سأل محمد سعيد عما بعده من الأوراق ؟ فقال : إنها تختص بأشياء يريد عرضها . فلم يدْعُه الى عرضها ، وكان يلوح عليه أنه متضايق من وجودى ، لأنه لم يتكلم عند الانصراف معى بكلمة ، وانما التفت الى رشدى وقال له : هل استلمت الأشغال ورأيت القناصل ؟ فقال : نعم . وانصرفت ، وحجز الباقين . ثم خرج رشدى وبعد قليل سعيد ، وانصرفنا .

وقد كنت استأذنته فى السفر الى مصر ، فأذن من غير أن يسأل عن مقدار زمن الغياب ، ولا وقت العودة ! وسافر رشدى فى اليوم الذى سافرت فيه الى مصر ، غير أنه ورد اليه تلغراف فى اليوم التالى يدعوه الى اسكندرية ، فتوجه . ثم انى كنت مستعدا للعودة اليها فى يوم الأحد .

[ص ٧٣٨]

وبينما أنا مستعد للسفر وقد سبقنى العفش الى المحطة ، واذا بالتليفون يدق ، فتسمعت فاذا أحمد صادق ــ بالمنتزة[٥٧١] ــ يقول : إنه لا لزوم لحضورك ، لأن المندوب السامى سيحضر الى اسكندرية غدا ، ومنها يسافر الى مصر ، وسيزورك فى منزلى عند حضوره .

ثم تكلم مع رشدى فى المساء بهذا المعنى ، وقال : إنه طُلب لكى يُسأل رأيه فى كيفية استقبال المندوب العثمانى ؟ فقال لهم : إنه ليس له

---

(٥٧١) أى بقصر المنتزه .

أقل صفة رسمية ! وأن الخديوى سيتوجه الى مريوط ، ويتغيب من ثلاثة الى أربعة أيام ، يمكنك أن تتغيب ـ فى أثنائها ـ بمصر .

ثم حضر المندوب بعد ظهر أمس الاثنين ٢٠ سبتمبر ، ولم أعلم به الا من الجرائد . وقد حضر عندى رشدى اليوم ، وفهمت منه[٥٧٢] أن أحمد زكى هو الذى استدعاه من تلقاء نفسه ! وأنه كان مأمورا أن يستفهم منه عن مسألة المندوب بالتليفون ، وأن الخديوى كدره لكونه أساء الفهم . وقال لى إن الخديوى جمعهم لديه ، ولم يتكلم بشىء مخصوص ، وانما كان الكلام فى عموميات .

ولم يفاتحهم فى مسألة ماهر ، وانما علم هو من الخارج أن الخديوى جلس معه نحو ساعة ونصف ، ولم يتأثر من مدافعته عن نفسه بشىء . فأخبرته بأن ماهر حضر الى ، وقص على مجمل ما جرى ، وانى أوصيته بأن يكون عند ارادة الخديوى .

ثم قال لى إن [ص ٧٣٩] الخديوى[٥٧٣] طلب منه رفت الشيخ عبد الكريم[٥٧٤] ، وطلب منه رفت آخرين ، وأن الأحسن أن يسعى الشيخ فى استرضائه . وألح على كثيرا فى ذلك ، فوعدته أنى أتكلم معه ، ولكن ربما رفض ، لأنه متقدم فى السن ولا حيلة لى . وقلت له أن يكلف فتحى بهذه المأمورية . فقال : إنى لا أئتمنه فى ذلك !

بعد عودتى من أوروبا ، وقبل انعقاد مجلس النظار بيوم ـ وهو المجلس الذى انعقد بتاريخ يوم الاثنين ١٤ سبتمبر سنة ٩٠٩ ـ

---

(٥٧٢) فى مسألة استدعائه بتلغراف الى الاسكندرية .

(٥٧٣) فى الأصل : « أن الخديوى » ، وقد حذفنا « أن » لتكرارها .

(٥٧٤) الشيخ عبد الكريم سلمان .

اجتمعنا غير رسمى فى قاعة الرئيس بمنزل زيزينيا ، وتناقشنا فى قانون مجالس المديريات . فاعترضت على جعل الموظف غير أهل للانتخاب ، وعلى كون الميزانية يجب التصديق عليها من ناظر الداخلية ، مع تخويل الحق للمجالس ان تضرب ضرائب للتعليم[٥٧٥] ، وعلى كون الحكومة لها الحق فى حل المجلس ، مع أنه يترتب على حله سقوط عضو مجلس شورى القوانين ــ وعلى غير ذلك من الأمور .

فقيل لى : إن هذه المسائل قد اتفق المجلس[٥٧٦] مع الحكومة عليها ! ولم أجد من بقية الزملاء مساعدا ، فسلمت الأمر لله والسلام .

[ص ٧٤٠]

فى يوم ٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

من يوم أن تقدم مشروع تمديـد أجل امتيـاز القنال ، وشعـرت بالحيل التى استعملها المستشار المالى وبطرس ورو كاسيرا فى تنفيذه ــ وأنا أشعر بحرارة وانفعال نفسى شديد ، فاذا تكلمت أخذتنى الحدة فيها اذا كان الكلام فى موضوع للانكليز فيه يد ، وكلما خلوت بنفسى احتقن دماغى !

[ص ٧٤١]

المشروعات :

١ ــ ترجمة الكتب المطولة الى العربية ، بواسطة قلم ترجمة .

٢ ــ تقرير شروط الارسالية الى مدرسة الطب .

كنت اتفقت مع لطفى بيك السيد أن ينقطع عن التردد علىّ ، دفعا لسوء الظن بى . وقد كان مرتاحا لهذا الأمر ، غير أننى سمعت ــ بعد

(٥٧٥) أى تفرض ضرائب للتعليم .

(٥٧٦) أى مجلس شورى القوانين .

ذلك ــ تذمـرا منه ، ومن حـزبه ، وانتقـادا عليّ بـأنى ملت لأباظـة وصادقته ! وقد صادفت لطفى فى تياتـرو برنتـانيا[577] ، وتعـاتبنا ، فوجدته ينقد عـلى ذلك ، وقبـولى لدعـوة صاحب المؤيـد وشوقى ، وتقربى من الجناب العالى . فقلت : إن لى علاقة بصاحب المؤيد من زمان قديم ، ولقد وضع شوقى فى مديحى قصيدة مملوءة بالاستمالة ، وترجانى فى الذهاب ، فأجبت الدعوة . ولقد استمر أباظة باشا يطعن فى طعنا شديدا مدة مديدة ، ولكنه عاد فاعتذر عن خطئه ، وقدم لى بعض الخِدم ، فلا يمكننى أن أرفض هذه الكرامة . على أن اجتماعى به لم يضر أحدا ، ولم يظهر منه إلا الخير . ولا يسع وزيرا أن يبقى فى منصبه غير متمتع بثقة مولاه .

وأريد أن يعلم أصحابى أنى رجل مبادىء لا رجـل أشخاص ، والحق له سلطان على فؤادى ، فأينما وجدته ، خففت اليه ، وأديت له واجب الاحترام ، مهما كان معدنى . وعلى من يصاحبنى أن يفهم هذه الحقيقة ، ولا يكلفنى ضد طبعى . وقد حضر الى أمس محمد محمود ، وقال إن أصحابنا بلغهم انك متغير منهم ، وكلفونى بأن أخبرك بأن لك عندهم [ص ٧٤٢] منزلة فوق كل المنازل ، ويودون أن تكون كما يودون لك من الرفعة وعلو الشأن . قال : وانى أرجوك أن تخفف من حملاتك هذه الأيام . اذا استطعت أن تسافر فافعل ، لأن الجو مكدر ، والسماء مملوءة بالضباب . قلت : إننا نتوكل على الله ، فهو حسبنا ونعم الوكيل . وقد طفح الكيل ، وأصبح من أوضـح الواضحـات أن هؤلاء القوم يريدون اغتيالنا ، فلا أنا آمنهم .

---

(٥٧٧) قراءة اجتهادية .

يوم الاثنين ٦ ديسمبر :

حضر عندى لطفى بيك ، مع شخص يدعى الشيخ محمود نقيب ، من[٥٧٨] أشراف المنصورة ، على رجاء ارشاده عما يلزم لانشاء مدرسة تتبع طريق نظارة المعارف فى التعليم . فأجبته الى ما طلب . وبعد انتهاء الحديث من هذا الموضوع وجه لطفى الىّ أسئلة أبرزها : هل هناك خلاف فى الوزارة ؟ فقلت : إن الخلاف يكون بين رأيين أو خطتين ، وليس هناك خطط متعددة . فقال : يقال إنك وسعيد فى جهة ، والباقى فى جهة ! فقلت : ما هى جهة الباقى ؟ . ولم يفهم ، أو لم يرد أن يفهم مرادى من ذلك .

اذا أردت أن تكون وطنيا صادقا ، فكن فى نظارة المعارف تلميذا ، تجد على الدوام من معلمك ما يجرح عواطفك ، ويحملك على مخالفة رأيه ، ويبعث فيك شعورا ! [ص٧٤٣] وان كنت موظفا مرءوسا ، كُلفت من الأعمال ما لا تطيق له احتمالا ، وان كنت رئيسا حملت على . .[٥٧٩]

يوم ٧ ديسمبر سنة ٩٠٩

قال مستر ولز إنه توجد صعوبتان ، الأولى : أن بين العلوم الرياضية والعلوم الأخرى التى تدرس فى مدرسة المهندسخانة علاقة ، فاذا تعلمت الأولى بالعربية ، كما يقتضيه تعليمها فى المدارس الثانوية . . .[٥٨٠]

---

(٥٧٨) أضفنا من ليستقيم المعنى .

(٥٧٩) انقطع الكلام ، وتكملته : « مرءوسيك » .

[ص ٧٤٤]
إن الحقائق لا سلطان لها على من يجهل مقدارها . من الناس من توجد على بصائرهم غشاوة ، فلا يدركون الحق ، ولا يكون له نفوذ عليهم ، فاذا أقمت لهم برهانا أسطع من الشمس فى وضوحه ، لا يتحولون ولا يتحركون ، ولا تبدو على وجوههم علامة للتأثر .
[ص ٧٤٥]

فى نظارة المعارف سياستان متقابلتان ، ومتعارضتان تعارضا شديدا ، فالأولى سياسة المستر دنلوب ، التى جرى عليها منذ تعيينه فى النظارة ، وهى ترمى الى تضييق دائرة التعليم حتى لا تشمل الا عددا محصورا من المتعلمين ، ومقدارا محدودا من المعلومات ، والى أن تكون وظائفه محصورة فى الانكليز خاصة ، والى منع مواهب المصرى من الظهور والنمو ، حتى يبقى على الدوام ضعيفا ، قاصرا عن ادارة شئون بلاده .

ويساعد المستشار على تنفيذ هذه السياسة جميع الموظفين من الانكليز ، سواء كانوا مفتشين أو نظار مدارس أو معلمين ، وعدد عظيم من الوطنيين الذين تربوا على الخوف من السلطة الانكليزية ، وامتلأت أوهامهم بها ، وضعفت نفوسهم من مقاومتها(٥٨١)
[ص ٧٤٦]
مولاى :

لما تفضل جنابكم ، وعهد الى عبده الضعيف مسند نظارة المعارف رأى من . . .

مولاى :

أصبحت عاجزا عن القيام بوظائفى فى مجلس النظار ، وفى نظارة

---

(٥٨١) لم يتحدث سعد زغلول عن السياسة الثانية ، وان كان مفهوما أنها النقيض من السياسة الأولى .

المعارف . . .

مولاى :

إن الروح التى انبثت فى الأمة المصرية فى عهدكم . . .[٥٨٢]

[ص ٧٤٧]

يخدم الحق الباطل ولا يخدم الباطل الحق[٥٨٣] .

كثر ما خدم الحق الباطل ، وقل ما خدم الباطل الحق ![٥٨٤] .

[ص ٧٤٨]

« أصبح من المتعذر على عبدكم القيام بواجباته فى نظارة المعارف ، ومجلس النظار ، لكون العقبات التى تقام فى طريقه لمنعه من الوصول الى تحقيق مقاصدكم السامية ، بشأن نشر المعارف وترقيتها فى البلاد . ولفقدان التضامن بين أفراد الهيئة الحاضرة ، وميل رئيس النظار للاستئثار بالرأى ، والاستقلال بالأعمال ، التى يجب اشراك الجميع فيها ، لتضامنهم فى المسئولية عنها ــ ولذلك رأيت أن ألتمس من مراحم سموكم التفضل بقبول استعفائى وشمولى على الدوام بالرعاية السامية »[٥٨٥] .

[ص ٧٤٩]

---

(٥٨٢) هذه مسودة خطاب استقالة من نظارة المعارف كان سعد زغلول يحاول كتابته موجها الى الخديو . وقد قام بشطبه ، وقد قرأنا ما أمكن قراءته .

(٥٨٣) هذا السطر مشطوب .

(٥٨٤) هذا السطر تعبير عن تأثر سعد زغلول مما يلقاه على يد خصومه السياسيين من نكران لجهوده فى مقاومة الانجليز وخدمة مواطنيه .

(٥٨٥) هذه مسودة ثانية لخطاب استقاله من نظارة المعارف موجه من سعد زغلول للخديوى .

« أصبح من المتعذر على عبدكم القيام بواجباته فى نظارة المعارف ومجلس النظار ، للعقبات التى تقام فى طريقه ، لمنع نشر المعارف وترقيتها ، ولفقدان التضامن بين النظار ، وميل عطوفة رئيسهم للاستئثار بالرأى ، والاستقلال بالأعمال ، التى يجب اشراكهم فيها . ولهذا رأيت أن الاستمرار فى وظيفتى يحملنى مسئولية لا دخل لى فى . . »[٥٨٦] .

[ص ٧٥٠]

« أصبح من المتعذر على عبدكم القيام بواجباته .

قد أصبح من المتعذر علىّ القيام بالمهمة السامية ، التى كلفتمونى بها فى نظارة المعارف ومجلس النظار »[٥٨٧] .

[ص ٧٥١]

« غير خاف على سموكم أن وجهة المشتركين فى عمل ، إن لم تكن واحدة تعذر نجاح العمل » .

« انه نظرا لكثرة العقبات التى تقام فى طريقى بنظارة المعارف ، وقوة الأيدى التى تشتغل فى إقامتها ، ولفقدان روح التضامن بين جملة نظاركم ، وميل رئيسهم للاستئثار بالرأى ، والاستقلال بالأعمال ، حتى التى يجب أن تتم باشتراك الكل فيها ، أصبح من المتعذر علىّ القيام بالمهمة السامية التى تفضل سموكم بتكليفى بها فى نظارة

---

(٥٨٦) هذه مسودة ثالثة لخطاب استقالة ، مصوغ فى صيغة أخرى .

(٥٨٧) تجربه رابعة لخطاب استقاله كتبها سعد زغلول .

المعـــارف ، وفى مجلس النـظار ، ورأيت من واجبـــات الاخـــلاص لسموكم ، وبلادى . . »[٥٨٨]

[ص ٧٥٣]

فى يوم ٣ يناير سنة ١٩١٠ بِعْتُ الى أحمد غزا[٥٨٩] وأخيه من دمنهور أطيانى بناحية قرطسة بمديرية البحيرة ، بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، اثنى عشر ألف جنيه ، استلمت منها ستة ، وأودعتها فى البنك الألمانى الشرقى اليوم ٤ من يناير سنة ١٩١٠ ، والباقى وقدره ستة آلاف مقسط على ثلاث سنوات ، لكل سنة ألفين جنيه ، ويدفع فى ١١ يناير من كل سنة ، واذا تأخر عن الدفع شهرين تحل جميع الأقساط حتما . وفعلت

---

(٥٨٨) مسودة خامسة لاستقاله سعد زغلول . والعبارة التالية موجودة فى ص ٧٥٢ ، وهى لغويات ومعانى كلمات خطها سعد بقلمه ، ولعله استخرجها من القاموس . وقد أضفنا إليها ما بين القوسين لزيادة الايضاح :

ــ هَمَسَهُ : دقَّهُ . وهمس الرجل يهمس : حدّث نفسه .

ــ و« الهسهسة » : حركة الرجل بالليل .

ــ و« الوَهْس » : التطاول على الغير (ووهس الرجل على قومه : تطاول عليهم) .

ــ « يتوهَّسُ » : الأرض فى مشيته ، يغمزها برجله (غمزا شديدا) .

ــ « الويْس » : مايريده الانسان .

ــ « الهَجوس » : الرجل الأهوج الجافى (وهى غير موجودة فى « المنجد » .

ولم نورد هذه العبارة فى المتن لأنها ليست مذكرات .

(٥٨٩) هكذا فى الأصل ، ولعلها « غزال » .

ذلك لأمرين مهمين ، أولا : لأن مباشرة هذه الأطيان بما يصلحها ويوجب الانتفاع منها ليست فى قدرتى ، ولذلك كنت لا أفيد منها شيئا . وثانيا : لأنى لا أريد البقاء فى وظيفتى ، فان الأحوال على غير ما يرام ، فاذا كان المبلغ فى يدى اتقيت شر الحاجة والسلام(٥٩٠) .

[ص ٧٥٤]

أشعر الآن ـ ٥ يناير سنة ١٩١٠ ـ بقرف من الأحوال وأميل الى اعتزال الأعمال ، لأنى فى وسط غير ملائم لى . فالجناب العالى لا تؤمن بوادره ، ولا يُركن الى ما تبديه ظواهره ، والمحتلون يريدون منا فوق ماتستطيعه ذممنا : يريدون أن نأخذ على الأمة تقدمها ، وأن لا يتسرب اليها من المنافع ، الا ما كان مصحوبا باضعافها ، واماته شعور الوطنية فى صدورها . وأغلب اخوانى قد ضربت الذلة عليهم ، فلا كرامة لهم ، ولا يفعلون الاما يفعل رؤساؤهم . وأرباب الجرائد يحسّنون الأشياء ويقبحونها بمقدار ما يصلهم منها من نفع أو ضر . والناس لم يألفوا الحقائق ، فليس لها من سلطان على نفوسهم ، ولايدركون الفرق بين النافع والضار ـ ذلك ما يدفعنى الى الاستعفاء ، ويخيل لى أنى أخرج به من هذا الوسط .

---

(٥٩٠) هذه القصة بليغة فى توضيح رغبة سعد زغلول فى الاستقلال الاقتصادى الذى يتيح له التضحية براتبه من وظيفته ، التى بات يرى أنه مشلول فيها لا يستطيع أن يؤدى واجبه الوطنى فى حقل التعليم كما يود . ونلاحظ أن هذا البيع لأراضيه تم فى الوقت الذى كان ينوى تقديم استقالته ، ويسطر سطورها فى عدة مسودات كما هو موضح بالصفحات السابقة والتالية .

ولكن هـذا خيال لا حقيقـة له ! لأنى سـأبقى بينهم ، وواحـد منهم(   )[٥٩١] فلا تعجل فان للغيب معجزات .

[ص ٧٥٥]

« إنه نظرا لكثرة العقبات التى تقام فى طريقى ، فنظارة المعارف أقل فى الأيـدى العاملة فيهـا ، ولفقدان التضـامن بين رجـال الـوزارة ، واستئثار عطوفة رئيس مجلس . . »[٥٩٢]

[ص ٧٥٦]

فى يوم الجمعة ١٤ يناير سنة ٩١٠ حضر عندى سليم باخوس ، وقال انه سمع من اسكندر فهمى باشا يقول إن بطرس أخبـره بأنـه سيقـدم للخديـوى استعفاءه عنـد عـودتـه ، حتى يتخلص منى ومن سعيد ! قال : فيلزم أن تسعى حتى تأخذ مـركزه ! قلت : مـا أظن صدق هذه الرواية ، ولكن على فرض صحتها ، ماذا أصنع ؟ ليس فى يدى شىء . ثم انصرف .

ثم حضر فى اليوم ذاتـه الشيخ عـلى يوسف وقـال : ان بطرس يتخوف منك ، لأنه ليس أمامه سواك ! وقد تغيرت حـالة الخـديوى معك ، فمال اليك بعد النفور ، ولكنه لم يأت الوقت الذى يتخلص فيه من بطرس ، فقد قال لى عقب انصرافـك أنت وسعيد من لـدنه فى

---

(٥٩١) عبارة غير مقروءة . والحاصل أن سعد زغلول لم تواته الشجاعة لكى يقدم استعفاءه ، أو أن اعادة تقييمه للموقف ، وموازنته بين منـافع الاستقالة ومضارها ، وبين الأمل واليأس ، قد رجح لديه البقاء فى انتظار معجزات قد يجود بها الدهر !

(٥٩٢) مسودة استقاله سادسة مشطوبة ! .

القبة ، إن بطرس خدمنا كثيرا ، ولا يمكن لنا الآن الاستغناء عنه !.
فأرجوك أن تصانع بطرس ولا تغاضبه ، وماش الانكليز وتساهل معهم ، حتى لا يكون لهم حجة عليك ، ولا يجد بطرس سبيلا اليك .
قلت : وهو كذلك .

ولقد أخبرنى سعيد يوم أول أمس - يعنى يوم ١٥ يناير - أنه تقابل مع البرنس حسين ، ولبث معه مدة ، وأنه أوقفه على حادثته مع بطرس بشأن محب باشا ، وأن البرنس خطّأ بطرس فيها .

قال أباظة إن شوقى له نفوذ شديد على الخديوى ، وإن الأحسن اتخاذه وسيلة لايقافه على الحوادث التى وقعت مدة غياب الجناب العالى ، حتى لا يسبق غيرنا الى تصويرها له بصورة أخرى .

[ص ٧٥٧]

يَبْلغنى أن حزب الأمة ناقم علىَّ السير مع أباظة ، ويعلن بأنى كنت من أركانه ، وأنه يعمل كل ما فى وسعه لمعاكستى حتى أعود اليه . قال هذا هلباوى الى سعيد ، وسمعته من غيره ، ولقد انقطع أغلبهم عن التردد علىَّ خلافا للعادة .

على أنى أشهد الله والضمير أنى لم أكن الا مع حقهم ، وإنى أبرأ الى الله من باطلهم . ولقد كانوا من نصراء الحق ، فأصبحوا يخذلونه ، لأن أباظة صار من أنصاره ! ولا أستطيع أن أجاريهم على مذهبهم ، فان لم يعدلوا عنه فلهم دينهم ولى دينى ، والله من ورائنا سميع عليم .

اذا كنت ذا عزم ثابت فلا تعرض نفسك للتهم ، ولا مالك للضياع ، وأسلك سبل الذين بنوا لأنفسهم مقاما رفيعا فى هذا العالم ،

ولا تعاشر أهل السوء ، وفرّ منهم فرار السليم من الأجرب ، وكفى ما فات ، وليت الندم يشفع(٥٩٣) .

[ص ٧٥٨]

١٢ يناير سنة ٩١٠

سمعت من الشيخ على يوسف من منذ أسبوع - أى فى اليوم الذى أخبرنى فيه بأن هناك دسائس ضدى - أنهم عرضوا تعيين فتحى(٥٩٤) مكانى فى النظارة . وحذرنى منه . فقلت : أحمد الله على أن الوزارة لم تخرج من العائلة ! ولا حيلة لى فى الحذر .

وأخبرنى رشدى وسعيد - يوم الأربع الماضى - أن فتحى يسعى ضدى لدى بطرس ، ولكنى أتهم رشدى وأسىء الظن به .

تعشى عندى فتحى وزوجته ، واختليت به ، ولم أعطه شيئا مما عندى لأنى رأيته يتطلع الى معزفته ، وأشرت بأنى أريد الراحة ! وأحسست أن هذا الكلام وجد منه ارتياحا ، لأنه قال : إنى أشاهد أنك تعبت ، وأن صحتك متغيرة ! قلت : إذن أستريح ؟ فلم يعارض إلا بعد أن كررت ذلك مرارا ، فقال : إن الصحة مهمة ، ولكن فى هذا شماتة لهؤلاء . ثم قال : وأظن أن الخديوى يمسك بالعصا من الوسط . قلت : إنه قبل ما لم أكن أنتظر ، وأظهر من الرضاء والاقبال ما لم يكن فى البال ! فقال : وما الذى كنتَ فعلته معه ؟ قلت : لم أفعل

(٥٩٣) قراءة ترجيحية ، وقد أضفنا « الندم » .

(٥٩٤) أى فتحى زغلول .

شيئا ، ولكن (   )[٥٩٤م] ساخط علىّ ، فرضاؤه ـ من نفسه ـ شىء يجب أن نقدره قدره ! فقال : هل الشيخ شاكر فى نقمة ؟ قلت : لا أدرى ! . واستغربت الانتقال من تلك المسألة[٥٩٥] الى هذه ! فلما أحس باستغرابى ، قال : قلت ذلك لأنه[٥٩٦] يحاول أن يُفهم أن له يدا فى هذا الرضاء .

[ص ٧٥٨[٥٩٧]]

وفهمت منه أن البرنس حسين تكلم معه فى شأنى ، وأنه[٥٩٨] قال له : إن لكل منا شأنا يخصه ، وكل مسئول عن محله .

والخلاصة أننى لم أرتح للكلام معه .

(٥٩٤ مكرر) كلمة غير مقروءة .

(٥٩٥) فى الأصل : « المسئلة » وسعد زغلول يكتبها دائما على هذا الشكل .

(٥٩٦) أى الشيخ شاكر .

(٥٩٧) هذه الصفحة بدون رقم ، وقد أعطيناها هذا الرقم .

(٥٩٨) أى فتحى زغلول .



ثبت بمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق

ابراهيم عبده ، الدكتور : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ، الطبعة االثانية (دار الفكر العربى ١٩٤٥)

ابراهيم مصطفى الويلى : مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٣٤)

أحمد أحمد بدوى : أحمد حلمى (القاهرة ١٩٥٧)

أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية (القاهرة ١٩٥٠)

أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول والقسم الثانى (مطبعة مصر ١٩٣٦)

أحمد لطفى السيد : قصة حياتى (كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢)

أحمد فهمى حافظ : سعد زغلول من حياته النيابية ، الجزء الأول (القاهرة ، بدون تاريخ)

الياس زخوره : السوريون فى مصر ، الجزء الأول (القاهرة : ١٩٢٧)

الياس زخوره : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ٣ أجزاء (المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٧)

اميل فهمى شنودة ، الدكتور : سعد زغلول ، ناظـر المعارف (دار الفكر العربى ١٩٧٧)
أمين سامى باشا : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥ (مطبعة المعارف ١٩١٧)
أنور الجندى : الصحافة السياسية فى مصر (القاهرة : ١٩٦٢)
أنور الجندى : عبد العزيز جاويش (سلسلة أعلام العرب ٤٤)
تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصـر والسودان سنـة ١٩٠٨ ، مرفوع من جانب السير الدون جورست ، قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها السياسى فى مصر الى جانب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها ، (مطبعة المقطم ١٩٠٩)
حسن الشيحة : عبد العزيز جاويش (سلسلة ألف الكتاب ١٩٥٧)
زكى صالح ومحمـود مرسى : البعثـات التعليمية فى القـرن التاسـع عشر ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٦٣)
سعيد اسماعيل على ، الدكتور : قضـايا التعليم فى عهـد الاحتلال (القاهرة : عالم الكتب ١٩٧٤)
صبرى أبو المجد : أمين الرافعى (كتاب الجمهورية ٢٣)
طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ ــ ١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣)
عباس حلمى الثانى : مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ابتداء من ٣١ مارس ١٩٥١

عبد الرحمن الرافعى : محمد فـريد ، رمـز الاخلاص والتضحيـة ، (القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤١)
عبـد الرحمن الـرافعى : مصطفى كـامل ، بـاعث الحركـة الوطنيـة (القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر (هيئة الكتاب ١٩٦٨)
عبد العظيم رمضان ، الدكتور : عبد الخالق ثروت (مشروع الموسوعة الافريقية الصادرة عن اليونسكو)
عبد العظيم رمضان ، الدكتور : مذكرات سعد زغلول ، الجزء الأول (تحقيق) (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧)
عبده حسن الزيات : سعد زغلول من أقضيته (دار الكتاب اللبنانى ـ بيروت)
عوض توفيق وحسن صبرى : وزراء التعليم فى مصر ، وأبرز انجازاتهم ١٨٣٧ ـ ١٩٧٩ ، الجزء الأول (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨٠)
فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)
قلينى فهمى باشا : مذكرات قلينى فهمى باشا ، المجلد الأول (١٩٤٣)
ماهر حسن فهمى : قاسم أمين (سلسلة أعلام العرب رقم ٢٠)
ماهر حسن فهمى : محمد توفيق البكرى (سلسلة أعلام العرب رقم ٦٤)
محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول (دار الكتب المصرية ١٩٢٧)
محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (كتاب اليوم)
محمد توفيق خفاجى : أضواء على تاريخ التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة (وزارة التربية والتعليم ١٩٦٢)
محمدخليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الرابع

والسادس (دار الكتب ١٩٣٩)
محمد خيرى حربى والسيد محمد العزازى : تطور التربية والتعليم فى مصر فى القرن العشرين (وزارة التربية والتعليم ١٩٥٨)
محمد فريد : أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتى بعد الهجرة (هيئة الكتاب ١٩٠٤ ـ ١٩١٩ (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٧٨)
محمد نجيب أبو الليل : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣)
مجلس شورى القوانين ، مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ (المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١)
وزارة التربية والتعليم : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلا فى أشخاص وزرائها ، الكتاب الأول (القاهرة ١٩٥٨)
وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (القاهرة ١٩٦٤)
يونان لبيب رزق ، الدكتور : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠)
الموسوعة العربية الميسرة ، جزءان (بيروت ، دار نهضة لبنان)

دوريات

الجريدة ١٩٠٨
اللواء ١٩٠٨
المؤيد ١٩٠٨
المقطم ١٩٠٧ ، ١٩٠٨
الوفد ١٩٨٧

مراجع أجنبية

1- **Cromer, The Earle of,** Abbas II (Londn, Macmillan & Co. 1915)

2- **Cromer, The Earle of,** Modern Egypt (London, Macmillan & Co. 1911)

3- **Milner, Sir Alfred,** England in Egypt (London, Edward Arnold 1901)

4- **Marshall, J. E.,** The Egyptian Enigma 1890 - 1928 (London, John Murray 1928)

ملحق رقم (١)



ملحق رقم ١

مذكرات سعد زغلول
ومدرسة الافتراء
بقلم : د. عبد العظيم رمضان

فكرت طويلا فى عدم الرد على المقال الذى نشر بالهلال فى عدد مارس ١٩٨٧ لأحد الباحثين تحت عنوان « الحقائق الغائبة فى نشر مذكرات سعد زغلول »

لسببين : الأول ، هبوط مستوى المقال الى ما دون مستوى المناقشة ، والثانى انعدام الندية والكفاءة ـ كما سوف أوضح ـ ثم فكرت مرة أخرى فى أن احترامى لقراء « الهلال » الذين يمثلون ـ بفضل المستوى الرفيع الذى عرفت به المجلة ـ صفوة أهل العلم والفكر ، يتطلب منى ألا أدعهم فى موضع الحيرة بالنسبة لما أثاره الكاتب فى مقاله ، فليس علىّ أن أفترض اقتناءهم لنسخة من مذكرات سعد زغلول ، التى كان لى شرف تحقيقها ، لمعرفة الحقيقة من الافتراء . ومن هنا فان ما أكتبه فى هذا التوضيح ليس موجها بحال للكاتب المذكور ، وانما هو موجه أولا وأخيرا لقراء « الهلال »

وفى الحقيقة أنه منذ أسندت الى هيئة الكتاب ، فى عهد رئيسها المرحوم الشاعر صلاح عبد الصبور ، مهمة تحقيق مذكرات سعد زغلول ، ومنذ أن أخذتُ فى فحص الاتهامات والافتراءات الموجهة ضده ، سواء من قبل الكاتب المذكور فى رسالته للماجستير ، أو من

قبل مدرسة الحزب الوطنى التى كانت تناصب سعد زغلول العداء ــ كنت على يقين من أننى سوف أنال نصيبى من الافتراء كما نال سعد زغلول . على أنى لم أتصور أبدا أن يتجاوز هذا الافتراء مداه الى حد الطعن والتجريح الشخصى ! . فقد تعودنا فى حياتنا العلمية الجامعية على الخلاف فى الرأى والنقد العلمى ، الذى قد يختلف لينا أو شدة . ولكننا لم نتعود أبدا على النزول الى مستوى التجريح الشخصى،ولم يقبل أحدنا لكرامته أن يمس كرامة زميله بأى نوع من المساس ، ناهيك عن التطاول على من هو أعلى درجة ووظيفة علمية .

وعندما اختلفت مع الكاتب فى تقييم مسلك سعد زغلول فى أثناء توليه نظارة المعارف ، ورأيت أن هذا المسلك كان مسلكا وطنيا أصيلا ، فى الوقت الذى رآه الكاتب غير ذلك ، بل وكتب بالحرف الواحد يصفه بأنه « لم يكن الطريق الذى يسلكه ناظر وطنى يريد أن يعمل وفقا لمصالح مواطنيه » ــ كان هذا الاختلاف فى الرأى يدخل فى اطار المشروع من الاختلاف فى الرأى ، بل يدخل فى اطار المشروع من الخلاف-ولذلك لم أستخدم غير الدليل والوثيقة لتفنيد رأيه ، واثبات رأيى ، دون أن أستخدم أى لفظ جارح لشخصه ، أو افتريت عليه بما لم يقله . ومن ثم فقد التزمت بالمنهج العلمى السليم فى الجدل العلمى ، ليس فقط احتراما لشخصه ، وانما احتراما لنفسى أيضا . ولذا اتحدى من يبرز لى أى لفظ ناب وجهته اليه فى تقديمى للمذكرات ! .

وحتى عندما وضعت الدراسة ، التى نال بها الكاتب درجة الماجستير ، فى اطارها التاريخى ــ وهو اطار الخصومة الشديدة التى نشبت بين الثورة والوفد ، وتحدثت عن سلسلة الكتب الجامعية عن ثورة ٢٣ يوليو ، التى زيفت تاريخ مصر فى فترة ما قبل الثورة ،

وشوهت صورة الوفد وزعمائه ـ لم أذكر أبدا أن الكاتب او استاذه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى قد قاما بتدريس هذه المواد ، أو خطّا حرفا فى هذا المجال ، وانما فندت الأساس الذى قام عليه تشويه تاريخ الزعيم سعد زغلول فى رسالة الماجستير المذكورة ـ وهو « مقاومة عبادة البطولة » ـ على أُساس أن مقاومة عبادة البطولة لا تكون بالافتراء على الزعماء على حساب الحقائق التاريخية ، وانما تكون بالحقائق التاريخية ـ وهذا أمر بديهى كما هو واضح ـ ومن ثم فاذا جاء من يشوه صورة الزعماء بطريق الافتراء فانه يكون قد أقام هذا التشويه على أساس غير علمي ، ويكون ـ فى هذه الحالة ـ قد انساق وراء الدراسات التاريخية التى شوهت تاريخ زعماء الحقبة السابقة على ثورة يوليو .

على أنى لم أكتف بكلام يساق فى الهواء ، وانما تتبعت الافتراءات التى ساقها الكاتب فى رسالته للماجستير ضد سعد زغلول ، وبينت وجه الحقيقة فيها بكل ما وسعنى من التزام بقواعد المناقشة العلمية السليمة ، دون أى طعن فى الكاتب أو تجريح له من أى نوع،وكان سلاحى الوثيقة وحدها .

ولعلى فيما تحدثت به عن خصومة ثورة يوليو للوفد ، لم أتجاوز الحقيقة التاريخية التى هى معروفة لا تحتاج الى تدليل . على أن البعض ـ فيما يبدو ـ فهم اننى ذكرت أن ثورة يوليو قد حاربت مذكرات سعد زغلول . ولم يكن لمثلى أن يقول هذا القول ، لأن ثورة يوليو هى ـ فى الحقيقة ـ صاحبة الفضل فى صون مذكرات سعد زغلول ، وحمايتها ، ونقلها من الملكية الخاصة الى الملكية العامة ، واتاحة الفرصة للباحثين للاطلاع عليها ، واتاحة الفرصة لى فيما بعد لتحقيق هذه المذكرات . وهذا ما أثبته فى تقديمى للمذكرات فى الصفحات من ٢٦ الى ٢٩ .

على انه لما كان كل بحث يشكل مراجعة على ما سبقه من بحوث فقد كان على أن افحص نتيجةدراسة الكاتب لمذكرات سعد زغلول . ولم يكن بد من ان أكتشف خطأه فى بدايات ونهايات الفترة التاريخيةالتى أوردها فى كتابه عن الكراسات ، لاعتماده على البطاقات الملصقة بالكراسات دون الفحص الفعلى ، وهذا الخطأ يشمل نحو نصف الكراسات تقريبا ، اذ يشمل ٢٥ كراسة من ٥٣ كراسة ، وقد أوردت أرقام هذه الكراسات فى تقديمى للمذكرات (ص ٣٦) ، ويمكن للقارىء المقارنة بين الجدول الذى قدمه الكاتب والجدول الذى ألحقته بالجزء الأول من مذكرات سعد زغلول . ولكنى لم أوجه اليه نقدا أو لوما أو تجريحا ، ذلك أننى اعلم أن عمله لم يكن تحقيق مذكرات سعد زغلول ، وانما تقديم دراسة عن سعد زغلول يستخدم فيها مذكرات سعد زغلول كأحد مصادر دراسته وليست كل المصادر . وبطبيعة الحال فلم يكن لى اخفاء هذه الأخطاء التى ارتكبها لأن هذا ينافى المنهج العلمى ، ولأن كل باحث عليه أن يعلم تمام العلم أن عمله العلمى ليس منزها عن الخطأ ، ومن الضرورى أن يرحب بكل نقد يوجه اليه . باعتباره استكمالا لعمله العلمى .

ولعلى كنت أول باحث نقد بنفسه عملا علميا له ، وأثبت ذلك فى دراسة لاحقة ! . فحين تبينت أن طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة انشاء بنك مصر ــ كما أثبت فى دراستى عن « تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ ــ ١٩٣٦ » ــ كتبت دراسة أخرى فى مجلة « الكاتب » اعترفت فيها بخطئى ! ، تحت عنوان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لانشاء « بنك مصر » . بل اننى حين أعدت طبع كتابى « تطور الحركة الوطنية » السالف الذكر ، وقمت بتصحيح هذا الخطأ فى

الطبعة الثانية ، أصررت على الاعتراف بخطئى الأول فى تقديمى للطبعة الثانية ! ، رغم عدم الحاجة الى ذلك .

لكل ذلك كان أولى بالكاتب اتباع التقاليد الجامعية ، واللجوء الى المناقشة العلمية ، ومقارعة الوثيقة بالوثيقة والحجة بالحجة ، على نحو ما يفعل العلماء الذين يحترمون علميتهم ، بدلا من كمية الافتراءات والسباب التى ساقها فى مقاله ، والتى من شأنها أن تسىء الى صورته الجامعية التى يجب أن يتوفر لها الوقار والاحترام .

فمما يثير الحزن أن يعتمد الكاتب على الظن ـ لا اليقين ـ فى توجيه اتهامه لى ، فيقول بالحرف الواحد : « وأغلب الظن » أن دورى (فى تحقيق المذكرات) اقتصر على توجيههم (يقصد باحثى مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر) نحو تحقيق واقعة أو جمع مادة أو ترجمة لشخصية أو تصحيح لقراءة كلمة أو عبارة وما الى ذلك » ، وأننى بذلك « وضعت اسمى على الجهد المضنى الذى بذله غيرى » .

وقد كان فى وسع الكاتب ـ بدلا من الاعتماد على هذا الظن ـ ان يقرأ تقديمى للمذكرات فى هذا الصدد ليعرف دور كل باحث كما سجلته فى علمهم ووجودهم ، فاذا شاء التأكد ، كان له أن يتحقق عن طريق سؤال هؤلاء الباحثين ، وهم أحياء يرزقون ! . وهذا هو المنهج العلمى .

ترى لو أنى رفعت هذا القذف الى القضاء ، وشهد الباحثون بما يخالف « ظنه » هل يقلع عن الافتراء على الأحياء ، ويحترم المنهج العلمى فى الحوار ؟ ولكن ليطمئن ، لأنى لن أقدم على ذلك ، فحتى الحوار أمام محاكم القذف يتطلب حدا أدنى من الندية والكفاءة ، وهذا القدر غير موجود فى حالتنا هذه كما سوف أوضح ! .

على أن الكاتب يفترى على الأموات أيضا ، فيتهم العقد ، الذى

أبرم بينى وبين الشاعر صلاح عبد الصبور كرئيس لهيئة الكتاب ، بتحقيق مذكرات سعد زغلول بأنه عقد « مشبوه » (هكذا !) . أما السبب الذى يسوقه الكاتب لوصف العقد بأنه عقد « مشبوه » ، فهو اشتراطى اختيار باحثين معينين دون غيرهم ! ، ويقول إن « تلك قصة أخرى جديرة بالتأمل والفحص والمساءلة » ! . . وينسى الكاتب أن مثل هذا الشرط غير موجود فى العقد ، ولم أكن فى حاجة لاثبات مثل هذه البديهية فى العقد ، لسبب بسيط هو أنه من حق أى مشرف أن ينتخب مجموعة البحث التى تعمل تحت اشرافه ممن يثق فى كفاءتهم وجديتهم ، فلا يُفرض عليه أى باحث لا يثق فيه تحت أى سبب . فاشتراطى انتخاب مجموعة البحث هو تأكيد لحق ، وليس حصولاً على ميزة لا يتمتع بها مشرف آخر . ولكن الكاتب هنا يسعى أيضا الى إلقاء الشبهات على مجموعة الباحثين الذين عملوا فى قراءة مذكرات سعد زغلول بادخالهم فى العقد « المشبوه » ! .

ومن الغريب ــ الذى يصور الحالة العلمية للكاتب ! . ــ أنه كان يتصور أننى لكى أصدِّر المذكرات بعبارة سعد زغلول التى يقول فيها : « ويل لى من الذين يطالعون من بعدى هذه المذكرات » ، يجب أن اكملها بعبارة : « ومن حكمهم علَى تمكين القمار من نفسى ورسو اصوله فى قلبى » ! ــ كأن الغرض من الاستشهاد هو اثبات لعب سعد زغلول القمار ؟ ، وليس اثبات أن ما سجله فى مذكراته يتيح لخصومه طعنه والتشهير به ، وأنه كان من الشجاعة ــ مع ذلك ــ بحيث أبقى المذكرات على حالها ولم يحذف منها حرفا ؟ . فهل هناك تناقض بين المعنيين كما هو الحال فى التناقض بين اقتراب المسلم من الصلاة وهو فى حالة سكر ؟ــ وهو المثل الذى ضربه !ــ وأليس لعب القمار مجرد أنموذج لوقائع أوردها سعد زغلول فى مذكراته تدينه

فى نظر كثيرين ؟ .أفلا يستطيع الكاتب أن يفهم هذه البديهيات ؟ .

ولكن الكاتب يسوق وابلا من السباب الذى يسىء اليه أكثر مما يسىء الىّ ، فبدلا من استخدام الوثيقة فى الدفاع عن نفسه ، يكتفى بالقول بأنى كنت « أبعد ما أكون عن الأمانة والموضوعية العلمية » ! واننى رحت « أجتزىء من غير فهم » ! ويبلغ به أدبه الجم حد القول بأننى « بمسلكى هذا شكلت مع من هم على شاكلتى نمطا فريدا ممن أدركوا الجامعة من أبوابها الخلفية فأتلفوا بذلك العلم والجامعة والمجتمع وراحوا ينسبون الفساد الى غيرهم ، وأحالوا العلم والجامعة الى « بوتيكات » جديدة ! (هكذا !) . بل يرى الكاتب أن « معظم أعمالى العلمية لا ترقى الى مستوى النقد العلمى ، لأنها تخرج فى نظره عن نطاق الدراسات التاريخية لتقرُب من التحقيقات الصحفية غير الجيدة ! ، لا أتحرى فيها أية دقة علمية أو موضوعية منهجية أو أعتمد على مصادر علمية موثوقة أو غير ذلك (هكذا !) .

وهكذا يصل الكاتب الى قمة الجرأة ، لأن نقده أعمالى العلمية على هذا النحو ، يوحى للقارىء بأن له انتاجا علميا أكثر جودة ، ولكن القارىء سوف يدهش اذا عرف أن الكاتب أراح نفسه كلية من متاعب البحث العلمى ! ، بمعنى أنه ليس له كتب معروفة سوى رسالتيه للماجستير والدكتوراه ، وكتيب صغير عن « الصحافة القَطَرية » ألفه مع زميل له ! ، وهو كتيب مجهول ، وقد ترجم ثلاثة كتب مما لا يدخل فى اطار الانتاج العلمى الذى يبيح لصاحبه التقدم للترقية ، لأن العبرة فى الترقية فى الجامعة هى المؤلفات العلمية التى تقدم العلم الى الأمام ، وليس ترجمة أعمال الغير ! .

بل يدهش القارىء اذا عرف أن الكاتب قد عجز ــ حتى هذه اللحظة ــ عن التقدم لجامعته بانتاج علمى يتيح له الترقية الى وظيفة

أستاذ ، رغم مرور تسع سنوات على شغله وظيفة « أستاذ مساعد » ، التى شغلها منذ عام ١٩٧٨ ، مما لم يسبق له مثيل ! ولكنه ــ مع ذلك ــ يتجرأ فيتطاول على أستاذ ورئيس سابق لقسم التاريخ ، وعميد سابق لكلية التربية،فينقد انتاجه العلمى ، ويقلب الأمور رأسا على عقب ، لأن الأستاذ هو الذى ينقد انتاج الأستاذ المساعد ، ولا يحدث العكس !

وهنا من حق القارىء ــ الذى أوجه له هذا الكلام احتراما ــ أن يعرف لماذا ناقشتُ ما كتبه الكاتب فى رسالته عن سعد زغلول ، التى نال بها درجة الماجستير ؟ لقد كان هذا النقاش احتراما لكلية الآداب التى نوقشت فيها هذه الرسالة ولجامعة عين شمس ، ولم يكن لأهمية الرسالة التى غمرها النسيان . لقد تعلمنا فى البحث العلمى ــ كما ذكرت ــ أن أى بحث يمثل مراجعة على ما سبقه من بحوث ، فإما أن يختلف معها ، ويناقشها علميا بالتالى ، وإما أن يقبل ما فيها ، وفى هذه الحالة لا يتعرض لها . ومن هنا فلو أننى تجاوزت تلك الرسالة ، حتى ولو كان قد طواها النسيان ، لكان معنى ذلك أننى أقبل ما فيها من أحكام ضد سعد زغلول لا يوجد ما يسندها من حقيقة .

ولأن اهتمامى كان منصبا على الرسالة دون الكاتب ، ولأنه كان علىّ ــ فى الوقت نفسه ــ أن اشير الى اسمه،ولأنى أشفقت عليه مما قد يتعرض له من سقوط هيبته فى نظر تلاميذه ، حين يقرأون ما وقع فيه من أخطاء ، ولأنه لم يُنتج انتاجا علميا يضفى شهرة ما على اسمه ــ فلذلك تجاوزت عن لقبه اكتفاء باسميه الأولين ، وفى اقتناعى أن ذلك لن يؤثر فى قليل أو كثير على القارىء،اذ يتساوى لديه اسم الكاتب باللقب أو بدونه ! وكان أملى أن يكون هذا محل تقدير الكاتب ، ويفهم رغبتى فى حمايته ، ولكنى فوجئت بأنه يشير الىّ باسمى الأولين !

وهو أمر يثير السخرية والضحك حقا ! ، اذ ليس له ما يبرره الا التقليد الأعمى ! . فليس فى أعمالى العلمية ما أخجل منه ، وعلى العكس من ذلك فهى مما يشرفنى كل الشرف ، وهى أعمال تزيد على ثمانية عشر كتابا علميا ، فضلا عن عشرات البحوث والدراسات، وهى معروفة فى جامعات أوربا وامريكا ، وبعضها يُعقد حولها الندوات ، كما أن اسمى مدون فى بعض الموسوعات العالمية التى تُعرِّف بأبرز الشخصيات فى العالم العربى . ومن هنا فسواء أشار الىَّ الكاتب باسمىَّ الأولين ، أو باسمى الأخير ، أو بجميع ما أملك من أسماء ، فكلها تشرفَتْ بأعمالى العلمية ، التى آمل أن يصل الكاتب الى درجة النضج العلمى التى تتيح له قراءتها قراءة متأنية ، والاستفادة مما بها ، مما قد يساعده ـ فى المستقبل القريب أو البعيد ـ على التقدم للجامعة بانتاج علمى يبيح له الترقية الى وظيفة « أستاذ » ، وقد يكون لى حظ الاشتراك فى فحص هذا الانتاج ! .



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كشافات (*)

الجزء الأول والثانى

١ ـ كشاف الإعلام
٢ ـ كشاف الهيئات
٣ ـ كشاف الأماكن والبلاد
٤ ـ كشاف الحوادث
٥ ـ كشاف الدوريات

(*) قام بإعداد الكشافات ومراجعتها الاستاذان/سامى عزيز فرج ومصطفى حسنين الغاياتى والسيدة/استيرا غالى الباحثون بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .



١ ـ كشاف الاعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

سليمان حمادى : ٤٣٥

سليمان سامى : ٧٧١

(ل)

(م)

(ن)

(ﻫ)

(و)

٢ ــ كشاف الهيئات

(ح)

(د)

(ش)

(ن)

٣ ـ كشاف الأماكن والبلاد

(أ)

٤ ـ كشاف الحوادث

٥ ـ كشاف الدوريات

(و)

اخطاء مطبعيه

للجزء الأول

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٥	٤	الاتصالى بى	الاتصال بى
٣٤	٢٤	كاب	كابس
٥٣	٥	لبش	لبس
٩٩	١٦	نازلى كامل	نازلى فاضل
١٨٧	٥	حسن باشا واصف	حسين باشا واصف
٢٥٤	٢٠	بامر	بالمر
٢٨٥	١٦	لمبير	لا مبير
٤٦١	١٠	اسماعيل بك حسن	اسماعيل بك حسنين
٤٨٩	١٣	محمد صدقى باشا	محمود صدقى باشا



من أهم أعمال المحقق

١ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦)
(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .
٢ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨) ـ مجلدان .
(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .
٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .
٤ ـ عبد الناصر وأزمة مارس .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
٥ ـ الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ ـ ١٩٣٦) .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
٦ ـ صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ ـ ١٩٥٢) .
(بيروت : االمؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
٧ ـ الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
٨ ـ الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
٩ ـ المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ ـ ١٩٧٩) .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

١٠ ـ الاخوان المسلمون والتنظيم السرى .
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
١١ ـ الصراع بين العرب وأوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
١٢ ـ حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٣ ـ مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر .
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
١٤ ـ تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان)
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٥ ـ الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة .
(القاهرة · دار المعارف ١٩٨٤) .
١٦ ـ مصر فى عصر السادات .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
١٧ ـ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
١٨ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ، (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
١٩ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
٢٠ ـ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، االجزء الثانى (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

مع آخرين :

١ ــ مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق

(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ ــ تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع د. يونان لبيب رزق و د. رءوف عباس

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ ــ تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع د. يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس .

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

١ ــ تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ ــ ١٨٨٢) تـأليف جون مارلو .

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .



الفهرست

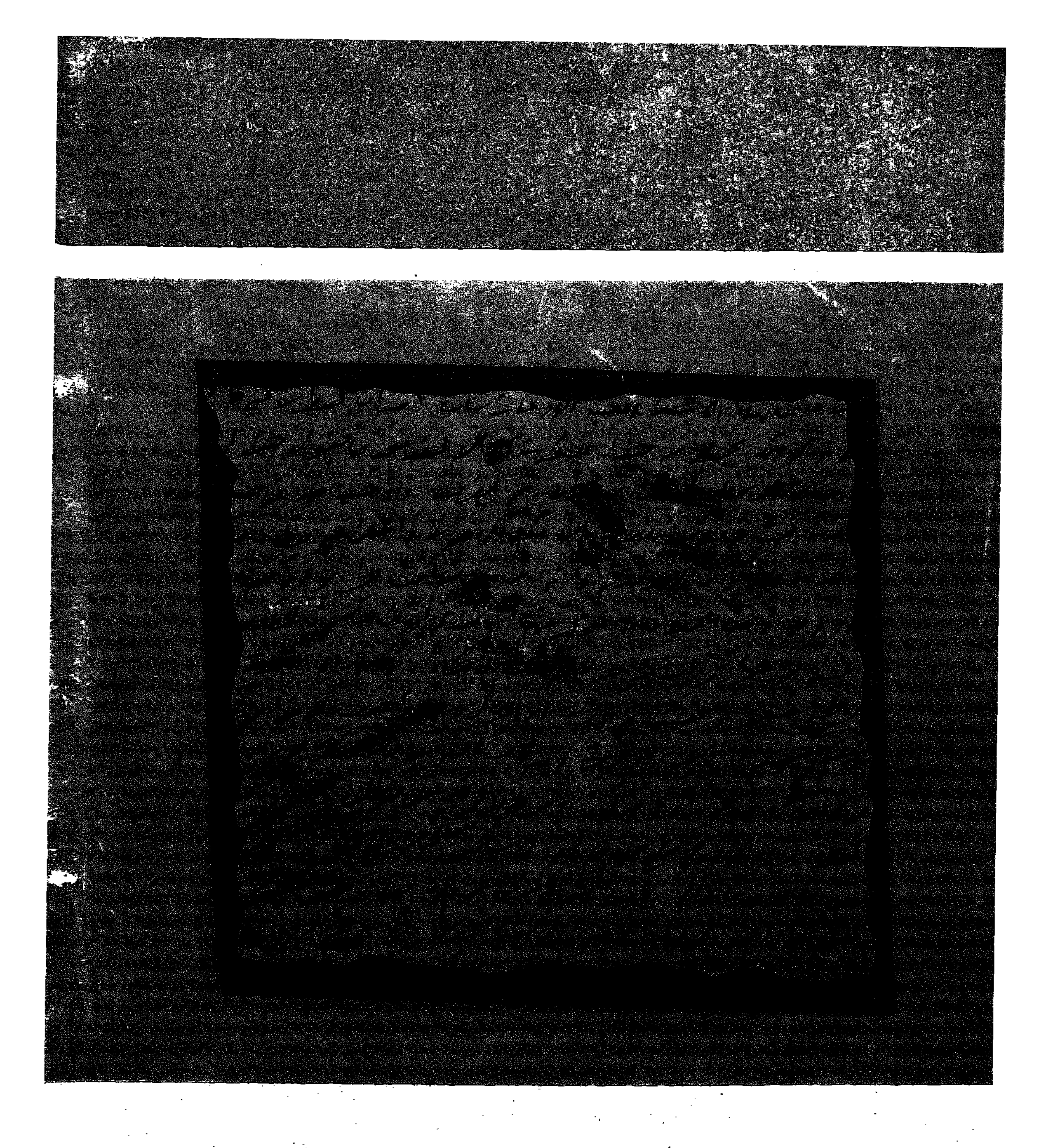
الموضوع — الصفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٥٣٥٤/١٩٨٨

ISBN ٩٧٧ ــ ٠١ ــ ١٨٧٥ ــ ٣





مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٧٥٠ قرشـــاً